

بناء الجملة العربية

الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف



الكتاب : بناء الجملة العربية

المؤلف : د/ محمد حماسة عبد اللطيف

رقم الإيداع : ١٧٤١٦

تاريخ النشر : ٢٠٠٣

الترقيم الدولى : I. S. B. N. 977 - 215 -680 - 6

الناشر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع
شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لاظوغلى (القاهرة)

ت : ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

التوزيع : دار غريب ٣،١ شارع كامل صدقى الفجالة – القاهرة

ت ٥٩٠٢١٠٧ – ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق والمعرض الدائم : ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر – الدور الأول
ت ٢٧٣٨١٤٢ – ٢٧٣٨١٤٣

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى * وَيَسِّرْ لِى أَمْرِى *
وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِى * يَفْقَهُوا قَوْلِى﴾

صدق الله العظيم



«من واجب القارئ العربى - إلى جانب غيرته على لغته - أن يذكر أنه لا يطالب بحماية لسانه ولا مزيد على ذلك ، ولكنه مطالب بحماية العالم من خسارة فادحة تصيبه بما يصيب هذه الأداة العالمية من أدوات المنطق الإنسانى ، بعد أن بلغت مبلغها الرفيع من التطور والكمال» .

عباس محمود العقاد

فى «اللغة الشاعرة»

مقدمة

إن اللغة ليست ملكًا للأحياء وحدهم ، ولكنها ملك للأموات أيضًا ، وملك للذين لم يولدوا بعد . فهى – إذن – ملك للجميع على كل العصور . وعلى الأحياء – لذلك – أن يكونوا أمناء على ما خلف السابقون ، وما سيورثونه لمن يأتى بعدهم . وعليهم أيضًا ألا ينسوا دورهم فى فهم الماضى ، وتعميق الحاضر ، ورؤية المستقبل واستشرافه . وعلى المرء كذلك أن يكون حذرًا غاية الحذر فى طريقة امتلاك اللغة واستعمالها وكيفية دراستها وأسلوب تدريسها ، فاللغة هى التى تمهد الطريق للحضارة ، أو على حد تعبير الأديب التشيكى فرانز كافكا : «إن الكلمات هى التى تمهد الطريق للأفعال وتثير انفجارات الغد» . وبين اللغة والعقل الإنسانى عطاء متبادل ، فعلى حين يبتكر العقل ما يثرى اللغة ويطور دلالتها ، توجد فى الكلمات صيغ سحرية تترك بصماتها المؤثرة على العقل وطريقة تفكيره لما شحنت به من تجارب سابقة على مر العصور.

وليس الجديد الحق مبتوت الصلة بالقديم منكرًا له منسلخًا عنه ، ولكنه إضافة لبعض جوانبه ، واستكشاف لغوامضه ، وتنوير وإضاءة لكثير من معمياته . والجديد الذى لا يعتمد على قديم ، ولا يستمد استمراره من أصوله ضرب من القفز العشوائى فى الظلام ، قد لا يفيد شيئًا إن لم يكن تدميرًا لكل شىء . ومن هنا ، سوف تبقى الحاجة إلى النحو القديم ما بقيت الحاجة إلى الفصحى ، لأن تراث النحو نفسه ارتبط بالفصحى وارتبطت به . وقد ظل هذا النحو منذ ما يقرب من أربعة عشر قرنًا من الزمان سبيلاً نهجة إلى تفسير تراكيبها وتحليلها ووسيلة طيعة لغير المجيدين لها أن يتقنوها ويبرعوا فيها ، ولم نعرف أنه قصر فى تحقيق الغاية التى من أجلها وجد ، ولنيلها طلب .

ونحو اللغة نفسه لا يتغير إلا إذا تغيرت اللغة . وتطور النحو فى أية لغة بطىء غاية البطء ، إذا ما قيس بتطور دلالة بعض الألفاظ من عصر إلى آخر . وقد تتطور دلالة التركيب، ولكن نظام النحو الذى يحكمه ثابت . ولا يتغير النظام النحوى للغة من اللغات إلا إذا تعرضت اللغة نفسها لهزة من تلك الهزات العنيفة التى تزلزل نظامها وتغير منه . على أن ذلك لا يتم بين عشية وضحاها ، ولكنه يتم على فترات متباعدة ، بحيث لا يكاد يشعر به أبناء اللغة أنفسهم فى الجيل الواحد .

ولقد ظل النحو العربى مرتبطًا بمستوى معين من مستويات العربية ، وهو مستوى الفصحى التى ابتعدت عن مستوى التعامل اليومى للناطقين بها ، منذ زمن بعيد – منتصف القرن الثانى الهجرى فى الحاضرة ، ومنتصف القرن الرابع الهجرى فى البادية[1] – بحيث كانت المؤثرات اللغوية تفعل فعلها فى المستوى الذى ارتضاه الناس للتخاطب والتعامل اليومى فى قضاء الحاجات ، وهو الذى يعرف بالمستوى العامى ، وإن كان مستوى الفصحى لم يسلم – بطبيعة الحال – كل السلامة من تلك المؤثرات ، مما جنح بالدرس النحوى فى كثير من الأحيان أن ينزع إلى التصويب والتخطئة ، متخذًا من لغة الفترة التى حددت للاستشهاد النحوى نموذجًا أعلى ومثلاً يُحتذى ، يُحتج به ويراد النسج على منواله . وبسبب نزوع الدرس النحوى إلى التصويب والتخطئة ، أهمل التطور النحوى ، لأنه كان ينظر إليه على أنه خارج عن إطار الصواب اللغوى . وكان اعتبار مثل هذا التطور من مجال الخطأ اللغوى ، مدعاة لتجنبه والابتعاد عنه فى مستوى الفصحى . وقد وجدت منذ فترة مبكرة من تاريخ الدرس اللغوى المؤلفات التى تنبه على لحن العامة ، وأوهام الخاصة وأغلاطهم ، وما ليس من كلام العرب .

والبحث اللغوى بمفهومه الواسع ليس له حد يقف عنده وينتهى إليه . واللغة بجوانبها المتعددة أشبه بطبقات الأرض ، كلما كشفت عن طبقة وحللت عناصرها

(١) انظر الخصائص ، لابن جنى : ٢/ ٥ . والعربية ليوهان فك : ٦٨ ، وما بعدها . (ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار).

المختلفة، ظهرت طبقة أخرى تليها مكونة من عناصر تحتاج إلى البحث والتحليل. وهذه العناصر جميعها يتداخل بعضها فى البعض الآخر ويتفاعل معه . واللغة كذلك، لأنها نتاج العقل البشرى . وليس العقل البشرى سهل التركيب قريب التحليل ، لأنه معقد تعقيدًا يكشف عنه النظام اللغوى نفسه الذى أنتجه . فشبكة اللغة معقدة ، ونسيجها محكم، ولا يمكن الاستغناء بسداه عن لُحمته ولا بلُحمته عن سَداه . ولابد، لكى يكون درس النظام النحوى دقيقًا ، أن يكون كاشفًا عن كل هذه الجوانب المتعددة المتداخلة المترابطة . ومن هنا ، كانت شرعية قبول كل جهد يحاول الكشف عن هذا النظام المعقد المتشابك مهما اختلف عن غيره . ومن هنا أيضًا كثرت الاتجاهات التى تحاول البحث والتحليل لهذا النظام اللغوى الدقيق . ولذلك كثرت كتب النحو العربى ومؤلفاته هذه الكثرة الهائلة، لأن كلاً منها كان يحاول الكشف عن شىء من أسرار هذه اللغة . وقد نجد تشابهًا كبيرًا بين الكثير منها . ولكن يظل دائمًا هناك فرق ما بين كل مؤلف وآخر تجاوبًا مع الفروق الدقيقة التى تميز أفراد البشر جميعًا أحدهم من الآخر ، والتى تميز بين حالة من حالات الفرد نفسه وحالة أخرى فى أطواره التى تعتوره من طور لآخر[1] .

وفى تقعيد العربية – شأنها فى ذلك شأن كل اللغات – لابد من الاستعانة لفهم التركيب أو بناء الجملة بذوق اللغة الخاص النابع من المعنى المعجمى والصيغى للكلمات ومعنى السياق الخاص والعام . خذ مثلاً كلمة «يضرب – ضرب – اضرب» عند وضعها فى بناء جملة ما ، لابد من فهم صيغتها الخاصة ونوع هذه الصيغة فى بابها، ومعناها المعجمى الأول ، وهو إيقاع الضرب على شخص ما أو شىء ما ، وانتقال هذا

(١) ولعل هذا يفسر كثرة المؤلفات النحوية للعالم الواحد . فابن مالك ، على سبيل المثال ، له خمسة وأربعون مؤلفًا فى قواعد النحو والصرف . وابن هشام له فى النحو وحده تسعة وعشرون مؤلفًا . وتتنوع هذه المؤلفات بين البسط والتفصيل ، والإيجاز والاختصار . ومنها ما هو تعليمى ، ولذلك تعددت مؤلفات العالم الواحد لأن التعليم درجات كذلك ، ومنها ما يتناول البحث فى الظاهرة اللغوية نفسها ولا يكتفى بمحاولة التعليم فحسب ، وهذا الضرب الأخير من التأليف النحوى لا يتجه إلى العامة بل إلى الخاصة.

المعنى فى سياق آخر إلى معنى مختلف . ولابد من فهم معناها التركيبى ، وهو احتياجها إلى فاعل لكونها فعلاً ، ومفعول به فى بعض التراكيب دون بعضها الآخر . ولابد من فهم سياقها الخاص فى بناء جملتها عن طريق ترابطها مع ما يتعلق بها أو يقيدها إلى آخره . ولذلك ، تجد معانى الجمل الآتية مختلفة مع اشتمال كل منها على فعل مادته واحدة «ضرب - يضرب - اضرب» فى قوله تعالى : ﴿**فكيف إذا توفتهم الملائكة يضربون وجوهَهم وأدبَارهم**﴾ (٢٧ محمد) - ﴿**وآخرون يضربون فى الأرض يبتغون من فضل الله**﴾ (٢٠ المزمل) - ﴿**كذلك يضربُ الله الحقَّ والباطل**﴾ (١٧ الرعد) - ﴿**ويضربُ الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون**﴾ (٢٥ إبراهيم) - ﴿**وليضربْنَ بخُمُرِهن على جيوبهن**﴾ (٣١ النور) - ﴿**ولا يضربْن بأرجلهن ليعْلَم ما يخفين من زينتهنّ**﴾ (٣١ النور) - ﴿**فقلنا اضرب بعصاك الحجرَ**﴾ (٦٠ البقرة) - ﴿**فاضرب لهم طريقًا فى البحر يبسًا**﴾ (٧٧ طه) - ﴿**وخذ بيدك ضغْثًا فاضرب به ولا تحنث**﴾ (٤٤ ص) - ﴿**فاضربوا فوق الأعناق واضربوا منهم كل بنان**﴾ (١٢ الأنفال) - ﴿**فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحى الله الموتى**﴾ (٧٣ البقرة) - ﴿**واهجروهن فى المضاجع واضربوهن**﴾ (٣٤ النساء) - ﴿**فضُرب بينهم بسور له باب**﴾ (١٣ الحديد) - ﴿**وضربت عليهم الذلة والمسكنة**﴾ (٦١ البقرة) .

وليس تذوق اللغة أمرًا عشوائيًا ، ولكنه نابع من فهم تقاليد اللغة الخاصة ، ودلالة مفرداتها الحقيقية والمجازية ، ووضعها فى بناء جملتها ، ووسائل ترابطها مع العناصر الأخرى المكونة لبناء الجملة . وقد تتحدد الدلالة الخاصة لبعض الصيغ بوضعها فى سياق تركيبى خاص ، فلا يستطيع دارس العربية مثلاً أن يحدد أن «مَنْ» شرطية أو استفهامية أو موصولة إلا عن طريق استخدامها فى كل حالة . وقد قدم النظام اللغوى الوسائل التى تعين على هذا التحديد ، فعندما تكون شرطية يجزم المضارع بعدها ، ويحتاج شرطها إلى جواب له خصائص معينة كذلك . وعندما تكون موصولة تحتاج إلى صلة لها خصائص معينة وتصبح مع ما يتممها مركبًا اسميًا يعد مكونًا واحدًا من مكونات بناء الجملة . وعندما تكون استفهامية لا تحتاج إلى ما تحتاج إليه الشرطية

أو الموصولة فى بناء الجملة ، وتحتاج الجملة إلى نغمة مختلفة إن كانت منطوقة . فليس الحكم بكونها على حالة من تلك آتيًا من بنيتها الخاصة ولكن من وضعها فى بناء جملتها مع ما يتعاون معها من علامات لغوية أخرى . وعلى ذلك إذا قرأ متعلم العربية قوله تعالى : ﴿ولئن سألتهم مَنْ خلق السمٰوات والأرضَ ليقُولن الله﴾ (٢٥ لقمان) - وقوله تعالى : ﴿ومن يهاجر فى سبيل الله يجدْ فى الأرض مُرَاغمًا كثيرًا وسعة﴾ (١٠٠ النساء) - وقوله تعالى : ﴿إن الله لا يحب مَنْ كان مختالاً فخورًا﴾ (٣٦ النساء) - لا يستطيع تحديد دلالة «مَنْ» فى كل تركيب منها ، إلا عن طريق إثبات خصائص إحدى الحالات ونفى خصائص الأخرى . فمعانى السياق فى حقيقتها لغوية تأتى من معرفة الخصائص التى تضع المفرد أو التركيب فى مقابلات استبدالية سلبًا وإيجابًا حتى تضعه فى موضعه الصحيح أو الاحتمالى[1] . وكل هذه الأمور تتم فى ذهن المتكلم الأصلى باللغة بأسرع وقت ممكن ، ولهذا يتعثر الأجنبى عن اللغة ، ويتردد كثيرًا قبل أن يحدد هذا الاستعمال أو ذاك . ومن هنا أيضًا تكثر الأخطاء فى الترجمة من لغة إلى أخرى.

ولا غرابة فى أن التحليل النحوى فى العربية يعتمد فى بعض جوانبه على فهم المعنى الذى يحدده السياق ، فقد وجد فى العربية كثير من الأدوات التى تتحد صيغتها وتتعدد معانيها واستعمالها ، ووجد «التضمين» فى الأفعال حيث يستخدم فعل فى معنى فعل آخر ، وغير هذا وذاك مما يعتمد فى تحليله على فهم سياقه . وليس فى هذا لبس أو غموض ، لأن الاستخدام اللغوى فى السياق يكشف عن كل هذه الجوانب كشفًا واضحًا بتقديم وسائل الترابط الخاصة بأجزاء التراكيب فى بناء الجملة.

ومراعاة «الاستبدال» أو إمكان التبادل - والمقصود به إمكان استبدال كلمة بأخرى فى نفس وظيفتها - أساس مهم فى تحديد الوظائف النحوية فى الجملة . فإذا أدت كلمة وظيفة كلمة أخرى ، دون أن يترتب على ذلك تغيير فى أساس التركيب ،

---

(١) يكون الوضع احتماليًا عند خفاء العلامات اللغوية ، ومن هنا يكون ذلك أحد الأسباب فى تعدد الأوجه الإعرابية.

كان لها ما لتلك واعتبرت قسيمًا لها وشريكًا . ومن هنا – على سبيل المثال – شاركت الضمائر الأسماء فى الاسمية لأنها تستبدل بها وتقوم بمثل وظائفها . ومن هنا أيضًا حكم على الجمل ذات المحل الإعرابى بأن لها محلاً من الإعراب لأنها تقوم بوظيفة المفرد . ومن هنا اختلفت البنية الأساسية لكل من الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، مع التشابه الظاهرى فى المعنى بين «طلعت الشمس» و«الشمس طلعت» فى غير التقديم والتأخير . وغير ذلك كثير . فقد يكون التركيب على صورة تشتبه مع أخرى فى النطق ولكن الذى يفرق بينهما انتماء كل منهما إلى نموذج مختلف عن الآخر . وهذا النموذج الذى ينتمى إليه التركيب هو الذى أسميه فى هذه الدراسة «البنية الأساسية» .

وليس القول بالبنية الأساسية دعوة جديدة للتحليل النحوى فى العربية ، ولكنها محاولة لفهم التفسير الذى قدمه نحويو العربية لنظام اللغة فى جهد وإخلاص يدعوان للإعجاب . وصحيح أن هذا المصطلح لم يقع فى تعبيرهم ، ولكنه يتبدى بصور مختلفة فى كثير من اصطلاحهم الذى يوحى به ويومئ إليه . وما قولهم «أصله كذا» ، أو «قياسه كذا» ، أو «هو على تقدير كذا» ، أو «تأويله كذا» إلخ ، إلا رجوع إلى ذلك النموذج أو الأصل ، أو – إن شئت – البنية الأساسية .

والبنية الأساسية هذه وراء كثير منن التفريق بين ظواهر متشابهة . فهى وراء التفريق بين الحال والمفعول الثانى فى بناء الجملة الذى يحتوى على فعل ينصب مفعولين «أصلهما» المبتدأ والخبر . وهى وراء التفرقة بين البدل وعطف البيان . وهى وراء التفرقة بين الإضافة اللفظية والمعنوية . وهى وراء فكرة الجمل التى لها محل من الإعراب . وهى وراء ما يعرف بالمصدر المؤول . وهى وراء كثير من الحذف فى بناء الجملة . وهى وراء كل ما يقال عن التقديم أو التأخير فى بناء الجملة بعناصرها المختلفة ، سواء أكانت الجملة اسمية أم فعلية . وهى وراء افتراض التركيب الموازى فى أسلوب النداء ، وأسلوب الاختصاص ، والتحذير والإغراء ، والتعجب القياسى .

وقد كان الاهتمام بالبنية الأساسية – وإن لم يقع فى تعبير القدماء – منطلقًا لتناول الظاهرة اللغوية . فهى «نموذج» أو «معيار» تجريدى يحاول «الكلام» الحى تنفيذه . وقد جمع النحاة القدماء بين النموذج التجريدى والتعبير الواقعى المنطوق وجعلوا أحدهما وهو النموذج التجريدى أساسًا للآخر ، ولذلك حاسبوا الكلام المنطوق بمقياس النموذج التجريدى .

غير أن الوصفيين من علماء اللغة العرب المحدثين لم يهتموا إلا «بالكلام» ، وهو الأصوات المنطوقة ، دون سواه ، منطلقين من أن اللغة نشاط سلوكى اجتماعى . وقد كانوا فى ذلك متأثرين بآراء بعض العلماء الغربيين الذين تناولوا اللغة بوصفها كذلك، مثل إدوارد سابير وبلومفيلد . ولذلك وجهوا – فى فترة قريبة سالفة – كثيرًا من النقد للنحو العربى ونحاة العربية القدماء ، وامتدحوا منه ومنهم بعض ما رأوه موافقًا لآرائهم المحدثة .

ولعل موجة «الوصفية» الآن آخذة فى الانحسار [١] ، استجابة لنزوع العقل البشرى إلى البحث عن التفسير وعدم الاكتفاء بوصف الظاهرة وصفًا مجردًا . وقد ساعد على انحسارها كذلك ، ظهور تلك المدرسة التى تعترف بأن مهمة علم النحو هى الاهتمام بوسائل الربط بين عالمى الأصوات والمعنى ، وبأن مهمة النحاة أن يبحثوا العلاقة بين الأنماط الفكرية والأنماط النحوية ، وأن يحددوا الأنماط الفكرية بقدر ما يجدون من التعبيرات النحوية ، وأن يبحثوا العلاقة المتبادلة بين عالمى الصيغة والمعنى ، لا فى اللغة المعينة فحسب ، بل فى اللغات المختلفة . ولذلك يرون أن النحو ذو وجهين – مثل جانيس [٢] Janus – يتجه أحدهما للصيغة والآخر للمعنى.

---

(١) يعد كتاب «اللغة العربية معناها ومبناها» (١٩٧٣م) تحولاً كبيرًا لدى أحد رواد الاتجاه الوصفى البارزين فى دراسة العربية ، وهو أستاذى الدكتور تمام حسان ، إذا قورن بكتابيه السابقين «اللغة بين المعيارية والوصفية» (١٩٥٨م)، و«مناهج البحث فى اللغة» (١٩٥٥م) . وهو فى الكتاب المشار إليه يعطى المعنى اهتمامًا كبيرًا فى التفسير النحوى. وقد رأى فى ظهور المنهج التحويلى على يد تشومسكى رد اعتبار للنحو العربى ، (انظر بحثه المنشور فى مجلة «فصول» العدد الأول) .

(٢) جانيس Janus إله إيطالى قديم يحرس مبنى له بابان ، ويمثل بوجهين لرأس واحد كل وجه يتجه لحراسة أحد البابين .

وبناء الجملة ، وهو التنفيذ الحى للبنية الأساسية ، يعرض له من العوارض المختلفة ما يجعله مطابقًا أو غير مطابق للبنية الأساسية ، ولكى يُدرَك ما يعرض له لابد من الاعتراف بالبنية الأساسية ، لأنه من غير المعقول أن تتعدد النماذج بتعدد الجمل المتكررة المتعددة ، فهذا ضرب من الفوضى التى لا ضابط لها . وإنما تُحصَّل اللغات، وتُدرك عن طريق إدراك النماذج الأساسية التى تحكم أبنيتها الكثيرة المتنوعة المتكررة.

وهناك مسألة أخيرة أود أن أشير إليها ، هى أن هناك فرقًا بين معرفة القواعد واكتساب الملكة . وإذا تأكد هذا الفرق فى كثير من المهارات ، فإنه أكثر وكادة فى المهارة اللغوية ، فليس كل من يعرف القواعد اللغوية لديه الملكة الخاصة بهذه اللغة ضرورة ، وليس من الضرورى كذلك لمن لديه الملكة اللغوية ، أن يكون عارفًا بقواعد اللغة معرفة نظرية دقيقة. وكم عالم بالنحو يرتج عليه ويتعثر لسانه فى خطئه وتضطرب الجمل فى نطقه ، عندما يريد أن يتحدث بالفصحى أو يراد منه ذلك . وليس ذلك بطبيعة الحال عن نقص فى معرفته أو علمه بالقواعد اللغوية (إن لم يكن ذلك عن فرط علمه بها) ولكن ذلك راجع إلى نقص فى ملكته . وذلك لأن القواعد لا تكوِّن الملكة اللغوية ، بل تفسرها . وإنما الذى يكوِّن الملكة هو الدربة والمرانة على القراءة السليمة الكثيرة والسماع الصحيح الكثير المتكرر . ولهذا لا نتوقع من كتب النحو أن تساعدنا على تكوين الملكة اللغوية ، بل يجب أن نتوقع منها أن تساعدنا على تفسير البناء اللغوى تفسيرًا يقوم على إيضاح العلاقات ، وكشف الترابط بين أجزاء الجملة.

والتفسير دائمًا مرحلة تالية لإدراك الظاهرة ومعرفتها فى ذاتها ، ومن ثم قد يختلف التفسير ولا تختلف الظاهرة نفسها . واختلاف التفسير ومشروعيته يفتحان الباب واسعًا أمام كثير من أنواع الاجتهاد . وليس هناك حجر على اجتهاد دون آخر (أو يجب أن يكون الأمر كذلك) ما دامت تتوافر له شرائط النظر والبحث الصحيح . وقد أدرك أئمة العربية القدماء هذا الجانب المهم من جوانب التفكير الإنسانى ، فيقول ابن جنى فى خصائصه : إن «للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرع» . ويقول أيضًا عن النحو : إنه علم منتزع «من استقراء

هذه اللغة، فكل من فُرِق له عن علة صحيحة وطريق نهجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره». وليس الخلاف النحوى إلا ضربًا من ضروب اختلاف الاجتهاد والبحث عن التفسير الصحيح . وإذا كان قد أخذ فى بعض الأحيان مظهر الخصومة واللدد فيها ، فإن هذا نفسه دليل على إيمان كل فريق بتفسيره وجديته فى الدفاع عنه .

وإنى لأومن إيمانًا لا يخالجه شك بأن تفسير أى نص من نصوص العربية لابد أن يعتمد فى مرحلته الأولى على فهم بنائه اللغوى وفهم بناء جمله النحوية . وقد حاولت التدليل على ذلك فى غير هذا الموضع ، وسوف يجد القارئ إشارة أخرى فى الفصل الأخير من هذا الكتاب . ولن أتخلى عن هذا اليقين وعن محاولة ذلك ، حتى يتبين لى فساد هذا الاعتقاد .

وسوف يجد القارئ أنى عمدت فى معظم الأمثلة التى وردت فى هذا الكتاب إلى أن تكون من القرآن الكريم ، إلا فيما لم أجد له من القرآن شاهدًا . وذلك لأن هذا الكتاب محاولة على الطريق الذى سلكه نحاة العربية من قبل . وقد ارتبط النحو بمستوى الفصحى الذى يمثله القرآن الكريم أصدق تمثيل . ثم إن القرآن حى متجدد لأنه يتلى ويسمع فى كل وقت من الليل والنهار ، فهو آلف فى الأسماع وأقرب إلى العقول والقلوب .

وإنى لآمل أن أكون قد أصبت بعض التوفيق فيما قصدت إليه ، وإلا فحسبى أننى أحاول . وعلى الله – سبحانه – قصد السبيل .

محمد حماسة



الفصل الأول

الجُملةُ وعَنَاصِرُ بنائِها



توطئة الفصل :

إن الغاية من دراسة النحو ، هى فهم تحليل بناء الجملة تحليلاً لغويًّا يكشف عن أجزائها ، ويوضح عناصر تركيبها ، وترابط هذه العناصر بعضها مع البعض الآخر ، بحيث تؤدى معنًى مفيدًا ، ويبين علائق هذا البناء ، ووسائل الربط بينها ، والعلامات اللغوية الخاصة بكل وسيلة من هذه الوسائل .

ومهمة الباحث النحوى أمام «الجملة» هى تصنيفها ، وشرح طريقة بنائها ، وإيضاح العلاقات بين عناصر هذا البناء ، وتحديد الوظيفة التى يشغلها كل عنصر من عناصرها ، والعلامات اللغوية الخاصة بكل وظيفة منها ، ثم تعيين النموذج التركيبى الذى ينتمى إليه كل نوع من أنواع الجمل . وقد يتجاوز ذلك - إذا أراد أن ينصب هذا النموذج معيارًا - إلى فرض هذا النموذج على واقع لغوى يختلف عن الواقع اللغوى الذى انتزع منه هذا النموذج زمنًا ومكانًا ، مستهدفًا بصنيعه هذا محاولة الوصول إلى المستوى الذى يفرض قواعده .

وليست الجملة التى يدرسها النحوى ، ويحدد أشكالها وخصائصها فى كل شكل جملة يصنعها هو ، بل إنها الجملة كما ينطقها أبناء اللغة أنفسهم فى الفترة الزمنية المعينة التى يحددها مجالاً لدراسته ، إذ ليس من حق النحوى أن يرتجل أو يختلق ما يراه مناسبًا ، بل عليه فحسب أن يدرس اللغة كما يسمعها ، ويضع القواعد مستخلصة من هذا الذى يسمعه ويسجله إن كان يدرس لغة معاصرة ، أو من الذى يقرؤه إن كان يدرس لغة مكتوبة ، شريطة أن يجتهد فى قراءته بحيث تكون أقرب إلى الصورة التى كان ينطقها بها أهلها . وإن كان من حقه - بطبيعة الحال - أن يبتكر من الوسائل ما يراه معينًا له فى دراسته للجملة بوصفها نسيجًا متشابكًا ذا علاقات محكمة

يحتاج إلى تحليل أجزائه من أجل فهم بنائه ، وبوصفها أيضًا خلية حية من جسم اللغة المدروسة تكمن فيها خصائصها .

وترتبط دراسة الجملة فى النحو العربى بمجال محدد ، وفترة زمنية معينة ، عرفت باسم «عصر الاستشهاد» أو «عصر الاحتجاج» . وهى فترة زمنية تشمل العصر الجاهلى كله وتمتد حتى حوالى منتصف القرن الثانى الهجرى . وقد وضع النحاة العرب القدماء وجامعو اللغة قيودًا لهذه الفترة الزمنية تمثلت فى تحديدهم للقبائل التى يأخذون عنها ، وفى شروطهم لمن يجوز الاحتجاج بلغته . ولعل السبب وراء هذا التحديد الذى فرضوه على الزمان والمكان هو الخشية على لغة القرآن الكريم - إن ظل باب الاحتجاج مفتوحًا - أن تبتعد اللغة المقعَّد لها عن لغته[1] . وفى هذا المسلك اعتراف واضح من النحاة العرب القدماء بأن اللغة تتطور فى تراكيبها ومفرداتها ودلالة ألفاظها . ولعله لهذا السبب ، اتسم النحو العربى بأنه نحو «تراثى» تتسع قواعده لتشمل لغة القرآن الكريم والحديث النبوى الشريف ، والتراث العربى على تنوعه ، وكل ما يكتب من شعر أو نثر وفقًا لهذا المستوى المعين من مستويات العربية .

---

(١) ناقشت كثيرًا من القضايا التى تتعلق بالاستشهاد اللغوى ، وموقف النحاة من مصادره ، فى الفصل الأول من كتابى : «لغة الشعر : دراسة فى الضرورة الشعرية» (دار الشروق ١٩٩٦) . وانظر المراجع المبينة هناك ، وكثير منها يتناول هذه المسألة .

١ - المصطلح وتطوره

لم يظهر مصطلح «الجملة» ، على شهرته ، مع الدراسات النحوية التى عاصرت كتاب سيبويه ، إذا أخذنا فى الاعتبار أن كتاب سيبويه يعد تمثيلاً ناضجًا للجهود النحوية فى هذه الفترة . وقد أثر هذا الكتاب فيما تلاه من كتب حتى الآن . فسيبويه نفسه لم يستخدم مصطلح «الجملة» على الوجه الذى تناوله به من جاء بعده ، ولم أعثر على كلمة «الجملة» فى كتابه إلا مرة واحدة جاءت فيها بصيغة الجمع[١] ، ولم ترد بوصفها مصطلحًا نحويًّا ، بل وردت بمعناها اللغوى ، حيث يقول : «وليس شىء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا . وما يجوز فى الشعر أكثر من أن أذكره لك ها هنا ، لأن هذا موضع جمل[٢]» . وقارئ كتاب سيبويه يلحظ أنه يستخدم «الكلام» ، حيث يتوقع القارئ أن يستخدم «الجملة» فى مواضع كثيرة من الكتاب . وقد نقل ابن جنى قول سيبويه : «واعلم أن «قلت» فى كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلامًا لا قولاً» .[٣] واستدل به على تفريق سيبويه بين الكلام والقول قائلاً عنه : إنه «أخرج الكلام هنا مخرج ماقد استقر فى النفوس وزالت

---

(١) تقرأت كتاب سيبويه بحثًا عن كلمة «الجملة» ، سواء بالمعنى الاصطلاحى ، أم بالمعنى اللغوى ، فلم أهتد إليها قط . وهذا ما يدعونى إلى القول بأنها لم ترد فى هذا الكتاب . وإن كان الأستاذ عبد السلام هارون فى فهارس الكتاب : ٢٩٧/٥ ، قد وضع تحت مسائل النحو والصرف عنوانًا جانبيًّا (الجمل) ، وقال : «انظرها فى مظانها من الخبر والصفة والحال والموصول والقَسَم والشرط ونحوها» . وقد تعقبت هذه المظان ، فلم أجد لا لفظ الجمل ولا الجملة ، وتبين لى أن الأستاذ وضع هذا المصطلح باعتبار ما يؤدى إليه معنى كلام سيبويه لا لفظه . هذا وقد نقل السيوطى عمن نقل عن سيبويه قوله : «إن الكلام إنما يقع على الجمل» . الهمع ٣٢/١ . ولكنى لم أعثر عليه ، وإنما هو فى كلام ابن جنى ، استنتاجًا من كلام سيبويه .

(٢) سيبويه : ٣٢/١ . (بتحقيق عبد السلام هارون) .

(٣) سيبويه : ١٢٢/١ .

عنه عوارض الشكوك» ثم قال فى التمثيل «نحو قلت زيد منطلق» ألا ترى أنه يحسن أن تقول : «زيد منطلق» . فتمثيله بهذا يعلم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائمًا برأسه مستقلاً بمعناه ، وأن القول عنده بخلاف ذلك ، إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدم الفصل بينهما ، ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها[1] . ولكن مصطلح «الكلام» نفسه يتسع مدلوله فى كتاب سيبويه ، ويأخذ دلالات كثيرة بحيث لا يمكن أن يقال إن سيبويه يستخدم «الكلام» فى معنى «الجملة» الاصطلاحى دائمًا . فقد يرد هذا المصطلح ويراد به النثر فى مقابل الشعر ، كأن يقول مثلاً : «قد يجوز فى الشعر وهو ضعيف فى الكلام» ، وقد يكون مستعملاً بمعنى اللغة كقوله : «ولكنه كثر النصب فى كلامهم» ، أو قوله : «وهو قليل فى كلام العرب» ، وقوله : «فإنما أجرى هذا على كلام العباد وبه أنزل القرآن» . وربما يستعمل بمعنى «القليل الاستعمال» ، كقوله : «وربما قالوا فى بعض الكلام» ، أو قوله : «وقد يجوز فى الشعر وفى ضعف من الكلام» إلخ .

وقد يستخدم لفظ «الكلام» ، ويراد به النظام اللغوى المركوز فى عقل الجماعة اللغوية ، كقوله : «ومن أراد ذلك فهو ملغز تارك لكلام الناس الذى يسبق إلى أفئدتهم» . وقد يرد بمعنى الاستعمال الصحيح ، كأن يقول : «وهو حد الكلام» ، أو «وجه الكلام» . وهذا المعنى قريب من السابق . وتتبع هذا المصطلح فى كتاب سيبويه يكشف عن معان أخرى . وبعد سيبويه ظهر مصطلح «الجملة» وأخذ منحيين : أحدهما ، مرادف للكلام ، والآخر ، أعم منه .

وقد ربط بعض علماء المعاجم بين الجملة والكلام ، ولكن ذلك على طريقتهم فى عدم الإشارة إلى المعنى الاصطلاحى الذى انتقل إلى الكلمة وتضمنته ، فنقلوا عن الليث قوله : «الجملة جماعة كل شىء بكماله من الحساب وغيره . يقال أجملت له الحساب والكلام . وقال الله عز وجل ﴿**لولا نُزِّل عليه القرآن جملةً واحدة**[2]﴾[3] .

(1) الخصائص ، لابن جنى : ١/١٨ ، ١٩ . (2) الآية ٣٢ ، من سورة الفرقان .

(3) انظر : تهذيب اللغة ، لأبى منصور الأزهرى ، ١١/١٠٨ . ومعجم مقاييس اللغة ، لأحمد بن فارس : ١/٤٨١. ولسان العرب ، لابن منظور ، وقد نقل عبارة الأزهرى : ١٣/١٣٥ .

ولعل أول من استخدم مصطلح الجملة بالمفهوم الذى شاع فيما بعد ، هو المبرد فى كتابه «المقتضب» [١] ، غير أن هذا المصطلح لم يتغلب على مصطلح «الكلام» فيما بعد ، وتردَّدَ المصطلحان معًا ، يسوِّى بينهما بعض النحاة ، ويفرق بينهما آخرون .

وقد سوَّى بعض النحاة فى المرحلة التى تلت سيبويه بين مصطلحى «الكلام» و«الجملة» ، ونظروا إليهما على أنهما مترادفان ، يقصد بكل واحد منهما ما يقصد بالآخر دون إشارة إلى تعميم أو تخصيص . فيعرف أبو الفتح ابن جنى «الكلام» بأنه «كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، وهو الذى يسميه النحاة الجمل» [٢] . وبأنه «فى لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برءوسها ، المستغنية عن غيرها ، وهى التى يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تراكيبها» [٣] . وقد سوى عبد القاهر الجرجانى بينهما إذ يقول : «اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة ، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا ، نحو «خرج زيد» ، سمى كلامًا ، وسمى جملة» [٤] . وكذلك الزمخشرى الذى يقول : «والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وذاك لا يتأتى إلا فى اسمين كقولك : «زيد أخوك» ، و«بشر صاحبك» ، أو فى فعل واسم نحو قولك «ضُرِبَ زيدٌ» و«انطلقَ بكرٌ» وتسمى الجملة» [٥] . وقد قدم أبو البقاء العكبرى أدلة متعددة ليبرهن على أن «الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة» ، وأنه لفظ يعبر بإطلاقه عن الجملة المفيدة ، وأن هذا قول جمهور النحاة [٦] . وقد ظلت أصداء هذه التسوية تتردد حتى عصرنا الحاضر ، إذ يسوى صاحب النحو الوافى بين الكلام والجملة ، فقد عرفهما معًا بتعريف واحد قائلاً : «الكلام والجملة ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد» [٧] .

---

(١) انظر : المقتضب ، للمبرد : ١/٨ ، ١٠ ، ٢/٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٤ ، ٨٢ .

(٢) الخصائص ، لابن جنى : ١/١٧ .

(٣) المصدر السابق نفسه : ١/٣٢ .

(٤) الجمل ، لعبد القاهر الجرجانى : ٤٠ .

(٥) المفصل ، للزمخشرى : ٦ .

(٦) مسائل خلافية فى النحو ، لأبى البقاء العكبرى : ٣١ ، وما بعدها .

(٧) انظر : النحو الوافى ، للأستاذ عباس حسن : ١/٦ .

وهؤلاء الذين يسوون بين مدلولى هذين المصطلحين يشترطون شرطين فى تحديد هذا المصطلح : الأول هو الائتلاف ، بعبارة عبد القاهر ، أو التركيب فى تعبير الزمخشرى ، وهو ما يساوى الاستقلال وعدم الاحتياج إلى شىء آخر فى تعبير ابن جنى . والثانى هو الفائدة فى تعبير كل من ابن جنى وعبد القاهر ، أو الإسناد فى تعبير الزمخشرى ، أو حسن السكوت عليها ، كما أشار إلى ذلك المبرد من قبلهم ، وإن كان لم يتعرض للمقارنة بين الكلام والجملة ، إذ يقول : «وإنما كان الفاعل رفعًا لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت ، وتجب بها الفائدة للمخاطب ، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر» [1] . وإن كانت عبارة حسن السكوت هذه منقولة عن سيبويه [2] .

فى المرحلة التى تلت ذلك ، تفريق حاسم بين هذين المصطلحين : «الجملة» و«الكلام» . هذا التفريق يجعل الجملة أعم من الكلام ، وذلك لأن «الإسناد» الذى يوجد فى الجملة قد يكون أصليًّا فى تركيب مقصود لذاته ، أو أصليًّا فى تركيب غير مقصود لذاته . وأما الإسناد فى «الكلام» فلابد أن يكون أصليًّا فى تركيب مقصود لذاته فحسب . ويتضح ذلك عندما ننظر فى مثل هذه الآية : ﴿**والله خلق كل دابة من ماء**﴾ [3] . فإن فيها نوعين من الإسناد أحدهما أصلى مقصود لذاته وهو ذلك الذى بين لفظ الجلالة المبتدأ ، والخبر ، وهو جملة ﴿**خلق كل دابة من ماء**﴾ ، والآخر أصلى ولكنه فى تركيب غير مقصود لذاته وهو الذى بين الفعل «خلق» والضمير المستتر فيه ، والفعل وفاعله معًا خبر المبتدأ . فالآية على هذا يمكن أن يقال عنها إنها كلام ، لأنها تضمنت إسنادًا أصليًّا مقصودًا لذاته ، ويمكن أن يقال عنها إنها جملة لأنها تضمنت إسنادًا أصليًّا . وأما جملة الخبر ﴿**خلق كل دابة من ماء**﴾ ، فلا يقال عنها إنها «كلام» لأن

---

(١) المقتضب ، للمبرد : ١/٨ .

(٢) انظر : سيبويه : ١٢٨/٢ ، حيث يقول عن المبتدأ و الخبر : «فلما جُمعا استغنَى عليهما السكوتُ» . و١٤١ حيث يقول : «هذا باب ما يحسن عليه السكوت فى هذه الأحرف» ، يقصد إن وأخواتها . و٨٨ ، حيث يقول : «ألا ترى أنك لو قلت «فيها عبد الله» حسن السكوت ، وكان كلامًا مستقيمًا» .

(٣) من الآية : ٤٥ من سورة النور .

الإسناد فيها غير مقصود لذاته ، بل يقال عنها إنها جملة فحسب . ولذلك اعتبر الرضى تعريف ابن الحاجب ناقصًا . وذلك أن ابن الحاجب عرَّف الكلام بقوله : «الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ، ولا يتأتى ذلك إلا فى اسمين أو فى فعل واسم» . وقال الرضى فى شرحه : «وكان على المصنف أن يقول بالإسناد الأصلى المقصود ما تركب به لذاته ، ليخرج بالأصلى إسناد المصدر ، واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف ، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام . وأما نحو «أقائم الزيدان» فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه ، كما فى أسماء الأفعال ، وليخرج بقوله «المقصود ما تركَّب به لذاته» الإسناد الذى فى خبر المبتدأ فى الحال أو فى الأصل ، وفى الصفة ، والحال ، والمضاف إليه إذا كانت كلها جملاً ، والإسناد الذى فى الصلة ، والذى فى الجملة القسمية ، لأنها لتوكيد جواب القسم ، والذى فى الشرطية لأنها قيد فى الجزاء ، فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية»[1] .

ثم يفرق الرضى بعد ذلك بين «الجملة» و «الكلام» تفرقة حاسمة إذ يقول : «والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلى سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا ، كالجملة التى هى خبر المبتدأ أو سائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه . والكلام ما تضمن الإسناد الأصلى ، وكان مقصودًا لذاته ، فكل كلام جملة ، ولا ينعكس»[2] . أى لا تكون كل جملة كلامًا ، وذلك لأن الجملة على هذا أعم من الكلام . فكلاهما يتضمن الإسناد الأصلى ، ثم ينضاف قيد إلى الإسناد الأصلى فى الكلام يخصصه ولا تشركه الجملة فى هذا التقييد .

والعلّامة الرضى هنا ، يتعامل مع مصطلح «الكلام» بمعنى محدد يجعل منه وحدة من وحدات اللغة ، على حين يتعامل بعض النحاة الآخرين مع الكلام بوصفه

(١) شرح الكافية ، للرضى : ١/٨ .

(٢) المصدر السابق نفسه .

مصطلحًا يقابل «اللغة» بكل نظمها وتركيباتها ، أو على حد تعبير بعضهم «ما يقع به التفاهم» ، كابن يعيش ، الذى يجعل «الكلام» جنسًا عامًّا تندرج تحته الجملة بوصفها نوعًا من أنواع هذا الجنس الشامل ، ومن هنا تنعكس المسألة فتكون كل جملة كلامًا ، ولا يكون كل كلام جملة . يقول ابن يعيش «إن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة ، وهو جنس لها ، فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها ، كما أن الكلمة جنس للمفردات ، فيصح أن يقال : كل «زيد قائم» كلام ، ولا يقال : كل كلام «زيد قائم» . وكذلك مع الجملة الفعلية» [1] . ولَا يخفى ما فى كلام ابن يعيش من المغالطة ، فقد استخدم «زيد قائم» بوصفها «الجملة» ، والحقيقة بحسب منطق ابن يعيش نفسه أن الجملة جنس عام تندرج تحته «زيد قائم» وغيرها من أنواع الجمل . فزيد قائم ، وقام زيد ، وغيرها ، نوع للجملة بحيث يمكن أن يقال : كل «زيد قائم» جملة ، ولا يقال : كل جملة «زيد قائم» .

وإذا نحينا مثل هذه المحاجَّة جانبًا ، نجد أن ابن يعيش يضع بهذا التعريف للكلام أساسًا سوف يستمر ، ويمضى عليه النحاة ، وبخاصة بعد أن قال ابن مالك فى ألفيته : «كلامنا لفظ مفيد كاستقم» [2] . واتسع النحاة فى شرح الألفية واتخذوا نظامها فى التنصيف أساسًا لتناول المسائل النحوية بعد ذلك لزمن طويل . وكان هذا يبدأ النظام بتعريف الكلام ، ويتناول بعد ذلك الوظائف النحوية المختلفة فى أبواب تجعل منها شرحًا للعناصر التى يتألف منها الكلام .

ولقد كان ابن هشام أوضح من حسم هذه المسألة ، وهو يتفق فى رأيه مع الرضى ، فيقول : «الكلام هو القول المفيد بالقصد . والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه . والجملة عبارة عن الفعل وفاعله ، كقام زيد ، والمبتدأ وخبره

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ، ٢١/١.

(٢) يعرف ابن مالك الكلام فى التسهيل ، فيقول : «الكلام ما تضمن من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته» . وهو بهذا التعريف يتفق تمامًا مع التعريف الذى قدمه الرضى . ولكن شهرة الألفية وكثرة شروحها واتخاذها أساسًا للتدريس تجعل الاعتداد بما يقوله ابن مالك فيها أولى من غيره فى تمثيل رأيه . انظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك : ٣ . وانظر : الأشمونى أيضًا : ٢١/١.

كزيد قائم ، وما كان بمنزلة أحدهما نحو : ضُرب اللص ، وأقائم الزيدان ، وكان زيد قائمًا ، وظننته قائمًا .

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين ، كما يتوهمه كثير من الناس ، وهو ظاهر قول صاحب المفصل ، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام ، قال : ويسمى جملة ، والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيدًا فليس بكلام» [1] . ومعنى قوله «ليس مفيدًا» ليس «مقصودًا بالإفادة لأن القصد فى قولك «جاء الذى قام» الإخبار بالمجىء لا بالقيام . وإنما ذكرت «قام» لتعيين الموصول» [2] . وقد كرر ابن هشام هذه المسألة فى بعض كتبه الأخرى ، وأعاد هناك عبارة الرضى نفسها ، حيث يقول : «فكل كلام جملة ، ولا ينعكس» [3] . ومجمل رأى ابن هشام أن الكلام أخص من الجملة وليس مرادفًا لها، ألا ترى أن (إن قام زيد) من قولك (إن قام زيد قام عمرو) يسمى جملة ولا يسمى كلامًا ، لأنه لا يحسن السكوت عليه .

وقد طبق ابن هشام رأيه هذا على قوله تعالى : **﴿ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالوا قد مس آباءنا الضراء والسراء فأخذناهم بغتة وهم لا يشعرون * ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون * أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتًا وهم نائمون﴾** [4] . فقد قال الزمخشرى - وهو ممن يرون أن الكلام مرادف للجملة - إن قوله تعالى : **﴿أفأمن أهل القرى﴾** عطف على قوله تعالى : **﴿فأخذناهم بغتة﴾** ، وإن قوله : **﴿ولو أن أهل القرى﴾** إلى **﴿يكسبون﴾** وقع اعتراضًا بين المعطوف والمعطوف عليه [5] . وقال ابن مالك : «إن الزمخشرى حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل ، إذ زعم أن **﴿أفأمن﴾** معطوف على **﴿فأخذناهم﴾** ، ورد عليه من ظن أن الجملة والكلام مترادفان ، فقال : إنما اعترض بأربع جمل ،

---

(١) مغنى اللبيب ، لابن هشام : ٤٢/٢ . (٢) حاشية الشيخ محمد الأمير على المغنى : ٤٢/٢ .
(٣) الإعراب عن قواعد الإعراب ، لابن هشام : ٦٠ . (٤) الآيات : ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ من سورة الأعراف .
(٥) انظر : الكشاف للزمخشرى : ٥٦٢/١ ، ٥٦٣ .

وزعم أن من عنـد ﴿ولو أن أهـل القرى﴾ إلى ﴿والأرض﴾ جملة ، لأن الفائدة إنما تتم بمجموعه»[1] .

ويظهر تطبيق ابن هشام لرأيه أنه يذهب إلى صحة قول ابن مالك ، وإن كان يزيد علـى الجمـل السبع جملة ثامنة ، وهذه الجمـل المعترضة بين المعطوف عليه والمعطوف هى :

١ - جملة (وهم لا يشعرون) ، وهى التى زادها ابن هشام على ابن مالك .

٢ - جملة (آمنوا) .

٣ - جملة (واتقوا) .

٤ - جملة (لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض) .

٥ - جملة (المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها وهو فاعل لفعل محذوف تقديره ثبت بعد لو) .

٦ - جملة (ولكن كذبوا) .

٧ - جملة (فأخذناهم) .

٨ - جملة (بما كانوا يكسبون) .

وقد زاد الشيخ الأمير فى حاشيته على المغنى جملة تاسعة ، حيث يقول : «وعلـى مساق المصنـف ينبغى أن تعد تسعة (هكذا) والتاسعة خبر كان أعنى ﴿يكسبون﴾ ، وهى غير كان مع خبرها ، ألا ترى أنه عد ﴿آمنوا﴾ التى هى خبر (أنّ) جملة ، ولو ذكر هذه التاسعة بدل ﴿وهم لا يشعرون﴾ كان أحسن»[2] . وإذا انسقنا وراء هذا التفتيت نستطيع أن نقول إنها عشر جمل ، وتكون العاشرة هى جملة ﴿لا

---

(١) مغنى اللبيب ، لابن هشام : ٤٢/٢ .

(٢) حاشية الأمير : ٤٢/٢.

يشعرون﴾ الواقعة خبرًا للمبتدأ (وهم) ، وهى غير (هم) مع خبرها ، مع أن جملة ﴿وهم لا يشعرون﴾ كلها حالية مرتبطة بما قبلها وليست اعتراضًا .

وبذلك يتضح أن أصحاب هذا الاتجاه يعدون كل إسناد بين فعل وفاعل ، أو بين مبتدأ وخبر جملة ، سواء أكانت هذه الجملة مستقلة أم داخلة فى بناء جملة أخرى أكبر منها . وهذا ما سوغ لهم التفريق بين «الكلام» و«الجملة» . فالكلام هو المفيد فائدة يحسن السكوت عليها ، والجملة هى الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر مطلقًا . وقد شاع هذا الفهم واستقر ، إذ دأب المتأخرون من النحاة على تعريف الكلام فيما يسمونه بالكلام عن المقدمات فى مبادئ كتبهم ، ورأوا أن «الكلام» بهذا المعنى ، أى ما تتوافر فيه شروط اللفظ والقصد والإفادة ، هو الذى يقع به التفاهم ، ولذلك قد يتضمن فى داخله عناصر مركبة تركيبًا إسناديًّا ، ولكنها تقوم بوظيفة داخل بنية «الكلام» . ولذلك حرص النحاة دائمًا على التفريق بين الكلام ، والكلمة المفردة ، وذكر المعانى اللغوية والاصطلاحية ، ثم يكون التناول بعد ذلك لبنية الجملة سواء أكانت كلامًا أم جزءًا أم عنصرًا فى كلام . واصطلحوا على أن الكلام «قول مفيد» والجملة «قول مركب» . وعلى ذلك تسير كتب المتأخرين من النحاة حتى السيوطى ، ومن ينتهج نهجهم من النحاة المعاصرين .

فالمتأخرون من النحاة خصصوا معنى واحدًا من معانى «الكلام» كما قدمه سيبويه ، وعالجوا المسائل النحوية من خلاله . ومصطلح الكلام لديهم هو «القول المفيد» . وهذا هو غاية الدراسة النحوية . وقلما يخلو كتاب من كتب النحو من تعريف الكلام فى بدايته ، مشعرًا أن ما يدور من مباحث هو شرح للعناصر التى يتألف منها الكلام . ومع هذا ، وجه بعض الباحثين المحدثين هجومًا قاسيًا عنيفًا للنحاة ، متهمًا إياهم بأنهم لم يعرفوا موضوع بحثهم ، وبأنهم يجهلون مادتهم ، وذلك لأنهم – من وجهة نظره – أهملوا النظر للجملة [1] .

---

(١) انظر : النحو العربى نقد وتوجيه ، للدكتور مهدى المخزومى : ص٣٤ ، ٣٥ .

والذى يبدو لى أن استخدام النحاة لمصطلح الكلام فيه توفيق كبير ، وذلك أن الكلام يقصد به النشاط الحى والتنفيذ الواقعى للنظام اللغوى المخزون فى ذهن الجماعة اللغوية ، فكأنهم أرادوا أن يقولوا إن التقعيد لا يكون إلا للمنطوق الفعلى الذى يؤدى فائدة يحسن السكوت عليها . ولقد كان تناولهم تحليليًّا يهدف إلى فهم التركيب بمعنى أنهم كانوا يتناولون الأبواب النحوية بابًا بابًا ، فيدرسون باب الفاعل مثلاً دون أن يضعوه تحت عنوان «الجملة الفعلية» ، وذلك لأن الفاعل ليس من اللازم أن يكون فى جملة فعلية ، فقد يكون الفاعل والجملة اسمية ، وقد يكون الفاعل وليس هناك جملة على الإطلاق ، بل مركب اسمى . ولذلك يقولون فى تعريفه : ما تقدمه فعل أو شبهه ... إلخ .

ولكن بعض النحويين المعاصرين بدءوا يعنون بالجملة متأثرين بعلماء اللغة المحدثين الذين يرون أن الجملة هى وحدة الكلام الصغرى . يقول سيمون بوتر : «الجملة هى الوحدة الأساسية للكلام ، وقد تعرف بأنها الحد الأدنى من اللفظ المفيد ، كما أن الكلمة تعرف بأنها الحد الأدنى من الصيغة الحرة» [1] . وأصبحنا نجد بعض الكتب تحمل عنوان «الجملة» موصوفة بالاسمية أو الفعلية أو الشرطية أو غير ذلك .

نستطيع إذن أن نميز معالم معينة فى تاريخ هذا المصطلح ، ليس بعضها مترتبًا على البعض الآخر بالضرورة .

الأول : فى كتاب سيبويه ، حيث لم يستخدم هذا المصطلح «الجملة» ، لأنه كان يعنى بالتمثيل وبوصف التركيب فى أغلب الأحيان دون تسميته ، كقوله : «وتقول : كل رجل يأتيك فاضرب ، نصب ، لأن يأتيك ههنا صفة ، فكأنك قلت : كل رجل صالح اضرب . فإن قلت : أيهم جاءك فاضرب ، رفعته لأنه جعل جاءك فى موضع

(1) Simon Potter , Modern Linguistics P. 104 (London 1967) .

الخبر»[1] ففى كلامه جملتان إحداهما وقعت نعتًا ، والأخرى وقعت خبرًا ، واكتفى بإعادتهما دون أن يقول عن كل منهما إنها جملة . وقد كان كثير من المصطلحات فى هذه الفترة لم يستقر بعد ، وقد رأينا أنه كان يستخدم «الكلام» استخدامًا متعدد المعانى ، أحدها بمعنى الجملة . وقد أشار ابن جنى إلى ذلك فى النص الذى نقلناه عنه من قبل .

الثانى : ظهور مصطلح «الجملة» مع مصطلح «الكلام» واستخدامهما معًا مترادفين للدلالة على شىء واحد بعينه ، وهو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها . وأبرز من يشار إليه فى ذلك هو الزمخشرى ، مع أن ابن جنى كان يستخدمهما معًا على الترادف . وقد نسب إلى سيبويه هذا أيضًا ، ولكن عن طريق الاستنتاج .

الثالث : غلبة استخدام مصطلح «الكلام» بوصفه أخص من الجملة ، لأن الجملة عند من يرى ذلك هى ما تضمنت الإسناد الأصلى (الفعل +الفاعل) أو (المبتدأ +الخبر) سواء أكان هذا الإسناد مقصودًا لذاته أم لا . أما الكلام ، فهو ما تضمن الإسناد الأصلى وكان مقصودًا لذاته . وبذلك يكون الكلام أخص من الجملة ، وكان الرضى وابن هشام من بعده ، من أبرز من تناولوا هذين المصطلحين بهذا الفهم .

الرابع : غلبة استخدام مصطلح الجملة فى العصر الحاضر ، والنظر إليها بوصفها الخلية الحية لجسم اللغة ، عندما تبرز إلى حيز الوجود . وبذلك يكون «الكلام» هو النشاط الواقعى ، إذ إن «اللغة» نظام ، و«الكلام» أداء نشاطى طبقًا لصورة صوتية ذهنية ، والكلام هو التطبيق الصوتى ، والمجهود العضوى الحركى الذى تنتج عنه أصوات لغوية معينة[2] ، والجملة هى وحدة الكلام الصغرى ، أو هى الحد الأدنى من اللفظ المفيد .

---

(١) سيبويه : ١٣٦/١ .

(٢) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ص ٣١، وما بعدها إلى ص ٤٣ ، للدكتور تمام حسان . وانظر له أيضًا : مناهج البحث فى اللغة : ص ٣٠ وما بعدها إلى ص ٥٦ .

وأيًا ما كان الأمر ، فقد كان النحاة يهدفون بصنيعهم إلى تحليل بناء التركيب اللغوى ومعرفة نظامه ، لأن نظام التركيب من أهم ما يميز خصائص لغة من أخرى .

وقد يكون من المفيد أن يستخدم فى تحليل «الكلام» - بالمعنى اللغوى المعاصر - مصطلح « الجملة البسيطة» وهى (الفعل + الفاعل) و(المبتدأ +الخبر) إذا لم تكن هناك جملة أخرى قائمة بوظيفة ما فيها ، وهى التى سماها النحاة «الجملة الصغرى» ، ومصطلح «الجملة المركبة» وهى التى تدخل فى عناصرها جملة أخرى تقوم بوظيفة ما فى بنائها ، وهى التى سماها النحويون «الجملة الكبرى» [1] .

والجملة البسيطة بهذا المفهوم نموذج للبنية الأساسية التى تتولد عنها أشكال نحوية متنوعة ومتعددة فى كل من نوعى الجملة الأصليين ، فبناء الجملة الاسمية له عوارض متعددة تتمثل فى دخول النواسخ المختلفة وما تحمله من معانى التحديد الزمنى أو النفى أو التوكيد أو الرجاء والشروع والمقاربة أو غير ذلك . ولبناء الجملة الفعلية الأساسية عوارضها المتنوعة كذلك من النفى والاستفهام والتأكيد والتقييد والشرط وغيرها من الأشكال النحوية .

★ ★ ★

(١) انظر مغنى اللبيب ، لابن هشام : ٤٨/٢ .

٢ - عناصر بناء الجملة

لست أرمى بالحديث عن عناصر بناء الجملة إلى الحديث عن أنواع الكلم، فإن الجملة تبنى من «الوظائف» التى تقوم بها أنواع الكلم من الاسم والفعل والحرف، حسب تصنيف القدماء لها. وهذه الوظائف النحوية هى التى يسميها نحاتنا الأبواب النحوية. وبنية الجملة فى العربية تقوم على وظيفتين، هما الدعامة الأصلية فى الجملة، وقد سماهما سيبويه المسند والمسند إليه، وعرفهما بأنهما: «ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه[1]. وهو قولك: «عبد الله أخوك»، و«هذا أخوك». ومثل ذلك «يذهب عبد الله» فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر فى الابتداء، ومما يكون بمنزلة الابتداء، قولك: «كان عبد الله منطلقًا» و«ليت زيدًا منطلق»، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده»[2]. وفى هذا النص يبين سيبويه أن الإسناد يكون بين المبتدأ والخبر مثل«عبدالله أخوك»، وبين الفعل والفاعل مثل «يذهب عبد الله»، وبين اسم كان وخبرها «كان عبد الله منطلقًا»، وبين اسم ليت وخبرها «ليت زيدًا منطلق»، ولكنه لم يبين فى هذا النص ما المسند وما المسند إليه، وإن كان فى مواضع أخرى من الكتاب يبين أن المسند إليه هو المبنى عليه أى الخبر والمبتدأ هو المسند حيث يقول: «فالمبتدأ مسند والمبنى عليه مسند إليه»[3]. وفى موضع آخر يقول: «فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه»[4]. وهذا التحديد خلاف المشهور بين النحاة من بعده أن المبتدأ هو المسند إليه والخبر هو المسند فى الجملة

---

(١) يطلق سيبويه على «الخبر» المبنى عليه.

(٢) الكتاب، لسيبويه: ٢٣/١.

(٣) الكتاب، لسيبويه: ٧٨/٢.

(٤) المصدر السابق: ١٢٦/٢.

الاسمية ، وأما فى الجملة الفعلية فالفعل مسند ، والفاعل مسند إليه . «وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم أى الإسناد الذى هو رابطة ، ولابد له من طرفين : مسند ومسند إليه ، والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسندًا ومسندًا إليه ، والفعل يصلح لكونه مسندًا لا مسندًا إليه ، والحرف لا يصلح لأحدهما» (1) .

وينظر النحاة إلى المسند والمسند إليه على أنهما عماد الجملة ، ولذلك أطلقوا عليهما مصطلح «العمد» ، «لأنها اللوازم للجملة ، والعمدة فيها ، والتى لا تخلو منها ، وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها» (2) . ولما كانت هذه العناصر مرفوعة فى أصل استعمالها ولا تنصب إلى بعد دخول النواسخ عليها فى المبتدأ والخبر قالوا إن : «المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر ، والبواقى محمولة عليها . والمنصوب فى الأصل فضلة ، لكن يشبه بعض العمد كاسم إن وخبر كان وأخواتها وخبر ما ولا» (3) . فالجملة لا تخلو منهما معًا لفظًا أو تقديرًا . فحين تحلل الكلام فى كل لغة ترى أنه يمكن أن ينقسم إلى كتل يفيد كل منها معنى قد يكتفى به السامع ويطمئن إليه ، وتشتمل كل كتلة منها فى غالب الأحيان على ما يسمى بالمسند والمسند إليه وحدهما (4) .

إن التقعيد يجب أن يراعى الحد الأدنى الذى تنعقد به الجملة ويكتمل المعنى . والجملة فى العربية تنعقد من هذين العنصرين الأساسيين ، وما سواهما فى الجملة من التوابع والتقييدات ، وتمثلها وظائف نحوية مختلفة ، تسمى «الفضلة» . وقد يشعر هذا المصطلح – بحسب مدلوله اللغوى – بالزيادة ، وقد يفهم من ذلك أنه ما دام فضلة فذكره وحذفه سواء ، ولكن هذه مصطلحات للتفريق بين العنصر الذى تتكون به الجملة وغيره ، فلا يمكن مثلاً أن تتكون جملة من (مبتدأ + تمييز) أو من (فاعل +

---

(1) شرح الكافية ، للرضى : 1/8 .

(2) شرح المفصل ، لابن يعيش : 1/74 .

(3) شرح الكافية ، للرضى : 1/7 .

(4) انظر : من أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس : 261 .

حال) فقط ، إلى غير هذه الوظائف المختلفة التى ليست من العناصر المكونة لدعامتى الجملة الأساسيتين .

وقد كان النحاة القدماء على وعى بهذه المسألة . يقول الأشمونى مثلا : «المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هو هو . وقد يجب ذكره لعارض كونه سادًّا مسد عمدة كضربى العبد مسيئًا ، أو لتوقف المعنى عليه كقوله :

إنما الميْت من يعيش كئيبًا ... كاسفًا بالهُ قليلَ الرجاء[1]

ففى المثال الذى قدمه الأشمونى «ضربى العبد مسيئًا» لا يمكن حذف الحال «مسيئًا» لأن الباقى «ضربى العبد» لا يؤدى معنى يحسن السكوت عليه ، والحال هنا تقوم مقام الخبر من حيث هو الجزء المتمم للفائدة ، ولا يمكن - كذلك - أن تحذف الحال فى البيت «كئيبًا ..» لأن الباقى من الجملة بعد حذفه «إنما الميت من يعيش» يعد ضربًا من التناقض . لكن مع ذكر هذه الحال يستقيم المعنى ، إذ العيش فى حالة الكآبة وكسوف البال وقلة الرجاء خير منه الموت .

إذن هناك فرق بين النظام النحوى ، والحدث اللغوى[2] . النظام النحوى يقول : إن أقل قدر من الكلام المفيد يتم بعنصرى الإسناد ، وما سواهما زيادة قد تكون ضرورية وقد يستغنى عنها ، ولكنها لا تبنى جملة فى الأساس من حيث هى . فإذا كان الكلام مفيدًا فإن العنصرين الأساسيين لابد أن يكونا موجودين لفظًا أو تقديرًا . وأما الحدث اللغوى - وهو المجال الذى ينطلق منه النظام النحوى - فإنه قد يهتم ببعض الفضلات بحيث تكون فى بعض الأحيان هى الغاية والقصد مثل قوله تعالى : ﴿وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين﴾[3] فإن العنصرين الأساسيين مسوقان من أجل نفى خلقهما فى هذه الحالة المعينة ﴿لاعبين﴾ وإذا حذفت هذه الحال ، اختلت

(١) شرح الأشمونى : ١٦٩/٢ . ومعنى من حيث هو هو : أى من حيث كون لفظ الفضلة مفعولا به أو حالاً أو تمييزًا إلى آخر الفضلات ، لا من حيث توقف المعنى عليه .
(٢) انظر المبحث الأول فى الفصل الثالث من هذا الكتاب . (٣) الآية ١٦ ، من سورة الأنبياء .

الجملة أيما اختلال فى معناها رغم اكتمال عناصرها الأصيلة من الفعل والفاعل وقد زاد فيها عنصر غير مؤسس آخر هو المفعول به . ولذلك كانت عبارة الصبان دقيقة حيث يقول عن لفظ الفضلة : «ما يستغنى الكلام عنه من حيث هو كلام نحوى» [1] لا من حيث هو حدث لغوى .

وقد قرر النحاة أن الكلام - بمعنى الجمل المفيدة - «لا يتأتى إلا من اسمين ، أو من اسم وفعل ، فلا يتأتى من فعلين ، ولا حرفين ، ولا اسم وحرف ، ولا فعل وحرف ، ولا كلمة واحدة ، لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد ، وهو لابد له من طرفين : مسند ، ومسند إليه [2] . ولا يمكن أن يكون إسناد فى كلمة واحدة ولا من فعلين ، أو بين فعل وحرف ، أو بين اسم وحرف ، أو بين حرفين ، لكن الاسمين يكونان كلامًا لكون أحدهما مسندًا والآخر مسندًا إليه ، وكذلك الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندًا والاسم مسندًا إليه ، وإذن لابد من وجود «الاسم» فى كل جملة مفيدة ، ولذلك كان من أنواعه «الضمير» الذى يكون صالحًا للبروز والاستتار حتى تستقيم فكرة الإسناد ، لأن الأسماء هى «المحدَّث عنها» كما يقول سيبويه ، وتصلح أيضًا أن تكون «محدَّثًا بها» . وأما الفعل ، فلا يكون إلا محدَّثًا به .

ولما تمكنت هذه الفكرة لدى نحاتنا ، نسبوا إلى الزعم كل من يرى أن «الكلام» يتم دون التقيد بما سبق ، وجهدوا فى الجواب عنه والرد عليه . فقد «زعم ابن طلحة أن الكلمة الواحدة قد تكون كلامًا إذا قامت مقام الكلام ، كـ (نعم) و(لا) فى الجواب . ورد بأن الكلام هو الجملة المقدرة بعدها . وزعم أبو على الفارسى أن الاسم مع الحرف يكون كلامًا فى النداء نحو «يازيد» . وأجيب بأن (يا) سدت مسد الفعل وهو «أدعو» أو «أنادى» . وزعم بعضهم أن الفعل مع الحرف يكون كلامًا فى نحو «ما قام» بناء على أن الضمير المستتر لا يعد كلمة» [3] . ولذلك ظلت هذه الآراء

---

(1) حاشية الصبان على الأشمونى : ٢/١٦٩ .   (2) همع الهوامع ، للسيوطى : ٢/٣٣ .
(3) همع الهوامع ، للسيوطى : ٢/٣٣ ، ٣٤.

شذرات فردية لم يكتب لها نمو أو اطراد بحيث تكون طريقًا أخرى من طرق التحليل اللغوى ، فضلاً عن أن الخلاف فى هذا خلاف فى اللفظ فحسب ، لأن من يقول به يؤمن بالتقدير الذى يؤمن به الفريق الآخر .

وقد صُنفتْ أنواعُ الجمل فى العربية ، بناء على فكرة الإسناد ، إلى نوعين رئيسين : الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية . وأمكن بسهولة رد كل النماذج الأخرى إلى هذين النوعين . فالجملة الشرطية – وقد زادها الزمخشرى وغيره – أمكن ردها إلى الجملة الفعلية . وأما الجملة الظرفية ، وهى – كما حددها ابن هشام – «المصدرة بظرف أو مجرور نحو «أعندك زيد» ، و«أفى الدار زيد» إذا قدرتَ زيدًا فاعلاً بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبرًا عنه بهما»[1] ، فإنها لا تكون نوعًا مستقلاً إلا فى اعتبار واحد من ثلاثة ، وذلك أن النحاة يحللون تركيب مثل ﴿أفى الله شك﴾ [2] بثلاث طرق :

الأولى : أن (شك) مبتدأ مؤخر ، والجار والمجرور قبله خبر مقدم .

والثانية : أن (شك) فاعل للفعل المحذوف الذى يتعلق به الجار والمجرور وتقديره (استقر) أو ما أشبهه . وإذا قدر الاستقرار المحذوف اسمًا كان (شك) مبتدأ له أيضًا .

والثالثة : أن (شك) فاعل للجار والمجرور ، والظرف كالجار والمجرور . وفى هذه الحالة يشترط أن يكون الظرف أو الجار والمجرور معتمدًا على نفى أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف أو موصول . وهنا يرى بعض النحاة أن الظرف والجار والمجرور أنيبا عن الفعل المحذوف وصار العمل لهما . ويرى بعضهم كابن الحاجب وابن مالك أن ليس للظرف والجار والمجرور عمل ، وأن العمل للمحذوف [3] . وإذن فإن ما يسمى بالجملة الظرفية غير مسلم ، ويمكن ردها إلى الجملة الاسمية .

(١) مغنى اللبيب : ٤٣/٢ .
(٢) من الآية ١٠ ، من سورة إبراهيم .
(٣) انظر : شرح شذور الذهب ، لابن هشام : ٤١٠ ، والإنصاف ، لابن الأنبارى : ٥٥، من المسألة السادسة . وحاشية الصبان على الأشمونى : ٢٠٠/١ . وشرح الكافية للرضى : ٧١/١ .

وتصنيف الجملة فى العربية ، يتم على أساس وضع المسند فى الجملة ، ونوع الكلمة التى تقوم به . فإذا كان المسند متأخرًا عن المسند إليه ، فالجملة لابد أن تكون اسمية أيًّا كان نوع المسند . وإذا تقدم المسند ، وكان فعلا أسند إلى الفاعل الموجود فى الجملة نفسها ، كانت الجملة فعلية ، وترتب على هذا أن طرفى الإسناد فى الجملة الاسمية لهما حرية فى الرتبة إلا لعارض ، وأن الترتيب ملتزم فى الجملة الفعلية . والجدول التالى يكشف هذه الحرية للجملة الاسمية حيث لا ينتج التقديم والتأخير صورًا ممنوعة لغويًّا :

محمد قائم	قائم محمد
المحمدان قائمان	قائمان المحمدان
المحمدون قائمون	قائمون المحمدون
الفاطمات قائمات	قائمات الفاطمات

وهنا لا يحدث تغيير فى المسند ، وهو الخبر مطلقًا ، عند التقديم والتأخير . وأما الجملة الفعلية فإن تقديم المسند إليه فيها قد يؤدى إلى صور ممنوعة لغويًّا يكشفها الجدول الآتى :

قام محمد	محمد قام	(صورة غير ممنوعة)
قام المحمدان	المحمدان قام	(صورة ممنوعة)
قام المحمدون	المحمدون قام	(صورة ممنوعة)
قامت فاطمة	فاطمة قامت	(صورة غير ممنوعة)
قامت الفاطمتان	الفاطمتان قامت	(صورة ممنوعة)
قامت الفاطمات	الفاطمات قامت	(صورة ممنوعة)

فكل الصور ما عدا صورة المفرد ممنوعة لغويًّا . ولا تستقيم هذه الجمل إلا إذا حدث تغيير من نوع ما مثل :

المحمدان قاما (ألحقت بالفعل ألف الاثنين) .

المحمدان قام صديقهما (أسند الفعل إلى فاعل ظاهر غير الأول واتصل به ضمير يعود على المسند إليه الأول . فالفعل فى هذه الحالة صالح لأن يسند إلى فاعل آخر غير ضمير السابق عليه) .

ويمكن تطبيق هذا على بقية الأمثلة .

وتبقى صورة الإفراد (قام محمد) و(قامت فاطمة) ، فإنها إذا تقدم فيها المسند إليه فإنه لا ينتج صورة ممنوعة لغويًّا (محمد قام) (فاطمة قامت) ، ولم يحدث فيها أى تغيير فى شكل المسند (الفعل) . ولكن هذه الصورة بهذا الشكل الجديد تدخل فى جدول الجملة الاسمية وينطبق عليها ما ينطبق على الجملة الاسمية ، وكذلك الصور الأخرى بعد إجراء التغيير فيها بما يجعلها مسموحًا بها (المحمدان قاما) ، (المحمدون قاموا) إلخ . وشرط انتماء الجملة إلى نوع معين هو عدم دخولها تحت الجدول التصريفى للنوع الآخر :

محمد قائم	إن محمدًا قائم	رأيت (محمدًا قائما)	كان محمد قائمًا
محمد قام	إن محمدًا قام	رأيت (محمدًا قام)	كان محمد (قد) قام

وإذن كان النحاة على صواب عندما قالوا إن جملة (محمد قام) جملة اسمية لا فعلية ؛ وذلك لانتمائها إلى خصائص الجملة الاسمية ، منظورًا إليها من زاوية نظام البدائل الممكنة . وقد عبروا عن ذلك بأن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على فعله ؛ لأنك «لو قدمت الفاعل فقلت «زيد قام» لم يبق عندك فاعلاً ، وإنما يكون مبتدأ وخبرًا معرضًا للعوامل اللفظية»[1] . وقد أسهب المبرد فى تفنيد أن مثل هذه الجملة تعد من الجملة الفعلية . يقول : «فإذا قلت : «عبد الله قام» ، عبد الله رفع بالابتداء ، و(قام) فى موضع الخبر ، وضميره الذى فى قام فاعل . فإن زعم زاعم أنه إنما يرفع (عبد الله) بفعله فقد أحال من جهات :

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٧٤/١ .

١ - منها أن (قام) فعل ، ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على وجهة الإشراك نحو : قام عبد الله وزيد ، فكيف يرفع عبد الله وضميره؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل فى موضعه غيره بان لك . وذلك قولك : عبدالله قام أخوه ، فإنما ضميره فى موضع أخيه .

٢ - ومن فساد قولهم أنك تقول : رأيت عبد الله قام ، فيدخل على الابتداء ما يزيله ويبقى الضمير على حاله .

٣ - ومن ذلك أنك تقول : «عبد الله هل قام؟» فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام ، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله .

٤ - ومن ذلك أنك تقول : «ذهب أخواك» ثم تقول : «أخواك ذهبا» فلو كان الفعل عاملاً كعمله مقدمًا لكان موحدًا ، وإنما الفعل فى موضع خبر الابتداء رافعًا للضمير - كان - أو خافضًا أو ناصبًا ، فقولك : عبد الله قائم (لعلها قام لأن السياق يقتضيها) بمنزلة قولك : عبد الله ضربته وزيد مررت به» [١] . وهذا النص - على طوله - يكشف عن طريقة نحاتنا القدماء فى تصنيفهم للجمل ، وأن هذا التصنيف قائم على مراعاة اندراج كل نوع تحت جدول تصريفى أو استبدالى معين . وذلك يرد عنهم قول من يرى أن تحديدهم لأنواع الجملة «تحديد ساذج يقوم على أساس من التفريق اللفظى المحض» [٢] . وإن كان الكوفيون يرون جواز تقدم الفاعل على فعله ، ولا يمنعون أن يكون الفاعل المقدم مثنى أو جمعًا ، والفعل خاليًا مما يدل على التثنية أو الجمع [٣] . ولكن الاستعمال اللغوى لا يؤيد ما ذهبوا إليه . وقد تكفل البصريون بتوجيه الشواهد القليلة التى اعتمدوا عليها . وقول الكوفيين هذا يتنافى مع الأدلة التى يسوقونها لبيان أن الفعل

---

(١) المقتضب ، للمبرد : ١٢٨/٤.

(٢) انظر : النحو العربى نقد وتوجيه ، للدكتور مهدى المخزومى : ٤١ .

(٣) انظر : حاشية الصبان : ٤٦/٢ . وشرح التصريح ، للشيخ خالد الأزهرى : ٢٧١/١ .

وفاعلـه كالكلمة الواحدة [1] . والنحاة يقررون أن عجز الكلمة لا يجوز أن يتقدم على صدرها .

والمسند إليه وهو المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل - وهو عند عبد القاهر والزمخشرى فاعل اصطلاحًا [2] - بما أنه المحدَّث عنه لا يكون جملة ، بل يجب أن يكون مفردًا ، بعكس الخبر الذى قد يكون مفردًا وغير مفرد ، وقد جعلوا من أحكام الفاعل ونائبه ألا يكونا جملة ، ولذلك لجأ بعضهم إلى التأويل فى قوله تعالى : **﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين﴾** [3] وفى قوله تعالى : **﴿وتبين لكم كيف فعلنا بهم وضربنا لكم الأمثال﴾** [4] . وقوله تعالى : **﴿أو لم يهد لهم كم أهلكنا من قبلهم من القرون يمشون فى مساكنهم﴾** [5] ، وقالوا فى قوله تعالى : **﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض﴾** [6] إن الإسناد فيها من الإسناد اللفظى أى وإذا قيل لهم هذا اللفظ ، والإسناد اللفظى جائز فى جميع الألفاظ .

وقد فرق جمهور النحاة بين نوعين من الإسناد ، أولهما الإسناد المعنوى ، وهو ما تكون جملته هى المقصودة ، والآخر هو الإسناد اللفظى ، ويكون فى الجملة التى يراد بها لفظها كله على سبيل الحكاية . والجملة التى يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات ، «ولهذا تقع مبتدأ نحو «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة» . وفى المثل «زعموا مطية الكذب» . ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابط فى نحو «قولى لا إله الله» كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد» [7] . والجملة التى لا يراد بها لفظها هى التى عليها مدار الكلام ، فقد نسب إلى سيبويه قوله : «ولا يكون «ليسجننه» بدلاً من

---

(1) انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لابن الأنبارى : ١/٨٠ وما بعدها .
(2) شرح الكافية للرضى : ١/٧١.
(3) من الآية : ٣٥ من سورة يوسف .
(4) من الآية : ٤٥ من سورة إبراهيم .
(5) من الآية : ٢٦ من سورة السجدة .
(6) من الآية : ١١ من سورة البقرة .
(7) مغنى اللبيب ، لابن هشام : ٢/٥٨ .

الفاعل ، لأنه جملة ، والفاعل لا يكون جملة» [1] . وقد ذهب النحاة فى مسألة كون المسند إليه جملة مذاهب مختلفة :

الأول : المنع ، فلا يكون المسند إليه فاعلاً ولا نائبًا عن الفاعل . وهو الصحيح كما يقول ابن هشام [2] والأصح كما يقول السيوطى [3] .

الثانى : الجواز ، واستدل من يرى جواز هذا بقوله تعالى : ﴿**ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه**﴾ .

وقد أعرب الكوفيون جملة «ليسجننه» فاعلا [4] . ثم قال هشام وثعلب وجماعة : يجوز ذلك فى كل جملة نحو «يعجبنى تقوم» .

الثالث : وهو رأى الفراء وجماعة من النحويين ، أن جوازه مشروط بشرطين : أولهما أن يكون الفعل المسند قلبيًّا . والثانى أن تقترن جملة المسند إليه بأداة معلقة مثل : «ظهر لى أقام زيد» و«علم هل قعد عمرو» ، بخلاف نحو «يسرنى خرج عبدالله» فلا يجوز . ويعترض ابن هشام على تعميم المعلق قائلا : «وفيه نظر لأن أداة التعليق بأن تكون مانعة أشبه من أن تكون مجوزة ، وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء» [5] .

الرابع : وهو رأى ابن هشام ، أن المسألة جائزة بشرط أن تكون الجملة معلقة بالاستفهام خاصة دون سائر المعلقات ، وعلى أن يكون الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى مثل «ظهر لى أقام زيد» . ويقول : «ألا ترى أن المعنى ظهر لى جواب أقام زيد» أى جواب قول القائل ذلك ، وكذلك فى «علم أقعد عمرو» ، وذلك

---

(١) أثبت الأستاذ المحقق هذا النص فى الهامش رقم ٣ من الجزء الثالث ، صفحة ١١٠ ، وأشار إلى أنه قد وجد فى بعض نسخ الكتاب . وأرى - والله أعلم - أن هذا من الزيادات التى لحقت بعض نسخ الكتاب - لأن سيبويه لا يستخدم لفظ «جملة» ، والنص الزائد ليس أشبه بكلام سيبويه .

(٢) انظر : شرح شذور الذهب : ١٦٧ .

(٣) همع الهوامع : ٢/٢٧٢ .

(٤) انظر : مغنى اللبيب لابن هشام : ٢/٥٧ ، ٧١. وشرح التصريح على التوضيح ، للأزهرى : ١/٢٦٨ .

(٥) المصدر السابق نفسه .

لابد من تقديره دفعًا للتناقض إذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضى للجهل به»[1] وقد دفع الاعتراض الذى يمكن أن يتوجه إليه لو قيل إن هذا ليس من المواضع التى تصح فيها الإضافة إلى الجمل ، بأن الجملة التى يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات .

ومع تعدد هذه الاتجاهات يظهر أن المنع هو الذى غلب عليها ، وهو الأصح كما يقول السيوطى . ولذلك اتجهت جهود النحاة إلى التأويل فى النصوص التى ورد فيها أن الفاعل أو نائبه جملة ، وسوف أسوق هنا بعض النماذج من هذه الجهود التى تحاول أن تحافظ على سلامة القاعدة التى وضعت ، وهى أن الفاعل لا يكون جملة :

١ - فى توجيه قوله تعالى : ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه﴾ يقول ابن الأنبارى : «فاعل (بدا) فيه ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون الفاعل مصدرًا مقدرًا دل عليه (بدا) وتقديره : ثم بدا لهم بداء . وأظهره الشاعر فى قوله :

بدا لك من تلك القلوص بداء

وإليه ذهب المبرد .

والثانى : أن يكون الفاعل ما دل عليه «ليسجننه» وقام مقامه ، وإليه ذهب سيبويه .

والثالث : أن يكون الفاعل محذوفًا ، وإن لم يقم فى اللفظ ما يقوم مقامه ، وتقديره : ثم بدا لهم رأى . والوجه الأول أوجه الأوجه»[2] . ويقول صاحب البحر المحيط : «والذى أذهب إليه أن الفاعل ضمير يعود على السجن المفهوم من قوله : «ليسجنن» أو من قوله السجن على قراءة الجمهور أو على «السجن» على قراءة من فتح

(١) المصدر السابق نفسه .
(٢) البيان فى غريب إعراب القرآن ، لابن الأنبارى : ٤١/٢.

السين»[1] والسجن الذى يشير إليه أبو حيان فى الآية السابقة : ﴿**قال رب السجن أحب إلى مما يدعوننى إليه**﴾[2] . وقد ذهب بعضهم إلى ما يمكن أن يكون وجهًا رابعًا فى التوجيه وهو أن اللام حرف مصدرى والتقدير : ثم بدا لهم من بعدما رأوا الآيات أن يسجنوه . والذى ذهب إلى ذلك هو مكى بن أبى طالب . ولكن ابن هشام يعقب عليه «ولم يثبت مجىء اللام مصدرية»[3] .

٢ - وفى توجيه قوله تعالى : ﴿**أولم يهد لهم كم أهلكنا من قبلهم من القرون يمشون فى مساكنهم**﴾ وقوله تعالى : ﴿**أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون يمشون فى مساكنهم**﴾[4] .يقدر بعض النحاة أن فاعل الفعل (لم يهد) فى الآيتين هو المصدر وتقديره : أولم يهد لهم الهدى أو الأمر[5] . ويضيف أبو البقاء العكبرى وجهين آخرين أولهما : أن الفاعل ضمير اسم الله تعالى ، أى : ألم يبين[6] الله لهم وعلق (يبين) هنا إذ كانت بمعنى (أعلم) كما علقه فى قوله تعالى : ﴿**وتبين لكم كيف فعلنا بهم**﴾ . وثانيهما : أن يكون الفاعل ما دل عليه أهلكنا أى إهلاكنا وجملة ﴿**كم أهلكنا قبلهم**﴾ مفسرة[7] .

٣ - فى قوله تعالى : ﴿**وتبين لكم كيف فعلنا بهم**﴾ ، يرى بعض النحاة أن الفاعل هو الاسم الذى تضمنته الجملة . يقول الرضى : «وقد تجىء الجملة فى مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله ، وهى فى الحقيقة مؤولة بالاسم الذى تضمنته كقوله تعالى : ﴿**وتبين لكم كيف فعلنا بهم**﴾ وقوله تعالى : ﴿**أولم يهد لهم كم أهلكنا**﴾ أى تبين لكم فعلنا بهم ، و أولم يهد لهم إهلاكنا ، فيصح نحو تبين لكم كيف فعلنا»[8] .

---

(١) البحر المحيط ، لأبى حيان : ٣٠٧/٥ .

(٢) من الآية : ٣٣ ، من سورة يوسف .

(٣) انظر : المغنى : ٦٠/٢ .

(٤) من الآية ١٢٨ ، من سورة طه .

(٥) انظر : البيان فى غريب إعراب القرآن ، لابن الأنبارى : ١٥٤/٢ .

(٦) يهدى بمعنى يبين ، وقد استخدم أبو البقاء ما فى معنى الفعل بدلاً منه .

(٧) انظر : إملاء ما من به الرحمن : ١٢٨/٢ .

(٨) شرح الكافية ، للرضى : ٨٣/١ .

ويرى بعضهم أن الفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير «وتبين هو أى التبين ، وجملة الاستفهام مفسرة[1]» . ويرى بعضهم أن «فاعله مضمر يدل عليه الكلام أى وتبين لكم هو أى حالهم»[2] .

لقد نظر النحاة إلى هذه الجمل فوجدوها صحيحة مؤدية لمعنى مفيد ، وبحثوا فيها عن عناصر تأليفها فوجدوا المسند وهو الفعل فى كل جملة سواء أكان مبنيًّا للمعلوم أم مبنيًّا للمجهول ، وفتشوا عن الفاعل فلم يجدوه مستوفيًا للشرائط التى ألفوها فيه ، إذ وجدوه هنا جملة ، فوقعوا بذلك فى حرج . فهذا الكلام مفيد ولكن الفاعل ليس كما عهدوا . ومن هنا كان ما لجئوا إليه من محاولات التخريج لهذه الأمثلة القليلة ، ولم يكن النحاة فيما حاولوا مخطئين ، غير أنهم حاولوا أن يجعلوا كل الجمل تسير على نمط واحد . فما دامت الظاهرة مطّردة وهى أن الفاعل لا يكون جملة ، فليس عليهم من بأس أن تكون هناك بعض الأمثلة القليلة تخرج عن هذا النسق ، ولابد أن يكون خروجها له ما يسوّغه فى النظام اللغوى . أما قوله تعالى : ﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض﴾ ، فلم يكن فيه كبير إشكال ، وذلك لأن جملة ﴿لا تفسدون فى الأرض﴾ كانت فى موقع المفعول به مقولة للقول قبل أن يبنى الفعل للمجهول ، وليس ثمة ما يمنع من أن تكون نائبة عن الفاعل لأن الفعل نفسه (قيل) ، وهو من مادة القول ، لا يقع إلا على كلام كما يقول سيبويه : «واعلم أن قلت فى كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلامًا»[3] مفيدًا ، والنسبة بين الفعل قال والكلام المحكى بها مباشرة «هو المألوف فى أكثر اللغات على العموم»[4] ، كما يقول برجشتراسر . ولا يعقل أن يتغير مجرى هذا الفعل فى العربية إذا ورد على صيغة المبنى للمجهول . وقد حل النحويون الإشكال هنا بأن قالوا : إن الجملة الواقعة بعد الفعل «قيل» مقصود لفظها أو محكية بالقول ، أى قيل

(١) شرح شذور الذهب ، لابن هشام : ١٦٨ .
(٢) البحر المحيط ، لأبى حيان : ٤٣٦/٥ .
(٣) سيبويه : ١٢٢/١ .
(٤) انظر : التطور النحوى لبرجشتراسر : ١٢٣ .

لهم هذا القول ، وهذا كثير جدًّا فى العربية . وقد ورد الفعل بصيغة الماضى المبنى للمجهول فى القرآن الكريم تسعًا وأربعين مرة ، وكان نائب الفاعل بعده جملة فى سبع وأربعين مرة[1] . وورد بصيغة المضارع المبنى للمجهول ثلاث مرات ، كان نائب فاعله فى واحدة منها جملة محكية هى قوله تعالى : ﴿**ثم يقال هذا الذى كنتم به تكذبون**﴾[2] .

وأما الآيات الأخرى ، فقد رأينا نماذج مما صنعوا من أجل أن تطَّرد القاعدة . فهناك طائفة قليلة منهم أجازت أن يكون المسند إليه (الفاعل) جملة استنادًا إلى هذه الآيات . والحق أن القواعد لا تبنى على مثل هذا العدد القليل من النماذج . فلم يبق إلا أحد أمرين ، أولهما وضع قاعدة جانبية غير عامة ، أى قاعدة جزئية مشروطة تحكم ورود مثل هذه الظاهرة . وهذا ما فعله بعض النحاة أيضًا إذ شرطوا أن يكون الفعل قلبيًّا ، والجملة معلقة بأحد المعلقات مثل النفى والاستفهام ولام الابتداء وغيرها . وهذا الاتجاه أقرب إلى روح الوصف اللغوى ، لكن ينقصه التفسير . وثانيهما المنع المطلق واللجوء إلى التأويل الذى يسلك كل الأشياء الخارجة عن نطاق الاطِّراد داخل القاعدة العامة ، وهذا الاتجاه أقرب إلى روح المعيارية التعليمية ، ولكنه أيضًا يحتاج إلى تفسير .

إن الجملة عندما تطَّرد على النسق المألوف قد لا تستلفت الانتباه ولا تثير التأمل ، لكنها عندما تكسر البناء الشائع ، وتؤثر عليه بناء آخر ، تحتاج إلى أناة وريث ، وتوقف للتساؤل عن هذا الخروج وسره ، ولقد كان بوسع التعبير القرآنى أن يقول : ثم بدا لهم سجنه حتى حين ، وأن يقول : وتبين لكم فعلنا بهم ، وأن يقول : أو لم يهد لهم إهلاكنا مَن قبلهم إلى آخره . ولكنه آثر التعبير بما اختار . ولابد - هنا منْ ربط كل تعبير بسياقه حتى يتضح وجه هذا الخروج عن المألوف ، ففى قوله تعالى : ﴿**ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه**﴾ يكشف السياق أن يوسف - عليه السلام - قد هدد

(١) انظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، لمحمد فؤاد عبد الباقى : ٥٧٦ مادة (ق و ل) . وراجع نصوص الآيات وأرقامها فى سورها .
(٢) الآية : ١٧ ، من سورة المطففين .

بالسجن إن لم يستجب لما طلبت منه امرأة العزيز : ﴿**ولقد راودته عن نفسه فاستعصم ولئن لم يفعل ما آمره ليسجنن وليكونن من الصاغرين**﴾[1] فهى تخيره بين أمرين ، وإنها لأميل إلى أن يختار غير السجن ، وخاصة بعد أن كشفت عما بنفسها أمام نسوة أهل المدينة بعد أن رأت منهن إعجابًا شديدًا صرفهن عما بأيديهن من المُدى فقطعن أيديهن . ورأى يوسف أن فى السجن منجاة له مما دعى إليه ، فازداد إصراره ، ودعا الله أن يصرف عنه كيدهن . فاستجاب له ، فصرف عنه كيدهن . وبدا عليه الإصرار على اختياره ولم يأبه لتهديد ، مما أوقع امرأة العزيز وقومها فى الحيرة . فهو لم يرتكب جرمًا يعاقب عليه بالسجن ، ولو كان العقاب على الجريمة لسجنت امرأة العزيز . وفى الوقت نفسه يجب التخلص منه بعدما كان من أمر انتشار خبر المراودة . ويكشف التركيب ﴿**ثم بدا لهم**﴾ أنهم كانوا فى اضطراب من الأمر بين الأخذ والرد ، وقد طال بهم التردد والاضطراب ، ولم يقل القرآن «ثم بدا لها» أى امرأة العزيز لأنها لم تقل : «ولئن لم يفعل ما آمره لأسجننه» بل قالت : ﴿**ليسجنن**﴾ ببناء الفعل للمجهول ، وهذا واضح فى أنها ستوكل به من يقوم بسجنه ، وفى الحرف (ثم) تراخ يشى بطول مدة التردد ، والفعل (بدا) يكشف عن ظهور الأمر بعد خفاء وحيرة ، وهنا تتوقف الجملة فلا يذكر الفاعل على الوجه المألوف فى التركيب ، بل تأتى جملة ﴿**ليسجننه**﴾ بالمضارع المسبوق باللام الموطئة للقسم والمؤكد بنون التوكيد ، والفعل بذلك مستوف لجميع أوجه التوكيد الممكنة ، ليحسم ما كان من حيرة واضطراب ، وكأنها جملة جديدة بعد ﴿**ثم بدا لهم**﴾ جاءت بعد قطع كان يوشك أن يعود بهم إلى ما هم فيه من حيرة وتردد «ليسجننه حتى حين» . وبذلك صور هذا التركيب الخارج عن النظام النحوى هذا الموقف المعقد فى جملة ختامية لمرحلة قاسية من حياة يوسف عليه السلام .

وعندما نقرأ الآية الأخرى فى سياقها ، يخامر النفس شعور قوى بأنها يجب أن تكون على هذا النحو : ﴿**وأنذر الناس يوم يأتيهم العذاب فيقول الذين ظلموا ربنا أخرنا إلى**

(١) من الآية : ٣٢ ، سورة يوسف .

أجل قريب نجب دعوتك ونتبع الرسل أو لم تكونوا أقسمتم من قبل ما لكم من زوال * وسكنتم فى مساكن الذين ظلموا أنفسهم وتبين لكم كيف فعلنا بهم وضربنا لكم الأمثال﴾[1] .

يقول أبو حيان : «ولا يجوز أن يكون الفاعل «كيف» ، لأن كيف إنما تأتى اسم استفهام أو شرط ، وكلاهما لا يعمل فيه ما قبله إلا ماورد شاذًا من دخول (على) على كيف فى قولهم : «على كيف تبيع الأحمرين» و (إلى) فى قولهم : «انظر إلى كيف تصنع» . وإنما كيف هنا سؤال عن حال فى موضع نصب بـ (فعلنا) »[2] . إن المزاوجة بين وقوع الجملة سؤالاً وطلب الفعل تبين لها فاعلاً هى المرتكز الذى تكمن فيه المقارنة والإقرار . فالذين ظلموا يطلبون التأخير إلى أجل قريب ليجيبوا دعوة الله ويتبعوا الرسل ، وكانوا قد أقسموا من قبل ما لهم من زوال ، مع أنهم سكنوا فى مساكن ظالمين سابقين لهم ، ورأوا بأنفسهم ما حاق بهم ، ولكنهم أعمتهم ظلمات نفوسهم عن التبصر وعن الاعتراف بمحاسبة الله للظالمين . وهنا يكاد يتوقف السرد الواقع فى سياق التهكم ليسألهم : ﴿**وتبين لكم : كيف فعلنا بهم**﴾ . وكأنه جل شأنه يقول لهم أتقرون الآن بأننا نحن الذين أهلكنا الظالمين من قبلكم ؟ وأخذناهم بالعذاب كما أخذناكم ؟ وهل تبين لكم الآن ما أنكرتموه من قبل ، ولو كان التعبير «وتبين لكم ما فَعَلْنا بهم» أو «فعلُنا بهم» لكان فيه ما يشعر بأن هؤلاء الظالمين يؤمنون بصاحب هذا الفعل ، لكن «كيف فعلنا بهم» استنطاق لهم بالإقرار بما أنكروا من قبل ، فمضوا فيما هم فيه من ظلم وفساد حتى حاق بهم ما حاق بأسلافهم . ويقرب مما قيل فى هذه الآية ما يمكن أن يقال فى قوله تعالى : ﴿**أولم يهد لهم كم أهلكنا من قبلهم من القرون يمشون فى مساكنهم إن فى ذلك لآيات أفلا يسمعون**﴾[3] بعد وضعها فى سياقها القرآنى .

وهكذا نستطيع أن نمضى فى ربط كل جملة من الجمل التى خرجت عن مألوف الاطِّراد الذى قعَّد له النحاة بالموقف الذى ترد فيه ، وسياقها الذى يطلبها على

(١) الآيتان : ٤٤ ، ٤٥ من سورة إبراهيم .

(٢) البحر المحيط ، لأبى حيان : ٤٣٩/٥ .

(٣) الآية : ٢٦ من سورة السجدة .

النحو الذى جاءت به ، وينظر إليها على أنها شوارد ندّت عن السمت العام لنظام الجملة .

وقد يؤثر بعض الباحثين أن ينظر إلى مثل هذه الأمور بوصفها بقايا مرحلة تاريخية سلفت فى مراحل تطور العربية ، ويستدل بها على أن الفاعل مثلاً كان فى مرحلة ما جملة ، وكان النظام اللغوى فى ذلك الوقت السحيق يسمح بهذا ، ثم حدث تطور فى طريقة بناء الجملة حتى صارت إلى ما صار إليه أمر الفاعل على الوجه الذى وصفه به النحاة . ومثل هذا القول قد يكون مقبولاً إذا كان مؤيدًا بالوثائق اللغوية التاريخية التى تدعمه . ولكن تاريخ العربية غامض غموضًا شديدًا فى فترة ما قبل الإسلام ، بحيث لا يمكن تتبع ظاهرة ما وتعقب خطوات تطورها . ولذلك يرى بعض الباحثين أن البحث يجب أن يبدأ بأقدم المدونات الصحيحة التى وصلت إلينا . يقول ولفنسون : «لا شك أن صحف القرآن الكريم هى أقدم صحف مدونة كاملة وصلت إلينا عن اللغة العربية قبل أن تصل إلينا قصائد مدونة من الشعر الجاهلى . فصحف القرآن هى التى يجب البدء بالبحث فيها عن نشأة اللغة العربية»[1] . وأيًّا ما كان الأمر ، فإن الباب فى هذا المجال مفتوح أمام المجتهدين .

والمبتدأ وظيفة إفرادية كذلك ، لأنه مسند إليه ، وهو محدَّث عنه ، ولابد أن يكون اسمًا ، ولا يمكن أن يكون جملة . ولذلك يلجأ النحاة إلى التأويل فى المثَل «تسمعَ بالمعيدى خير من أن تراه» مع أن تسمع – وقد روى بالرفع أيضًا – فعل بالاتفاق . يقول ابن هشام : «تسمع على إضمار أن ، والمعنى : أن تسمع . والذى حسَّن حذف أن الأولى ثبوت أن الثانية . وقد روى «أن تسمع» بثبوت أن على الأصل . وأن والفعل فى تأويل مصدر ، أى سماعك . فالإخبار فى الحقيقة إنما هو عن الاسم»[2] . والحق أنه لم يرد من هذا الباب إلا ما قال عنه النحاة إنه جمل مقصود لفظها وهى التى

(1) تاريخ اللغات السامية ، لولفنسون : ١٦٩ ، ١٧٠ .

(2) شرح شذور الذهب ، لابن هشام : ١٩ .

يحكم لها بحكم المفردات كقولهم : «زعموا مطيةُ الكذب» ، وما كان من غير ذلك أولوه على المصدر حتى مع عدم وجود حرف مصدرى ، كما فعل من أعرب ﴿أأنذرتهم﴾ من قوله وتعالى : ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ [1] مبتدأ خبره «سواء» على تقديره بالمصدر من غير سابك .

ولكن هناك آية يبدو من سياقها أن المبتدأ فيها جملة ، وهى قوله تعالى : **﴿ومن آياته يريكم البرق خوفًا وطمعًا﴾** [2] . فقد وردت هذه الآية ضمن عدد من الآيات قبلها وبعدها ، كل منها تبدأ بجملة اسمية حيث يقول الله تعالى : **﴿ومن آياته أنْ خلقكم من تراب ثم إذا أنتم بشر تنتشرون * ومن آياته أنْ خلق لكم من أنفسكم أزواجًا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون * ومن آياته خَلْق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن فى ذلك لآيات للعالمين * ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله إن فى ذلك لآيات لقوم يسمعون * ومن آياته يريكم البرق خوفًا وطمعًا وينزل من السماء ماء فيحيى به الأرض بعد موتها إن فى ذلك لآيات لقوم يعقلون * ومن آياته أنْ تقوم السماء والأرض بأمره ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون﴾** [3] .

فهذه ست آيات ، منهن خمس تبدأ كل منها بجملة اسمية تقدم فيها الخبر وهو جار ومجرور ، وتأخر المبتدأ وهو مصدر مؤول من أن والفعل فى ثلاث منها ، ومصدر صريح فى ثنتين ، وقد اكتنفن الآية المشار إليها ، وهى : **﴿ومن آياته يريكم البرق﴾** ، فسبقتها أربع وتلتها واحدة . وقد ابتدئت هذه الآية بمثل ما ابتدئت به أخواتها بالجار

---

(١) من الآية : ٦ من سورة البقرة . ومثلها قوله تعالى : ﴿وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ (١٠ يس) ، وقوله تعالى : ﴿سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون﴾ (١٩٣ الأعراف) ، وقوله تعالى : ﴿سواء علينا أجزعنا أم صبرنا﴾ (٢١ إبراهيم) . وقوله تعالى : ﴿سواء علينا أوعظت أم لم تكن من الواعظين﴾ (١٣٦ الشعراء) . وقوله تعالى : ﴿سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم﴾ (٦ المنافقون) . والنحاة يختلفون فى تحليل مثل هذا التركيب ، وأحد أوجه التحليل : أن سواء خبر مقدم وما بعده مبتدأ ، وهو مصدر مؤول من غير حرف مصدرى .

(٢) من الآية : ٢٤ من سورة الروم .

(٣) الآيات : من ٢٠ إلى ٢٥ ، من سورة الروم .

والمجرور ﴿ومن آياته﴾ ولكن لم يل هذا الجار والمجرور مثل ما ولى الآيات الأخرى من المصدر الصريح أو المؤول ، بل وليه فعل مضارع ﴿يريكم البرق﴾ . ولما كان الإسناد فى جملة ﴿يريكم البرق﴾ غير لفظى ، فإن النحاة حاولوا أن يجعلوا هذه الجملة مما لا يكون فيه المبتدأ جملة .

يقول الفراء : وقوله ﴿ومن آياته يريكم البرق خوفًا﴾ وقبل ذلك وبعده (أنْ ، أنْ) وكل صواب ، فمن أظهر (أن) فهى فى موضع اسم مرفوع كما قال : ﴿ومن آياته منامكم بالليل والنهار﴾ . فإذا حذفت (أن) جعلت (من) مؤدية عن اسم متروك يكون الفعل صلة له كقول الشاعر :

وما الدهر إلا تارتان فمنهما أموتُ وأخرى أبتغى العيش أكدح

كأنه أراد : فمنهما ساعة أموتها وساعة أعيشها . وكذلك : من آياته آية للبرق وآية لكذا . وإن شئت : يريكم من آياته البرق ، فلا تضمر (أن) ولا غيره»[1] .

ويقول أبو البقاء : قوله تعالى : ﴿ومن آياته يريكم البرق﴾ فيه ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن من آياته حال من البرق ، أى يريكم البرق كائنًا من آياته ، إلا أن حق الواو أن تدخل هنا على الفعل ، ولكن لما قدم الحال وكانت من جملة المعطوف أولاها الواو . وحسَّن ذلك أن الجار والمجرور فى حكم الظرف فهو كقوله : ﴿آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة﴾ .

والوجه الثانى : أن (أن) محذوفة ، أى ومن آياته أن يريكم . وإن حذفت أن فى مثل هذا جاز رفع الفعل .

والثالث : أن يكون الموصوف محذوفًا ، أى ومن آياته آية يريكم فيها البرق، فحذف الموصوف والعائد . ويجوز أن يكون التقدير : ومن آياته شىء أو سحاب ويكون

---

(١) معانى القرآن ، للفراء : ٢/٣٢٣ .

فاعل يريكم ضمير شيء المحذوف[1] وعلى مثل هذا التقدير دار معظم جهود النحاة فى التخريج . فيذكر ابن الأنبارى وجهين منها ، هما أن المبتدأ موصوف محذوف ، وأن (أن) مضمرة والمصدر المؤول من أن المضمرة والفعل مبتدأ[2] . غير أن الزمخشرى يذكر بالإضافة إلى إمكان إضمار (أن) أن الفعل ينزل منزلة المصدر ، فهما وجهان عنده ، ويقول : «وبهما فسر المثَل تسمع بالمعيدى خير من أن تراه»[3] .

ومن مجموع هذه الأوجه ، وجهان يجعلان الجملة فعلية تقدم فيها الجار والمجرور ﴿ومن آياته﴾ ، ولكن الاختلاف هو فى متعلقه ؛ فهو عند الفراء متعلق بالفعل والتقدير «ويريكم من آياته البرق» ، وهو عند العكبرى متعلق بمحذوف حال من المفعول به والتقدير «ويريكم البرق كائنًا من آياته» . ولكن اعتبار الجملة فعلية يخرجها عن نسق الآيات التى اكتنفتها .

وبقية الأوجه تجعل الجملة اسمية ، ولكنها تختلف فى المبتدأ ؛ فالفراء يجعل (من) دليلاً على اسم محذوف ، أى أن المبتدأ محذوف تقديره آية وجملة يريكم البرق صفة له . وهذا نفسه أحد أوجه العكبرى ، وأحد وجهى ابن الأنبارى . وانفرد الزمخشرى بأن الفعل يمكن أن ينزل منزلة المصدر ، والتقدير : ومن آياته إراءتكم ، . ولكن الجميع يشيرون إلى إمكان تقدير (أن) المصدرية فى غير المواضع التى تضمر فيها أن ، ومن ذلك «تسمع بالمعيدى لا أن تراه»[4] وقولهم : «مره يحفرها» يقول سيبويه : «وقد جاء رفعه على شيء هو قليل فى الكلام على : مُرْهُ أن يحفرها»[5] . وقولهم «خذ اللص قبل يأخذك» ، يقول الرضى : «واعلم أن أن الناصبة تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرًا ، لكن ليس بقياس كما فى تلك المواضع فلا تعمل لضعفها نحو قولهم : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ، ومنه عساك تفعل كذا على رأى . ويقل ذلك إذا كان مقدرًا باسم مرفوع كما فى تسمع بالمعيدى ، ولاسيما إذا كان فاعلاً ، وقد جاء قوله :

(١) إملاء ما من به الرحمن : ٢/١٨٥.
(٢) انظر : البيان فى غريب إعراب القرآن : ٢/٢٥٠.
(٣) الكشاف : ٣/٢٠١.
(٤) انظر : سيبويه : ٤/٤٤ .
(٥) المصدر السابق : ٣/٩٩ .

وحق لمثلي يا بثينة يجزع[1]

إن الذى أميل إليه أن قوله تعالى : ﴿ومن آياته يريكم البرق﴾ جملة اسمية مثل نظائرها ، ولكن المبتدأ فيها هو قوله : ﴿يريكم البرق﴾ وجاء على غير المألوف من أمر المبتدأ . ويبقى ورود مثل هذا شيئًا متفردًا لا يقاس عليه . وقد يكون بقية من مرحلة تاريخية سابقة من التطور اللغوى قبل اصطناع وسيلة السبك المصدرى ، الذى يضمر وجوبًا أحيانًا ، ويضمر شذوذًا كذلك . وفى كل حال ، على أصحاب المعانى أن يفسروا ورود هذا المبتدأ على هذا النحو ، وقد يرون فى ذلك أن التعبير القرآنى آثر الصيغة الفعلية فى موضع المسند إليه لينقل المخاطبين إلى جو الحركة الماثلة المتجددة . ولعل الزمخشرى الذى يرى أن الفعل منزل منزلة المصدر يوحى بشىء من ذلك .

وإذن العناصر الإفرادية فى مكونات الجملة ، هى المبتدأ والفاعل . وأما الفعل فهو مع فاعله جملة حيثما وجد . وأما الخبر فقد يكون مفردًا وغير مفرد . وقد يكون كل من المبتدأ والفاعل مركبًا اسميًّا ، بمعنى أن مضمون التركيب كله اسم مفرد لا جملة ، وله فى ذلك وسائل سوف نأتى عليها فيما بعد .

وحيثما وجد المبتدأ ، فالجملة اسمية . وليس من اللازم أن يوجد الخبر ، فهناك فى بنية الجملة العربية جمل اسمية تتكون من المبتدأ فحسب ، ويكون المكون الثانى غير خبر ، وهو ما يسميه النحويون بما يسد مسد الخبر ، وذلك إذا كان المبتدأ وصفًا رافعًا لما يكتفى به مثل : «أقائم المحمدان» . ويشترط البصريون أن يكون الوصف فى هذه الحالة معتمدًا على نفى أو استفهام ، ولا يشترط بعض النحويين كالأخفش والكوفيين ذلك استنادًا إلى بعض الشواهد التى يؤولها البصريون[2] .

(١) شرح الكافية للرضى : ٢/٢٥٠ ، ٢٥١ .

(٢) يستشهد الكوفيون على جواز وقوع الوصف (اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وما هو كالوصف مثل المنسوب) مبتدأ من غير اعتماد . يقول الشاعر :

خبير بنو لهب فلاتك ملغيًا ... مقالة لهبى إذا الطير مرت

ولا يسلم البصريون بذلك ، لجواز كون الوصف المقدم خبرًا مقدمًا ، وما بعده مبتدأ مؤخرًا ، على حد قوله =

وأما الفاعل فلا يلزم من وجوده وجود الجملة الفعلية ، وذلك لأن ما يحتاج إلى الفاعل فى بناء الجملة هو «الحدث» الذى يدل عليه الفعل أو ما فى معناه . ولا يكون الفاعل مع حدثه جملة إلا فى هذه النماذج :

النموذج	المثال	نوع الجملة
١ - الفعل (بصيغه الصرفية)	حضر محمد	«جملة فعلية»
+ الفاعل	يحضر محمد احضر ..	
٢- الوصف المعتمد على نفى	أناوٍ رجالُك قتلَ امرئ	
أو استفهام + الفاعل	أقاطنٌ قومُ سلمى	«جملة اسمية»[1]
	أمنجزٌ أنتُم وعدًا وثقت به	
	ما وافٍ بعَهْدىَ أنتما	
	غيرُ لاهٍ عَداك	
	ما راعٍ الخلانُ ذمةَ ناكثٍ	
٣ - اسم الفعل + الفاعل	هيهات العقيقُ	
(وهو مستتر وجوبًا مع	شتان هذا والعناقُ	«جملة اسمية»
اسم الفعل المضارع	دونكه	
واسم فعل الأمر)	صه	
	أف	

= تعالى : ﴿والملائكة بعد ذلك ظهير﴾ (من الآية : ٤ سورة التحريم) ، حيث تعامل كلمة ظهير معاملة المصدر لكونها على وزنه ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع ، فكذا ما يوازنه . (انظر : حاشية الصبان على الأشمونى : ١٩٢/١) .

(١) يطلق بعض الباحثين المحدثين على هذا النوع «الجملة الوصفية» ، وقد كانت رسالة زميلى الدكتور شعبان صلاح للماجستير عن هذه المسألة (بكلية دار العلوم ١٩٧٥) .

يقول سيبويه : «واعلم أن هذه الحروف (الكلمات) التى هى أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر ، وذلك أنها أسماء وليست على الأمثلة التى أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفى يومك ، ولكن المأمور والمنهى مضمران فى النية . وإنما كان أصل هذا فى الأمر والنهى ، وكانا أولى به ، لأنهما لا يكونان إلا بفعل ، فكان الموضع الذى لا يكون إلا فعلاً أغلب عليه»[1] . واسم الفعل مع المرفوع بعده مضمرًا كان أو مظهرًا «جملة مستقلة وكلام تام»[2] ، ويعدها النحاة من الجمل الاسمية ؛ لأن صدر الجملة هو المسند وهو اسم ، لأنهم يعدون اسم الفعل من الأسماء . ولم يخالف فى ذلك إلا ابن صابر من نحاة الأندلس ، فجعل اسم الفعل قسمًا قائمًا برأسه ، وسماه «خالفة»[3] . وعلى ذلك ، يمكن أن تسمى هذه الجملة جملة الخالفة . وقد أطلق الدكتور تمام حسان على اسم الفعل وطائفة أخرى من الكلمات اسم «الخوالف» فى تقسيم جديد للكلم فى العربية[4] .

٤ - الظرف والجار والمجرور (المعتمدان على نفى أو استفهام) + الفاعل .	أفى الله شك	«جملة ظرفية»[5]

فيما عدا هذا نجد أن الفاعل فى التركيب الذى يوجد فيه ، لا يكون جملة مع ما يدل على الحدث الذى يقوم به ، بل يعد مركبًا اسميًّا . والمركب الاسمى ليس جملة ، بل هو مفرد ، مثل قول الشاعر :

أفنى تِلاَدِى وما جمَّعت من نشبٍ
قرعُ القواقيزِ أفواهُ الأباريقِ

---

(١) سيبويه : ١/٢٤٢ . (٢) إعراب القرآن ، المنسوب للزجاج : ١٤٢ .

(٣) انظر : حاشية الصبان : ١/٢٣ . (٤) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٨٦ وما بعدها .

(٥) إذا أخذ بوجهة نظر من يرى أن المرفوع هنا فاعل ، وقد سبق أن اخترت أن مثل هذا التركيب يعد من الجمل الاسمية .

فافواه فاعل للمصدر (قرع) ، وقرع نفسها فاعل للفعل (أفنى) . وفى قول الشاعر :

نـذر الـجـمـاجـم ضـاحـيًـا هـامـاتُـهـا

بـلـة الأكـف كـأنـهـا لـم تـخـلـق

فإن (هاماتها) فاعل لاسم الفاعل (ضاحيًا) الذى هو حال من المفعول به (الجماجم) . فلا تكون الجملة فعلية – إذن – إلا إذا كان ما يطلب الفاعل فعلاً صرفيًّا ، وأعنى بالفعل الصرفى ما يكون قسمًا من أقسام الكلم الثلاثة : «الاسم ، والفعل ، والحرف» . ولا يمنع هذا أن يطلب الفاعل فعل لغوى . وأقصد بالفعل اللغوى كل ما يدل على الحدث من فعل أو شبهه كما يقول النحاة . وهذا هو الذى دفع نحاتنا القدماء إلى علاج مثل هذه الأبواب منفصلة عن جملتها التى تنتمى إليها ، فهناك باب الفاعل ، وباب نائب الفاعل مثلاً ، وذلك لأن كليهما قد يكون موجودًا فى التركيب ، ولا يكون بناء الجملة نفسه جملة فعلية ، ولكن خصائص الفاعل من حيث هو وظيفة نحوية لا تتغير فى كل تركيب ، سواء أكان هذا التركيب جملة مستقلة ، أم مركبًا اسميًّا يعد عنصرًا مكونًا ، أو غير مكون فى جملة به تستطيل .

★ ★ ★

٣ - إطالة بناء الجملة

تعد الجملة قصيرة ، إذا اكتفى بعنصريها المؤسسين فحسب . ففى الجملة الاسمية يكتفى بالمبتدأ والخبر المفرد ، وفى الفعلية يكتفى بالفعل والفاعل . وقد كان على النحاة أن يحددوا أدنى قدر تنعقد به الجملة كلامًا مفيدًا . ولم يكن عليهم – بطبيعة الحال – أن يحددوا الجملة الطويلة ، لأن الجملة الطويلة لا تنتهى بحد معين يجب التوقف عنده . ولكنهم حددوا العناصر غير المؤسسة التى يتم بها إطالة الجملة وتشابك بنائها ، بحيث تصبح جملة مركبة لا بسيطة .

وقد تطول الجملة من خلال عناصرها المؤسسة نفسها ، وذلك إذا كانت العناصر الإفرادية فيها مكونة من مركب اسمى [١] ، بأن يكون اسمًا دالاً على «الحدث» يحتاج إلى ما يحتاج إليه الفعل مثل قوله تعالى : ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرًا﴾ [٢] . فهذه الجملة طالت من عدة طرق ، فهى مكونة من جملتين ربطت بينهما أداة الشرط (لولا) . ويعنينى فيها أن الجملة الأولى الواقعة بعد لولا – وهى جملة اسمية – قد تكوّن فيها المبتدأ من مركب اسمى «دفع الله الناس بعضهم ببعض» : دفع مبتدأ ولفظ الجلالة مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، والناس مفعول به لدفع ، وبعضهم بدل منه

---

(١) المركب الاسمى غير المركب المزجى مثل بعلبك وحضر موت ، وما يسميه النحاة المركب الإسنادى وهو ما كان فى أصله جملة نقلت ليسمى بها مثل «جاد الحق» وتأبط شرًا ، لأن كل نوع من هذين يراد بمجموعه شىء واحد بحيث يصير المزجى اسمًا واحدًا ، والمركب الإسنادى محكيًا . ولا أقصد به كذلك ما ركب تركيب بناء من الأعداد ، وما ركب من الأسماء تركيب خمسة عشر مثل بين بين وحيص بيص وصباح مساء ، لأن المركب كله يعد كلمة واحدة يراد بها شىء واحد وهو مبنى على فتح الجزأين .

(٢) من الآية : ٤٠ من سورة الحج .

والجار والمجرور متعلق بالمصدر دفع . ومثل ذلك أن نقول : «إعطاء الأغنياء الفقراء أموال الزكاة واجب» فهذه جملة اسمية ، والمبتدأ فيها مركب اسمى لأنه مصدر يحتاج إلى فاعل (هو هنا مضاف إليه : الأغنياء) ومفعولين أولهما الفقراء ، وثانيهما أموال الزكاة .

وما يقال عن المصدر ، يقال عن الأسماء المشتقة التى تعمل عمل فعلها ، (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل وأمثلة المبالغة) .

ويمكن أن يكون المركب الاسمى مصدرًا مؤولاً من الحرف المصدرى وصلته ، مثل قوله تعالى : ﴿**وأن تصوموا خير لكم**﴾[1] ، ﴿**وأن يستعففن خير لهن**﴾[2] ، ﴿**وأن تعفوا أقرب للتقوى**[3]﴾ فالمبتدأ فى كل جملة من هذه مصدر مؤول . وفى قوله تعالى : ﴿**ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق**﴾[4] تجد الفاعل هو مجموع ﴿**أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق**﴾ .

كذلك يمكن أن يطلق المركب الاسمى على الموصول ؛ لأنه يحتاج إلى جملة متممة له ولا يكون مفيدًا إلا بذكرها . ففى قوله تعالى : ﴿**الله الذى خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم ثم يحييكم**﴾[5] تجد الخبر هو ﴿ الذى ﴾ ، ولكن معنى الذى لا يتم إلا بذكر صلتها التى عطفت عليها ثلاث جمل أخرى فصارت من حيز الصلة . وكذلك فى قوله تعالى : ﴿**إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون**﴾[6] فالمسند إليه ، وهو اسم إن هنا ، هو ﴿**الذين**﴾ ، وقد دخل فى حيز صلته ﴿**قالوا ربنا الله ثم استقاموا**﴾ .

وإذن كل من المبتدأ والخبر والفاعل يمكن أن يكون مركبًا اسميًّا ، فتطول الجملة دون أن يذكر فى بنيتها عناصر أخرى غير العناصر المؤسسة . ويمكن تحديد

---

(١) من الآية : ١٨٤ من سورة البقرة .
(٢) من الآية : ٦٠ من سورة النور .
(٣) من الآية : ٢٣٧ من سورة البقرة .
(٤) من الآية : ١٦ من سورة الحديد .
(٥) من الآية : ٤٠ من سورة الروم .
(٦) من الآية : ١٣ من سورة الأحقاف .

المركبِ الاسمى بأنه : كل مجموعة وظائف نحوية ترتبط ببعضها عن غير طريق التبعية لتتمم معنى واحدًا يصلح أن يشغل وظيفة واحدة أو عنصرًا واحدًا فى الجملة ، بحيث إذا كانت وحدها لا تكون جملة مستقلة ، ويصدق ذلك على ما يأتى :

١ - التركيب الإضافى

﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾ (١)

٢ - الأسماء التى تحتاج إلى ما تحتاج إليه أفعالها

﴿وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد﴾ (٢)

٣ - المصدر المؤول

﴿ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله﴾ (٣)

٤ - الاسم الموصول

﴿هو الذى يسيركم فى البر والبحر﴾ (٤)

٥ - الاسم المميز (تمييز الفرد)

﴿وحمله وفصاله ثلاثون شهرًا﴾ (٥)

ويلاحظ أن عنصرى الإسناد كليهما قد يكونان مركبين اسميين ، وقد يحتوى كل منهما فى داخل تركيبه على مركب اسمى آخر ، وبذلك يتعقد بناء الجملة ويتشابك من غير أن تنضاف إلى عنصرى الإسناء عناصر أخرى غير إسنادية .

وقد تطول الجملة عن طريق العناصر غير الإسنادية ، وهى كثيرة متنوعة بعضها يطلبه الفعل ، وبعضها يطلبه الاسم . ويمكن توزيع هذه العناصر التى تؤدى إلى طول

---

(١) من الآية : ١١٩ من سورة المائدة .
(٢) من الآية : ١٨ من سورة الكهف .
(٣) من الآية : ١٦ من سورة الحديد .
(٤) من الآية : ٢٢ من سورة يونس .
(٥) من الآية : ١٥ من سورة الأحقاف .

الجملة على عدة مجموعات ، بحيث يكون طول الجملة فى هذه الحالة آتيًا من عدة أمور هى : طول التقييد ، وطول التبعية ، وطول التعاقب ، وطول التعدد ، وطول الترتب ، وطول الاعتراض . وسوف أتناولها واحدة واحدة ، مع ملاحظة أن بعض العناصر غير الإسنادية قد تكون مركبًا اسميًّا على النحو الذى سلفت الإشارة إليه ، وأن الجملة الواحدة قد يجتمع فيها نوعان أو أكثر من أنواع الطول هذه .

أولاً - طول التقييد :

يقع طول التقييد فى الأفعال والأسماء المشتقة التى تتضمن الحدث الفعلى ، فتحتاج إلى ما يحتاج إليه الفعل . ولكن عناصر التقييد مع الفعل تمثل عناصر جديدة فى بناء الجملة ، وهى مع الأسماء عناصر متممة للاسم المشتق بحيث تكون معه مركبًا اسميًّا .

والفعل يستطيل عن طريق المقيدات ، وهى ما يسميه النحويون المعمولات . وهذه المقيدات تعمل على تخصيص جهات الفعل المختلفة من حيث وقوع الحدث المتضمن فيه على جهة معينة بأن يكون الفعل متعديًا ، فيكون «المفعول به» تقييدًا لجهة وقوع الفعل . ومن حيث تقييد زمان حدوث الفعل أو مكانه ، فيكون «المفعول فيه» - وهو الظرف - تقييدًا لهذه الجهة ، «لأنها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها»[1] ومن حيث بيان علة حدوثه فيكون «المفعول لأجله» تقييدًا لهذه الجهة . ومن حيث بيان المصاحب لحدوثه ، فيكون «المفعول معه» تقييدًا لهذه الجهة . ومن حيث بيان عدد مرات حدوثه أو نوعه ، فيكون «المفعول المطلق» مقيدًا لهذه الجهة . وتقييد جهة الفعل واضح فى المفعول المطلق المبين للنوع ، وواضح كذلك فى المفعول المطلق المبين لعدد مرات حدوث الفعل . وأما المفعول المطلق المؤكد للفعل ، فهو أشبه بالتوكيد اللفظى ، لأنه إعادة للحدث من غير نفس صيغة الفعل ، وهو غالبًا ما يذكر تمهيدًا وتوطئة لبيان النوع فينعت الفعل عن طريق نعت مصدره . ويقول النحاة إنه : «مفعول الفاعل حقيقة ، بخلاف سائر المفعولات . فإنها ليست بمفعول الفاعل . وتسمية كل منها مفعولا إنما باعتبار إلصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو فيه أو معه . فلذلك احتاجت فى حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر بخلافه»[2] . وإلصاق الفعل بالمفعول أو وقوعه لأجله أو فيه أو معه أى بمصاحبته هو معنى تحديد

---

(١) سيبويه : ٤٠٣/١ .

(٢) شرح الأشمونى : ١١٠/٢ . وانظر : شرح الكافية للرضى : ١٣/١ .

الجهة المرادة للفعل . يقول سيبويه : «واعلم أن الفعل الذى لايتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدّثان الذى أخذ منه ، لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث . ألا ترى أن قولك «قد ذهب» بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب . وإذا قلت : ضرب عبد الله لم يستبن أن المفعول زيد أو عمرو ، ولا يدل على صنف كما أن ذهب قد دل على صنف وهو الذهاب . وذلك قولك ذهب عبد الله الذهاب الشديد ، وقعد قِعدة سوء ، وقعد قعدتين . لما عمل فى الحدث عمل فى المرة منه والمرتين وما يكون ضربًا منه ، فمن ذلك قعد القُرفُصاء واشتمل الصَّماءَ ورجع القَهْقَرى ، لأنه ضرب من فعله الذى أخذ منه»[1] واسم الحدثان الذى أخذ منه الفعل ليدل على الحدث هو المفعول المطلق المؤكد لعامله . وأما المبين للنوع ، وقد مثل له سيبويه بقوله «قعد قِعدة سوء» ، والمبين للعدد وقد مثل له بقوله «قعد قعدتين» ، فهما فرع على المؤكد ، فلما عمل الفعل فى الحدث عمل فى المرة منه والمرتين . ويقول الرضى : «المراد بالتأكيد المصدر الذى هو مضمون الفعل بلا زيادة شىء عليه من وصف أو عدد ، وهو فى الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأكيدًا للفعل توسعًا . فقولك ضربت بمعنى أحدثت ضربًا ، فلما ذكرت بعده ضربًا صار بمنزلة قولك أحدثت ضربا ضربًا فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا للإخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل»[2] ومهما يكن من أمر ، فإن المصدر المؤكد تقييد لجهة من جهات الفعل على هذا الفهم الذى قدمه الرضى ، ومن قبله سيبويه ؛ لأن هذا النوع من التوكيد يرفع التجوز أو توهم التجوز[3] الذى قد يفهم عند عدم ذكره . فإذا قلت : «ضربت زيدًا» ، فقد يفهم منه أن الفعل مستعمل على معنى غير معنى الضرب الحقيقى بأن يكون مستعملاً على جهة المجاز ، وعند ذكر المفعول المطلق المؤكد للفعل يرفع هذا التجوز أو توهمه .

وإذن المفاعيل كلها مقيدات للفعل ، كل منها يقيد جهة من جهاته . وقد تذكر جميعها فى جملة ، وقد يذكر بعضها دون البعض الآخر . وهى جميعًا عناصر غير

(١) سيبويه : ١/٣٤، ٣٥ . (٢) شرح الكافية للرضى : ١/١١٤ .
(٣) انظر : حاشية الصبان : ٢/١١٠ .

إسنادية ، أى ليست عناصر مكونة مؤسسة للجملة ، بل هى عناصر تطيل الجمل فتعمل على التحديد والتقييد للفعل الذى تحدد جهته وتقيدها ، لأنها من «ضروريات معنى الفعل» كما يقول العلامة الرضى .

وهناك عناصر أخرى غير المفعولات ، تكون تقييدًا للفعل . «والذى جعلوه غير المفعولات يمكن أن يدخل بعضها فى حيز المفاعيل فيقال للحال هو مفعول مع قيد مضمونه ، إذ المجىء فى «جاءنى زيد راكبًا» فعل مع قيد الركوب الذى هو مضمون راكبًا ، ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط إخراجه ، وكأنهم آثروا التخفيف فى التسمية»[1] ، ويقولون إن : «المقصود بالحال تقييد الحدث المذكور»[2] والعامل فى الحال متقيد به[3] ، ولذلك ، كان الحال من مقيدات عامله .

والتمييز كذلك من المقيدات . والمقصود بالتمييز المقيد هنا هو ما يسميه نحاتنا تمييز النسبة . وأما تمييز المفرد ، فهو من متممات الاسم . يقول ابن يعيش : «اعلم أن التمييز والتفسير والتبيين واحد ، والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس . وذلك ، نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظًا يحتمل وجوهًا ، فيتردد المخاطب فيها ، فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبيينًا للغرض . ولذلك سمى تمييزًا وتفسيرًا . وهذا الإبهام يكون فى جملة ومفرد . فالجملة قولك «طاب زيد نفسًا» و «تصبب عرقًا» و «تفقأ شحمًا» . ألا ترى أن الطيبة فى قولك : «طاب زيد» مسندة إليه ، والمراد شىء من أشيائه ، ويحتمل ذلك أشياء كثيرة ، كلسانه وقلبه ومنزله وغير ذلك . وكذلك التصبب والتفقؤ يكون من أشياء كثيرة[4] فلما ذكر التمييز ، رفع الإبهام الذى كانت تحتمله نسبة الفعل إلى الفاعل فى هذه الأمثلة ، وبذلك تحددت جهة النسبة الحاصلة بين طرفى الإسناد .

---

(١) شرح الكافية : ١/١١٢ .

(٢) المصدر السابق : ١/٢٠١ .

(٣) انظر : المرجع السابق : ١/٢٠٨ .

(٤) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٢/٧٠ .

ويعد الاستثناء – فى حالة المستثنى المنصوب – تقييدًا تطول به الجملة كذلك ، لأن المستثنى يمكن أن يقال له : «المفعول بشرط إخراجه» – على حد تعبير الرضى – ولأن الاستثناء «صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول ، وحقيقته تخصيص صفة عامة . فكل استثناء تخصيص ، وليس كل تخصيص استثناء . فإذا قلت : قام القوم إلا زيدًا تبين بقولك «إلا زيدًا» أنه لم يكن داخلاً تحت الصدر ، إنما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازًا . وهذا معنى قول النحويين : الاستثناء إخراج بعض من كل ، أى إخراجه من أن يتناوله الصدر»[1] . وأما غير المنصوب ، فإنه لا يعرب مستثنى ، ولذلك يدخل تحت أنواع أخرى من المقيدات .

ويبقى من أصناف تقييد الفعل ما يتعلق به من الجار والمجرور . وسيبويه يسمى حروف الجر حروف الإضافة ، وقد تبعه الكوفيون فى ذلك . يقول سيبويه «وأما الباء وما أشبهها ، فليست بظروف ولا أسماء ، ولكنها يضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده»[2] ويقول : «وإذا قلت : مررت بزيد ، فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء» .[3] ويسميها الكوفيون حروف الإضافة ، «لأنها تضيف الفعل إلى الاسم أى تربط بينهما»[4] وهذا هو معنى التقييد . وقيل إنها سميت حروف الجر «لأنها تجر معانى الأفعال إلى الأسماء»[5] وأيًّا ما تدبرت تسميتها ، فإنك واجد معنى من معانى التقييد ، وهو ما أطلق عليه تعلق الجار والمجرور[6] إذا كان حرف الجر أصليًّا أى غير زائد .

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٢/٧٦ . وانظر الخلاف فى عامل المستثنى ، فى المسألة الرابعة والثلاثين ، من الإنصاف ، لابن الأنبارى : ١/٢٦٠ وما بعدها .

(٢) سيبويه : ١/٤٢٠ ، ٤٢١ .

(٣) المصدر السابق نفسه .

(٤) شرح التصريح ، للأزهرى : ٢/٢ .

(٥) حاشية الشيخ يس العليمى على شرح التصريح : ٢/٢ . وانظر : شرح المفصل : ٣/٥٣ .

(٦) انظر : مغنى اللبيب ، لابن هشام : ٢/٧٤ وما بعدها ، لمزيد من أحكام تعلق الجار والمجرور .

ثانيا - طول التبعية :

تقييد التبعية أنواع ، بعضها يخص الاسم وحده وهو تبعية النعت ، وبعضها الآخر ، وهو تبعية التوكيد وتبعية البدل وتبعية العطف ، لا تخص الاسم وحده بل تكون فى الاسم وغير الاسم .

(أ) فالنعت يتمم منعوته بدلالته على معنى فى المنعوت أو فى متعلقه يطلبه بحسب ما يقتضيه المقام من تخصيص أو إيضاح أو تعميم أو مدح أو ذم أو ترحم أو توكيد أو إبهام أو تفصيل . فالتخصيص إذا كان المنعوت نكرة ، ولابد أن يجرى على الأول فى إعرابه . يقول سيبويه : «فأما النعت الذى جرى على المنعوت ، فقولك . مررت برجل ظريف قبل ، فصار النعت مجرورًا مثل المنعوت ، لأنهما كالاسم الواحد . وإنما صارا كالاسم الواحد من قِبل أنك لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف . وإنما كان نكرة ، لأنه من أمة كلها له مثل اسمه . وذلك أن الرجال كل واحد منهم رجل ، والرجال الظرفاء كل واحد منهم رجل ظريف ، فاسمه يخلطه بأمته حتى لا يعرف منها»[1] ونص سيبويه يشرح التخصيص الذى يفيده النعت ، وهو معنى التقييد الذى أقصده ، وقد بين سيبويه ما ينعت وما ينعت به[2] ، وما يسميه النحاة النعت السببى ينطبق عليه ما أطلقنا عليه فيما سلف المركب الاسمى .

وقد مثل النحاة ، للمعانى التى يفيدها النعت على اختلافها . فالإيضاح ، مثل «جاء زيد التاجر» . أو «التاجر أبوه» . والفرق بين الإيضاح والتخصيص ، أن «الإيضاح رفع الاشتراك اللفظى الواقع فى المعارف على سبيل الاتفاق ، فهو يجرى مجرى بيان المجمل . والتخصيص رفع الاشتراك المعنوى الواقع فى النكرات على سبيل الوضع ،

---

(١) سيبويه : ١/٤٢١ ، ٤٢٢.

(٢) انظر : سيبويه : ٢/٥ - ١٤ .

فهو يجرى مجرى تقييد المطلق بالصفة . وقيل : الإيضاح رفع الاحتمال فى المعارف ، والتخصيص تقليل الاشتراك فى النكرات»[1] وعلى كلا الوجهيين ، فالتقييد حاصل سواء بالإيضاح أم بالتخصيص ، وهذا هو غرض النعت الأساسى . فالأصل فى النعت أن يكون للإيضاح أو التخصيص . وكونه لغيرهما ، إنما هو بطريق العرض مجازًا عن استعمال الشىء فى غير ما وضع له ، كما يقول صاحب التصريح .

والمعانى الأخرى غير التخصيص والتوضيح مثل لكلٍّ منها الأشمونى بمثال يشتمل على النعت الحقيقى والنعت السببى ، ويذكر النعت الحقيقى أولاً . فالمدح ، مثل : الحمد لله ربِّ العالمين الجزيلِ عطاؤُه» . والذم ، مثل : «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» . ﴿ربنا أخرجنا من هذه القريةِ الظالمِ أهلها﴾[2] والترحم مثل «اللهم أنا عبدُك المسكينُ المنكسرُ قلبه» ، والتوكيد نحو «أمس الدابرُ المنقضى أمدُه لا يعود» ، والإبهام نحو «تصدقت بصدقةٍ قليلةٍ أو كثيرةٍ نافع ثوابُها أو شائع احتسابُها» والتفصيل نحو «مررت برجلين عربى وعجمى كريم أبواهما لئيمٍ أحدهما»[3] وأيًّا ما كانت هذه المعانى واختلافها فإنها تجرى مجرى تقييد المطلق بالصفة . والتابع فى هذا الضرب مشتق أو بمعنى المشتق ، فإن كان التابع جامدًا سماه النحاة عطف البيان لأنه يوضح متبوعه إن كان معرفة ويخصصه إن كان نكرة .

(ب) وتبعية التوكيد ، وهو نوعان : توكيد لفظى ، وتوكيد معنوى . وقد عرفوا التوكيد المعنوى – وهو مختص بالأسماء – بما يؤكد أنه تقييد للمؤكد فهو التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر . وعرفوا التوكيد اللفظى بأنه إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى ، وفى تقويته بإعادة اللفظ رفع احتمال التجوز أو توهم التجوز بمعنى من المعانى فيصير بذلك تقييدًا كذلك .

(جـ) وتبعية البدل من المقيدات كذلك «لأن البدل لا يخلو عن بيان أو إيضاح وإن

(١) التصريح على التوضيح : ١٠٨/٢ .
(٢) من الآية : ٧٥ من سورة النساء .
(٣) انظر : الأشمونى : ٩٥/٣ .

لم يكن المقصود منه بالذات ذلك» [1] ولذلك يسميه الكوفيون «الترجمة والتبيين» . وإذا كانت التوابع الأخرى مكملات للمقصود بالحكم ، فإن البدل هو المقصود بالحكم ، ويكون المبدل منه معبرًا إليه ، سواء أكان البدل مطابقًا مثل ﴿**إلى صراط العزيز الحميد الله**﴾ [2] أم بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله ، مثل قوله تعالى : ﴿**ثم عموا وصموا كثير منهم**﴾ [3] وقوله : ﴿**ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا**﴾ [4] أم بدل اشتمال مثل قوله تعالى : ﴿**يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه**﴾ [5] وقوله : ﴿**قتل أصحاب الأخدود النار**﴾ [6] وليس معنى كون البدل هو المقصود بالحكم أن المبدل منه غير مقصود ، لأن «الغرض منه أن يذكر الاسم مقصودًا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله لإفادة توكيد الحكم وتقريره» . [7] ولا يكون الأول غير مقصود إلا فى بدل الإضراب أو الخطأ أو النسيان ، ولا يكون فى القرآن ، ولا فى الشعر ، ولا فى كلام مكتوب ، أو مقروء على روية وأناة ، لأنه لا سبيل إلى شيء من ذلك فى كل ما يقال عن تمهل ، وإنما يقع مثل هذا الضرب فى أثناء الكلام حيث يسبق اللسان إلى شيء غير مقصود إليه ، فيهرع المتكلم إلى تصويبه بذكر ما يريد .

(د) وتبعية العطف ، وتكون بالتشريك بواسطة حروف العطف بين المعطوف والمعطوف عليه على جهة الإيجاب أو النفى ، والتقييد فى تبعية العطف آتٍ من أن المعطوف عليه غير مطلق فى انفراده بالحكم الذى يكون له . وليس هناك حد تقف عنده تبعية العطف مع بعض الحروف كالواو والفاء وثم على سبيل المثال .

وقد يكون فى الجملة الواحدة نوع واحد من تقييد التبعية ، أو عدة أنواع منها كأن يجتمع ضربان أو أكثر فى جملة واحدة ، فتطول بذلك الجملة .

---

(1) حاشية الصبان : ٣/١٢٣ .
(2) من الآيتين : ١ ، ٢ من سورة إبراهيم .
(3) من الآية : ٧١ من سورة المائدة .
(4) من الآية : ٩٧ من سورة آل عمران .
(5) من الآية : ٢١٧ من سورة البقرة .
(6) من الآيتين : ٤، ٥ من سورة البروج .
(7) شرح التصريح للأزهرى : ٢/١٥٥ .

ثالثًا - طول التعدد :

كفل النظام اللغوى لعدد من الوظائف النحوية أن يتعدد فى الجملة الواحدة . وبعضها يتعدد إلى حد معين ، وبعضها يتعدد بلا تحديد . والمقصود بالتعدد هنا أن يكون بغير وسيلة التشريك بواسطة حرف العطف بطبيعة الحال ، فهذه توجد فى كل وظيفة نحوية تتقبل ذلك ، ولأن شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف كما يقولون .

(أ) ومن الوظائف النحوية التى تتعدد فى الجملة الواحدة «المفعول به» . ولكن تعدد المفعول به مرتبط بمعنى الحدث الذى يطلبه . فهناك أحداث تطلب مفعولاً به واحدًا وهى الأفعال المتعدية لمفعول واحد ، وهناك أحداث تطلب مفعولين وهى الأفعال المتعدية لمفعولين ، وهناك أحداث تطلب ثلاثة مفاعيل . وعن طريق التحول فى صيغ بعض الأفعال يصبح اللازم متعديًا لمفعول ، مثل : «أجلست الضيف» . فقد تحول الفعل إلى متعدٍّ بعد أن كان لازمًا ، وهكذا المتعدى لمفعول واحد يتحول إلى متعدٍّ لمفعولين ، والمتعدى لمفعولين يتحول إلى متعدٍّ لثلاثة مفاعيل . والتعدد فى المفعول به يتناهى عند هذا الحد ، فلا توجد جملة واحدة فيها أكثر من ثلاثة مفاعيل .

(ب) ومن الوظائف النحوية التى تتعدد «الخبر»[1] سواء أكان فى جملة اسمية غير منسوخة أم فى جملة دخل عليها أحد النواسخ . مثال ذلك قوله تعالى : ﴿**وهو الغفور الودود * ذو العرش المجيد * فعال لما يريد**﴾[2] فالمبتدأ هنا ﴿**هو**﴾ أخبر عنه بخمسة أخبار . ولاحظ أن الخامس منها مركب اسمى ﴿**فعال لما يريد**﴾ حيث تعلق الجار والمجرور ﴿**لما يريد**﴾ بـ ﴿**فعال**﴾ . ولاحظ أيضًا أن المجرور أيضًا

(١) يختلف النحاة فى جواز تعدد الخبر ، فيجيزه بعضهم ، ويمنعه آخرون إلا إذا كان الخبران فى معنى خبر واحد ، فإن لم يكونا كذلك تعين عندهم العطف ، ويقدرون فيما ورد بغير عطف مبتدأ لكل خبر . والحصيلة واحدة ، لأن المبتدأ المقدر سيكون ضميرًا يعود على المبتدأ المذكور ، والشىء وضميره واحد فى المعنى ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير .

(٢) الآيات : ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من سورة البروج .

مركب اسمى «ما يريد» لأنه موصول تمم بجملة الصلة ، وجملة الصلة هنا تحتمل أن تطول هى الأخرى . وقد علل النحاة جواز تعدد الخبر بأنه حكم على المبتدأ ، والشيء الواحد قد يحكم عليه بأحكام متعددة .

(جـ) ومن الوظائف التى قد تتعدد «النعت» مثل قوله تعالى : ﴿**عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجًا خيرًا منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات وأبكارًا**﴾[1] وإذا قطع النعت عن منعوته بأن يخالفه فى الإعراب ، كأن يرفع إذا كان المنعوت مجرورًا أو منصوبًا ، أو ينصب إذا كان المنعوت مجرورًا أو مرفوعًا ، فإنه يكون من تعدد الحال لأن جملة النعت المقطوع - وتكون اسمية بتقدير مبتدأ محذوف عند قطعه للرفع ، وفعلية بتقدير فعل محذوف عند قطعه للنصب - تكون حالاً لوقوعها بعد معرفة إذا كان المنعوت معرفة ، أو بعد نكرة مخصصة لأنه لا يجوز قطع نعت النكرة إلا إذا تبعها النعت الأول .

(د) ومن الوظائف النحوية التى أتاح لها النظام اللغوى أن تتعدد «الحال»[2] ، وقد علل النحاة جواز تعددها بشبهها بالخبر والنعت ، ومن ذلك قول الشاعر :

عـلَـيَّ إذا مـا جـئـتُ لـيـلـى بـخـفـيـةٍ   زيـارةُ بـيـتِ الله رَجْـلانَ حـافـيـا

وتعدد هذه الوظائف يؤدى إلى طول الجملة ، ويعمل على تعقد بنائها ، ويجد قارئ الشعر العربى أن بناء الجملة فيه يتعقد ويطول عن طريق تعدد هذه الوظائف الثلاث أكثر من غيرها ، وبخاصة الخبر والنعت ، إذ يعتمد على الوصف المتعدد والأحكام الوصفية ، ومن هنا تطول الجملة فتستغرق عددًا من الأبيات ، وسوف أقدم نموذجًا لذلك فى الفصل الرابع .

---

(١) الآية : ٥ من سورة التحريم .

(٢) منع ابن عصفور تعدد الحال لصاحب واحد ، ما لم يكن العامل فيه أفعل التفضيل نحو «هذا بسرًا أطيب منه رطبًا» . وقد نقل المنع عن أبى على الفارسى وجماعة من النحويين . والحال الثانية عندهم نعت للحال الأولى أو حال من الضمير فيه . وعلى الأول ، فنعت الحال حال ، وعلى الثانى فهى حال ، وهكذا تجد أن الحاصل واحد .

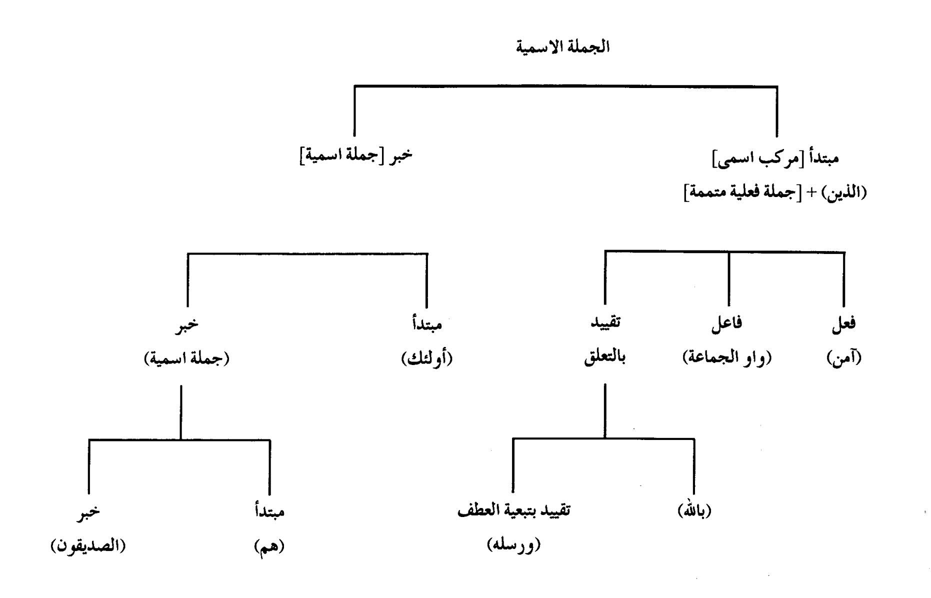
رابعًا - طول التعاقب :

الذى أعنيه بالتعاقب هنا إحلال الجملة أو شبه الجملة محل المفرد ، وصلاحيتها فى بعض المواقع أن تقوم بما يقوم به وتعاقبه حيث يقع . والجمل التى تعاقب المفرد هى الجمل ذات المحل الإعرابى . وقد أتاح النظام اللغوى لعدد من الوظائف النحوية أن تُشغل إما بالمفرد وإما بالجملة . ويؤدى شغل هذه الوظيفة النحوية أو تلك بالجملة إلى طول الجملة الأساس ، وهى الجملة الكبرى أو المركبة التى تكون الجملة المعاقبة للمفرد عنصرًا فيها . وذلك لأن هذه الجملة قد تستطيل هى الآخرى بالوسائل اللغوية المتاحة ، فيؤدى ذلك إلى تعقد البناء .

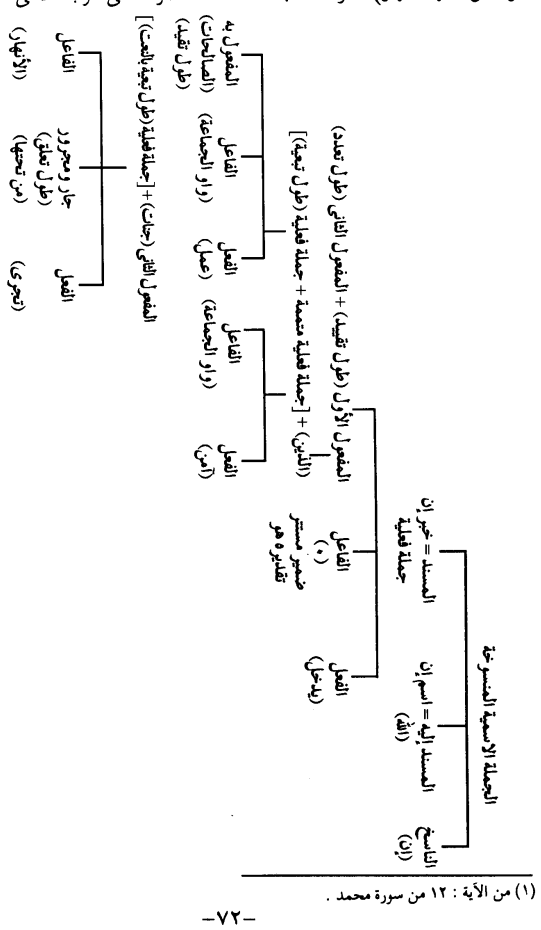
والجملة تعاقب المفرد فى هذه المواضع التالية :

(أ) الخبر ، سواء أكان خبرًا للمبتدأ أم خبرًا لناسخ من النواسخ . فخبر المبتدأ مثل قوله تعالى : ﴿**والذين آمنوا بالله ورسله أولئك هم الصديقون**﴾[1] . فهذه الجملة اسمية تتألف عناصرها على النحو الآتى :

(١) من الآية ١٩ من سورة الحديد .


الجملة الاسمية
مبتدأ [مركب اسمى]
(الذين) + [جملة فعلية متممة]
خبر [جملة اسمية]
فعل
(آمن)
فاعل
(واو الجماعة)
تقييد
بالتعلق
(بالله)
تقييد بتبعية العطف
(ورسله)
مبتدأ
(أولئك)
خبر
(جملة اسمية)
مبتدأ
(هم)
خبر
(الصديقون)

وخبر الناسخ مثل قوله تعالى ﴿إن الله يدخل الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنات تجرى من تحتها الأنهار﴾[1] وهذه الجملة تتألف عناصرها على الوجه الآتى :



(١) من الآية : ١٢ من سورة محمد .

وهنا نلاحظ أن جملة ﴿يدخل الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنات تجرى من تحتها الأنهار﴾ هى التى عاقبت الخبر المفرد ، وقد استطالت هى الأخرى على النحو الموضح فى التفريع السابق .

(ب) الحال كذلك ، تعاقب الجملة فيه المفرد ، فيجىء مفردًا وجملة مثل قوله تعالى : ﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾ [1] وقوله تعالى : ﴿قالوا أنؤمن لك واتبعك الأرذلون﴾ [2] . وقد تتداخل الحال بأن تشتمل جملة الحال نفسها على حال أخرى مثل قوله تعالى : ﴿ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون﴾ [3] فجملة (استمعوه وهم يلعبون) كلها حال ، وجملة ﴿وهم يلعبون﴾ حال من فاعل استمعوه ، والحال الثانية جملة اسمية خبرها جملة فعلية ﴿يلعبون﴾ ، وهكذا تتداخل الجمل ويتعقد البناء .

(جـ) النعت ، من الوظائف التى تعاقب الجملة فيه الفرد ، ولكن ذلك مشروط بأن يكون المنعوت نكرة . «وإنما لم توصف المعرفة بالجملة لأن الجملة نكرة فلا تقع صفة للمعرفة ، لأنها حديث . ألا ترى أنها تقع خبرًا ، نحو «زيد أبوه قائم» و «محمد قام أخوه» . وإنما تحدث بما لا يعرف فتفيد السامع مالم يكن عنده . فإن أردت وصف المعرفة بجملة أتيت بالذى وجعلت الجملة فى صلته فقلت : مررت بزيد الذى أبوه منطلق ، فتوصلت بالذى إلى وصف المعرفة» [4] ومشروط كذلك بأن تكون الجملة محتملة للصدق والكذب . وقد بين ابن يعيش أنها تكون على أربعة أضرب :

الأول : أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل ، مثل قوله تعالى : ﴿وهذا كتاب أنزلناه مبارك﴾ [5] .

---

(١) من الآية : ٤٣ من سورة النساء .
(٢) الآية : ١١١ من سورة الشعراء .
(٣) الآية : ٢ من سورة الأنبياء .
(٤) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٥٤/٣ .
(٥) من الآية ٩٢ من سورة الأنعام . ومن الآية : ١٥٥ من السورة نفسها .

والثانى : أن تكون مركبة من مبتدأ وخبر مثل : «هذا رجل أبوه منطلق» .

والثالث : أن تكون شرطًا وجزاء مثل : «مررت برجل إن تكرمه يكرمك» .

والرابع : أن تكون ظرفًا[1] ونحوه من الجار والمجرور . «فهذا فى حكم الجملة من حيث كان الأصل فى الجار والمجرور أن يتعلق بفعل ، لأن حرف الجر إنما دخل لإيصال معنى الفعل إلى الاسم ، ويدل على أنه فى حكم الجملة أنه يقع صلة نحو جاءنى الذى فى الدار ومن الكرام ، والصلة لا تكون إلا جملة ، ومما يدل على ذلك أن الظرف إذا وقع صلة أو صفة لنكرة جاز دخول الفاء فى الخبر نحو الذى فى الدار فله درهم ، وكل رجل فى الدار فمكرم»[2] وما يعده صاحب شرح المفصل من الظرف والجار والمجرور جملة يعده كثير من النحاة شبه جملة ، لأنه لا يلزم أن يكون المتعلق فعلاً ، بل يمكن أن يكون اسمًا مشتقًّا فى غير صلة الموصول .

(د) المضاف إليه ، من الوظائف النحوية التى تعاقب الجملة فيها المفرد ، وهناك من الأسماء ما يلزم إضافته إلى الجملة ، ولكن - لأن الإضافة فى أصل أمرها للمفرد - اعتبرت الإضافة إلى الجمل فيها معاقبة للمفرد ، وهذه الأسماء هى إذ ، وإذا ، وحيث ، ولما الحينية .

والأسماء التى تجوز إضافتها إلى الجمل محددة فى العربية ، منها «أسماء الزمان ظروفًا كانت أو أسماء نحو ﴿**والسلام علىَّ يومَ ولدت**﴾[3] ونحو ﴿**وأنذر الناس يوم يأتيهم العذاب**﴾[4] ، ونحو ﴿**لينذر يوم التلاق * يوم هم بارزون**﴾[5] ونحو ﴿**هذا يوم لا ينطقون**﴾[6] . ألا ترى أن اليوم ظرف فى الأولى ومفعول ثان فى الثانية ، وبدل منه فى الثالثة ، وخبر فى الرابعة[7] وقد وردت كلمة «يوم» مضافة إلى الجملة فى القرآن الكريم

---

(١) انظر ما تقدم فى المبحث الثانى من هذا الفصل .

(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣/٥٣.

(٣) من الآية : ٣٣ من سورة مريم .

(٤) من الآية : ٤٤ من سورة إبراهيم .

(٥) من الآيتين : ١٥ ، ١٦ من سورة غافر .

(٦) من الآية : ٣٥ من سورة المرسلات .

(٧) مغنى اللبيب ، لابن هشام : ٢/٦٧ . وبدل منه : أى بدل من المفعول الثانى .

مائة واثنتى عشرة مرة ، وضابط هذه الأسماء : كل ما كان من أسماء الزمان بمنزلة (إذا) أو (إذ) فى كونه اسم زمان مبهم لما مضى أو لما يأتى . يقول سيبويه : «وجاز هذا فى الأزمنة واطَّرد فيها كما جاز للفعل أن يكون صفة وتوسعوا بذلك فى الدهر لكثرته فى كلامهم»[1] وأضاف سيبويه بعض الكلمات مثل (آية) بمعنى علامة ، حيث تجوز إضافتها إلى الجملة الفعلية ذات الفعل المتصرف مثبتًا أو منفيًّا بـ «ما» مثل قول الأعشى :

بآيةِ تقدمون الخيل شُعْثا　　كأن على سَنَابِكها مداما

وقول يزيد بن عمرو بن الصعق :

ألا مَنْ مبلغٌ عنى تميما　　بآيةِ ما تحبّون الطعاما

وقول عمرو بن شأس :

أَلِكْنِى إلى قومى السلامَ رسالةً　　بآيةِ ما كانوا ضعافًا ولا عُزْلا

ولا سيئى زىٍّ إذا ما تلبّسوا　　إلى حاجةٍ يوما مُخيَّسةً بُزْلا

وأضاف إلى هذه الأسماء التى يجوز إضافتها إلى الجملة كلمة (ذى) . يقول سيبويه : «ومما يضاف إلى الفعل أيضًا قوله : «لا أفعل بذى تَسْلَم ، ولا أفعل بذى تسلمان ، ولا أفعل بذى تسلمون . المعنى : لا أفعل بسلامتك . وذو مضافة إلى الفعل كإضافة ما قبله ، كأنه قال : لا أفعل بذى سلامتك . فذو ههنا الأمر الذى يسلمك وصاحب سلامتك»[2] . يقول سيبويه : ولا يضاف إلى الفعل غير هذا ، ولذلك أول بعض النحاة ما ورد من إضافة بعض الأسماء مثل «لدن» و «ريث» فى قول الشاعر :

لزمْنا لَدُنْ سالمتمونا وِفَاقكم　　فلا يكُ منكم للخلاف جُنُوحُ

---

(١) سيبويه : ١٧/٣ . وانظر مغنى اللبيب : ٦٧/٢.

(٢) سيبويه : ١١٨/٣ .

وقول الآخر :

خليليّ رفقًا رَيْثَ أقضى لُبَانة مـن العَرصَات المذكِرَاتِ عُهودا

وأجاز بعضهم الأخر إضافتهما للجمل اعتمادًا على هذين الشاهدين [1] .

(هـ) المفعول به ، يقع المفعول به جملة فى مواضع معينة هى :

١ - إذا كان مقولاً للقول مثل قوله تعالى : ﴿قال إِنّى عبدُ الله آتانىَ الكتابَ﴾ [2] وهنا تكون الجملة محكية .

٢ - إذا كانت الجملة الواقعة مفعولاً به خبرًا فى الأصل ، ودخل عليها فعل من باب ظن وأخواتها ، فإنها تكون فى محل المفعول الثانى ، مثل قول أبى ذؤيب :

فإن تزعمينى كنت أجهل فيكمُ فإنى شَرَيْتُ الحلم بعدكِ بالجهل

٣ - فى باب التعليق ، وهو - كما يرى ابن هشام - غير مختص بباب ظن ، بل هو جائز فى كل فعل قلبى . والتعليق هو أن يعترض ما له صدر الكلام بين الفعل ومفعوله وما له صدر الكلام هو : حرف النفى (ما - لا - إن) ولام الابتداء ، ولام القسم ، والاستفهام بالحرف أو بالاسم ، سواء أكان أحد جزأى الجملة المعلق عنها الفعل أم كان فضلة فيها . ويرى ابن عصفور أنه لا يعلق فعل غير علم وظَنٍّ حتى يضمن معناهما ، فالتعليق عنده وسيلة من وسائل تضمين الأفعال المعلقة معنى علم وظن ؛ لأن التعليق لهما فى الأصل وهو بذلك يقصر التعليق على أفعال القلوب من باب ظن . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنّة﴾ [3] ، وقوله تعالى : ﴿فلْينظرْ أيُّها أزكى طعامًا﴾ [4] ، وقوله تعالى : ﴿يسألون أَيَّانَ يومُ الدين﴾ [5] على اختلاف فى تأويل ذلك [6] .

---

(١) انظر المغنى : ٢/٦٨ .

(٢) من الآية : ٣٠ من سورة مريم .

(٣) من الآية : ١٨٤ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية : ١٩ من سورة الكهف .

(٥) من الآية : ١٢ من سورة الذاريات .

(٦) انظر المغنى : ٢/٦٥ .

خامسًا - طول الترتب :

الذى أعنيه بالترتب هنا توقف جملة على أخرى ، واحتياجها إليها ، وتعليق حكم مفهوم من جملة على حكم آخر ، سواء أكان ذلك عن طريق أداة - غير أدوات العطف - تربط بينهما وتجعل الأولى شرطًا فى حدوث الثانية ، أم لم يكن عن طريق أداة مستقلة ، بحيث يكون ذلك متوقفًا على دلالة الجملة الأولى على الطلب الذى يترتب عليه ما بعده ويتسبب عنه . واحتياج الجملة الأولى إلى الثانية وتوقف الثانية على الأولى يؤدى إلى طول الجملة المفيدة وتعقيد تركيبها ، ويمكن تلمس طول الترتب فى عدة مواضع :

(أ) منها أسلوب الشرط ، وهو يتكون من ثلاثة أجزاء : أداة شرط رابطة ، وجملة الشرط ، وجملة الجواب . وتترابط جملة الشرط فى معناها ترابطًا جعل بعض النحاة يجعلها قسمًا من أقسام الجملة مع الجملة الاسمية والفعلية ، ولكنها فى حقيقة الأمر جملتان [1] علقت أداة الشرط حكم إحداهما بالأخرى . هذا إذا كانت أداة الشرط حرفًا . أما إذا كانت الأداة اسمًا فإن الجملة تتماسك - بالإضافة إلى التعليق الشرطى - عن طريق جعل اسم الشرط مبتدأ أو مفعولاً به أو ظرفًا فتتداخل مع طول الترتب فى الجملة أنواع أخرى من طول التقييد أو التعاقب إلى آخره ، «ولابد للشرط من جواب ، وإلا لم يتم معنى الكلام ، وهو نظير المبتدأ الذى لابد له من خبر» [2] .

(ب) ومنها الجملة الفعلية التى يقع فعلها مجزومًا فى جواب الطلب مثل قوله تعالى : **﴿ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلههم الأمل﴾** [3] وقوله تعالى : **﴿قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم﴾** [4] . ولا يشترط فى الطلب هنا أن يكون على

(١) انظر : الأصول فى النحو ، لابن السراج : ١٨٢/٢. (تحقيق د. عبد الحسين الفتلى - النجف الأشرف ١٩٧٣) .

(٢) المصدر السابق : ١٦٤/٢ .

(٣) من الآية : ٣ من سورة الحجر .

(٤) من الآية : ٣١ من سورة إبراهيم .

صورة مخصوصة ، بل يكفى أن يكون مفهمًا للطلب ولو كان خبرًا قصد به الطلب ، يقول سيبويه : «تقول : حسبك ينم الناس ، ومثل ذلك : «اتقى الله امرؤ فعل خيرًا يثب عليه»[1] ويقول : «فأما ما انجزم بالأمر فقولك : ائتنى آتك . وأما ما انجزم بالنهى فقولك : لا تفعل يكن خيرًا لك . وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك : ألا تأتينى أحدثك ؟ وأين تكون أزرك ؟ وأما ما انجزم بالعرض فقولك : ألا تنزل تصب خيرًا»[2] . وقد اشترط سيبويه فى الجزم فى جواب النهى أن يكون الفعل مسببًا عما قبله . وقد اشترط النحاة - ما عدا الكسائى - للجزم فى جواب النهى أن يصح وضع (إن) قبل (لا) دون تخالف يقع فى الكلام . يقول سيبويه : «وتقول : لا تدن منه يكن خيرًا لك . فإن قلت : لا تدن من الأسد يأكلك فهو قبيح إن جزمت ، وليس وجه كلام الناس ، لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببًا لأكله ، فإن رفعت فالكلام حسن ، كأنك قلت : لا تدن منه فإنه يأكلك»[3] ومهما يكن فإن الفعل المجزوم مع إرادة تسببه عما قبله ، يعد ترتبًا عليه ، وبذلك يستطيل الكلام .

(جـ) ومن ذلك ، الفعل المنصوب بعد فاء السببية وواو المعية فى جواب نفى محض مثل قوله تعالى : ﴿**لا يقضى عليهم فيموتوا**﴾[4] وقوله تعالى : ﴿**ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلمَ الصابرين**﴾[5] أو طلب محض بأنواعه المختلفة وهى الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمنى مثل قوله تعالى : ﴿**لا تفتروا على الله كذبا فَيُسحِتَكم بعذاب**﴾[6] وقوله تعالى : ﴿**ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم**﴾[7] وقوله تعالى : ﴿**فهل لنا من**

---

(1) سيبويه : ٣/١٠٠ .
(2) المصدر السابق : ٣/٩٣ .
(3) المصدر السابق : ٣/٩٧ .
(4) من الآية : ٣٦ من سورة فاطر .
(5) من الآية : ١٤٢ من سورة آل عمران .
(6) من الآية : ٦١ من سورة طه .
(7) من الآية : ٨٨ من سورة يونس .

شفعاء فيشفعوا لنا﴾[1] وقوله تعالى : **﴿لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصّدّق﴾**[2] وقوله تعالى : **﴿يا ليتنى كنت معهم فأفوز فوزًا عظيما﴾**[3] .

ولا يختلف النحاة فى أن الفعل المنصوب بعد الفاء والواو واقع فى جواب النفى أو الطلب : فلو لم تكن الفاء أو الواو ، لكان الفعل مجزومًا فى جواب الطلب . ولكنهم يختلفون فى ناصب هذا الفعل . فسيبويه والبصريون يرون أنه منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية وواو المعية . يقول سيبويه : «واعلم أن ما ينتصب فى باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد ، وكل ذلك على إضمار أن ، إلا أن المعانى مختلفة»[4] ويقول فى التفرقة بينها وبين الواو : «واعلم أن الواو وإن جرت هذا المجرى فإن معناها ومعنى الفاء مختلفان ، ألا ترى الأخطل قال :

لا تنه عن خلق وتأتىَ مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

فلو دخلت الفاء ههنا لأفسدت المعنى ، وإنما أراد : لا يجتمعن النهى والإتيان ، فصار تأتى على إضمار أن»[5] : ويرى الجرمى أن الفاء والواو ناصبتان بأنفسهما[6] ، ويرى الفراء - كما ينقل عنه الرضى - أن الأفعال بعد هذين الحرفين - ومعهما أو - منتصبة على الخلاف ، أى أن المعطوف بها صار مخالفًا للمعطوف عليه فى المعنى فخالفه فى الإعراب ؛ كما انتصب الاسم الذى بعد الواو فى المفعول معه لما خالف ما قبله . وإنما حصل التخالف ههنا بينهما ، لأنه طرأ على الفاء معنى السببية ، وعلى الواو معنى المعية[7] . ويرى الكوفيون أن الناصب للمضارع بعد الواو والفاء هو الصرف ، وذلك لأن الثانى مخالف للأول[8] ، ويسمونه أيضًا الخلاف .

---

(1) من الآية : ٥٣ من سورة الأعراف .
(2) من الآية : ١٠ من سورة المنافقون .
(3) من الآية : ٧٣ من سورة النساء .
(4) سيبويه : ٣/٣٠ .
(5) المصدر السابق : ٣/٤١ ، ٤٢ .
(6) انظر : شرح الكافية : ٢/٢٤١ .
(7) المصدر السابق نفسه .
(8) انظر : المسألتين : ٧٥، ٧٦ من الإنصاف لابن الأنبارى .

(د) ومن طول الترتب كذلك ، أسلوب القسم ، إذا كان القسم بجملة سواء أكانت اسمية أم فعلية . وذلك لأن جواب القسم هو المقصود بالتأكيد ، والقسم يؤتى به للتأكيد . يقول سيبويه : «اعلم أن القسم تأكيد لكلامك»[1] . ويقول صاحب المفصل : «وهو جملة فعلية أو اسمية تؤكد بها جملة موجبة أو منفية»[2] . فهنا - إذن - جملتان ترتبت إحداهما على الأخرى ، وأتى بالأولى من أجل توكيد ما يقسم عليه من نفى أو إثبات . ولما كانت الجملة «عبارة عن كل كلام مستقل ، فإن هذه الجملة لا تستقل بنفسها حتى تتبع بما يقسم عليه نحو : أقسم بالله لأفعلن» ، ولو قلت : أقسم بالله ، وسكت لم يجز لأنك لم تقصد الإخبار بالحلف فقط ، وإنما أردت أن تخبر بأمر آخر ، وهو قولك : لأفعلن وأكدته بقولك : أحلف بالله . ونظير ذلك من الجمل الشرط والجزاء ، فإنها وإن كانت جملة فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة أنها لا تفيد حتى ينضم إليها الجزاء[3] فقد ارتبطت الجملتان - القسم وجوابه - «ارتباطًا صارتا به كالجملة الواحدة ، وإن لم يكن بينهما عمل»[4] ، فلا ينفى أن يكون جواب القسم وهو من الجمل التى لا محل لها من الإعراب أن تكون مترتبة على الأولى ترتبًا قويًا به تطول الجملة وتتعقد .

ويجرى مجرى القسم ما يؤدى معناه ، يقول إمام النحاة : «واعلم أن من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين ، يجرى الفعل بعدها مجراه بعد قولك : والله ، وذلك قولك : أقسم لأفعلن وأشهد لأفعلن ، وأقسمت عليك بالله لتفعلن»[5] وفى كلام سيبويه هذا تمثيل للجملة الفعلية المقسم بها . وأما الجملة الاسمية المقسم بها ، فمثل : لعمرك ، ولعمر أبيك ، ولعمر الله ، وايمن الله ، ويقال فيها : وايم الله ، وفى ذمتى . وإذا كان المقسم به جملة اسمية مخصوصة بالقسم فإنها يكتفى فيها بعنصر واحد من عناصر الجملة الاسمية ، فإن كان هذا العنصر صالحًا للابتداء كان الخبر هو المحذوف ، وإن

(١) سيبويه : ١٠٤/٣ .

(٢) المفصل ، للزمخشرى والنص من شرح المفصل : ٩٠/٩ .

(٣) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٩١/٩ .

(٤) انظر : المغنى لابن هشام : ٦٠/٢ .

(٥) سيبويه : ١٠٤/٣ .

كان صالحًا للإخبار كان المبتدأ هو المحذوف ، مثل «فى ذمتى» . وإذا كان المقسم به جملة اسمية غير مخصوصة بالقسم ، جاز ذكر عنصرى الجملة معًا ، وحذف أحدهما مثل «عَلَىَّ عهد الله» . وقد علل النحاة ذلك بكثرة القسم فى الكلامِ ، وهم لِمَا كثر فى كلامهم أكثر تصرفًا واختصارًا وتخفيفًا .

والذى يعنينى من هذا ، أن هنا جملتين معًا ، إحداهما ارتبطت بالأخرى ارتباطًا أشبه بارتباط الشرط بجوابه ، وبذلك تطول الجملة عن طريق طول الترتب ، كما تطول عن طريق أية وسيلة أخرى سلفت . وأخشى أن أمل إن كررت هذه الوسائل قد تتداخل وتتركب وتجتمع وتتوزع بحيث تكوّن نسيج الجملة الطويلة المتشابك المعقد ، ومع هذا التشابك يستحكم بناء الجملة ويكون صالحًا لأداء أدق المعانى تداخلاً وأخفاها .

سادسًا - طول الاعتراض :

يتيح النظام اللغوى أن يذكر بين عناصر الجملة جملة أخرى ، يسميها النحاة والبلاغيون : الجملة الاعتراضية . والجملة الاعتراضية من حيث التحليل النحوى لا محل لها من الإعراب ، أى أنها لا تمثل عنصرًا إسناديًّا ولا غير إسنادى فى بناء الجملة . ولكنها من جانب آخر لا تنفك عن الجملة الأصلية ولا تزول عنها من حيث معناها ، لأنها تعترض بين عنصرين متضامين متلازمين «لإفادة الكلام تقوية وتسديدًا أو تحسينًا»[1] . وقد عبر ابن هشام عن التلازم بالتطالب ، والاعتراض عند النحويين هو ما يكون بين «شيئين متطالبين»[2] والتطالب هو أن يطلب كل منهما الآخر ، فالفعل يطلب فاعله ، والمتعدى منه يطلب مفعوله ، والمبتدأ يطلب خبره ، والخبر يطلب المبتدأ ، والنعت يطلب المنعوت والشرط يطلب جزاءه ، والقسم يطلب جوابه ، وهكذا . وصحيح أن الاعتراض هو كل كلام أدخل فى أجنبى غيره بحيث لو أسقط لم تختل فائدة الكلام [3] ، وأن المعترض فيه هو كل كلام أدخل فيه كلام آخر بحيث لو أسقط لبقى الكلام على حاله فى الإفادة ، لكن مع هذا ينبغى ألا نغفل أمرين :

أولهما : أن وضع الجملة المعترضة نفسه بين عنصرين متلازمين أو متطالبين يثير الانتباه ، ويلفت التفكير . فلماذا كان سلوك العربية هنا أن تضع مايسمى اعتراضًا بين عنصرين كل منهما يطلب الآخر طلبًا شديدًا بحيث يتوقع المستمع ذكر ثانيهما عند ذكر أولهما ؟ مثل قول عوف بن محكم الشيبانى فى الاعتراض بين اسم إن وخبرها :

إن الثمانين – وبلغتها – قد أحوجت سمعى إلى ترجمان

وقول القرآن الكريم فى الاعتراض بين النعت ومنعوته ﴿**وإنه لقسم – لو تعلمون – عظيم**﴾[4] فإنه وسَّطه بين الصفة وموصوفها ، «تفخيمًا لشأنه ، وتعظيمًا لأمره ،

(1) مغنى اللبيب ، لابن هشام : ٢/٤٩ .
(2) المصدر السابق : ٢/٥٦ .
(3) انظر : الطراز ، للعلوى : ٢/١٦٧ .
(4) الآية : ٧٦ من سورة الواقعة .

كأنه قال : وإنه لقسم لو علمتم حاله أو تحققتم أمره ، لعرفتم عظمة وفخامة شأنه»[1] .

وقول النابغة فى الاعتراض بين القسم وجوابه :

لَعَمْرِى – ومـا عَمـرى عَلىَّ بهَيـن – لقـد نطقتْ بُطْلاً علىَّ الأقـارعُ

وقول القرآن بين الشرط وجزائه : ﴿وإذا بدَّلْنا آيةً مكانَ آية – والله أعلم بما يُنَزِّل – قالوا إنما أنت مفْتر﴾[2] وقوله : ﴿فإن لم تفعلوا – ولن تفعلوا – فاتقوا النار﴾[3] ، وقول أبى النجم العجلى فى الاعتراض بين الفعل ومفعوله :

وبُـدِّلَـتْ – والـدهـر ذو تـبـدلِ – هيـفًا دبـورًا بالصـبا والشمـألِ

وقول معن بن أوس فى الاعتراض بين المبتدأ والخبر :

رأيـت رجـالا يكـرهـون بنـاتهـم وفيهن – لا نكذب – نساء صوالحُ

وفيهـن–والأيـامُ يـعـثـرن بالفتـى– نـوادب لا يمَـلـلـنـه ونـوائـحُ

وثانيهما : أننا على أى نحو تدبرنا الاعتراض لن نجده معزولاً فى معناه عن معنى الجملة التى اعترض بين أجزائها ، ولا يكون للجملة الأصلية نفس المعنى إذا سقط هذا الاعتراض .

وقد جعل البلاغيون الاعتراض وسيلة من وسائل الإطناب . ونحن نعده هنا وسيلة من وسائل طول الجملة الأصلية وتركبها . فكل ما يتعلق بالجملة يعد منها ، وإن لم يكن له موقع من الإعراب ، كما رأينا مع جواب القسم ، فإنه لا محل له من الإعراب ومع ذلك لا يعد النحاة الجملة القسمية دون جواب القسم كلامًا ، لأنه غير مفيد .

---

(١) الطراز ، للعلوى : ١٧٠/٢ .

(٢) من الآية : ١٠١ من سورة النحل .

(٣) من الآية : ٢٤ من سورة البقرة .

وعند التحليل النحوى لجملة تحتوى فى داخلها على جملة اعتراضية لا يمكن بحال أن نغفل هذه الجملة الاعتراضية لأنها شئنا أم أبينا جزء من الجملة الأصلية .

وسوف أقدم بعض النماذج التى تطول فيها الجملة طولاً تُستغل فيه الوسائل التى يتيحها النظام اللغوى للعربية فى الفصل الأخير .

★ ★ ★

الفصل الثانى

ترابُطُ أَجزاءِ الجُملةِ وَوَسائلُهُ

توطئة الفصل :

لا يكون الكلام مفيدًا إذا كان مجتمعًا بعضه مع البعض الآخر دون ترابط . ويدخل فى صميم مفهوم مصطلح الجملة أن عناصرها مترابطة ترابطًا محكمًا ، ولذلك يفضل بعض القدماء مصطلح «التأليف» على مصطلح «التركيب» ، لأن فى التأليف ألفة وتناسبًا بين العناصر ، فهو أخص من التركيب [1] . وقد لا يستشعر المتكلم الوسائل التى يصطنعها نظام لغته من أجل أن يبدو كلامه مترابطًا محكمًا ، ولكنه - على أية حال - يستطيع أن ينكر من الكلام ما يكون مفككًا ، لأنه فى هذه الحال سيكون غير مفيد .

وقد أوجد النظام اللغوى ، عددًا من وسائل الترابط فى الجملة ، بعضها يعتمد على الفهم والإدراك الخفى للعلاقات، وبعضها الآخر يعتمد على الوسائل اللغوية المحسوسة . وسواء أكانت هذه الوسائل المعنوية واللفظية بين العناصر الإسنادية فى الجملة ، وهى التى لا تنعقد الجملة بدونها ، أم بين العناصر غير الإسنادية فى الجملة ، أم بين العناصر الإسنادية وغير الإسنادية فى الجملة ، فإنها تؤدى غايتها بالقدر المقسوم لها .

ووسائل ترابط أجزاء الجملة متعددة متنوعة ، وكلها يهدف إلى وضوح العلاقة فى الجملة ، وعدم اللبس فى أداء المقصود منها ، وعدم الخلط - كذلك - بين عناصرها ، ولذلك ، لا تلتبس العناصر بعضها ببعض ، برغم وجود مشابه كبيرة بينها فى كثير من الأحيان . وتتبع وسائل الترابط يقتضى تتبع أنماط أبنية الجمل والوقوف على أسرار تماسكها ، ومعرفة الطرق المتعددة التى تستعين بها اللغة فى أداء هذا

---

(١) انظر : شرح التصريح : ١٨/١ .

التماسك الذى يجعل من عدد من الكلمات وحدة كلامية ذات معنى مفيد يحسن السكوت عليه .

ومن بين هذه الوسائل التى تعمل على ترابط أجزاء الجملة وإحكام بنائها ، وسيلتان لابد من الوقوف عندهما ، لأنهما من أبرزها وأدلها على أداء هذا الترابط . وهاتان الوسيلتان هما الإعراب ، والرتبة بين الأجزاء فى الجملة .

أما أولاهما ، وهى الإعراب ودوره فى ترابط بناء الجملة ، فقد حظيت بعناية كبرى على مدى تاريخ الدراسة النحوية ، واختلطت من أجلها أمور كثيرة . ولابد أول كل شىء من التفريق بين ثلاثة أشياء : الموقع الإعرابى ، والحالة الإعرابية ، والعلامة الإعرابية . أما الموقع الإعرابى ، فهو الوظيفة النحوية المعينة . والذى يحدد الوظيفة النحوية ، هو نظام بناء الجملة وعلاقة الإسناد وعلاقة العناصر الإسنادية بغيرها . فالفاعلية مثلاً موقع إعرابى يشغله الفاعل . والفاعلية وظيفة نحوية تشكل مع الفعل جملة معينة . والخبرية موقع إعرابى يشغلها الخبر ، وهى تشكل مع المبتدأ الذى يشغل وظيفة الابتدائية أو موقع الابتدائية جملة معينة ، وهكذا . وكل موقع إعرابى معين له حالة إعرابية خاصة به ، فالفاعلية حالتها الإعرابية الخاصة بها هى الرفع ، والمفعولية حالتها الإعرابية هى النصب ، والإضافة حالتها الإعرابية هى الجر . وكل من الموقع الإعرابى والحالة الإعرابية جانب تجريدى تصطنعه الدراسة ، لتفسير بناء الجملة والكشف عن علاقاتها ، وهى فى الوقت نفسه نابعة من فهم معنى العلاقة بين الأجزاء ، تلك العلاقة التى يسهم فى نشأتها المعنى المعجمى للمفردات ، والمعنى الناشىء من التركيب ، والوضع اللغوى المعين وغاية الكلام من الحديث والإخبار والإفادة . ولما كان الكلام المفيد قائمًا على التأليف من أجزاء ذات دلالة جزئية ، فلابد فى المؤلف أن يكون لكل جزء فيه موقع معين وحالة معينة تتفق عليهما اللغة المعينة . وقد حددت اللغة المواقع التى يشغلها الفعل ، والمواقع التى يشغلها الاسم والمواقع التى يمكن التبادل أو التعاقب فيها ، وحددت كذلك الحالات الإعرابية

لكل موقع معين . والموقع الإعرابى لا يختلف ، ولكن يختلف ما يشغله إذا كان مما يسمح له نظام بناء الجملة أن يشغل مثل هذا الموقع . والحالة الإعرابية لا تختلف ، ولكن تختلف العلامة الدالة عليها . خذ مثلاً الخبرية وهى موقع إعرابى يشغله :

١ - الاسم المعرب الصحيح الآخر .

٢ - والاسم المعرب المعتل الآخر .

٣ - والاسم المبنى بضروبه المتعددة .

٤ - والمصدر المؤول .

٥ - والجملة الفعلية .

٦ - والجملة الاسمية .

٧ - والظرف .

٨ - والجار والمجرور . والحالة الإعرابية لموقع الخبرية واحدة هى الرفع . والعلامة الإعرابية دليل الحالة الإعرابية وقد تظهر العلامة أو لا تظهر . وهى لا تظهر فيما ذكر إلا مع الاسم المعرب الصحيح الآخر ، وتقدر فى المعتل الآخر ، وفيما عدا ذلك لا توجد علامة إعرابية ، ولذلك يقال عما يشغل الموقع الإعرابى للخبر إنه «فى محل رفع» . فالمبنيات خالية من العلامة الإعرابية ، وكذلك الجمل التى تعاقب المفرد .

ولما كانت الحالة الإعرابية ثابتة ، وقد تعرف من غير أن تكون هناك علامة إعرابية على الإطلاق ، لم يكن من اللازم تبعًا لذلك أن تتحد العلامة الإعرابية ، ولذلك تعددت العلامة الإعرابية للحالة الواحدة . فهناك للدلالة على حالة الرفع مثلاً : الضمة فى الأسماء المعربة الصحيحة الآخر ، والألف فى المثنى ، والواو فى الأسماء الخمسة أو الستة ، وجمع المذكر السالم ، والنون فى الأفعال الخمسة .

وهناك للدلالة على حالة النصب الفتحة ، والياء فى المثنى وجمع المذكر السالم ، والكسرة فى جمع المؤنث السالم ، وحذف النون فى الأفعال الخمسة .

هذه الأمور الثلاثة : الموقع ، والحالة ، والعلامة الإعرابية ، يمكن أن تلحظ فى تناول المعربين فهم عندما يعربون الكلمة الواقعة خبرًا مثلاً يقولون : خبر ، مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . فقولهم : خبر ، إشارة إلى الموقع ، وقولهم : مرفوع ، إشارة إلى الحالة الإعرابية ، وقولهم : علامة رفعه الضمة الظاهرة ، إشارة إلى العلامة الإعرابية .

ولما كانت المواقع الإعرابية متعددة ، والحالات الإعرابية محددة ، لأن الحالات الإعرابية التى يمكن أن يشغلها الاسم ثلاث ، هى الرفع والنصب والجر ، والحالات التى يشغلها الفعل المعرب ثلاث أيضًا هى الرفع والنصب والجزم - لما كان ذلك كذلك ، اقتضى نظام بناء الجملة العربية أن يشترك أكثر من موقع إعرابى فى حالة إعرابية واحدة ، ولم يمكن تخصيص كل موقع بحالة . ومن هنا اشتركت الفاعلية ، والابتدائية ، والخبرية مثلاً فى الرفع ، واشتركت المفعولية والحالية والتمييز والاستثناء فى النصب . والنظام اللغوى عندما يفعل هذا لا يعبث ولا يرمى إلى الإلباس ، وذلك لأن الحالات الإعرابية تكون محددة متعينة بالوسائل الترابطية التى كفلها النظام اللغوى . ومن هنا يصبح تحديد الموقع الإعرابى والحالة الإعرابية كافيين عند عدم وجود العلامة الإعرابية .

وقد يكون من المفيد تجنب التعميم فى دلالة الحالات الإعرابية فلا يقال إن الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية مثلاً . وتجنب التعميم يكون بدراسة الحالات الإعرابية الخاصة بمواقعها فى كل نوع من أنواع الجملة على حدة ، فالجملة الاسمية مثلاً تدرس مواقعها (أى وظائفها المكونة لها) وحالاتها الإعرابية الخاصة بها ، وسوف نجد أن الموقع الإعرابى الواحد يختص بحالة واحدة . ولنلاحظ أن (المبتدأ) موقع و(اسم كان) موقع و(اسم إن) موقع ، و(اسم لا النافية للجنس) موقع وهكذا ، لأن كلاً منها يختلف فى ظروفه .

وقد جر التعميم فى دلالة الحالات الإعرابية إلى كثير من التعسف . يقول الزمخشرى : «فالرفع علم الفاعلية ، والفاعل واحد ليس إلا . وأما المبتدأ وخبره ، وخبر إن وأخواتها ، ولا التى لنفى الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب . وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول خمسة أضرب : المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له ، والحال والتمييز والمستثنى المنصوب ، والخبر فى باب كان ، والاسم فى باب إن والمنصوب بلا التى لنفى الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول . والجر علم الإضافة»[1] . وقد جر التعميم إلى المناقشة حول أيهما أحق بالرفع المبتدأ أو الفاعل ، فذهب سيبويه وابن السراج [2] إلى أن المبتدأ والخبر هما الأول والأصل فى استحقاق الرفع ، وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما ، وذهب آخرون - وهو الذى عليه حذاق أهل النحو كما يقول ابن يعيش - إلى أن الفاعل أصل فى الرفع وما عداه محمول عليه ، وقد أدى هذا الخلاف إلى إسقاط دلالة الحالة الإعرابية فى المبتدأ والخبر أى أن الرفع فيهما «لم يكن لأمر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل»[3] فحسب .

وقد أدى هذا التعميم فى دلالة الحالة الإعرابية بأحد مشاهير النحو وحذاقه فى عصرنا إلى الوقوع فى محاولة التخريج ، وأخشى أن أقول إنه تعسف فى ذلك ، لأنه لم يجعل المدخل لدراسة الجملة العربية - برغم أنه أبدى اهتمامًا عاليًا بها ولفت الأنظار إليها[4] - هو تصنيف الجملة ودراسة كل صنف منها على حدة ، ولكنه جعل مدخله

(١) المفصل ، للزمخشرى . والنص منقول من شرح المفصل ، لابن يعيش : ١/٧٢ ، ٧٣ .

(٢) انظر سيبويه : ١/٢٣ . والأصول النحوية ، لابن السراج : ١/٦٣ وقد نسب إليهما ابن يعيش ذلك ، انظر شرح المفصل ١/٧٣ .

(٣) شرح المفصل ١/٧٣ . وانظر شرح الكافية : ١/٢٤ .

(٤) يقول - رحمه الله - فى نقده على النحاة إنهم اهتموا بالعلامة الإعرابية وحدها بأنهم «حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة ، وسلكوا به طريقًا منحرفًا إلى غاية قاصرة ، وضيعوا كثيرًا من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة» . إحياء النحو ، للأستاذ إبراهيم مصطفى : ٢ ، ٣ .

إلى دراسة النحو هو العلامة الإعرابية . وقد لخص رأيه فى ذلك ، إذ يقول : «فأما الضمة فإنها علم الإسناد ، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها . وأما الكسرة فإنها علم الإضافة ، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة ، كما فى «كتاب محمد ، وكتاب لمحمد» . ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه إلا أن يكون ذلك فى بناء أو نوع من الإتباع . أما الفتحة فليست علامة ولا دالة على شىء . بل هى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التى يراد أن تنتهى بها الكلمة كلما أمكن ذلك»[1] وعلى حين نجد الزمخشرى يقول : إن الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة ويقول بذلك أيضًا ابن الحاجب ، ويرى الرضى أن «الأولى أن يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون فى غير العمد ، والنصب علم الفضلية فى الأصل ثم ما يدخل فى العمد تشبيهًا بالفضلات»[2] فعلى حين يكون حديثهم عن «الحالة الإعرابية» وهى أكثر اتساعًا من العلامة الإعرابية نجد الأستاذ إبراهيم مصطفى يقصر حديثه على الضمة والفتحة والكسرة وهى بعض العلامات الإعرابية ، ولذلك لجأ إلى تخطئة النحاة فى فهمهم باب اسم إن وتدوينه ، واسم لا النافية للجنس ، واضطر للتأويل والتخريج لكل مالم يستقم مع المبدأ الذى قرره .

لقد سقت هذا مثالاً فحسب ، للتدليل على أن التعميم يجر إلى مشكلات كثيرة ، ولذلك ، أرى أن من المفيد أن يكون لكل صنف من الجمل حالاته ومواقعه الإعرابية الخاصة به ، وبذلك تجنب الدراسة كثيرًا من العنت والإرهاق فى التأويل . وعندئذ نجد أن الموقع الإعرابى ، مع الحالة الإعرابية ، مع العلامة الإعرابية ، تتعاون مع الوسائل الأخرى فى ترابط أجزاء الجملة ووضوحها . وكل ما يؤدى إلى الوضوح وعدم اللبس يؤدى بالضرورة إلى التماسك والترابط .

---

(١) إحياء النحو ، لإبراهيم مصطفى : ٥٠ .

(٢) شرح الكافية : ٢٤/١ .

وأما الوسيلة الثانية ، وهى الرتبة فإنها تقوم بدور بارز فى تماسك أجزاء الجملة . وينبغى هنا التفريق بين الرتبة ، والتقديم والتأخير . فالمقصود بالرتبة الموضع الأصلى للعنصر فيقال إن المفعول مثلاً رتبته التأخر عن الفاعل ، والخبر رتبته التأخر عن المبتدأ ، والفاعل رتبته التأخر عن فعله ، وهكذا . وأما التقديم أو التأخير فلا يكون إلا بالنظر إلى البنية الأساسية[1] التى يحددها النظام اللغوى لترتيب عناصر بناء الجملة . وذلك أن بناء الجملة قد يلزم باتباع الرتبة المقررة فى مواضع ، ويتيح الحرية فى عدم الالتزام بها فى مواضع أخرى . ومدار ذلك كله هو الترابط ومقتضيات السياق . ولا يمكن القول بأن هذه الكلمة أو تلك مقدمة من تأخير أو مؤخرة من تقديم إلا إذا كان النظام المعروف لها هو غير الذى نراه عليها . وهناك الرتبة المحفوظة أو الملتزمة أو المقيدة بين بعض الأجزاء وبعضها الآخر . وهناك الرتبة الحرة بين بعض الأجزاء وبعضها الآخر . وقد يعرض للرتبة الحرة أو غير المحفوظة ما يقيدها . ولا يكون ذلك إلا إذا كان ترك عدم تقييدها بوضع معين مؤديًا إلى تفكك بين الأجزاء أو عدم ترابط بينها ، بحيث تؤدى إلى غموض أو التباس . وقد يكون اللجوء إلى الرتبة ضروريًّا بوصفها بديلاً عن العلامة الإعرابية فى تمييز العناصر ، حيث تخفى العلامة الإعرابية ، أو تتعذر . يقول ابن يعيش : «والإعراب الإبانة عن المعانى باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل فى أولها . ألا ترى أنك لو قلت : ضرب زيدْ عمرْ بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول . ولو اقتصر فى البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره ، لضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب . ألا ترى أنك تقول ضرب زيدًا عمرٌو ، وأكرم أخاك أبوك فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه سواء تقدم أو تأخر . فإن قيل : فأنت تقول : ضرب هذا هذا . وأكرم عيسى موسى ، وتقتصر فى البيان على المرتبة قيل : هذا شىء قادت إليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الإعراب فيهما . ولو ظهر الإعراب فيهما أو فى

---

(١) انظر : المبحث الأول من الفصل الثالث من هذا الكتاب .

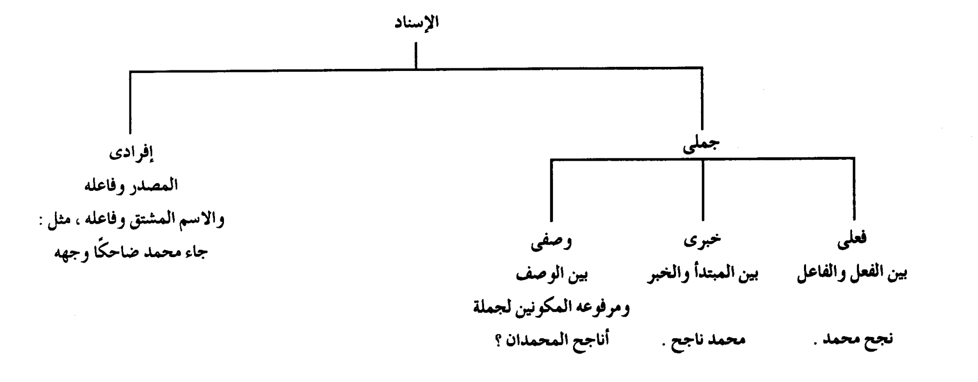
أحدهما أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير نحو ضرب عيسى زيدٌ ، فظهور الرفع فى زيد عرفك أن عيسى مفعول ولم يظهر فيه الإعراب . وكذلك لو قيل : أكل كمثرى عيسى جاز تقديم المفعول لظهور المعنى لسبق الخاطر إلى أن الكمثرى مأكول وكذلك لو ثنيتهما أو نعتهما أو أحدهما جاز التقديم والتأخير فتقول ضرب الموسيان العيسيين وضرب عيسى الكريمُ موسى . فحينئذ يجوز التقديم والتأخير فى ذلك كله لظهور المعنى بالقرائن»[1] . وقد نقلت هذا النص على طوله لأنه واضح الدلالة على تعاون العلامة الإعرابية والرتبة فيما سماه هنا ابن يعيش بالاتساع . هذا الاتساع بالتقديم والتأخير الذى مكن بناء الجملة العربية من الغنى والتنوع بحيث اتسعت لتصرف الشعر العربى اعتمادًا على نهوض الرتبة بالإيضاح عند خفاء العلامة الإعرابية أو تعذرها .

وعندما تكون الرتبة ضرورية فى ترابط الجملة ، بحيث تصبح الحرية فيها مفضية إلى الغموض أو الإلباس ، نجد النحاة ينصون على ضرورة الالتزام بها . ولذلك كان من الضرورى اعتبارها وسيلة من وسائل الترابط حيثما كانت ملتزمة أو مقيدة .

(١) شرح المفصل ١/٧٢ .

١ - الترابط بين عنصرى الإسناد

فى الجملة البسيطة ، يكون عنصرا الإسناد هما المكونين فقط لها : المبتدأ والخبر فى الجملة الاسمية ، والفعل والفاعل فى الجملة الفعلية ، والوصف مع مرفوعه فيما يمكن أن يطلق عليه الجملة الوصفية . فالرابطة الكبرى بين العنصرين المكونين هى الإسناد . غير أن الإسناد قد يوجد ، ولا توجد الجملة . وقد سبقت الإشارة إلى أن وظيفة الفاعل من الممكن أن توجد فى المركب الاسمى الذى يكون عنصرًا واحدًا فى جملة . ولا تكون الجملة فعلية إلا إذا كان ما يطلب الفاعل هو الفعل الصرفى . وأقصد بالفعل الصرفى ما يكون على صيغة الفاعل ، فاشتراط الصيغة المعينة فى الفعل أساس لوجود الجملة الفعلية لا لوجود الفاعل . والإسناد بما أنه رابطة معنوية بين الفاعل وما يطلبه يكون موجودًا فى كل تركيب به فاعل ، كما يكون موجودًا بين المبتدأ والخبر ، كما يكون موجودًا بين الوصف والمرفوع بعده ، ولذلك ينبغى التفريق بين نوعين من الإسناد ، أحدهما يكون فى جملة ، والآخر فى مركب اسمى يعد عنصرًا فى جملة . ولا بأس أن نسمى النوع الأول «الإسناد الجملى» وتحته أنواع ، والآخر «الإسناد الإفرادى» .



الإسناد
إفرادى
المصدر وفاعله
والاسم المشتق وفاعله ، مثل :
جاء محمد ضاحكًا وجهه
جملى
فعلى
بين الفعل والفاعل
نجح محمد .
خبرى
بين المبتدأ والخبر
محمد ناجح .
وصفى
بين الوصف
ومرفوعه المكونين لجملة
أناجح المحمدان ؟

والإسناد الجملى هو الرابطة المعنوية الكبرى بين طرفى الإسناد . ولو تجرد الكلام من الإسناد ، لكان فى حكم الأصوات التى يُنعق بها غير معربة كما يقول الزمخشرى[1] . وقد عبر الرضى عن الإسناد بأنه رابطة ، «وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم أى الإسناد الذى هو رابطة»[2] والإسناد بطبيعة الحال «جزء» غير منطوقٍ به فى الجملة ، ولكن تحكمه أمور أخرى متعددة تتلاحم معه بحيث تشكل جميعًا بناءً متماسكًا يمكن تتبعها فيما يأتى :

(١) المفصل : ٢٤ .
(٢) شرح الكافية : ١/٨ .

أولاً : بين المبتدأ والخبر :

يرتبط المبتدأ بالخبر عن طريق الإسناد الخبرى ، وتتعاون مع الإسناد الخبرى ، أمور مختلفة كلها يعمل على وضوح الترابط[1] بينهما ، منها :

(أ) الصيغة الاسمية للمبتدأ ، فلا يكون المبتدأ إلا اسمًا أو مركبًا اسميا (مصدر مؤول مثلا) ، ومن هنا كان ما ليس اسمًا يجب تأويله ليكون كذلك ، كما سبق .

(ب) التعيين فى المبتدأ ، بمعنى أن يكون أحد المعارف (الضمير ، العلم ، اسم الإشارة ، الاسم الموصول ، المعرف بأل ، المضاف لواحد منها) ، أو نكرة مخصصة أو ما هو فى حكمهما ، حتى تحصل الفائدة فى الإخبار ، لأن الإخبار حكم ، ولا يحكم على مجهول .

(جـ) الحالة الإعرابية للمبتدأ الرفع ، وقد لا يظهر فى الصيغة المنطوقة ذلك إذا كان مبنيًّا فيكون فى محل رفع أو مجرورًا بحرف جر زائد أو كان مما تقدر فيه العلامة الإعرابية ، والحالة الإعرابية للخبر كذلك الرفع إذا كان مما يقبل علامته وإلا قدرت أو كان فى محل رفع .

(د) لابد من المطابقة بينهما فى النوع (أى فى التذكير والتأنيث) - إذا كان الخبر مفردًا[2] - فلا يذكَّر أحدهما ويؤنث الآخر ؛ لأن ذلك يحل عقدة الترابط .

---

(١) صحة الحكم ومعقوليته مما يحدده الوضع اللغوى على طريق الحقيقة أو المجاز . وقد تكون الجملة صحيحة نحويًا ، ولكنها غير صحيحة من قبل المتكلمين . ولذلك حرص سيبويه فى أول كتابه أن يضع بابًا سماه باب الاستقامة من الكلام والإحالة ، وقال : فمنه مستقيم حسن ، ومحال ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح وما هو محال كذب . وضرب أمثلة لهذه الأنواع .

(٢) الخبر المفرد ما ليس جملة ولا شبه جملة ، فالإفراد هنا فى مقابل التركيب ، لا فى مقابل التثنية والجمع .

ولا يخرج الكلام عن هذه المطابقة إلا فيما يسمح الوضع اللغوى به مثل قوله تعالى : ﴿**كل نفس ذائقة الموت**﴾[1] حيث اكتسب المبتدأ (كل) التأنيث من المضاف إليه «نفس» ، فأخبر عنه بمؤنث ، لأن معنى «كل نفس» النفوس .

(هـ) والمطابقة فى العدد (أى الإفراد والتثنية والجمع) ، فلا يقال : «المحمدان ناجح ، ولا المحمدون ناجح ، ولا محمد ناجحان ولا محمد ناجحون» ولا يخرج الجزءان عن هذا الضرب من المطابقة إلا فى مواضع يسمح بها الوضع اللغوى مثل «والملائكةُ بعد ذلك ظهيرٌ»[2] حيث جاء الخبر (ظهير) مفردًا مع كون المبتدأ «الملائكة» جمعًا ، لأن الخبر (ظهير) على وزن فعيل وهو مما تجريه اللغة أحيانًا مجرى المصدر فيلزم الإفراد والتذكير لأن «المصدر لا يثنى ولا يجمع بل يعبر بلفظة الواحد عن التثنية والجمع»[3] . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿**ثم لنحن أعلم بالذين هم أولى بها صليًا**﴾[4] و﴿**نحن أعلم بما يقولون**﴾[5] و﴿**هم أحسن أثاثًا ورئيا**﴾[6] حيث جاء الخبر اسم تفضيل «أعلم» و «أولى» و «أحسن» وقد أخبر به عن ضمير يدل على الجمع «نحن» و «هم» ولم يطابقه فى العدد بل ظل مفردًا ، وذلك لأن أفعل التفضيل هنا يلزم أن يكون مفردا مذكرًا لأنه مجرد من (أل) والإضافة .

(و) يتحمل الخبر المفرد ضميرًا يعود على المبتدأ مطابقًا له إذا كان الخبر مشتقًّا مثل «محمد قائم» أى هو ، أو جامدًا مؤولاً بالمشتق مثل «محمد أسد» فأسد بمعنى «شجاع» وهى مشتقة ، وإذن يتحمل الخبر ضميرًا يعود على المبتدأ . وبالغ الكوفيون فقالوا : إن كل خبر مفرد سواء أكان جامدًا أم مشتقًا يتحمل ضميرًا يعود على المبتدأ ، فإذا قلت «محمد أخوك» ففى الخبر هنا ضمير يعود على المبتدأ كذلك ، وظاهرهم فى ذلك على بن عيسى الرمانى من البصريين لأن

---

(١) من الآية : ١٨٥ من سورة آل عمران .
(٢) من الآية : ٤ من سورة التحريم .
(٣) شرح المفصل لابن يعيش : ٩٣/١ .
(٤) من الآية : ٧٠ من سورة مريم .
(٥) من الآية : ١٠٤ من سورة طه .
(٦) من الآية : ٧٤ من سورة مريم .

الجامد عندهم فى هذه الحالة يكون معناه معنى المشتق فأخوك تساوى فى دلالتها «قريبك» . وإذا قلت : «عمرو غلامك» ، فغلامك معناها «خادمك» . «وقريبك وخادمك يتضمن كل منهما الضمير ، فلما كان خبر المبتدأ ها هنا فى معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ»[1] . وعندى أن الذى دفع الكوفيين إلى هذا هو الإحساس بشدة التماسك بين المبتدأ والخبر ، وقوة الترابط بين جزأى الكلام . ومع ذلك ، لا يلزمون إبراز هذا الضمير المتحمل إذا جرى على غير من هو له فى المعنى إلا عند الخوف من اللبس فقط مستشهدين بقول الشاعر :

قومى ذُرا المجد بانوها وقد علمتْ   بكُنْـهِ ذلـك عدنـان وقَحطانُ

ولو كان إبراز الضمير المستكن فى الخبر واجبًا إذا جرى على غير من هو له فى المعنى لأبرز الضمير هنا ، فقال : «قومى ذرا المجد بانوها هم» ، ولكن لما أمن اللبس امتنع إبراز الضمير[2] .

(ز) لزوم تقديم المبتدأ وتأخير الخبر عند خوف اللبس ، وعدم معرفة المحكوم عليه من المحكوم به . فيلزم النظام أن يكون المتقدم منهما هو المبتدأ ، والمتأخر هو الخبر ، على أى نحو نطق به المتكلم ، وذلك فى مواضع معينة :

- منها إذا تساوى كل من المبتدأ والخبر فى «التعيين» أى «التعريف والتنكير» مع عدم وجود قرينة من نوع ما تبين المخبر عنه من المخبر به بأن كانا معًا معرفتين مثل «زيد أخوك» ، فإن كلاً من هذين الجزأين صالح لأن يخبر عنه بالآخر . ويختلف المعنى باختلاف الغرض . فإذا عرف السامع زيدًا بعينه واسمه ،

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف ٥٦ (المسألة السابعة) . وانظر الأشمونى : ١٩٧/١ وشرح التصريح : ١٦٠/١ وشرح المفصل : ٨٨/١ .

(٢) انظر المسألة الثامنة من الإنصاف : ٥٧/١ .

ولا يعرف المخاطب اتصافه بأنه أخو المخاطب ، وأردت أن تعرفه ذلك ، قلت : زيد أخوك . ولا يصح لك أن تقول «أخوك زيد» . وإذا عرف أخًا له ولا يعرفه على التعيين باسمه ، وأردت أن تعينه عنده قلت : «أخوك زيد» ولا يصح لك أن تقول : «زيد أخوك»(١) . وكذلك إذا تساوى المبتدأ والخبر فى التنكير ، على أن يكون كل منهما صالحًا للابتداء به مثل«أفضل منك أفضل منى» فيلزم النظام اللغوى هنا أن يكون المتقدم منهما هو المبتدأ والمتأخر هو الخبر ، إذ لا قرينة تكشف أحدهما وتبينه ، وأما مع وجود القرينة فإن الرتبة بينهما تصبح حرة . ويبالغ الكوفيون فيمنعون فى تحليلهم أن يتقدم الخبر على المبتدأ مطلقًا(٢) فى هذه الحال .

- ومنها أن يقترن الخبر بإلا أو إنما نحو : ﴿**وما محمد إلا رسول**﴾(٣) و﴿**إنما أنت نذير**﴾(٤) حتى لا يلتبس المحصور فيه - وهو الخبر هنا - بالمحصور وهو المبتدأ ، والحصر هنا معنى طارئ على أصل الجملة ، ومع ذلك يجب أن يقدم النظام اللغوى ما يكفل الوضوح فى كل حالة ، ولو أباح النظام اللغوى هنا تقديم الخبر لانعكس المعنى المقصود ، ولأشعر التركيب حينئذ بأن المبتدأ هو المحصور فيه .

- ومنها أن يكون المبتدأ دالاً على معنى من المعانى التى تتسلط على الجملة كلها ، فلذلك تلزم صدر الكلام فلا يجوز أن يتأخر المبتدأ إذا كان - مثلاً - اسم استفهام مثل «أيهم أفضل؟» ، «من فى الدار؟» لأن دلالة الاستفهام لا تتعلق بعنصر واحد من عنصرى الجملة أو بآحاد أجزاء الكلام ، بل بنوع الجملة كلها ، ولذلك يلزم النظام اللغوى أن يتصدر العنصر الدال على هذا المعنى

---

(١) شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى : ١/١٧١ ، ١٧٢ وانظر خلافًا فى المسألة فى المغنى : ٢/٨٤ وحاشية الصبان على الأشمونى : ١/٢٠٩ ، والهمع للسيوطى : ٢/٣٢ ، ٣٣ .

(٢) انظر الإنصاف فى مسائل الخلاف : ١/٦٥ (المسألة التاسعة) .

(٣) من الآية : ١٤٤ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية : ١٢ من سورة هود .

الطارئ الذى يتسلط على الجمل كلها ، وهنا يجب أن يتقدم كل ما له صدر الكلام من الاستفهام والشرط [1] ، والمضاف إلى أحدهما ومدخول لام الابتداء لأنها تفيد التوكيد وهو معنى ينصب على الجملة كلها مثل : ﴿**لأنتم أشد رهبة فى صدورهم من الله**﴾ [2] . وهذه الأمور «وجب تقديمها لأنها تدل على نوع الكلام ، والحكمة تقتضى تقديم ما يدل على نوع من أنواع الكلام ليعلمه السامع من أول الأمر وينتفى عنه التحير الذى يحصل له لو قدم غيره لاحتمال الكلام حينئذ كل نوع من أنواع الكلام» [3] . ونوع الكلام كونه استفهامًا أو شرطًا أو توكيدًا إلى آخره .

(جـ) ومما يساعد الإسناد فى تحققه على وجهه المفيد أن يلزم بعكس الوضع الأصلى فيتقدم الخبر على المبتدأ فى مواضع معينة بحيث إذا التزم بالوضع الأصلى صار الكلام ملبسًا وخرج عن الغرض المقصود .

ومعنى هذا أن هناك نمطين لبناء الجملة الاسمية ، أحدهما يتقدم فيه المسند إليه ، والآخر يتقدم فيه المسند وهو الخبر ، ولكن هذين النمطين فى الصيغة المنطوقة ينتميان إلى بنية أساسية واحدة يتقدم فيها المبتدأ ، وقد كان من منهج نحاة العربية توحيد الأنماط ما أمكن ، وذلك لأن إدراك نظام اللغات يتم بطريقة أفضل عن طريق توحيد الأنماط بحيث يصبح الخروج عن النمط الأصلى تفننًا يقتضى بحث أسبابه ودواعيه .

وقد ألزم نظام العربية أن يتقدم الخبر فى مواضع محددة ، يختل وجه الإسناد إذا لم يتحقق فيها تقديم الخبر . ومن هذه المواضع ما يأتى :

---

(١) مع أن خبر اسم الشرط إذا أعرب مبتدأ ليس مفردًا ، بل هو الشرط ، أو الجواب أو هما معًا ، فهو جملة على كل حال ، وإنما ذكر هنا لعدم الفصل بين المعانى التى لها الصدارة .

(٢) من الآية : ١٣ من سورة الحشر .

(٣) حاشية الصبان : ١/٢١١ ، ٢١٢ .

- إذا كان الخبر محصورًا والمبتدأ محصورًا فيه مثل : «ما قادر إلا الله» ، و﴿ما على الرسول إلا البلاغ﴾[1] ومثل : ﴿فإنما عليك البلاغ﴾[2] . ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الجملة تكون صحيحة نحويًا إذا تقدم المبتدأ - فى غير القرآن - فى مثل هذه الأمثلة ، ولكن المعنى المقصود لا يكون صحيحًا ، وذلك للخلط بين المحصور والمحصور فيه .

- إذا كان الخبر متضمنًا لمعنى الاستفهام ، والاستفهام - كما سبق - من المعانى التى تتسلط على الجملة ، ولذلك يجب أن تتصدر ، مثل «أين محمد؟» «كيف عمرو؟» وما يضاف إلى استفهام مثل : «صبح أى يوم السفر؟» . فالاستفهام فى مثل هذه التراكيب يدخل فى إطاره الخبر والمبتدأ جميعًا ، ولو كان الاستفهام ينصب على المبتدأ وحده لوجب تقديم الخبر أيضًا حتى لا يدخل فى إطار الاستفهام ، وقد جعلوا من ذلك قولهم «سواء على أقمت أم قعدت» على أن المعنى : سواء على القيام وعدمه . فمدخول الهمزة مبتدأ و«سواء» خبره قدم وجوبًا ، لأنه لو تأخر لوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة[3] .

- إذا كان المبتدأ نكرة ، والخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا مثل «عندك مال» و«فيك شجاعة» ، بشرط أن يكون الظرف والجار والمجرور مختصين بمعنى أن يكون الظرف مضافًا لمعرفة وأن يكون المجرور بحرف الجر معرفة . وفى مثل هذه الحالة لو تأخر المبتدأ لاختل الإسناد بين المبتدأ والخبر اختلالاً يذهب بمعنى الجملة نفسها ، لأن كلاً من «مال» و«شجاعة» نكرة ، ولو تقدمت لكانت حاجتها إلى أن توصف أقوى من حاجتها إلى الإخبار عنها ، لأن المتكلم لا يتحدث عن النكرة ما لم يخصصها

---

(1) من الآية : ٩٩ من سورة المائدة . وانظر الآية : ٥٤ من سورة النور ، والآية ١٨ من سورة العنكبوت .

(2) من الآية : ٤٠ من سورة الرعد .

(3) انظر الهمع للسيوطى : ٣٥/٢ وهناك تحليلات أخرى لمثل هذا التركيب . فقد قيل «سواء» هو المبتدأ والجملة خبره . وقيل هو مبتدأ والجملة فاعل مغن عن الخبر لأن سواء مصدر فى معنى اسم الفاعل . وقيل : هو مبتدأ لا خبر له والجملة مفعول لفعل محذوف تقديره لا أبالى ، معينًا بسواء .

للمخاطب ، وبذلك يلتبس الخبر بالصفة ، وقد جعل ابن يعيش هذه المسألة من التراكيب الموازية[1] . يقول : «وأما قولهم تحت رأسى سرج ، وعلى أبيه درع ، ولك مال» فالذى سوغ ذلك كونك صدرت فى الخبر معرفة هى المحدث عنها فى المعنى ألا ترى أن السرج من قولك تحت رأسى سرج ، وإن كان المحدث عنه فى اللفظ ، فالرأس مضاف إلى ضمير المتكلم وهو الياء من رأسى ، وهذا الضمير هو المحدث عنه فى المعنى ، كأنك قلت : «أنا متوسد سرجًا» ، وكذلك «على أبيه درع» كأنك قلت : أبوه متدرع ، وكذلك «لك مال» المعنى أنت ذو مال ، فلما كان المعنى مفيدًا جاز ، وإن كان اللفظ على خلافه ، والذى يؤيد عندك ما قلناه أنك لو قلت تحت رأس سرج ، وعلى رجل درع ، ولرجل مال لم يكن كلامًا»[2] ثم يبين بعد هذا سبب اشتراط تقديم الخبر فى مثل هذا التركيب ، ويحصره فى أمرين : أولهما أن الظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة إذا وقعا بعدها ، فلو قلت : سرج تحت رأسى أو درع على أبيه أو درهم لى ، لتوهم المخاطب أنه صفة وينتظر الخبر فيقع عنده لبس ، وثانيهما : أن الابتداء بالنكرة فى الواجب غير جائز «فلما سمج ذلك عندهم فى اللفظ أخروا المبتدأ وقدموا الخبر وإنما كان تأخيره أحسن من تقديمه لأنه وقع موقع الخبر ومن شرط الخبر أن يكون نكرة فصلح اللفظ وإن كنا قد أحطنا علمًا أنه المبتدأ»[3] . ونخلص من هذا إلى أن بناء الجملة يجب أن يتوازى مع المعنى المقصود ، وهنا يكون تقديم الخبر معينًا على أداء الإخبار المفيد أو تحقق وجه الإسناد الصحيح ، لكنه إذا تأخر اختل الإسناد وانصرف التركيب إلى شىء آخر غيره قد يكون صحيحًا ولكنه غير مطلوب فى هذا الموضع .

---

(١) أقصد بالتركيب الموازى التركيب الذى يجيزه النحاة فى الصناعة النحوية ، لأنه يوازى تركيبًا مفترضًا آخر تستقيم فيه الصنعة ، ومؤدى التركيبين واحد ، فيقيسون التركيب المستعمل على التركيب المفترض . وانظر : جملة الفاعل بين الكم والكيف ، للدكتور محمود شرف الدين .

(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٨٦/١ .

(٣) المصدر السابق نفسه . ٨٦/١ ، ٨٧ .

- إذا كان فى المبتدأ ضمير يعود على شىء فى الخبر مثل قوله تعالى : ﴿أم على قلوب أقفالها﴾[1] وقول الرسول ﷺ : «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»[2] وقول نصيب بن رباح :

أهـابـك إجـلالاً ومـا بك قـدرة عَلىَّ ولكن ملءُ عين حبيبها

وما يؤثر من قولهم «على التمرة مثلها زبدًا» وذلك حتى لا يحدث لبس بين الضمير ومرجعه ، إذ لو تقدم المبتدأ فى هذه الحالة وهو ملتبس بضمير يعود على شىء فى الخبر ، لأصبح الضمير غير مخصص فى العود على صاحبه واحتمله واحتمل غيره . ولذلك يلزم النظام اللغوى فى مثل هذه الحالة تقديم الخبر وتأخير المبتدأ . وقد عبر النحاة عن هذا بقولهم : إن الضمير لا يعود على متأخر لفظًا ورتبة ، ولما كانت رتبة الخبر التأخير فقد تقدم فى اللفظ حتى يعود الضمير على متقدم . ومما تجدر ملاحظته أن الضمير فى هذه الأمثلة ليس رابطًا بين المبتدأ والخبر ، لأن الجملة يستقيم لها وجه الإسناد من غيره لو وضع غير الضمير فى بعض الأمثلة موضعه أو لم يؤت به مطلقًا فى بعضها . فلو قلنا : «على القلوب أقفال» من غيز ضمير ، ولو قلنا : «ملء عين حبيب القلب» ولو قلنا : «على التمرة مثل الحبة زبدًا» لاستقام وجه الإسناد .

---

(١) من الآية : ٢٤ من سورة محمد .
(٢) انظر هذا الحديث فى شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك : ١٧٣ .

ربط الخبر الجملة بالمبتدأ :

إذا كان الخبر جملة ، فإن الترابط ضرورى بين المبتدأ والخبر حتى لا يفهم من جملة الخبر أنها مستقلة عن المبتدأ ، وهنا نجد أن الضمير يقوم بوظيفة أساسية فى الربط بين المبتدأ والخبر ، وهذا الضمير المشترط فى الخبر هو ضمير المبتدأ نفسه ، فكأن المبتدأ يذكر مرة أخرى فى جملة الخبر ، لأن الضمير وما يعود عليه واحد فى المعنى ، ولذلك إذا كان المبتدأ بلفظه موجودًا فى جملة الخبر لم تكن هناك حاجة إلى الضمير مثل قوله تعالى : ﴿**الحاقة * ما الحاقة**﴾[1] وقوله تعالى : ﴿**القارعة * ما القارعة**﴾[2] . فكل من الحاقة الثانية والقارعة الثانية خبر عن المبتدأ الثانى (ما) ، ولا فرق فى المعنى بين الأولى والثانية ، ولو كان الضمير هو المستخدم بدلاً من إعادة اللفظ بنفسه لقيل «الحاقة ما هى والقارعة ما هى» . ومن ذلك أيضًا قوله تعالى : ﴿**وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين**﴾[3] . وقوله : ﴿**وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال**﴾[4] .

ومن هنا يذهب بعض الدارسين إلى أن الضمير وسيلة استحدثتها العربية بعد مراحل من التطور ليقوم بوظيفة الربط بالإضافة إلى ما يقوم به من وظائف أخرى ، ويرون أن العربية كانت تستخدم فى مراحل متقدمة إعادة اللفظ بنفسه مثل قول سوادة ابن عدى :

لا أرى الموتَ يسبق الموتَ شيء ... نغّص الموتُ ذا الغنى والفقيرا

وقول الجعدى :

إذا الوحشُ ضم الوحش فى ظللاتها ... سواقط من حر وقد كان أظهرا

(١) الأيتان : ١ ، ٢ من سورة الحاقة .
(٢) الأيتان : ١ ، ٢ من سورة القارعة .
(٣) الآية : ٢٧ من سورة الواقعة .
(٤) الآية : ٤١ من سورة الواقعة .

وقول الفرزدق :

لعمرك ما مَعْنٌ بتارك حقه   ولا مُنْسِئ معن ولا مُتيسر [1]

وقول المجنون :

فيارب ليلى أنت فى كل موطن   وأنت الذى فى رحمة الله أطمع [2]

وقول عمر بن أبى ربيعة :

كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركمُ   يا أشبه الناس كل الناس بالقمر [3]

أو أن العربية كانت تستخدم (أل) بدلاً من الضمير فى الربط ، وقد يجدون بعض الشواهد التى قال عنها النحاة إن (أل) نابت فيها عن الضمير ، مثل قوله تعالى : ﴿فإن الجنة هى المأوى﴾ [4] وقولهم : «مررت برجل حسن الوجهُ ، وضُربَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ» [5] ويرون أن التقدير : فإن الجنة هى مأواه ، وحسن وجهه ، وضرب زيد ظهره وبطنه . ولكن نيابة (أل) عن الضمير ليست مسلَّمة من النحاة جميعًا ، فإن الكوفيين هم الذين يجيزون ذلك ، أما البصريون فيقدرون ضميرًا فى هذه الأمثلة .

ويقول الأستاذ على النجدى ناصف إن هذه الوسائل فى الربط بغير الضمير من إعادة الظاهر بنفسه أو استخدام (أل) لهذا الغرض «قد تكون بقية من أساليب اللغة فى العصر الذى نزعم أنها كانت فيه خلوًا من الضمير ، وأشهر هذه الروابط اثنان : تكرار الاسم الظاهر ثم الألف واللام» [6] ولكن هذه الشواهد لا تنهض دليلاً قويًا على أن اللغة كانت فى فترة ما من فترات تاريخها خلوًا من الضمير . لأن هذه الشواهد نفسها تشتمل على ضمائر ، ولأن هذه الفترة المزعومة لابد أن تكون ضاربة فى القدم .

---

(١) انظر سيبويه : ١/٦٢ ، ٦٣ .
(٢) الدرر اللوامع للشنقيطى : ١/٦٤ .
(٣) الدرر اللوامع ، للشنقيطى : ١/٦٤.
(٤) من الآية ٤١ من سورة النازعات .
(٥) مغنى اللبيب ، لابن هشام : ١/٥٢ .
(٦) فلسفة الضمير للأستاذ على النجدى ناصف - (بحث بمجلة المجمع اللغوى) .

ولا توجد آثار تكشف لنا خلو اللغة من الضمائر . والذى يمكن أن يكون أدنى إلى الصواب – وهو أيضًا افتراض يقوم على مشاهدة النماذج لا على أساس من البحث التاريخى [١] – أن الضمائر استخدمت للربط بالإضافة إلى ما تقوم به من وظائف أخرى فى الخطاب والتكلم والغيبة ، استمرارًا للدور الذى منحته لها اللغة وهو الإيجاز والاختصار . فاستخدام الضمائر للربط هو الذى يمكن أن يكون قد طرأ عليها . ومهما يكن من أمر فإن البحث فى هذه المسألة مما ينتمى إلى البحث فى نشأة اللغة ، وهو مما لا يجد قبولاً لدى كثير من الباحثين . لكن الذى يعنينا هنا هو ارتباط الخبر الجملة بالمبتدأ ، وهو يقوم أساسًا على فكرة أن الخبر هو المبتدأ فى المعنى أو منزل منزلته . يقول سيبويه : «واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبنى عليه شيئًا هو هو» [٢] . ويشرح ابن يعيش كون الخبر هو المبتدأ فى المعنى أو بمنزلته قائلاً : «فالأول نحو قولك ، زيد منطلق ، ومحمد نبينا ، فالمنطلق هو زيد ومحمد هو النبى ﷺ ، ويؤيد عندك ههنا أن الخبر هو المبتدأ أنه يجوز أن تفسر كل واحد منهما بصاحبه ، ألا تراك

---

(١) يقيس أستاذنا على النجدى ناصف التطور اللغوى فى مراحله الأولى على اكتساب الطفل للغته وتدرجه في نموه ، فالطفل لا يستطيع استعمال الضمير فى مراحله الأولى ، ولذلك يستعمل الظاهر مكانه فيحدث عن نفسه باسم العلم لا بضمير المتكلم فى حداثة عهده بالكلام . وقد يكون لهذا القياس وجاهته ، ولكنه لا ينطبق على طفولة اللغة ، فالطفل لا ينشأ فى مجتمع لا لغة له ، وهو يكتسب اللغة ممن حوله . وكل طفل يختلف فى ظروف نشأته عن الآخر ، فليس هناك قانون عام يمكن أن ينطبق على طريقة اكتساب الأطفال للغتهم جميعًا ، ويتوقف ذلك على أمور كثيرة متشابكة . يقول فندريس : «وقد يجنح الإنسان فى البحث عن هذا المطلب فى كلام الأطفال ، وهذه المحاولة سيكون نصيبها الفشل ، لأن الأطفال لا يعلموننا إلا كيف تحصل لغة منظمة ، ولا يعطوننا أية فكرة عما كان عليه الكلام عند أصل نشوئه ، فحينما نلاحظ المجهودات التى ينفقها أحد الأطفال ليعيد ما يسمعه مما يقال للمدركين فإننا نلحظ أكثر من علامة دالة على أسباب التغيرات التى يتعرض لها الكلام . ولكن الطفل لا يؤدى إلا ما قيل أمامه فهو يشتغل بالعناصر التى يمده بها من حوله ، ومنها يركب كلماته وجمله إنه يقوم بعمل المحاكاة لا الخلق . عمل يخلو من الارتجال خلوًا تامًا . أما هذا النصيب من التجديد الذى يدخله فى الكلام فغير شعورى ناتج عن كسل طبيعى يقنع بما يكون على وجه التقريب وليس ناشئًا عن إرادة تحت سلطانها قدرة خالقة» . (اللغة : ٣٠ ، ٣١ . ترجمة الأستاذ عبد الحميد الدواخلى ، والدكتور محمد القصاص) .

(٢) سيبويه : ١٢٧/٢ .

لو سئلت عن زيد من قولك : زيد منطلق فقيل : من زيد هذا الذى ذكرته ؟ لقلت : هو المنطلق ، ولو قيل : من المنطلق ؟ لقلت : هو زيد ، فلما جاز تفسير كل واحد منهما بالآخر دل على أنه هو . وأما المنزل منزلة ما هو هو فنحو قولهم : أبو يوسف أبو حنيفة ، فأبو يوسف ليس أبا حنيفة ، إنما سد مسده فى العلم وأغنى غناءه ، ومنه قوله تعالى : (وأزواجه أمهاتهم)[1] أى هن كالأمهات فى حرمة التزويج ولسن بأمهات حقيقة . ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿إن أمهاتهم إلا اللائى ولدنهم﴾[2] فبقى ألا تكون أمهات حقيقة إلا الوالدات[3] ومن هنا كان الخبر الجملة عندما تكون نفس المبتدأ فى المعنى لم تحتج إلى رابط يربطها بالمبتدأ ، ولا يتحقق كون الخبر جملة هى نفس المبتدأ فى المعنى إلا إذا كان المبتدأ يدل فيما يدل على كلام ، وتأتى جملة الخبر بلفظها لتحدد هذا الكلام الذى يدل عليه المبتدأ ، فالمبتدأ فى مثل هذه الحالة «مفرد يدل على جملة كالحديث والخبر والشأن والكلام والقول واللفظ والأمر والقصة والحكاية وضمير الشأن وخبر المضاف إلى مفرد كذلك كخير الكلام لا إله إلا الله[4] ومثل ذلك «نطقى الله حسبى» لأن المراد بالنطق «المنطوق به» والمنطوق به هو الله حسبى ومثل ذلك «قولى لا إله إلا الله» . ولذلك نظر بعض النحاة إلى مثل هذه الجمل الواقعة أخبارًا بلا رابط لأنها نفس المبتدأ فى المعنى على أنها من الجمل المراد بها لفظها ، والتى يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات . ويقول صاحب شرح التصريح : «والتحقيق أن مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة بل المفرد على إرادة اللفظ ، كما فى عكسه ، نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة»[5] فالحكم على الخبر بأنه جملة هنا ، إنما هو بحسب الظاهر أما فى الحقيقة فمفرد لأن المقصود بالجملة لفظها ، فإذا قلنا «نطقى الله حسبى» فإنها مثل : «زيد

---

(١) من الآية : ٦ من سورة الأحزاب .
(٢) من الآية : ٢ من سورة المجادلة .
(٣) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٨٧/١ .
(٤) الكواكب الدرية ، للأهدل : ٩١/١ .
(٥) شرح التصريح ، للشيخ خالد الأزهرى : ١٦٤/١ . وانظر : ابن هشام فى المغنى ، حيث يرى هذا الرأى أيضًا ٥٨/٢ وانظر : حاشية الصبان على الأشمونى : ١٩٧/١ .

منطلق» . فكما أن المنطلق هو زيد ، وزيد هو المنطلق ، فكذلك «نطقى» هو «الله حسبى» ، «والله حسبى» هو «نطقى» على طريقة محاجة ابن يعيش .

وما عدا هذا الضرب من الجمل الواقعة خبرًا هو الذى يحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ ، وهذا الرابط هو ضمير المبتدأ أو ما يتصل به حتى لو كان هذا الضمير الرابط غير ملفوظ به بأن كان مستترًا أو مقدرًا ، أو فى جملة معطوفة على جملة الخبر «وإنما احتاجت إلى الضمير لأن الجملة فى الأصل كلام مستقل فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلابد من رابطة تربطها بالجزء الآخر ، وتلك الرابطة هى الضمير إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض»[1] ولا يعدل التركيب عن الضمير إلا لغاية يتغياها ومعنى يريغ إليه فى مواقف معينة تقتضى ذلك ، وقد نظر النحاة لوسائل الربط الأخرى على أنها نائبة عن الضمير ، على اعتبار أن الضمير هو الأصل فى الربط ، ومرادهم بالأصل أنه الأكثر الشائع فى الاستعمال ، لا الأصل الذى تتفرع عنه فروع أخرى ، ووسائل الربط غير الضمير يمكن حصرها - رغم توزيع النحاة لها - فيما يأتى :

١ - إعادة المبتدأ بلفظه مثل قوله تعالى : ﴿**الحاقة * ما الحاقة**﴾ وأكثر ما يكون ذلك فى مواضع التفخيم والتهويل والتعظيم[2] . أو إعادته بمعناه «نحو : زيد جاءنى أبو عبد الله ، إذا كان أبو عبد الله كنية له ، أجازه أبو الحسن[3] ويدخل فى إعادة المبتدأ بمعناه فى الخبر ما قاله النحاة من وجود عموم فى الخبر يدخل تحته المبتدأ مثل «زيد نعم الرجل» فإذا كانت (أل) فى الرجل للعهد فهو من إعادة المبتدأ بمعناه إذ الرجل هو زيد ، وإذا كانت للجنس فالمراد بها أيضًا زيد على سبيل المبالغة .

---

(١) شرح الكافية ، للرضى : ٩١/١ .
(٢) انظر المغنى : ١٠٧/٢ . وشرح ابن عقيل : ٩٣/١ . وشرح التصريح : ١٦٦/١ وشرح الكافية : ٩٣/١ .
(٣) المغنى ، لابن هشام ١٠٧/٢ . وشرح الكافية : ٩٣/١ .

٢ - الإشارة إلى المبتدأ مثل قوله تعالى : ﴿**والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار**﴾ [١] وقوله تعالى : ﴿**إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا**﴾ [٢] وقوله تعالى : ﴿**والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسًا إلا وسعها أولئك أصحاب الجنة**﴾ [٣] وقوله تعالى : ﴿**ولباس التقوى ذلك خير**﴾ [٤] فى أحد الأوجه التى تحتملها هذه الآيات .

وفضلاً عن أن اسم الإشارة يعده بعض الباحثين المحدثين من الضمائر ، ويسميه «الضمير الإشارى» ، وأن بعض القدماء أشكل عليهم أمره فجعلوه قسمًا ثالثًا بين الأسماء الظاهرة والمضمرة لأن له شبهًا بالظاهرة وشبهًا بالمضمرة [٥] فضلاً عن ذلك فإن فى استخدامه هنا للربط بين جملة الخبر والمبتدأ معنى لا يتحقق بغيره ، فالضمير يمكن استخدامه بدل هذه الأسماء الإشارية ، ولكن اسم الإشارة فى موضعه يكشف عن ضرب من التوكيد والإحاطة والحصر لا تستشعره مع الضمير لو استخدم مكانه . وقد أشار البلاغيون إلى كثير من الأمور التى تترتب على جعل المسند إليه اسم إشارة [٦] ، والرابط فى هذه الآيات ونحوها هو اسم الإشارة الذى يشير إلى المبتدأ ، وهو مسند إليه فى جملة الخبر .

---

(١) الأعراف : ٣٦ .

(٢) من الآية : ٣٦ من سورة الإسراء .

(٣) من الآية : ٤٢ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية : ٢٦ من سورة الأعراف .

(٥) شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٢٧/٣ .

(٦) انظر الإيضاح فى علوم البلاغة للقزوينى : ١٥٥/١ .

لزوم الفاء الرابطة بين المبتدأ والخبر :

يقع المبتدأ أحيانًا بعد (أما) ، وهى حرف شرطٍ وتفصيل وتوكيد ، وعندئذ يجب الإتيان بالفاء «لأنها إنما تدخل فى الكلام لتتبع شيئًا بشىء وتعلق ما دخلت عليه من الكلام بما قبله»[1] وقد قال سيبويه عن (أما) إنها من حروف الابتداء ، وإنها تصرف الكلام إلى الابتداء «ألا ترى أنهم قرءوا ﴿**وأما ثمود فهديناهم**﴾[2] ، وقبله نصب[3] ، وذلك لأنها تصرف الكلام إلى الابتداء ، إلا أن يوقع بعدها فعل ، نحو أما زيدًا فضربت»[4] وسواء أكان خبر المبتدأ الواقع بعدها مفردًا مثل : «أما زيد فمنطلق» أم جملة كما فى الآية فإنه لابد من وجود هذه الفاء الرابطة بين المبتدأ والخبر ، وشواهدها كثيرة مثل قوله تعالى : ﴿**فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلاً**﴾[5] وقوله تعالى : ﴿**أما السفينة فكانت لمساكين يعملون فى البحر**﴾[6] وقوله : ﴿**وأما الغلام فكان أبواه مؤمنين**﴾[6] وقوله : ﴿**وأما الجدار فكان لغلامين يتيمين فى المدينة**﴾[6] .

وقد أوجب النحاة وجود هذه الفاء بعد أما ، ولذلك حكموا على ما ورد فى الشعر بدون هذه الفاء بأنه ضرورة من ضرورات الشعر ، وعلى ما ورد فى القرآن الكريم بأنه مؤول على تقدير قول محذوف[7] كما فى قوله تعالى : ﴿**فأما الذين اسودت وجوههم**

---

(١) الأصول فى النحو ، لابن السراج : ٦٧/١ - (تحقيق د. عبد الحسين الفتلى ، ١٩٧٢ . النجف الأشرف) .
(٢) من الآية : ١٧ من سورة فصلت : وانظر البحر المحيط ، لأبى حيان : ٤٩/٧ .
(٣) قبلها قوله تعالى : ﴿فأرسلنا عليهم ريحًا صرصرًا..﴾ (فصلت : ١٦) .
(٤) سيبويه : ٩٥/١ . (٥) من الآية : ٢٦ من سورة البقرة .
(٦) من الآيات : ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٢ من سورة الكهف .
(٧) انظر : شرح الكافية للرضى ، ٣٩٧/٢ . والمغنى : ٥٣/١ .

أكفرتم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب﴾[1] حيث يرى جمهور النحاة أن التقدير هو «فيقال لهم أكفرتم بعد إيمانكم» فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء ، ويرى بعضهم أن الفاء فى جواب «أما» لا تحذف مطلقًا فى غير ضرورة الشعر ، ولذلك يرون أن جواب أما فى الآية هو قوله تعالى : ﴿فذوقوا العذاب﴾ وأن ما بينهما اعتراض .

---

(١) من الآية : ١٠٦ من سورة آل عمران .

روابط إضافية بين المبتدأ والخبر :

هناك وسيلتان للربط بين المبتدأ والخبر غير ما تقدم ، ولكنهما غير لازمتين ، بمعنى أن الجملة بدونهما لا يختل فيها وجه الإسناد ، ولا يحدث فيها لبس يؤدى إلى عدم وضوح عنصرى الإسناد . وتكون وسيلة الربط الإضافية بين المبتدأ وخبره بالفاء فى مواضع معينة ، وضمير الفصل أو العماد فى مواضع معينة .

١ - الربط الإضافى بالفاء :

تدخل الفاء على خبر المبتدأ إذا كان باقيًا على كونه مبتدأ فلم يدخل عليه أحد النواسخ ، إلا إذا كان هذا الناسخ هو إن أو أن أو لكن ، وكان متقدمًا ، وكان واحدًا مما يأتى :

(أ) الموصول الذى صلته فعل ليس معه حرف شرط ، مثل «الذى يأتينى فله درهم»[1] .

وقوله تعالى : ﴿**الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرًا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم**﴾[2] .

وقوله : ﴿**إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون**﴾[3] .

(ب) الموصول الذى صلته ظرف أو جار ومجرور مثل : «الذى عندك فله درهم» و«الذى فى الدار فله درهم» .

(جـ) الاسم المنكر المنعوت بالفعل الذى لا شرط فيه ، أو المنعوت بالظرف أو بالجار والمجرور مثل : «رجل يأتينى فله درهم ، و«رجل يسألنى فله درهم» ، و«رجل فى المسجد فله بر» .

---

(١) سيبويه : ١٣٩/١ وانظر الأشمونى : ٢٢٤/١ ، ٢٢٥ . (٢) من الآية : ٢٧٤ من سورة البقرة .
(٣) من الآية : ١٣ من سورة الأحقاف .

(د) الاسم المضاف إلى الموصول السابق (فى أ ، ب) ، مثل : «كل الذى تفعل فلك أو عليك» ، و«غلام الذى عندك فلا درهم معه» .

(هـ) كلمة (كل) المضافة إلى المنكر المنعوت السابق فى (ج) ، مثل «كل رجل يتقى الله فسعيد» . ويجيز الرضى أن تكون مضافة لغير المنعوت السابق مثل ، «كل رجل فله درهم» ، لمضارعته لكلمات الشرط فى الإبهام ، وكذلك «كل رجل عالم فله درهم»[1] .

(و) الاسم الموصوف بالموصول السابق فى (أ ، ب) ، بشرط قصد العموم واستقبال معنى الصلة مثل : «السعى الذى تسعاه فستلقاه» وقوله تعالى : ﴿**إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم**﴾[2] .

(ز) الوصف المعرف بالألف واللام - عند غير سيبويه - مثل قوله تعالى : ﴿**والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما**﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿**الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة**[4]﴾ . فكل من السارق والزانية هنا مبتدأ خبره ما دخلت عليه الفاء ، ولكن سيبويه يجعل الخبر محذوفًا ، والجملة التى دخلت عليها الفاء مستأنفة يقول : «وأما قوله عز وجل : ﴿**الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة**﴾ وقوله تعالى : ﴿**والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما**﴾ فإن هذا لم يبن على الفعل ، ولكنه جاء مثل قوله تعالى : ﴿**مثل الجنة التى وعد المتقون**﴾[5] ثم قال بعد : ﴿**فيها أنهار من ماء**﴾ فيها كذا وكذا . فإنما وضع المثل للحديث الذى بعده ، فذكر أخبارًا وأحاديث ، فكأنه قال ومن القصص مثل الجنة أو مما يقص عليكم مثل الجنة ، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه . والله تعالى أعلم .

---

(1) انظر شرح الكافية : ١٠٢/١ .
(2) من الآية : ٨ من سورة الجمعة .
(3) من الآية : ٣٨ من سورة المائدة .
(4) من الآية : ٢ من سورة النور .
(5) من الآية : ١٥ من سورة محمد .

وكذلك ﴿الزانية والزانى﴾ كأنه لما قال جل ثناؤه ﴿سورة أنزلناها وفرضناها[1]﴾ ، قال : فى الفرائض الزانية والزانى ، أو الزانية والزانى فى الفرائض . ثم قال : فاجلدوا ، فجاء الفعل بعد أن مضى فيهما الرفع .. وكذلك ﴿والسارقة﴾ كأنه قال : وفيما فرض الله عليكم السارق والسارقة ، أو السارق والسارقة فيما فرض عليكم . فإنما دخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث ، ويحمل على نحو من هذا ومثل ذلك : ﴿واللذان يأتيانها منكم فآذوهما[2]﴾ . فمثل هذا التركيب عند سيبويه جملتان ، وعند غيره جملة واحدة .

ولما كان كل شىء فى بناء الجملة له غرض وغاية ولا يكون عبثًا من العبث فإن الفاء تدخل فى مثل «الذى يأتينى فله درهم» لتفيد التنصيص على أن استحقاق الدرهم مسبب عن الإتيان ، فلو لم تذكر الفاء احتمل ذلك ، واحتمل الإقرار[3]» وبدخول هذه الفاء «فهم ما أراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على الإتيان ، ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره»[4] والسببية أو الترتب من معانى الفاء ، وهى تأتى للربط بين جملة الشرط وجملة الجواب إذا كانت جملة الجواب مما لا يصلح أن يكون شرطًا ، والشرط فيه ترتب شىء على آخر ، ولم يصلح من حروف العطف غيرها لأداء هذا الربط الترتبى . ولذلك نجد أن مثل هذا التركيب مشبه بأسلوب الشرط لمكان الفاء ، وإن كان بدون أداة شرط ، ولعل شيئًا من التوسع فى معنى الشرط يدخل مثل هذه التراكيب فى أساليب الشرط ، ألا ترى أنك لو قلت : الذى يأتينى فله درهم والذى يأتينى فمكرم محمود» كان حسنًا . ولو قلت : زيد فله درهم لم يجز . وإنما جاز ذلك لأن قوله : الذى يأتينى فله درهم فى معنى الجزاء ، فدخلت الفاء فى خبره كما تدخل فى خبر الجزاء»[5] وقد شبه النحاة المبتدأ فى هذه التراكيب بأدوات الشرط

---

(١) من الآية : ١ من سورة النور .
(٢) من الآية : ١٦ من سورة النساء . ونص سيبويه فى الكتاب : ١٤٢/١ ، ١٤٣ .
(٣) شرح التصريح ، للأزهرى : ٧٤/١ .   (٤) المغنى : ١٤١/١ .
(٥) سيبويه : ١٣٩/١ ، ١٤٠ .

من وجهين : إفادة العموم ، واستقبال صلته . ولذلك عندما دخلت الفاء على ما صلته ماض مثل قوله تعالى : ﴿وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله﴾[1] أولوه على معنى وما يتبين إصابته إياكم . وقد عقد الرضى مقارنة بين أسلوب الشرط وهذا التركيب من وجوه عدة ، وأوضح فيها المشابه بينهما «وقد يقع الماضى بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك : الذى أتانى فله درهم ، والموصول بالظرف نحو : «الذى قدامك» أو «فى الدار فله درهم» . وإنما وصل المبتدأ الذى فى خبره الفاء . أو وصف بالفعل أو الظرف فقط لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط ، والخبر كالجزاء الذى يدخله الفاء ، وأما الصلة والصفة فيكونان كالشرط ، وكان حق الموصول على هذا ألا يكون إلا مبهمًا كأسماء الشرط نحو مَنْ وما الشرطيتين . وإنما جاز ألا يكون مبهمًا كما فى قوله تعالى : ﴿إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم﴾[2] لأنه دخيل فى معنى الشرط . وكذا كان حق الصلة ألا تكون إلا فعلا مستقبل المعنى كشرط مَنْ وما ، إلا أنه لما لم يكن شرطًا فى الحقيقة جاز ألا يكون صريحًا فى الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور ، وألا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى : ﴿إن الذين فتنوا﴾ . وكذا كان حق الخبر أن تلزمه الفاء لكونه كالجزاء ، فمن حيث إنه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها»[3] وهذا النص يكشف وجوه المشابهة بين التركيبين على أن الرضى يجيز أن يكون الموصول خاصا لا عامًّا ، وأن تكون صلته ماضية مستدلاً بالآية السالفة فيما نقلته عنه لأن الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن أى الإحراق . ولذلك يقول : «والأغلب الأعم فى الموصول الذى يدخل فى خبره الفاء أن يكون عامًّا وصلته مستقبلة كما فى أسماء الشرط وفعل الشرط»[4] ، ولهذه المشابهة بين هذا النوع من المبتدأ وأسماء الشرط أوجب بعض النحاة أن تكون له الصدارة مثلها لعمومه وإبهامه واستقبال الفعل بعده وكونه سببا لما بعده[5] ، ولهذا السبب نفسه

---

(١) من الآية : ١٦٦ من سورة آل عمران .
(٢) من الآية : ١٠ من سورة البروج .
(٣) شرح الكافية : ١/١٠١ ، ١٠٢ .
(٤) المصدر السابق : ١/١٠١ .
(٥) انظر : التصريح : ١/١٧٤ .

لم يجيزوا دخول النواسخ على مثل هذا التركيب مع وجود الفاء ، واستثنوا من ذلك (إن) بكسر الهمزة ، و(أن) بفتح الهمزة ، و(لكن) ، مثل قول الشاعر :

بكل داهية ألقى العداء وقد ... يُظَن أنّى فى مكرى بهم فزع

كلا ، ولكنّ ما أبديه من فَرقٍ ... فكى يغروا فيغريهم بى الطمع

وقول الآخر :

فوالله ما فارقتكم قاليًا لكم ... ولكنّ ما يقضى فسوف يكون[1]

وذلك لأن النواسخ تؤثر معنى فى الجملة ، وما يؤثر معنى فى الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر ، إلا أن هذا النوع من المبتدأ لأنه غير راسخ العرق فى الشرطية – على حد تعبير الرضى – جاز أن يدخله ما لا يؤثر فى الجملة بعده معنى ظاهرًا ، وهو «إن» و«أن» «نص على ذلك فى إن وأن سيبويه وهو الصحيح الذى ورد نص القرآن المجيد به»[2] كقوله تعالى : ﴿**إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبًا**﴾[3] وقوله تعالى : ﴿**إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم**﴾[4] وقوله تعالى : ﴿**واعلموا أنما غنمتم من شىء فأن لله خمسه**﴾[5] ، وبهذا يكون حكم الرضى على المالكى بأنه ألحق بإن (أن) و(لكن) من غير سماع ، ولكن قياسًا على جواز العطف بالرفع على اسمهما كما يجوز فى اسم (إن) ، حكمًا خالفه النص المسموع فى القرآن والشعر .

---

(١) الأشمونى ١/٢٢٥ .

(٢) المصدر السابق نفسه .

(٣) من الآية : ٩١ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية : ٢١ من سورة آل عمران .

(٥) من الآية : ٤١ من سورة الأنفال .

٢ - الربط الإضافى بضمير الفصل :

تقع بين عنصرى الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) صيغة ضمير الرفع المنفصل ، سواء أكانت الجملة الاسمية غير منسوخة أم منسوخة . وهذه الصيغة يسميها البصريون ضمير الفصل ، ويسميها الكوفيون عمادًا ودعامة . وقد أحسن ابن الحاجب بتسميته «صيغة مرفوع» ، وهو يرمى إلى أن الصيغة مجردة عن وظيفتها الأصلية ، وهو بذلك يتجنب الخلاف حول هذه الصيغة ، إذ يذهب بعض النحاة إلى أنها اسم ملغى وهذا مما يفهم من كلام سيبويه والخليل ، يقول سيبويه : «فصار هو وأخواتها هنا بمنزلة (ما) إذا كانت لغوًا»[1] ، ونقل عن الخليل أنه كان يقول : «والله إنه لعظيم جعلهم «هو» فصلاً فى المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة «ما» إذا كانت «ما» لغوًا»[2] ، ويذهب بعضهم إلى أنها حرف استنكارًا لخلو الاسم من الإعراب لفظًا ومحلاً . ويقول بعض النحاة إنها اسم يكون فى الإعراب تبعًا لما قبله أو لما بعده[3] .

وفائدة الفصل فى الربط هنا أنه يحدد الخبر فلا يجعله يلتبس بالنعت ، ولذلك سماه البصريون فصلا «لأنه فصل بين كون ما بعده نعتًا وكونه خبرًا لأنك إذا قلت «زيد القائم» جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل ليتعين كونه خبرًا لا صفة»[4] وكما يكون الفصل بين المبتدأ والخبر يكون بين اسم كان وخبرها . يقول سيبويه «وإنما فصل لأنك إذا قلت : «كان زيد الظريف» فقد يجوز أن تريد بالظريف نعتًا لزيد ، فإذا جئت بـ (هو) أعلمت أنها متضمنة للخبر»[5] فالغرض من

---

(١) سيبويه : ٢/٣٩١ .　　(٢) المصدر السابق : ٢/٣٩٧ .

(٣) انظر شرح الكافية : ٢/٢٧ . وانظر الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى : ٢/٧٠٦ (المسألة المائة) . والهمع : ١/٢٣٥ وما بعدها .

(٤) المصدر السابق : ٢/٢٤ .　　(٥) سيبويه : ٢/٣٨٨ ، وانظر ٣٨٩ أيضًا .

دخول الفصل فى الكلام هو : «إرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله وأن الذى بعده خبر وليس بنعت ، وقيل : أتى به ليؤذن بأن الخبر معرفة أو ما قاربها من النكرات[1]» ويتفق علماء العربية على أن الفصل - برغم صحة الكلام بدونه - يفيد التوكيد والحصر والاختصاص «فوروده من أجل التوكيد المعنوى ، وفيه دلالة على الاختصاص ، فقوله تعالى : ﴿**والكافرون هم الظالمون**﴾[2] وقوله تعالى : ﴿**ولكن كانوا هم الظالمين**﴾[3] و﴿**إن ترن أنا أقلّ**﴾[4] إلى غير ذلك من الضمائر التى وردت على هذه الصفة فإنها مفيدة للتوكيد كما ترى ، لأن الكلام مع ذكرها أبلغ ، فأنت لو قلت : «والكافرون الظالمون» ، «ولكن كانوا الظالمين» وأسقطت هذه الضمائر ، فإنك تجد فرقًا بين الحالتين فى التوكيد وعدمه ، وكما هى مفيدة للتأكيد كما ترى ففيها دلالة على الاختصاص ، لأنه إذا قال : ﴿**والكافرون هم الظالمون**﴾ فإنما جاء بالضمير ليدل على أنهم لكفرهم اختصوا بمزيد الظلم الفاحش ، وقوله تعالى : ﴿**أولئك هم المؤمنون حقًا**﴾[5] فيه دلالة على مزيد اختصاصهم بالإيمان واستحقاقهم لصفته من بين سائر الخلق فيؤخذ الاختصاص والتأكيد من هذا الضمير[6] ، وقد اشترط النحاة لدخوله الكلام شروطًا :

(أ) أن يكون بصيغة الضمير المنفصل للرفع لأن فيه ضربًا من التأكيد ، وهو الذى يؤكد به الضمير المتصل .

(ب) أن يكون مطابقًا لما قبله فى العدد (الإفراد والتثنية والجمع) والنوع (التذكير والتأنيث) والشخص (التكلم والخطاب والغيبة) «لأنك إنما تفصل بالذى تعنى به الأول إذا كان ما بعد الفصل هو الأول ، وكان خبره ، ولا يكون الفصل ما تعنى به غيره»[7] كما يقول سيبويه .

---

(1) شرح المفصل ، لابن يعيش : ١١٠/٣ .

(2) من الآية : ٢٥٤ من سورة البقرة .

(3) من الآية ٧٦ : من سورة الزخرف .

(4) من الآية : ٣٩ من سورة الكهف .

(5) من الآية : ٤ من سورة الأنفال .

(6) الطراز ، للعلوى : ١٤٤/٢ ، ١٤٥ وانظر : شرح الرضى : ٢٤/٢ . والهمع : ٢٤١/١ . والمغنى ، لابن هشام : ١٠٥/٢ .

(7) سيبويه : ٣٩٤/٢ .

(جـ) أن يكون ما قبله معرفة مبتدأ ، أو منسوخًا بأحد النواسخ . وهنا لا يكون اللبس الذى يؤتى بضمير الفصل لإزالته إلا مع المبتدأ غير المنسوخ ومفعولى ظن وأخواتها حيث يتحدان فى العلامة الإعرابية ، وأما مع المنسوخ بكان أو إحدى أخواتها ، و(إن) أو إحدى أخواتها فلا يكون لبس يرفعه ضمير الفصل حيث تتخالف العلامة الإعرابية فى الجزأين ، وكذلك لا يكون هناك لبس عندما يكون المبتدأ ضميرًا ، لأن الخبر لا يلتبس بالنعت فى هذه الحالة إذ لا ينعت الضمير مطلقًا ، والنحاة يجعلون دخول الفصل من باب التوسع ، يقول الرضى : «ثم إنه اتسع فى الفصل فأدخل حيث لا لبس بدونه أيضًا وذلك عند تخالف المبتدأ والخبر فى الإعراب نحو «كان زيد هو القائم ، وما زيد هو القائم ، وإن زيدًا هو القائم ، وعند كون المبتدأ ضميرًا نحو : ﴿أنى أنا الغفور الرحيم﴾[1] . وعند كون الخبر ذا لام لا يصلح لوصفية المبتدأ كقولك : «الدين هو النصيحةُ»[2] ولكنى أرى اللبس يمكن أن يكون قائمًا فى الأمثلة التى أوردها الرضى ، ما عدا الآية لأن اسم أن فيها ضمير ، وذلك عند الوقف على الأمثلة الأخرى : كان زيد هو القائم ، وما زيد هو القائم ، إن زيدًا هو القائم ، والوقف على المعرف بأل يكون بالسكون فتختفى هنا العلامة الإعرابية ، وبذلك يظل اللبس الذى يرفعه الفصل محتملاً ، وأما المثال الأخير وهو «الدين هو النصيحة» فعند عدم وجود الفصل يحتمل البدلية ، وليس من اللازم أن يكون الفصل من أجل الفصل بين الخبر والنعت فقط .

(د) أن يكون ما بعد الفصل معرفة بالألف واللام أو ما أشبهها . «واعلم أن (هو) لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألف واللام»[3] ومرادهم بما أشبه المعرفة أفعل التفضيل الذى لا تدخله الألف واللام .

---

(١) من الآية : ٤٩ من سورة الحجر.
(٢) شرح الكافية : ٢٥/٢ .
(٣) سيبويه : ٣٩٢/٢ .

وقد أجاز بعض النحاة الفصل فى مواضع أخرى غير هذه ، ولكن الرضى يقول : «والحق أن كل هذا ادعاء ولم تثبت صحته ببينة من قرآن أو كلام موثوق به .. ولم يثبت إلا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام أو بين معرفة ونكرة هى أفعل التفضيل كما ذكر سيبويه»[1] وما ورد من غير ذلك يمكن أن يفسر على غير الفصل ، كما أن الفصل نفسه يمكن أن يحلل نحويًّا - كما جعله ناس كثير من العرب - على أنه «بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبنى عليه»[2] ، والمبتدأ والخبر معًا خبر للمبتدأ الأول أو مفعول ثان لظن أو خبر لاسم كان أو إن وأخواتها ، ولهذا عددته من الربط الإضافى . وليس الفصل هنا ضروريًّا عندما يكون المبتدأ معرفًا كما يرى بعض الباحثين[3] .

---

(١) شرح الكافية : ٢/٢٥ . (٢) سيبويه : ٢/٣٩٢ .

(٣) انظر : العوامل الداخلية والخارجية فى تفسير الظواهر اللغوية ، للدكتور سامى أنور ص : ٤٤ - (مجلة الحصاد عدد (١) ١٩٨١) .

الترابط بالإسناد بعد دخول النواسخ :

يظل الإسناد هو الرابطة بين المبتدأ والخبر حتى بعد دخول النواسخ عليهما ، وقد تتغير المصطلحات فى التحليل النحوى ، ولكن الإسناد لا يتغير بينهما ، وذلك لأن البنية الأساسية فى الجملة المنسوخة هى المبتدأ والخبر ، وإن تغيرت المصطلحات الدالة عليهما وفقًا للتغير الحادث . أما مع الحروف الناسخة فالأمر واضح ، وأما مع الأفعال الناسخة فإنه يحتاج إلى بيان . وذلك أن هذه الأفعال قسمان : أحدهما واضح فيه أن الإسناد بين ما كان أصلهما المبتدأ والخبر وهو «كان وأخواتها» وهذه الطائفة ليست أفعالاً على الحقيقة ، لأن الفعل الحقيقى «يدل على معنى وزمان نحو قولك ضرب فإنه يدل على ما مضى من الزمان وعلى معنى الضرب ، وكان إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط ، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة ، وقيل أفعال عبارة أى هى أفعال لفظية لا حقيقية ؛ لأن الفعل فى الحقيقة ما دل على حدث ، والحدث الفعل الحقيقى ، فكأنه سمى باسم مدلوله ، فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرف فلذلك قيل أفعال عبارة»[1] ويمكننا أن نلخص هذا كله إذا قلنا إنها «أدوات فعلية» أى تتصرف تصرف الفعل ، وإن لم يكن لها دلالته ، فاسم هذه الأفعال هو المبتدأ ، وخبرها هو خبر المبتدأ فى حقيقة أمره «وقول النحويين خبر كان» إنما هو تقريب وتيسير على المبتدئ لأن الأفعال لا يخبر عنها»[2] ولذلك لا يقوم إسناد بين هذه الأدوات الفعلية والاسم والخبر ، وما ينطبق على المبتدأ والخبر من حيث الترابط ينطبق على اسم كان وخبرها .

وأما القسم الثانى من الأفعال فهو ظن وأخواتها وقد سماها سيبويه الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر «وذلك

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٨٩/٧ ، ٩٠ . (٢) السابق : ٩١/٧ .

قولك حسب عبد الله زيدًا بكرًا ، وظن عمرو خالدًا أباك ، وخال عبد الله زيدًا أخاك . ومثل ذلك رأى عبد الله زيدًا صاحبنا ، ووجد عبد الله زيدًا ذا الحفاظ . وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينًا كان أو شكًّا ، وذكرت الأول لتعلم الذى تضيف إليه ما استقر له عندك من هو . فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينًا أو شكًّا ، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه اليقين»[1] ، وهذا بين فى أن الإسناد قائم بين المفعول الأول مع هذه الأفعال والمفعول الثانى ، غير أن المتكلم يريد أن يوقع على هذا الإسناد حالته من الشك واليقين ، والشك واليقين معبر عنهما بأفعال لها فاعلون ، فهنا إسناد إضافى ، وإذن يصبح الإسناد فى جملة ظن وأخواتها إسنادًا مركبًا ، الإسناد الأول ، وهو الأصلى ، ما يكون بين المفعولين الأول والثانى ، والإسناد الثانى ما ينصب عليهما من أفعال القلوب وفاعليها ، وعبارة ابن يعيش أوضح فى الدلالة حيث يقول : «اعلم أن هذه الأفعال غير مؤثرة ولا واصلة منك إلى غيرك ، وإنما هى أمور تقع فى النفس ، وتلك الأمور علم وظن وشك» وإذن التسمية بالمفعولين فيها كثير من التجوز ، ويبين بعد ذلك أن «الاعتماد بهذه الأفعال على المفعول الثانى الذى كان خبرًا للمبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت «علمت زيدًا منطلقًا فإنما وقع علمك بانطلاقه إذ كنت عالمًا به من قبل ، فالمخاطَب والمخاطِب فى المفعول الأول سواء وإنما الفائدة فى المفعول الثانى كما كان فى المبتدأ والخبر ، الفائدة فى الخبر لا المبتدأ»[2] ويقول الزمخشرى عن المفعولين فى هذه الحالة : «وهما على شرائطهما وأحوالهما فى أصلهما» ويضيف صاحب شرح المفصل «يعنى شرائط المبتدأ والخبر وأحواله لا تتغير بدخول هذه الأفعال عليهما» ، ولذلك يجوز إلغاء هذه الأفعال إذا توسطت بين المفعولين ، وكذلك إذا تأخرت عنهما . والإسناد فى مثل هذه الجملة مركب من نوعين من الإسناد الجملى أحدهما الإسناد الفعلى وثانيهما الإسناد

---

(١) سيبويه : ٣٩/١ ، ٤٠ .
(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٧٨/٧ .

الخبرى . ويظل للإسناد الخبرى ، ما كان له فى حالة الابتداء والخبرية ، غير تحويل العلامة الإعرابية إلى النصب فيهما ، وتغيير المصطلحات التحليلية بتسمية المبتدأ المفعول الأول ، والخبر المفعول الثانى .

وبعد دخول النواسخ يحدث بعض التعديل فى الصياغة بطبيعة الحال ، منه :

١ - أن الأسماء التى لها الصدارة والتى تصلح أن تكون مبتدأ لا تدخل عليها هذه النواسخ مطلقًا ، مثل أسماء الاستفهام ، فإذا كانت الجملة مثلاً «من أخوك ؟» وأردنا إدخال «كان» عليها لا يقال «كان من أخاك ؟» بل يجب أن تصاغ على هذا النحو : «من كان أخاك ؟» حتى لا يحدث لبس بين الاستفهام والموصول ، يقول الرضى «واعلم أن الأفعال الناقصة لا تدخل على مبتدأ لازم التصدر كأسماء الاستفهام والشرط ولا على مبتدأ عادم التصرف كـ (ما) التعجيبة ، ولا على مبتدأ يلزم الابتدائية لكونه فى المثل كقولهم «الطعن يظأر»[1] أو يلزمها لكونه فى جملة كالمثل كالجمل الاعتراضية كقوله : فأنت طلاق - والطلاق ألية .

أو يلزم الابتدائية لكونه ، بعد أما وإذا المفاجأة ، أو لتضمنه معنى الدعاء كسلام عليك ، فإنه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت»[2] . ولكن يمكن دخولها على الخبر فيكون الخبر جملة .

وإذا دخلت النواسخ على بعض ماله الصدارة مثل الشرط فإنه لابد من ضمير الشأن أو تقديره لهذا السبب نفسه ، وهو عدم الخلط بين الشرط والموصول [3] ، مثل قوله تعالى : ﴿**إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين**﴾ [4] ويظل اسم الشرط متصدرًا جملة الخبر ، وقوله تعالى : ﴿**إنه من يأت ربه مجرمًا فإن له جهنم**﴾ [5] . وإذا

---

(١) يظأر : من قولهم ظأرت الناقة أى عطفت على ولد غيرها ، ومن الظئر وهو الحضانة ، والطعن يظأر أى يعطف على الصلح ويدفع إليه ، ويضرب مثلاً للبخيل يعطف عند التخويف بالطعن . (انظر مجمع الأمثال ، للميدانى : ٢/٢٨٦) .

(٢) شرح الكافية : ٢/٢٩٧ .

(٣) انظر سيبويه : ٣/٧٢ .

(٤) من الآية : ٩٠ من سورة يوسف .

(٥) من الآية : ٧٤ من سورة طه .

دخلت هذه الأدوات من غير ضمير الشأن حولت الشرط إلى الموصول ، وهنا يظهر إحكام نسيج العربية حيث جعلت بعض الكلمات صالحًا لأن يكون شرطًا وموصولاً واستفهامًا معًا ، وعلى السياق والاستعمال وبناء الجملة أن تحدد المقصود ، فالشرط لا يجتمع مع التأكيد ، لأن الشرط مبهم والتأكيد بإن إيجاب كما يقول ابن السراج [1] .

ومن هنا أيضًا وجد ما يسمى التعليق فى أفعال القلوب إذا جاء بعدها ماله الصدارة مثل قوله تعالى : ﴿**ولتعلمن أينا أشد عذابًا وأبقى**﴾ [2] ، وقوله تعالى : ﴿**ولقد علموا لمن اشتراه ما له فى الآخرة من خلاق**﴾ [3] . وذلك لأن هذه الأفعال لا تؤثر تأثيرًا ظاهرًا فيما له الصدارة سواء أكان استحقاق الصدارة بالأصالة كما فى الآية الأولى أم بدخول ما له الصدارة كما فى الآية الثانية حيث دخلت لام الابتداء على المبتدأ . فالتعليق هو إبطال عمل هذه الأفعال لفظًا لا محلاً لاعتراض ماله الصدارة بينها وبين مفعولها وهو (ما ولا وإن) النافيات ولام الابتداء ولام القسم والاستفهام بالحرف أو باسم استفهام فى الجملة ، سواء أكان أحد جزأى الجملة الأساسيين أم لا [4] .

٢ - أن اسم إن يجب أن يتقدم على خبرها ما لم يكن ظرفًا أو جارًا ومجرورًا فإذا كان الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا جاز أن يتقدم مثل قوله تعالى : ﴿**إن علينا للهدى * وإن لنا للآخرة والأولى**﴾ [5] . وإذا كان اسمها متصلاً بضمير يعود على شىء فى الخبر الجائز التقدم وجب أن يتأخر الاسم مثل : «إن فى البيت صاحبه» أو كان الاسم نكرة مثل : «إن فى العرين أسودًا» .

٣ - مع النواسخ لا يتقدم الخبر على ما له الصدارة ، وما له الصدارة من النواسخ هو إن وأخواتها : وما يفيد النفى وهو ليس والمشبهات بها ، و(دام) لأنها تغير مضمون الجملة و«كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر فى مضمونه وكان حرفًا فمرتبته

---

(١) انظر الأصول فى النحو : ١٧٢/٢ .
(٢) من الآية : ٧١ من سورة طه .
(٣) من الآية : ١٠٢ من سورة البقرة .
(٤) انظر قطر الندى ، لابن هشام : ٢٤٤ .
(٥) الآيتان : ١٢ ، ١٣ من سورة الليل .

الصدر .. وإنما لزم تصدير المغير الدال على قسم من أقسام الكلام ليبنى السامع ذلك الكلام من أول الأمر على ما قصد المتكلم»[1] والمراد بالتصدر أن تتصدر جملتها ، ولا يمنع أن تكون مسبوقة بجملة أخرى أو تكون مع جملتها عنصرًا فى جملة أخرى . هذا هو المبدأ العام ، ويختلف النحاة فى تطبيقه[2] . وينبغى أن يكون المعول فى ذلك على النص اللغوى نفسه .

أما ما يشترط من غير ذلك من التقديم أو التأخير وسواه فليست شروطًا لصحة الإسناد واستقامة معنى الكلام ، ولكنها شروط للتأثير الإعرابى كشرط تقديم اسم (ما) الحجازية ولا النافية للوحدة واسم لا النافية للجنس على أخبارها ، واشتراط كون اسم لا النافية للجنس وخبرها نكرتين . فإذا قلنا «ما محمد قائمًا» فالجملة صحيحة مؤدية لمعناها المراد ، و(ما) قد أثرت الرفع فى الاسم والنصب فى الخبر لتوافر الشروط . أما إذا قلنا «ما قائم محمد» فالجملة أيضًا صحيحة ، ولكن لا يصح رفع الاسم ونصب الخبر هنا ، لفقدان شرط الالتزام بالترتيب .

---

(١) شرح الكافية ، للرضى : ٢/٣٤٧ .

(٢) انظر مثلاً : شرح ابن عقيل : ١/١١٣ .

ثانيًا : بين الفعل والفاعل :

«الإسناد الفعلى» هو القرينة الكبرى التى تربط الفعل بالفاعل ، وتجعل الفاعل هو الذى يقوم بالفعل أو يتصف به . وتعاون الإسناد لكى يكون رابطة بين الفعل والفاعل عدة أمور أخرى ، هى :

(أ) الصيغة الصرفية ، وهى فى الفاعل أن يكون اسمًا أو مركبًا اسميا ، (مصدر مؤول مثلاً) وقد سبقت مناقشة أن يكون الفاعل جملة . وهى فى الفعل أن يكون على هيئة المبنى للمعلوم .

(ب) الرتبة ، وهى ملتزمة هنا بأن يتقدم الفعل ويتأخر الفاعل فإذا قلنا «ظهر الحق» فالإسناد هنا فعلى ، لكن إذا تقدم «الحق» ، فالإسناد يصير خبريا «الحق ظهر» وتصير الجملة مركبة حيث يخبر عن المبتدأ بجملة [ظهر + (الضمير المستتر) = الفاعل] ، وفرق ما بينهما هو الفرق بين الجملة الاسمية والفعلية ، وقد سبقت مناقشة هذه المسألة .

(جـ) صلاحية الفعل للإسناد ، بأن يكون دالاً على الحدث والزمن لا الزمن فقط ، ومن هنا لا تكون «كان» وأخواتها مع المرفوع بعدها فعلاً وفاعلاً فى حالة نقصانها ، لأنها غير صالحة للإسناد لدلالتها على الزمن فقط .

(د) الحالة الإعرابية الخاصة بالفاعل ، وهى الرفع ، فلا يوجد فى الجملة الفعلية اسم مرفوع إلا الفاعل فقط . وإذا وجد اسم مرفوع آخر فإنما يكون بالتبعية للفاعل ، أو لكونه عنصرًا فى مركب اسمى يكون هو نفسه فاعلاً أو عنصرًا آخر غير الفاعل .

(هـ) المطابقة فى النوع (التذكير والتأنيث) ، وتكون لازمة عندما يكون الفاعل مؤنثًا حقيقى التأنيث غير مفصول من الفعل ، أو ضميرًا يعود على مؤنث ، ويكون تأنيث

الفعل بإلحاق علامة التأنيث بالماضى فى آخره ، وهى تاء التأنيث الساكنة ، أو التاء فى أول المضارع . ويكون تذكير الفعل بتركه على هيئته دون أن يلحقه شيء على الإطلاق ، إذا كان الفاعل مفردًا أو جمعًا سالمًا مذكرين . ولاحقة التأنيث اختيارية فيما عدا ذلك . وتاء التأنيث هذه حرف ، أى علامة فحسب لتأنيث الفعل . وهى تختلف عن لاحقة نون النسوة ، فنون النسوة ضمير وهى اسم وتقع فاعلاً . وقد حلل النحاة هاتين اللاحقتين تحليلاً يتفق مع منطق اللغة ولا تناقض فيه . وقد وهم من اتهم النحاة بالتناقض لأنهم فرقوا بينهما ، يقول الدكتور عبد الرحمن أيوب : «علاقة المثال ضربتْ والمثال ضربن تتمثل فى أن اللاصقة (ن) «نون النسوة» تدل على جمع اللاصقة (ت) «تاء التأنيث» ، فكلاهما - كذا - يدل على غائب مؤنث ، ولكن الأولى تدل على مفرد والثانية تدل على جمع . ومع هذا فإن النحاة يعتبرون الأولى من الحروف والثانية من الأسماء ، وكأنهم بذلك يقولون تاء التأنيث فى كل من ضربت + ضربت + ضربت تساوى نون النسوة فى ضربن ، وبهذا المنطق يمكن أن نقول بأن برتقالة + برتقالة + برتقالة تساوى صندوقًا من التفاح»[1] .

والرد على هذا الاتهام الساخر ، من وجوه جميعها يتهدى نسق العربية وسلوك النحاة فى تحليلها . .

الأول : أن نون النسوة ليست بدعًا فى ازدواج دلالتها ، فهى تدل على التأنيث وتدل فى الوقت نفسه على الفاعل فى مثل قوله تعالى : **﴿والوالدات يرضعن أولادهن﴾**[2] . ومثل نون النسوة فى ذلك مثل كثير من اللواحق . فواو الجماعة تدل على الفاعل ، وفى الوقت نفسه تدل على جماعة الذكور ، ولاحقة الألف والنون فى

---

(١) تعليم اللغة العربية بين القواعد والنماذج للدكتور عبد الرحمن أيوب ، ١٥٦ - (بحث ضمن ندوة مشكلات اللغة العربية - الكويت ١٩٧٩) .

(٢) من الآية : ٢٣٣ من سورة البقرة .

المثنى تدل على التثنية وعلى حالة الرفع ، وكذلك الياء والنون فى المثنى تدل على التثنية وحالتى النصب والجر ، وكذلك الواو والنون فى جمع المذكر السالم تدل على الجمع وعلى حالة الرفع ، والياء والنون فى جمع المذكر السالم كذلك تدل على الجمع وعلى حالتى النصب والجر . وقد أخذ الدكتور أيوب جانبًا من جانبى دلالة نون النسوة - وهو التأنيث الذى يتفق مع التاء - وترك الجانب الآخر ، وهما غير متفقتين من جميع الوجوه .

الثانى : دلالة كل من نون النسوة وتاء التأنيث على الغائب من المؤنث الجمع والمفرد غير متساوية ، لأن نون النسوة كما تستعمل للغائبات تستعمل أيضًا للحاضرات المخاطبات «أنتن تكتبن» ، وتقابلها فى حالة الخطاب ياء المخاطبة للمفردة المؤنثة «أنت تكتبين» . فليست نون النسوة متفقة مع تاء التأنيث فى هذا الوجه أيضًا .

الثالث : عندما يكون الفاعل جمعًا مؤنثًا حقيقى التأنيث غير مفصول من الفعل بفاصل يجب تأنيث الفعل ، والعربية فى هذه الحالة تلحق بالفعل تاء التأنيث لا نون النسوة فتقول : «نجحت الفاطمات» لا نجحن الفاطمات ، ولو كانت نون النسوة جمعًا للتاء لقالت العربية[1] «نجحن الفاطمات» .

الرابع : تاء التأنيث لتأنيث لفظ الفعل فقط للدلالة على أن الفاعل مؤنث . ومعنى الغيبة مفهوم من أن الفاعل اسم ظاهر ، ولذلك إذا كان الفاعل ضميرًا يعود على مؤنث غير حقيقى مفردًا كان أو جمعًا فإن التاء وحدها هى التى تستخدم لتأنيث الفعل فى الحالين ، فنقول : الشجرة أورقت والشجرات أورقت . وإذا استخدمت نون النسوة فى مثل المثال الثانى يكون ذلك لإفادة معنى إضافى قائم على المجاز .

---

(١) إلا فى لهجة طيئ وأزد شنوءة «وهى قليلة» كما يقول سيبويه وإن لم يصرح بنسبتها إلى قبيلة بعينها ونصه : ٢/٤٠ «واعلم أن من العرب من يقول : ضربونى قومك ، وضربانى أخواك ، فشبهوا هذا بالتاء التى يظهرونها فى «قالت فلانة» ، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهى قليلة .
قال الشاعر ، وهو الفرزدق : **ولكن ديافى أبوه وأمه ... بحوران يعصرن السليط أقاربه**

الخامس : ليست نون النسوة جمعًا لتاء التأنيث ، لأن كلًّا منهما لاحقة ، واللواحق تدل كل منها على حالة معينة تصطنعها لها اللغة ، وإلا فما مفرد واو الجماعة مثلاً ؟

وأخيرًا نجد أن رأى الدكتور أيوب مبنى على أن الفاعل يجوز تقديمه على الفعل ، لأن هذا الرأى لا يتفق إلا لمن لا يرى فرقًا بين «نجحت فاطمة» و«فاطمة نجحت» وقد سبق أن بينت أن التقعيد لا يعتد بحالة الإفراد وحدها لأن هذه الحالة موضوعة ضمن نسق استبدالى معين ، وهو لا يبدو متساويًا من جميع الوجوه بدون تغيير من حيث الظاهر إلا فى حالة الإفراد ، وأما فيما عداها فإنه يختلف فلا نقول : «نجحت الفاطمات» ثم نعكس ويطَّرد العكس فنقول «الفاطمات نجحت» بل لابد أن نقول «الفاطمات نجحن» يقول سيبويه : «فإن بدأت بالاسم قلت : نساؤك قلن ذاك ، كما قلت : قومك قالوا ذاك . وتقول : جاريتاك قالتا : كما تقول : أبواك قالا ، لأن فى قلن وقالتا إضمارًا كما كان فى قالا وقالوا»[1] إذن ليس التعبيران متساويين ، فبان بذلك اختلاف تاء التأنيث عن نون النسوة .

(و) عدم المطابقة فى العدد بين الفعل والفاعل ، فيظل الفعل مفردًا وإن كان الفاعل مثنىً أو جمعًا . «وإنما قالت العرب : قال قومك ، وقال أبواك ، لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا قالا أبواك وقالوا قومك فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا[2]» فليست بالفعل حاجة إلى علامة تثنية أو جمع لأن الفاعل نفسه يغنى عن ذلك[3] .

(ز) عدم جواز حذف الفاعل ، فإذا لم يكن موجودًا فهو مقدر ، وهذه الفكرة نابعة من اعتبار البنية الأساسية للجملة الفعلية ، وهذه البنية الأساسية الخاصة بالجملة الفعلية تقرر أن الفعل لابد له من فاعل ، ولا تحدث الأفعال من تلقاء نفسها . وقد

(١) السابق : ٣٧/٢ ، ٣٨ . (٢) سيبويه : ٣٦/٢ ، ٣٧ .
(٣) إلا على لهجة قليلة لم يدخلها النحاة فى مجال التقعيد . انظر سيبويه : ٤٠/٢ .

اطردت هذه الفكرة فى اللغة ، فلزم لذلك أن يكون لكل فعل فاعل ظاهر أو مقدر ، مستتر أو بارز ، لكنه لا يحذف . وهناك فرق بين الحذف والاستتار . فالمستتر معتبر فى الفهم كأنه موجود . ولا يستتر الفاعل إلا إذا كان السياق كاشفًا عنه ، بحيث يصبح ذكره لغوًا كأن يكون الفعل للمتكلم أو المخاطب المفرد أو الغائب الذى يغنى ضميره عن الاسم المتقدم . وهذا الضمير من حيث الدلالة يتساوى مع الاسم الذى يدل عليه . «فإذا بدأت بالاسم قلت : قومك قالوا ذاك ، وأبواك قد ذهبا ، لأنه قد وقع ههنا إضمار فى الفعل وهو أسماؤهم فلابد للمضمر أن يجىء بمنزلة المظهر»[1] . وقد فسر السيرافى عدم اصطناع العربية علامة إضمار ظاهرة للمفرد مع أنها قد فعلت ذلك للمثنى والجمع بقوله «لأنه معلوم أن الفعل لابد له من فاعل لا يخلو منه ، وقد يخلو من الاثنين والجماعة ، فلذلك جعل لهما علامة لئلا يقع لبس ، واكتفى بما تقدم فى العقل من حاجة الفعل إلى فاعل عن علامة ظاهرة[2]» ، ويضم إلى ذلك أيضًا المبدأ الذى قررته البنية الأساسية للجملة الفعلية ، وهو أن الفاعل لا يتقدم على فعله بحيث لا يكون الاسم المتقدم فى التحليل النحوى فاعلاً للفعل المتأخر عنه .

وقد يكون الفاعل ضميرًا لا يعود على اسم سابق ذكره فى الكلام ، ولكنه مفهوم من الموقف والملابسات . وليس هذا معيبًا فليست اللغة إشارات صماء ، ولكنها نظام من الإشارات الصوتية أنتجه العقل البشرى لأداء حاجات معينة . فإذا فهمت الحاجة ببعض الإشارة كان الباقى مفهومًا لا من تلقاء نفسه ولكن من الإشارة فى بعض المنطوق ، فعندما نقرأ قوله تعالى : ﴿**فلولا إذا بلغت الحلقوم * وأنتم حينئذٍ تنظرون**﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿**كلا إذا بلغت التراقى * وقيل من راق * وظن أنه الفراق**﴾[4] .

---

(١) سيبويه : ٣٧/٢ .

(٢) من تقريرات السيرافى على كتاب سيبويه : هامش صفحة ٢٣٥ ، من الجزء الأول - (طبعة بولاق) .

(٣) الآيتان : ٨٣ ، ٨٤ من سورة الواقعة . (٤) الآيات : ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ من سورة القيامة .

نجد أن الفعل ﴿بلغت﴾ فى الآيتين لم يذكر له فاعل ، ولم يتقدم فى الكلام ما يمكن أن يعود عليه الضمير ، ومع ذلك لا يشك مطلقًا من له فهم بالعربية وبصر بأساليبها أن الفاعل راجع لما دل عليه الكلام وهو الروح ، وذكر الحلقوم والتراقى والنظر العاجز ووشكان الفراق وطلب الراقى كلها تشير إليها . بل يصبح عدم ذكر الروح هنا أبلغ دلالة وأقوى تمكنًا . وفى إلحاق علامة التأنيث بالفعل دليل على هذا الفاعل المؤنث المؤول المفهوم من سياق الكلام ، وإلا لما لحقت بالفعل علامة التأنيث .

وكذلك فى قوله ﷺ : «لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» ، فليس فاعل الفعل يزنى ويشرب واحدًا حتى يعود ضمير الفاعل من يشرب على الزانى ، ولكن نسق الصياغة يؤدى إلى أن فاعل يشرب ضمير مستتر يعود على الشارب ، «لأن يشرب يستلزم شاربًا ، وحسَّن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزنى الزانى ، وليس براجع إلى الزانى لفساد المعنى»[1] ولكن لما كان الفعل الأول لازمًا غير محتاج إلى مفعول به وكان الفعل الثانى «يشرب» متعديًا فاحتاج إلى مفعول به ذكر معه وهو الخمر ، اكتفى بضمير الفاعل المفهوم من أجل التناسق فى العبارة «لا يزنى الزانى ، ولا يشرب الخمر» حيث يذكر فى كل منهما كلمتان فقط ، وفيها إيحاء خفى بأن الجريمتين من واد واحد وإن لم يرتكبهما واحد . ويتضح هذا لو أن الجملة كانت بصيغة الجمع «لا يزنى الزناة وهم مؤمنون» فعندئذ كان لابد للفاعل أن يظهر ضميرًا فى الفعل «يشرب» . وقد عد الثعالبى الكناية عما لم يجر ذكر له من قبل فى الكلام من سنن العربية ، وقال : إن «العرب تقدم عليها توسعًا واقتدارًا واختصارًا ثقة بفهم المخاطب» ، سواء أكان فاعلاً أم غير فاعل كما قال عز ذكره ﴿**كل من عليها فان**﴾[2] أى من على الأرض وكما قال : ﴿**حتى توارت بالحجاب**﴾[3] يعنى الشمس ، وكما قال عز وجل : ﴿**كلا إذا بلغت التراقى**﴾ يعنى الروح ، فكنى عن الأرض والشمس والروح من غير أن يجرى ذكرها . وقال حاتم الطائى :

---

(١) التصريح : ١/٢٧٢ .
(٢) الآية : ٢٦ من سورة الرحمن .
(٣) من الآية : ٣٢ من سورة ص.

يعنى إذا حشرجت النفس»(٣) فالثقة بفهم المخاطب هى التى تدعو إلى مثل هذا الاختصار ، وهذا يكشف أن عنصر الموقف اللغوى داخل فى اعتبار التقعيد عند نحاتنا القدماء . وقد نصوا على ذلك كثيرًا فى مواضع مختلفة عند الحديث عن الحذف .

ويرى بعضهم أن الفاعل فى مثل هذه الأمثلة محذوف دلت عليه الحال المشاهدة ، وليس ضميرًا مستترًا لأنه لم يتقدم له ظاهر يفسره(٢) . وهذا الرأى فى جوهره لا يختلف مع السابق ، فهم جميعًا متفقون على أن الفاعل موجود فى التركيب سواء أكان ضميرًا مستترًا أم اسمًا ظاهرًا حذف للعلم به .

---

(١) فقه اللغة وسر العربية : ٣٠٤ - (تحقيق مصطفى السقا ، وإبراهيم الإبيارى ، وعبد الحفيظ شلبى - القاهرة ١٩٥٤م) .

(٢) انظر : الطراز للعلوى : ١٠٣/٢ .

٢ - ترابط العناصر غير الإسنادية

رأينا أن الترابط بين عنصرى الإسناد فى الجملة لابد أن يكون بين كل منهما والآخر . وأما العناصر غير الإسنادية ، فإنها غالبًا ما تدور فى فلك أحد عنصرى الإسناد ، ولابد - لذلك - أن تترابط مع ما تدور فى فلكه ، وتكون علاقتها بأجزاء الجملة الأخرى من خلال علاقاتها النحوية بما ترتبط به ، إذ إن العنصر غير الإسنادى قيد لما يرتبط به . وليس من اللازم أن تترابط العناصر غير الإسنادية بعضها مع البعض الآخر . وليس من اللازم أيضًا فى كثير من الأحيان - فى غير الحال وتمييز النسبة - أن ترتبط ارتباطًا مباشرًا بعنصرى الإسناد معًا ، بل ترتبط بما هى متممة له أو تابعة أو مقيدة ، وفى كثير من المواضع قد يكون ما تتممه أو تتبعه أو تقيده من غير عنصرى الإسناد .

وقد لا تسعفنا العلامة الإعرابية وحدها فى الدلالة على ترابط عدد من الوظائف النحوية ، حيث تشترك مجموعة من هذه الوظائف فى علامة إعرابية واحدة مثل المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والاستثناء والمنادى المنصوب ، إذ يصبح النصب هنا علامة للتفريق بين هذه الوظائف غير الإسنادية ، والوظائف الإسنادية وبخاصة فى الجملة الفعلية فالنصب علم الفضلة كما يقول الرضى [1] . وهنا يلجأ بناء الجملة إلى عدد آخر من الوسائل التى تعين على التمييز بينها والربط كذلك ، فتكون المطابقة أو

---

(١) دراسة كل نوع أو نمط من أنماط الجملة على حدة يجنبنا التعسف الذى يوقع فيه التعميم مثال ذلك أن الرضى عندما أشار إلى هده اللمحة اضطر إلى محاولة تأويلية يخرج بها اسم إن وخبر كان ، فهما ليسا فضلة . وهذا نفسه وقع فيه المرحوم إبراهيم مصطفى عندما قال إن الرفع علم الإسناد والجر علم الإضافة والنصب لا دلالة له إلا الخفة ، فاضطر إلى تخريج نصب اسم إن ولا النافية للجنس وخبر كان وأخواتها، بما جنح به إلى التعسف . والذى أراه أن دلالة العلامة الإعرابية تختلف باختلاف دواعيها .

المخالفة من وجه أو من وجوه وتكون بنية الكلمة ذاتها ، ويكون التعريف أو التنكير (التعيين) ، وتكون الأداة وغيرها ، ذات دور واضح فى إحكام الترابط بين عناصر البناء اللغوى . وفضلاً عن هذا كله يكون الضمير فى مواطن كثيرة هو الرابط الأقوى ، وبذلك يختلف النصب مثلاً - مع أن علامته واحدة - باختلاف دواعى النصب ومسبباته لأن المساق يختلف بطبيعة الحال ، فظروف المفعول به على سبيل المثال واحدة مهما تتعدد ، وهى تختلف عن المفعول المطلق وغيره وهكذا .

وقد تتوافر كل الوسائل التى من شأنها تحديد الوظائف النحوية وتمييزها ، ولكن يظل التردد بين نسبة الكلمة فى الجملة إلى وظيفة نحوية أو أخرى قائمًا فى بعض الأحيان ، لأن الوسائل الموجودة أحيانًا قد ترشح الكلمة لوظيفتين ، وهنا يوجد ما يسمى تعدد الأوجه الإعرابية فى الجملة ، بحيث يكون اختيار كل وجه منها له ما يسنده من البناء اللغوى للجملة . وتعدد الأوجه فى حقيقته ليس غموضًا ولا تلبيسًا ولا قصورًا فى التفسير النحوى ، بل قد يكون ثراء وخصوبة فى البناء اللغوى ، وقدرة على تعدد العطاء الذى يتنوع بتنوع التفسير ، لأن المعول فى اختيار أحد التفسيرات على الآخر يكون على فهم «السياق» والمعنى الذى يحدده . ويتضح هذا أكثر ما يتضح فى اللغة المكتوبة حيث يفقد الكلام فى هذه الحالة كثيرًا من عناصر التنغيم والوقف والابتداء التى قد تساعد على تحديد نوع الكلام ، وبخاصة فى النص الأدبى الذى يعتمد فى بنيته على تعدد الإيحاء وتنوع الدلالة ، وهذا يؤكد أن «التطابق بين الواقع ، والأبواب النحوية ، لا يكتمل أبدًا . ولذلك نجد فى كل مكان نقاط توافق وتعارض مثيرة للدهشة وغير متوقعة» [1] ، وكما يعمل النظام اللغوى على الإيضاح وعدم اللبس يعمل أحيانًا فى اتجاه آخر ، لا أقول على الغموض والإلباس ، ولكن على تعدد الاحتمالات ، ومثال ذلك من قوله تعالى **﴿وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون فى العلم يقولون آمنا به﴾** [2] فالنظام اللغوى يجعل من الواو حرف عطف يعطف المفردات

(١) Ghomsky. Essays on Form and Interpretation p27 (Norih - Holand 1977).

(٢) من الآية ٧ من سورة آل عمران .

كما يعطف الجمل فإذا أخذنا بأنها هنا لعطف المفردات كانت «الراسخون» معطوفة على لفظ الجلالة (الله) ، وهنا لا يترك نظام بناء الجملة جملة ﴿**يقولون آمنا به**﴾ هملاً ، بل يجعلها حالاً من الراسخين فى العلم ، ويصير المعنى بناء على هذا التحليل أن الراسخين فى العلم مشتركون مع الله سبحانه فى العلم بتأويله فى حال قولهم آمنا به [١] . وإذا أخذنا بأن الواو لعطف الجمل ، فإن (الراسخون) تكون فى هذا التفسير مبتدأ ، وجملة (يقولون آمنا به) تكون هى الخبر ، ويكون المعنى على ذلك أن الله وحده هو الذى يعلم تأويله ، والراسخون فى العلم هم الذين يؤمنون بذلك ويصدقون به . وهنا يتساوى الاحتمالان ، ويصبح ترجيح أحدهما على الآخر خارجًا عن نطاق الصيغة اللغوية ، وذلك لأن البناء اللغوى للجملة أراد هذا ما دام السياق يتناول المحكم والمتشابه من آيات الله .

ومثال آخر فى قوله تعالى ﴿**إن الله لا يظلم الناس شيئًا ولكن الناس أنفسَهم يظلمون**﴾ [٢] فتقديم كلمة أنفسهم يخدم عددًا من الجهات . فهو من حيث النسق يؤدى إلى توافق الفاصلة القرآنية - وهى آخر الآية - مع الفواصل السابقة واللاحقة إذ تختم الفواصل بواو المد أو يائه والنون ، ولو تأخرت فقال « ولكن الناس يظلمون أنفسهم» لاختل نسق الفواصل القرآنية ورءوس الآى . وتقديم كلمة أنفسهم من جهة أخرى يفيد تخصيص الناس لظلم أنفسهم ، لأنك «إذا قدمت الفعل فإنك تكون بالخيار فى إيقاعه على أى مفعول أردت بأن تقول ضربت زيدًا أو عمرًا أو بكرًا أو خالدًا ، وإذا أخرت الفعل وقدمت مفعوله فإنه يلزم الاختصاص للمفعول على أنك لم تضرب أحدًا سواه» [٣] . هذا إذا حددنا وظيفة كلمة «أنفسهم» بأنها مفعول به للفعل

---

(١) وقد اختار الزمخشرى هذا الوجه فى كشافه ، وفسر الآية بأنه «لا يهتدى إلى تأويله الحق الذى يجب أن يحمل عليه إلا الله وعباده الذين رسخوا فى العلم ، أى ثبتوا فيه وتمكنوا وعضوا فيه بضرس قاطع». الكشاف : ١٧٥/١ . وقد اختار الفراء الوقف على لفظ الجلالة ، والابتداء بقوله «والراسخون» . معانى القرآن : ١٩١/١ وانظر : الوقف والابتداء لأبى بكر بن القاسم بن بشار الأنبارى : ٥٦٥ وما بعدها - (دمشق ١٩٨١ م) . وانظر : تفسير القرطبى : ١٢٥٨ - (طبعة الشعب) .

(٢) الآية : ٤٤ من سورة يونس .

(٣) الطراز ، للعلوى : ٦٥/٢ ، ٦٦.

«يظلمون». ويمكننا أن نقول إنها توكيد لكلمة «الناس» وفى الوقت نفسه تؤدى رعاية الفواصل وتوكيد الاختصاص بالظلم . ونظام بناء الجملة يسمح بحذف المفعول ، ويسمح بتقديمه على فعله ، ويجعل التوكيد المعنوى بالنفس مضافة إلى ضمير المؤكد . وإذا كان مثنًى أو جمعًا جعل النفس بصيغة الجمع على «أفْعُل» كما فى الآية . والسياق ينفى الظلم عن الله – تعالى عن ذلك – ويؤكده للناس ، ونظام الجملة يجعل التوكيد بوسيلة تقديم المفعول أو بالتوكيد المعنوى بألفاظ من بينها النفس . فإذا اخترنا أن كلمة «أنفسهم» توكيد لم نجد ما يمنع من ذلك ، وإذا اخترنا أنها مفعول لم نجد ما يمنع من ذلك . وقد يكون اختيارها مفعولاً به أوفق لمشاكلة الفعل (يظلمون) مع نظيره السابق (يظلم) ، حيث ذكر مفعوله الأول .

ومثال ثالث من قوله تعالى ﴿**محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم**﴾ [1] فنظام بناء الجملة يمكننا من جعلها جملتين : الأولى ﴿**محمد رسول الله**﴾ فتكون «رسول الله» خبرًا لـ (محمد) . والثانية ﴿**والذين معه أشداء ..**﴾ فتكون الواو لعطف الجمل ، و(الذين) مبتدأ ، و(أشداء) خبره . وهو يمكننا أيضًا من اعتبارها جملة واحدة ، فيكون المبتدأ فيها (محمد) ، ويكون (رسول الله) بدلاً منه ، والواو لعطف المفردات و(الذين) معطوف على المبتدأ ، و(أشداء) خبر عن المبتدأ ، وقد جىء بها على صيغة جمع التكسير ، لأن المبتدأ قد تعدد بعطف ما يفيد الجمع عليه .

إن سماح نظام بناء الجملة بهذه الاحتمالات لا يمثل نقصًا فى وسائل الترابط بين عناصر الجملة ، ولكنه يقدم بابًا مفتوحًا لعبقرية المبدعين باللغة والشارحين لها جميعًا ، وإلا كانت الأبنية اللغوية قوالب مصبوبة لا تتيح الحرية للإبداع والابتكار [2] .

---

(١) من الآية ٢٩ : من سورة الفتح .

(٢) وهذا لا يعنى أن هناك فوضى فى النظام اللغوى . فالنظام ، وهو البنية الأساسية ، ثابت . وأما البناء اللغوى، فهو الصور الخارجية أو الظاهرية للنظام ، وهى التى تتغير وتتحول ، ولولا أن هناك بنية أساسية ثابتة لما أمكن التحرك والتغير من فوقها ، فالتحرك الخارجى الظاهرى لا يكون إلا بالاعتماد على الأساس الثابت .

ولكن النظام اللغوى مع هذا لا يقصر فى الوسائل التى تساعد على ترابط العناصر . وكل وجه من الوجوه المحتملة فى الصيغة اللغوية التى يسمح فهمها بأكثر من وجه ، يعد جملة واضحة الأجزاء مترابطة العناصر غير ملبسة التركيب ، لأنه لا يُختار وجه من الوجوه الممكنة فى كلمة ما إلا مع التعديل فى كل ما يترابط معها من الوظائف النحوية المختلفة . والحديث عن الترابط فيها - إذن - ضرب من التجريد شأن كل حديث قاعدى .

ويمكن حصر أنواع الترابط بين العناصر غير الإسنادية فى عدد من الأنواع هى : ترابط مقيدات الفعل ، وترابط التابع بمتبوعه ، وترابط متممات الاسم (أو عناصر المركب الاسمى) ، وهو الاسم الذى يتم بعناصر أخرى ، وهو ما أطلقت عليه من قبل المركب الاسمى . والحديث عن الترابط فيه هو بينه وبين ما يتممه . وسوف أتناول كل نوع منها على حدة .

أولا : ترابط مقيدات الفعل :

يقيَّد الفعل فى الجملة بعدد من الوظائف النحوية يشغلها المفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه (الظرف) والمفعول معه والمفعول لأجله ، والحال والتمييز والاستثناء والجار والمجرور . ولعل الأولى هنا أن يقال مقيدات «الحدث»، لأن الحدث يكون فى الفعل بصيغته الصرفية ، وفى غير الفعل من المصدر ، والأسماء المشتقة التى تسمى الوصف ، وهو ما دل على حدث وصاحبه . ولكن هذه المقيدات عندما تكون مع غير الفعل تعد متممات للاسم لأنها تكون مع ما يطلبها من الأسماء «مركبًا اسميًّا» ، وقد سبقت الإشارة إلى مكوناته ، والمركب الاسمى كله يعد عنصرًا واحدًا فى الجملة . والحديث هنا عن هذه المقيدات بوصف كل منها عنصرًا بذاته فى الجملة مقيدًا للحدث عندما يعبر عنه بالفعل .

ويترابط الفعل مع مقيداته المختلفة برباطين : أحدهما معنوى مستمد من مادة الفعل أو ما يقيده ودلالته المعجمية . والآخر هو الحالة الإعرابية التى هى النصب فى كل هذه المقيدات باستثناء الجار والمجرور . وقد عالج النحاة ارتباط الفعل بمقيداته من زاوية التأثير أو «العمل» ومن هنا وجدت نظرية العامل النحوى ، حيث تظهر فى الجملة الفعلية ظهورًا بينًا . وذلك لأن الفعل محتاج إلى فاعل ، وأحيانًا يحتاج إلى مفعول به يقع عليه ، وزمان أو مكان يحدث فيه ، وسبب يحدث من أجله ، وقد يكون معه مصاحب لحدوثه ، وقد يؤكد المتكلم هذا الفعل أو يبين عدد مرات حدوثه أو نوعه ، وقد يبين هيئة من فعله أو وقع عليه ، وقد يخرج من الحكم به على فاعله أو مفعوله أحد الأفراد ، وقد تكون نسبته إلى فاعله أو مفعوله غامضة فتحتاج إلى تفسير . ولذلك قالوا إن الفعل أصل فى العمل وما سواه فرع عليه بتضمنه شيئًا منه أو

بمشابهته له فى المعنى . فالأسماء المشتقة تعمل عمل فعلها لتضمنها الحدث وهو العنصر المؤثر فى الفعل . والحروف ذات التأثير الإعرابى مثل «إن» وأخواتها تؤثر لأنها تتضمن معنى الفعل . وهكذا نجد أن مرتكز نظرية العامل فى أصلها تنبع من الفعل ، ولذلك اختلف النحاة فى سبب رفع المبتدأ والخبر : هل هو العامل المعنوى أى الابتداء ، أو أن المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ ، أو أن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ ، إلى غير ذلك من وجوه الخلاف الذى لا نجد نظيره فى عمل الفعل وتأثيره .

وقد يكون لهذا الاتجاه ما يبرره إذا كان البحث عن سبب لرفع الاسم أو نصبه ، ولكن إذا كان البحث عن الترابط والتماسك بين أجزاء الجملة على تنوعها ، فإننا نجد أن المفعول به مثلاً لا يرتبط بالفعل وحده ، ولكنه يرتبط أيضًا بمن يقع منه هذا الفعل . والذى أقصده هنا هو الارتباط اللغوى ، ولذلك عند عدم إرادة ذكر الفاعل لابد أن تتغير صيغة الفعل فيسمى المبنى للمجهول ، وتتغير علامة المفعول ووظيفته فيرفع ويصير نائب فاعل ، ولهذا عندما يقال «مقيدات الفعل» فالمقصود هو مقيدات الفعل بوصفه واقعًا من الفاعل أو واصفًا له . وبما أن الفعل مرتبط بفاعله حتى قال النحاة إنهما كالشىء الواحد ، وقد رتبوا على ذلك أحكامًا كثيرة ، فإن كل مقيد للفعل يعد مقيدًا للفاعل ، وكل مقيد للفاعل يعد مقيدًا للفعل ، وكذلك كل مقيد لعنصر آخر يتقيد به الفعل أو الفاعل . وبهذا الفهم أتناول مقيدات الفعل :

(أ) الفعل مع المفعول به :

يرتبط المفعول به مع فعله عن طريق دلالة الفعل على المجاوزة ، وهى التعدية المدلول عليها بحالة النصب . وتعدية الفعل ، إما أن تكون بدلالة الفعل المعجمية من غير وسيلة أخرى ، أو بوسيلة من وسائل التعدية [1] . وهذه الأفعال منها ما يتعدى إلى

(١) التعدية كما يعرفها الرضى فى شرح الشافية : ١/٨٦ «أن يجعل ما كان فاعلا للازم مفعولاً لمعنى الجعل فاعلاً لأصل الحدث على ما كان . فمعنى أذهبت زيدًا : جعلت زيدًا ذاهبًا ، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذى استفيد من الهمزة ، فاعل للذهاب كما كان فى ذهب زيد» . ووسائل التعدية هى الهمزة ، وتضعيف عين الفعل ، وزيادة الألف بعد فاء الفعل .

مفعول واحد وتكون أفعالاً علاجية أو غير علاجية . فالأفعال العلاجية ما تفتقر إلى استعمال جارحة أو نحوها نحو «ضربت زيدًا ، وقتلت بكرًا» وغير العلاجية مالم تفتقر إلى ذلك بل يكون مما يتعلق بالقلب نحو ذكرت زيدًا وفهمت الحديث وذلك على حسب ما يقتضيه ذلك الفعل نحو أكرمت زيدًا وشربت الماء [1] . ومن ذلك ، الأفعال التى تعبر عن حاسة من الحواس لأن كل فعل من أفعال الحواس يقتضى مفعولاً مما تقتضيه تلك الحاسة ، فالبصر يقتضى مبصرًا والشم يقتضى مشمومًا والذوق يقتضى مذوقًا واللمس يقتضى ملموسًا والسمع يقتضى مسموعًا .

ومن الأفعال ما يقتضى مفعولين ، لأن الحدث الذى يدل عليه لا يكتمل إلا بذكر مفعولين له ، كأفعال المنح والإعطاء فهى أفعال مؤثرة تنفذ من الفاعل إلى المفعول وتؤثر فيه نحو قولك : «أعطى زيد عبد الله درهمًا ، وكسا محمد جعفرًا جبة ، فهذه الأفعال قد أثرت إعطاء الدرهم فى عبد الله ، وكسوة الجبة فى جعفر ، ولابد أن يكون المفعول الأول فاعلاً بالثانى ، ألا ترى أنك إذا قلت أعطيت زيدًا درهمًا فزيد فاعل فى المعنى لأنه آخذ الدرهم ، وكذلك كسوت زيدًا جبة فزيد هو اللابس للجبة» [2] . ومما يتعدى إلى مفعولين ، الأفعال التى تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وقد سبق أن ارتضينا فيها الرأى الذى يرى أنها أفعال غير مؤثرة ، وإنما هى أفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتجعل الخبر يقينًا أو شكًّا . وإن كان الرضى يرى أنها أفعال متعدية لمفعول واحد ، وهذا المفعول الواحد هو مضمون الإسناد الحاصل بين المفعولين . فعندما نقول : ظننت محمدًا حاضرًا مثلاً فإن معناه ظننت حضور محمد . ولذلك لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر . يقول : «وأفعال القلوب فى الحقيقة لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثانى مضافًا إلى الأول . فالمعلوم فى علمت زيدًا قائمًا : قيام زيد ، لكن نصبهما معًا لتعلقه بمضمونهما معًا [3]» . وأما الأفعال التى تنصب ثلاثة مفاعيل فهى منقولة – على حد

(١) انظر شرح المفصل ، لابن يعيش : ٦٢/٧.
(٢) السابق : ٦٣/٢.
(٣) شرح الكافية : ١٢٧/١.

تعبير ابن يعيش – مما كان يتعدى إلى مفعولين فصار متعديًا إلى ثلاثة وهذه الأفعال عند الرضى مما يتعدى فى حقيقة الأمر إلى مفعولين فقط ، لأن المفعول الثانى والمفعول الثالث منها يساويان فى مضمونهما مفعولاً واحدًا [1] . فإذا قلت : «أعلمت محمدًا عليًا حاضرًا» ، فهى تساوى «أعلمت محمدًا حضور على» ، وإن كانت من حيث الصورة الظاهرية تبدو متعدية إلى ثلاثة مفاعيل .

وإذن قابلية الفعل للمجاوزة أو التعدية – وهى من دلالة الفعل المعجمية – وصلاحية الاسم للمفعولية ، أى قبول وقوع الحدث الفعلى عليه ، جانبان معنويان لتحديد المفعول به فى الجملة ينضم إليهما جانب لفظى هو العلامة الإعرابية ، وتحديد موقعه فى بناء جملته . وهذان الجانبان المعنوى واللفظى يتعاونان فى ترابط المفعول به مع فعله وفاعله ، بالإضافة إلى القيم الاستبدالية التى تجعل المفعول به يختلف عن غيره من المنصوبات الأخرى ، كما تقوم هذه القيم الاستبدالية نفسها بتمييز كل منها عن الآخر .

وإذا كانت العلامة الإعرابية واضحة فى الفاعل والمفعول به أو فى أحدهما ، ولم يطرأ على بناء الجملة ما يغير رتبة المفعول به تغييرًا ضروريًّا ، فإن المفعول به يمكن وضعه فى الجملة فى أحد ثلاثة مواضع : بعد الفاعل ، وهذا هو الأصل ، أو قبل الفاعل أى بين الفعل وفاعله ، أو قبل الفعل نفسه . وكل هذا بالنظر إلى طبيعة البنية الأساسية للجملة التى يوجد فيها المفعول به وهى : (الفعل المبنى للمعلوم + الفاعل + المفعول به) . وهذا كما يقولون هو الترتيب الأصلى ، ومن هنا يأخذ المفعول به رتبته الأساسية وكل تغيير بعد ذلك ينظر فيه إلى هذه البنية الأساسية .

وقد يطرأ على بناء الجملة ما يلزم بوضع واحد من هذه الأوضاع الثلاثة . والالتزام بأحد هذه الأوضاع يؤدى معنى من الترابط والتماسك لا يتحقق إلا به ،

---

(١) انظر : شرح الكافية : ١٢٨/١ . وقارن بشرح المفصل ، لابن يعيش : ٦٤/٧ ، ٧٨ ، ٧٩ .

فيجب تقديم المفعول به على الفعل إذا كان اسم شرط ، مثل قوله تعالى ﴿أيًّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾ [1] أو اسم استفهام مثل قوله تعالى ﴿فأى آيات الله تنكرون﴾ [2] . وكذلك كل ما يعرفه النحويون بأنه له الصدارة من كم الاستفهامية أو الخبرية إذا وقعت مفعولاً به مثل : «كم كتابًا قرأت؟» فى الاستفهام و«كم كتابٍ قرأت!» [3] فى الإخبار .

وكذلك يجب تقديم المفعول به على الفعل ، إذا كان المفعول به ضميرًا منفصلاً ، إذا تأخر لزم اتصاله وضاع بذلك الغرض من تقديمه مثل قوله تعالى ﴿إياك نعبد﴾ [4] .

وكذلك يجب تقديم المفعول به على الفعل فيما إذا كان بناء الجملة على صورة من هاتين :

١ - أما + المفعول به + الفاء + الفعل . مثل «أما اليتيم فَلا تقهرْ»[5] .

٢ - المفعــول به + الفاء + فعل أمر . مثل ﴿**وربَّك فكبرْ * وثيابَك فطهرْ * والرجزَ فاهجر**﴾ [6] .

ويمتنع فى بناء الجملة أن يتقدم المفعول به على الفعل نفسه فى مواضع خاصة بعضها يتعلق بالمفعول به وذلك إذا كان مركبًا اسميًّا من المصدر المؤول مثل : «عرفت أنك منطلق» . وبعضها يرجع لمضامة الفعل أدوات معينة سابقة أو لاحقة ،

---

(١) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء. (٢) من الآية : ٨١ من سورة غافر.

(٣) حكى الأخفش أنه يجوز تأخيره فى لغة رديئة نحو : «ملكت كم غلام» : انظر الهمع : ١٠/٣ . ولكن التقعيد على الأكثر الأشهر .

(٤) من الآية : ٥ من سورة الفاتحة .

(٥) الآية : ٩ من سورة الضحى . ويصف النحاة هذا الموضع بقولهم : «إذا نصب المفعول به جواب أما» ، ويشترطون ألا يكون هناك منصوب سواه يفصل بين أما والفعل .

(٦) الآيات ٣ ، ٤ ، ٥من سورة المدثر . وبعض النحاة يقدر هنا (أما) ويجعل الفاء واقعة فى جواب أما المقدرة، فكأنه قال فأما ربك فكبر إلخ .

فيمتنع تقديم المفعول به على الفعل إذا سبقت الفعل إحدى الأدوات الآتية : [1] .

- حرف مصدرى ، مثل : من البر أن تكف لسانك .
- لام الابتداء ، مثل لَيضربُ زيد عمرًا .
- لام قسم ، مثل : والله لأكرمن الضيف .
- قد ، مثل : والله قد أكرمتُ محمدًا .
- سوف ، مثل : سوف أكرم عليًّا .

أو إذا لحقت بالفعل نون التوكيد مثل «أكرمن ضيفك» . ولعل ذلك ، كما يقول الرضى [2] ، لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلاً فى ظاهر الأمر على أن الفعل غير مهم ، وإلا لم يؤخر عن مرتبته أى الصدر ، وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهمًّا فيتنافران فى الظاهر .

هذا فيما يتعلق بموقع المفعول به من الفعل من حيث تقديمه عنه أو تأخيره . وأما فيما يتعلق بموقعه من الفاعل فإن بناء الجملة يلزم بتأخير المفعول به عن الفاعل «إذا خيف التباس أحدهما بالآخر ، كما إذا خفى الإعراب فيهما ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول ، وذلك نحو ضرب موسى عيسى ، فيجب كون موسى فاعلاً وعيسى مفعولاً ، وهذا هو مذهب الجمهور» [3] .

وكذلك إذا كان الفاعل ضميرًا متصلاً غير محصور فيه مثل «ضربت زيدًا» ، أو كان المفعول به محصورًا فيه بإنما مثل «إنما أكرمت محمدًا» .

ويجعل جمهور النحاة رتبة المفعول به الذى التبس فاعله بضميره واجبة التقديم على الفاعل مثل قوله تعالى : ﴿وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه بكلمات﴾ [4] . وقوله تعالى

---

(1) انظر : شرح الكافية ، للرضى :١٢٨/١ . والهمع للسيوطى : ١١/٣ .

(2) انظر : شرح الكافية : ١٢٨/١ ، وانظر أيضا صفحة ١٦٧ . وقارن بما فى الهمع : ١١/٣ .

(3) شرح ابن عقيل : ١٦٤/١.

(4) من الآية : ١٢٤ من سورة البقرة .

﴿لا ينفع الذين ظلموا معذرتهم﴾ [1] وقد أجاز بعض النحاة كأبى عبد الله الطوال وابن جنى وابن مالك تقديم الفاعل هنا استنادًا إلى شواهد كثيرة من الشعر دون النثر . وحاول ابن جنى تعليل ذلك فقال إن تقديم المفعول قسم قائم برأسه [2] . وكذلك يجب تقديم المفعول به على الفاعل إذا كان الفاعل محصورًا فيه بإنما ، مثل «إنما أكرم عليًا محمد» . ويختلف النحاة فى المحصور فيه بإلا سواء أكان فاعلاً أم مفعولاً به ، نظرًا لمعرفة المحصور فيه بسبب وجود أداة الحصر ، وهى «إلا» حيث إنها تكشف المحصور فيه لوقوعه دائمًا بعدها حيث وقعت . وأما بـ «إنما» فلا يفهم إلا بوضع المحصور فيه فى آخر الجملة ، ولذلك لم يحدث حولها اختلاف .

وعند تحول الفعل بصيغته للبناء للمجهول ، يكون المفعول به أحق العناصر فى النيابة عن الفاعل . ويصبح بذلك مترابطًا معه ترابط إسناد .

(ب) الفعل مع المفعول المطلق :

يترابط المفعول المطلق مع فعله بالحالة الإعرابية وهى النصب كما فى سائر المفاعيل الأخرى ، ولا يكفى النصب وحده لتحديد المفعول المطلق وتمييزه مما سواه . ولذلك فإن صيغة المفعول المطلق نفسها تساعد كذلك على تحديده فهو لابد أن يكون مصدر الفعل المذكور بمعنى أن يكون كل من الفعل والمصدر من مادة واحدة مثل قوله تعالى **﴿وكلم اللهُ موسى تكليمًا﴾** [3] **﴿وليُتبِّروا ما عَلوا تتبيرًا﴾** [4] وقوله : **﴿ولا تبذر تبذيرًا﴾** [5] وقوله : **﴿ويُطهركم تطهيرًا﴾** [6] . ومن أجل هذا عد كل ما يؤدى معنى المفعول المطلق وليس من مادة الفعل المذكور نائبًا عن المفعول المطلق .

---

(١) من الآية : ٥٧ من سورة الروم : وانظر الآية ٥٢ من سورة غافر .
(٢) انظر : الخصائص لابن جنى :١ /٢٩٥ وما بعدها .
(٣) من الآية : ١٦٤ من سورة النساء.
(٤) من الآية : ٧ من سورة الإسراء.
(٥) من الآية : ٢٦ من سورة الإسراء .
(٦) من الآية : ٣٣ من سورة الأحزاب .

ولابد بالإضافة إلى هذا أن يكون من غير العنصرين الإسناديين أى يكون فضلة .

ولايكون موقعه إلا بعد الفعل إذا كان الفعل منطوقًا به فى بناء الجملة ، لأن المفعول المطلق يتوصل به إلى أحد أمور ثلاثة : إما إلى توكيد الفعل ، ويسمى المبهم ، «وهو ما يساوى معنى عامله من غير زيادة كقمت قيامًا ، وجلست جلوسًا ، وهو لمجرد التأكيد ، ومن ثم لا يثنى ولا يجمع لأنه بمنزلة تكرير الفعل ، فعومل معاملته فى عدم التثنية والجمع . ولذا قال ابن جنى «إنه من قبيل التأكيد اللفظى» [1] وبعض النحاة يجعله من التوكيد المعنوى لإزالة الشك عن الحدث الذى يدل عليه الفعل ورفع توهم المجاز فيه .

وإما إلى بيان نوع الفعل مثل قوله تعالى : ﴿ولتعلُنّ عُلوًّا كبيرًا﴾ [2] وقوله تعالى ﴿والْعَنْهم لعنًا كبيرًا﴾ [3] وقوله : ﴿إنا فتحنا لك فتحًا مبينًا﴾ [4] وقوله تعالى ﴿وظننتم ظنّ السوء﴾ [5] وفى تثنية هذا وجمعه خلاف لا يستند إلى الواقع اللغوى ، بل يستند إلى القياس عِنْدَ النحاة .

وإما إلى بيان عدد مرات حدوث الفعل ، مثل : «ضربت ضربتين وضربات» ، ويثنى ويجمع بلا خلاف . وما يبين نوع الفعل وعدده يسمى المختص لأنه إما أن يكون منعوتًا أو مضافًا .

(جـ) الفعل مع المفعول له :

يتفق المفعول له ، أو لأجله ، مع المفعول المطلق فى أنه لابد أن يكون مصدرًا ، فضلاً عن النصب الذى يشترك فيه مع عدد آخر من الوظائف النحوية الأخرى ،

(١) الهمع : ٩٦/٣ . وانظر سيبويه : ١ /٣٧٨.
(٢) من الآية : ٤ من سورة الإسراء.
(٣) من الآية : ٦٨ من سورة الأحزاب .
(٤) الآية الأولى ، من سورة الفتح .
(٥) من الآية : ١٢ من سورة الفتح .

ولذلك ينبغى أن يختلف عنه فى شىء آخر حتى لا يكون متفقًا معه من جميع الوجوه . والوجه الذى يختلف فيه عنه أنه لابد أن يكون مصدرًا من أفعال النفس الباطنة كالخوف والرغبة والحب والطمع وغيرها ، ويسمى المصدر القلبى . ولا يكون مصدرًا للفعل المذكور قبله . لأن الشىء لا يكون علة لنفسه . ويختلف عن المفعول المطلق فى أنه ، «موقوع له ، لأنه تفسير لما قبله لم كان ؟ وليس بصفة لما قبله ، ولا منه» ، على حد قول سيبويه «وذلك قولك فعلت ذلك حذَارَ الشر وفعلت ذلك مخافةَ فلان وادِّخارَ فلان» [1] . وإنما كان المفعول له مصدرًا ، لأنَّ المصادر معان تحدث وتنقضى ، فلذلك كانت علة لما قبلها بخلاف الأعيان الثابتة [2] .

وبذلك يترابط المفعول له مع الفعل بعدة أمور ، يذكرها النحاة على أنها شروط لنصبه . وهذه الأمور بعضها لفظى ، وبعضها معنوى ، وهى :

١ - النصب ، وهــو حـالة يدل عليها بعلامة لفظية ، وكل ما بيَّن العلة ولم يكن منصوبًا ، لم يفسر على أنه مفعول له .

٢ - الصيغة ، فلابد أن يكون بصيغة المصدر ، وهى أمر لفظى ، «وزعم يونس أن قومًا من العرب يقولون : أما العبيد فذو عبيد ، وأما العبد فذو عبد ، يجرونه مجرى المصدر سواء . وهو قليل خبيث . وذلك أنهم شبهوه بالمصدر» [3] .

٣ - كونه مصدرًا قلبيًّا ، وهذا آتٍ من دلالته المعجمية ، ومعانى الكلمات باتفاق الوضع .

٤ - كونه علة .

٥ - مخالفة مادته لمادة فعله .

---

(١) سيبويه : ١/٣٦٧.   (٢) انظر شرح المفصل ، لابن يعيش : ٢/٥٢.
(٣) سيبويه : ١/٣٨٩ . وانظر شرح التصريح ، للأزهرى : ١/٣٣٤ .

٦ – مشاركته لفعله فى الوقت والفاعل ، بأن يكونا متفقين فى زمن الحدث وفاعله «ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين ، فيجوز عندهم : أكرمتك أمس طمعًا غدًا فى معروفك ، وجئتك حذر زيد ، ومنه ﴿**يريكم البرق خوفًا وطمعًا**﴾ [1] ففاعل الإراءة هو الله ، والخوف والطمع من الخلق» [2] .

٧ – ومن حيث موقعه فى بناء الجملة يجوز أن يتقدم على ما يعلله ، وقد منع ذلك بعض النحاة منهم ثعلب ، ولكن ورد فى قول الشاعر :

فما جزعًا وربّ الناس أبكى ولا حرصًا على الدنيا اعترانى

وقول الآخر :

طربت وما شوقًا إلى البيض أطرب ولا لعبًا منى ، وذو الشيب يلعب

هذه الأمور المتعددة هى التى تتعاون من أجل أن يترابط المفعول له مع الفعل بحيث نتبينه فى الكلام عند استكمال هذه الجوانب المختلفة كما فى قوله تعالى ﴿**يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت**﴾ [3] وقوله تعالى ﴿**يدعون ربهم خوفًا وطمعًا**﴾ [4] وقوله ﴿**تدعونه تضرعًا وخُفيَةً**﴾ [5] ، وقوله تعالى ﴿ **ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله**﴾ [6] . والنحاة يتناولون كل هذه الأمور التى توثق رباط الفعل بالمفعول له ، ولكنهم يجعلونها شروطًا لنصبه فحسب ، ولكنها فى حقيقة الأمر من أجل تقييد الفعل به على هذه الهيئة المخصوصة ، لأنه قد تتوافر كل هذه الشروط ولا ينصب ، بل يجر بحرف الجر الذى يفيد التعليل ، وبذلك لا يكون مفعولاً له بل يكون تقييدًا بالجار والمجرور .

---

(١) من الآية : ١٢ من سورة الرعد . ومن الآية : ٢٤ من سورة الروم .
(٢) الهمع : ١٣٢/٣ ، ١٣٣ . وانظر شرح التصريح : ٣٣٥/١.
(٣) من الآية : ١٩ من سورة البقرة .
(٤) من الآية : ١٦ من سورة السجدة .
(٥) من الآية : ٦٣ من سورة الأنعام.
(٦) من الآية : ٢٦٥ من سورة البقرة وانظر الآية ٢٠٧ أيضًا .

(د) الفعل مع المفعول فيه (الظرف) :

يعتمد بناء الجملة فى ترابط الفعل مع المفعول فيه - بالإضافة إلى النصب ، وهو بالعلامة اللغوية الواضحة فى كون الظرف ليس عنصرًا إسناديًّا [1] - على وقوع الحدث الذى يدل عليه الفعل فيه سواء أكان «المفعول فيه» زمانًا أم مكانًا ، ولذلك كان المصطلح الدال عليه هو «المفعول فيه» أو «الظرف» وهما بمعنى واحد ، ولذلك أيضًا اشترط أن يكون الاسم الذى يشغل وظيفة المفعول فيه متضمنًا معنى «فى» وهى حرف الجر الذى يفيد الظرفية بالمعنى اللغوى ، على أن يكون هذا المتضمن مطردًا . ويكاد ينصرف مفهوم التعلق فى التحليل النحوى إلى تعلق الظرف والجار والمجرور بالفعل أو ما فيه معناه .

ويمكن أن نحدد روابط الفعل بالمفعول فيه (ظرف الزمان وظرف المكان) من خلال ما يأتى :

١ - النصب ، وهو حالة مشتركة بين المفعول فيه وغيره ، ولكنها مهمة فى تفسيره على أنه ظرف أو مفعول فيه ، لأن الاسم لو دل على الظرفية ولم يكن منصوبًا لم يفسر فى النحو على أنه ظرف .

٢ - صلاحية الاسم للظرفية ، وأسماء الزمان كلها صالحة للظرفية ، المبهم منها والمختص . «والمبهم كقولك صمت يومًا ، وانتظرته شهرًا ، وسكنت الدار سنة . والمختص . كقولك صمت يوم الجمعة ، وانتظرته شهر رمضان ، وسكنت الدار

---

(١) لا ينفى هذا أن الظرف يقع خبرًا للمبتدأ ، والخبر عنصر إسنادى ، لأن الظرف دائمًا يكون وعاءً لحدث ، وعندما يكون الظرف خبرًا فإن الحدث الذى يعد الظرف وعاء له ليس هو المبتدأ بطبيعة الحال ، فلا يتعلق الظرف بالمبتدأ لأن المتعلق والمتعلق به شىء واحد ، والشىء لا يخبر عنه بجزئه ، ولذلك يكون الظرف كما قرر جمهور النحاة متعلقًا بمحذوف ، وهذا المحذوف هو الخبر فى الحقيقة . وإذن عندما يقع الظرف خبرًا لا يكون هو كل الخبر ، بل هو جزء من الخبر ، فيصبح نصبه حينئذ دلالة على علاقته بالعنصر غير المذكور فى الجملة ، والظرف عنصر غير إسنادى بالنسبة لمتعلقه المحذوف .

السنة السالفة» [1] وأما أسماء المكان فلا يكون صالحًا للظرفية منها إلا المبهم ، وهو إما أن يكون اسم جهة معينة النسبة ، كأسماء الجهات مثل أمام ويمين وشمال ، أو مبهمة النسبة مثل عند ومع ودون ، ولا تختص ظرفيته بحدث دون آخر . أو يكون اسم مقدار نحو ميل وفرسخ ، وتختص ظرفيته بالأفعال التى تدل على انتقال مثل : سرت ميلاً وعدوت فرسخًا . أو أن يكون اسم مكان مشتقًا من الحدث الواقع فيه ، ولا يكون ظرفًا قياسيًّا إلا إذا كان الواقع فيه موافقًا له فى الرجوع إلى أصل واحد فى اللفظ والمعنى مثل قوله تعالى ﴿ **وأنا كنا نقعد منها مقاعدَ للسمع**﴾ [2] . ومالم يكن متفقًا مع الواقع فيه يقتصر فيه على السماع ولا يتجاوز كقولهم فى السامى الدرجة «هو مناطَ الثريا» وقولهم فى المحتقر «هو مزجرَ الكلب» وفى القريب «هو مقعدَ القابلة» وفى الممكن من الأسرار «هو معقدَ الإزار» بالنصب فيها .

وقد يقع المصدر موقع ظرف الزمان كثيرًا مثل قوله تعالى ﴿**ومن الليل فسبحه وإدبارَ النجوم**﴾ [3] وقوله «جئتك مقدمَ الحاج ، وخفوقَ النجم ، وخلافة فلان وصلاة العصر» ويجعله سيبويه من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، ويقول : «فإنما هو : زمن مقدم الحاج ، وحين خفوق النجم ، ولكنه على سعة الكلام والاختصار» [4] ويجعله كثير من النحاة مما ينوب عن الظرف لدلالته على ما يدل عليه ، وهو قليل فى ظرف المكان مثل «جلست قربَ زيد» . يقول ابن مالك :

وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك فى ظرف الزمان يكثر

٣ - كون الظرف متضمنًا معنى «فى» باطراد . وأشهر معانى هذا الحرف «الظرفية» المكانية أو الزمانية [5] فلا يكفى صلاحية الاسم لأن يكون ظرفًا بأن يكون اسم

---

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك : ٤١٢ .
(٢) من الآية : ٩ من سورة الجن .
(٣) الآية : ٤٩ من سورة الطور .
(٤) سيبويه ٢٢٢/١ وانظر شرح المفصل : ٤٤/٢.
(٥) انظر فى معانى هذا الحرف سيبويه :١ /٤٢١ . وشرح المفصل : ٢٠/٨ . وشرح الكافية : ٣٢٤/٢ ، ٣٢٧ ومغنى اللبيب : ١٤٤/١ . وحاشية الصبان على الأشمونى : ٢١٨/٢ .

زمان أو مكان ، لأنه قد يكون كذلك ولا يكون ظرفًا ، بل لابد من «تضمنه» (فى) دون أن يذكر هذا الحرف ، لأنه لو ذكر لا يكون الاسم ظرفًا . وقد نص النحاة فى حد الظرف على هذا التضمن ، حيث يقولون : الظرف هو اسم وقت أو اسم مكان ضمنا معنى (فى) دون لفظها باطراد . «والاحتراز بقيد ضمنا (فى) من نحو ﴿**يخافون يومًا**﴾ [1] ونحو ﴿**الله أعلم حيث يجعل رسالته**﴾ [2] فإنهما ليسا على معنى فى ، فانتصابهما على المفعول به ... وبمعنى فى دون لفظها ، من نحو «سرت فى يوم الجمعة» و«جلست فى مكانك» فإنه لا يسمى ظرفًا فى الاصطلاح على الأرجح . وباطراد من نحو «دخلت البيت وسكنت الدار» مما انتصب بالواقع فيه ، وهو اسم مكان مختص ، فهو غير ظرف إذ لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال فلا يقال : نمت البيت ، ولا قرأت الدار ، فانتصابه على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الخافض» [3] وإذا كانت دلالة الاسم على الزمان أو المكان معجمية ، فإن تضمنه لمعنى (فى) دلالة تركيبية مفهومة من وقوع الحدث فى الزمن أو المكان الذى يدل عليه الظرف ، وهى دلالة للتفريق بين الاسم المنصوب فى حالة كونه ظرفًا وغيره من المنصوبات .

ولقوة تعلق الظرف (والجار والمجرور) بالفعل أو ما يدل على الفعل أطلق النحاة عليهما مصطلح «شبه الجملة» إذا عاقبا المفرد ووقعا موقعه بحيث يكونان خبرًا أو نعتًا أو حالاً أو صفة ، وذلك أن ما يتعلقان به فى هذه الحالة لا يكون مذكورًا فى بناء الجملة ولابد أن يكون هذا المتعلق استقرارًا مطلقًا وقد يقدر فعلاً أو اسمًا مشتقًا من مادة الفعل . فعندما نقول «زيد فى الدار وعمرو عندك» فليس الظرف أو الجار والمجرور «بالخبر على الحقيقة لأن الدار ليست من زيد فى شىء ، وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه ، والتقدير زيد استقر عندك أو حدث أو وقع ونحو ذلك فهذه هى الأخبار

---

(١) من الآية : ٣٧ من سورة النور . (٢) من الآية : ١٢٤ من سورة الأنعام .
(٣) شرح الأشمونى : ١٢٦/٢ .

فى الحقيقة بلا خلاف بين البصريين ، وإنما حذفتها وأقمت الظرف مقامها إيجازًا لما فى الظرف من الدلالة عليها إذ المراد بالاستقرار استقرار مطلق لا استقرار خاص»[1] وما يقال عنهما فى موضع الخبر يقال عنهما فى موضع الحال والنعت . وأما الصلة فإن النحاة يقدرون تعلقهما بفعل ضرورة . وكل ما قيل حول هذه المسألة يكشف عن قوة ارتباط الظرف بالفعل .

ولقوة ارتباط الظرف بالفعل فإنه لا يشترط له موقع معين ، فيأتى معه سابقًا أو لاحقًا وقد عبروا عن ذلك بأنه يتوسع فى الظرف والجار والمجرور مالا يتوسع فى غيرهما ، ولا تتاح مثل هذه الحرية لعنصر ما فى بناء الجملة إلا إذا كانت علاقته بغيره واضحة وارتباطه بما ينبغى أن يرتبط به لا يصيبها غموض أو لبس من تقديمه إذا كانت رتبته أن يتأخر ، أو تأخيره إذا كانت رتبته أن يتقدم . وقد أتاحت حرية موقع الظرف مع الفعل غنى فى تعدد صور الجملة الفعلية مكّن من استغلاله فى تنوع التعبير ودلالته .

(هـ) الفعل مع المفعول معه :

يحتاج الفعل فى ترابطه مع المفعول معه إلى أداة تقوم بذلك . وهذه الأداة هى الواو ، وتسمى واو المعية لأنها بمعنى مع . وهذه الواو فى الأصل عاطفة . «والعاطفة فيها معنيان : العطف والجمع . فلما وضعت موضع «مع» خلعت عنها دلالة العطف وبقيت دلالة الجمع»[2] . فالمعية أى المصاحبة مفهومة من الواو ، «وذلك قولك : ما صنعت وأباك ؟ لو تركت الناقة وفصيلَها لرضعها . إنما أردت ما صنعت مع أبيك ، ولو تركت الناقة مع فصيلها . فالفصيل مفعول معه ، والأب كذلك»[3] . وإذن هناك وسائل معينة لترابط المفعول معه مع الفعل :

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش ١: /٩٠ .

(٢) من تقريرات السيرافى على الكتاب : ١٥٠/١ - (طبعة بولاق) وانظر شرح المفصل : ٤٩/٢ .

(٣) سيبويه : ٢٩٧/١.

١- الأداة ، وهى الواو التى بمعنى مع أى التى تفيد المصاحبة .

٢ - النصب .

٣ - لزوم المفعول معه التأخر عن الفعل ، فلا يجوز تقديمه على الفعل .

٤ - وجود مانع لغوى أو معنوى من العطف . والمانع اللغوى أن يكون ما قبل الواو ضميرًا متصلًا للرفع أو مستترًا كما مثل سيبويه «مازلت وزيدًا حتى فعل ، ومازلت أسير والنيل» فنظام بناء الجملة فى العربية لا يسمح بعطف زيد فى المثال الأول على ضمير المتكلم ، وكذلك لا يسمح بعطف «النيل» على الضمير المستتر فى أسير حتى يؤكد كل منهما بضمير رفع منفصل . والمانع المعنوى مثل : «استوى الماء والخشبةَ» ، و«جاء البرد والطيالسةَ» وقول الشاعر :

فكونوا أنتم وبنى أبيكم مكان الكليتين من الطحال

وهنا لا يصح العطف ؛ لأن الخشبة لا تشترك مع الماء فى نسبة الفعل إليه ، وليس المقصود أنها كانت معوجة فاستوت ، ولا يتصور المجىء من الطيالسة . وأما البيت فالمراد «أنه يحثهم على الائتلاف والتقارب فى المذهب ، وضرب لهم المثل بقرب الكليتين من الطحال ، أى لتكن نسبتكم إلى بنى أبيكم ونسبة بنى أبيكم إليكم نسبة الكليتين إلى الطحال»[١] ولو كانت الواو عاطفة لم يفهم ذلك المعنى بل يختل المعنى .

(و) ترابط الحال بجملته :

يشبه نحاة العربية الحال ، فى علاقته بالفعل ، بالمفعول به ، لأنه «وصف من أوصاف الفاعل أو المفعول فى وقت وقوع الفعل منه»[٢] مثل : «جاء عبد الله راكبًا ،

(١) شرح المفصل ٢/٥٠ .
(٢) من تقريرات السيرافى على كتاب سيبويه :١ /٢٠ - (طبعة بولاق)

وقام أخوك منتصبًا ، وجلس بكر متكئًا» فعبد الله مرتفع بـ «جاء» والمعنى جاء عبد الله فى هذه الحال . وراكب منتصب لشبهه بالمفعول ، لأنه جىء به بعد تمام الكلام ، واستغناء الفاعل بفعله . وإن فى الفعل دليلاً عليه كما كان فيه دليل على المفعول [1] ، فالحال إذن يترابط مع الفعل من خلال ترابطه مع صاحبه ، وصاحبه قد يكون مترابطًا مع الفعل من خلال الفاعلية أو المفعولية .

والحال من الوظائف النحوية التى تعاقب فيها الجملة أو شبه الجملة المفرد ، وهو على أى نحو لابد أن يرتبط بصاحبه ، ومن خلال ترابطه بصاحبه يترابط مع الفعل ، لأن الحال كما يقول النحاة قيد للفعل ، فوقوع الفعل من فاعله أو على مفعوله يكون بذكر الحال من أحدهما أو منهما مقيدًا بهذه الهيئة .

١ - الحال المفرد :

يترابط الحال مع صاحبه بعدة وسائل مختلفة ، يتمثل بعضها فيما قدمه النحاة على أنه أوصاف الحال :

(أ) النصب ، وليس فى هذا خلاف ، فالحال لابد أن تكون منصوبة ، ولكن النصب وحده لايكفى فى ترابط الحال بجملتها .

(ب) مخالفة الحال لصاحبها فى التعيين (التعريف والتنكير) فالحال نكرة وصاحبها معرفة ، وقد تخرج الحال أو صاحبها عن ذلك ، فيلزم وجود مسوغات لمجىء صاحب الحال نكرة بأن تكون نكرة عامة لوقوعها فى سياق نفى أو شبهه ، أو خاصة عن طريق وصفها أو إضافتها أو تقديمها على الحال . ولا يعرف الحال لأنه لو عرف يلتبس بالنعت ، «فإن أدخلت الألف واللام صارت صفة للاسم المعرفة وفرقًا بينه وبين غيره . والفرق بين الحال وبين (الصفة) [2] [أن الصفة] تفرق بين

(١) الأصول فى النحو ، لابن السراج : ١/٢٥٨.

(٢) عبارة «أن الصفة» غير موجودة فى النص المحقق ، ولعلها سقطت سهوًا ، لأن النص لا يستقيم بدونها .

اسمين مشتركين فى اللفظ والحال زيادة فى الفائدة . والخبر - وإن لم يكن للاسم - مشارك فى لفظه . ألا ترى أنك إذا قلت مررت بزيد القائم ، فأنت لا تقول ذلك إلا وفى الناس رجل آخر اسمه زيد وهو غير قائم ففصلت بالقائم بينه وبين من له هذا الاسم وليس بقائم . وتقول : مررت بالفرزدق قائمًا ، وإن لم يكن أحد اسمه الفرزدق غيره . فقولك قائمًا إنما ضممت به إلى الإخبار بالمرور خبرًا آخر متصلاً به مفيدًا [1] . وإذا وردت الحال بصورة المعرفة ، كانت معرفة فى اللفظ دون المعنى ، وقد عبر عن ذلك ابن مالك فى ألفيته الشهيرة إذ يقول :

والحال إن عرف لفظًا فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد

ومجىء الحال معرفة فى اللفظ مقصور على السماع كما قاله الشاطبى [2] ، ومعنى ذلك أنه محدود بعبارات مخصوصة لا يلتبس فيها الحال بالنعت . ويقول سيبويه : ولا يجوز أن تعرف المعرفة حالاً يقع فيه شىء [3] .

(ج) يغلب على الحال أن يكون مشتقًا . وقد يغنى عن اشتقاقها أن تنعت بمشتق ، ويسميها النحاة الحال الموطئة كقوله تعالى : ﴿**فتمثل لها بشرًا سويًا**﴾ [4] والمشتق يتحمل ضميرًا ، فإذا قلت : «جاء عبد الله راكبًا» فراكبًا مشتق وفيه ضمير يعود على صاحبه ، واشتقاق الحال يجعله نفس صاحبه فى المعنى فالراكب هو عبدالله. ومن هنا يجيز الكوفيون تقديم الحال على الفعل والفاعل معًا فى مثل هذه الجملة ما لم يكن الفاعل ضميرًا [5] لأن هذا من «الإضمار قبل الذكر ، والإضمار قبل الذكر لا يجوز فى كلامهم» [6]وهذا - مع عدم صحته - يدل على

---

(1) الأصول فى النحو ، لابن السراج : ٢٥٩/١.
(2) انظر حاشية الصبان على الأشمونى : ١٧١/٢.
(3) انظر سيبويه : ٥٠/٢.
(4) من الآية : ١٧ من سورة مريم .
(5) الأصول فى النحو ، لابن السراج : ٢٦١/١.
(6) الإنصاف ، لابن الأنبارى : ١/ ٨٧.

قوة ارتباط الحال بصاحبه . وإذا جاء الحال اسمًا جامدًا فإنه يكون مؤولاً بالمشتق ، ولذلك اختلفوا فى وقوع المصدر حالاً .

(د) هناك جانب معنوى لابد من مراعاته عند ترابط الحال ، هو دلالة الحال على هيئة صاحبه . وهذا الجانب المعنوى له أهميته فى التفريق بين الحال وكثير من المنصوبات الأخرى . وقد تلتقى الحال فى بعض صورها مع بعض الوظائف النحوية الأخرى . مثل خبر الفعل الناسخ والمفعول الثانى للفعل الذى ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، فمثلاً إذا قلت : «أقبل محمد مستبشرًا» ، و«أصبح محمد مستبشرًا» و«ظننت محمدًا مستبشرًا» فإن كلمة «مستبشرًا» فى الأمثلة الثلاثة تختلف وظيفتها . فهى فى المثال الأول «حال» لدلالتها على الهيئة ولكونها منصوبة ، إلى آخر ما تختلف فيه الحال عن غيرها . وهى فى المثال الثانى «خبر أصبح» ، لكونها منصوبة ومسبوقة بفعل ناسخ إلى آخر ما يتميز به خبر الفعل الناسخ من غيره . وهى فى المثال الثالث «مفعول ثان» لاجتماع عدة أمور تجعلها كذلك . لكن يقع فى وهم بعض من يغفلون عن مراعاة كل هذه الترابطات أن الكلمة وظيفتها واحدة فى الأمثلة الثلاثة . وهنا لابد من اللجوء إلى «المعنى» من جانب ، و«المقابلات الاستبدالية» من جانب آخر ؛ لتحديد أنها فى كل موضع تختلف عن الموضع الآخر . أما المعنى فهو الدلالة على هيئة صاحبها فى المثال الأول وتقييدها للفعل فى الوقت نفسه . فالمراد هو إقبال محمد على هذه الهيئة المخصوصة ، وإذا طبقنا هذا نفسه على المثال الثانى فإنه لا يفيد هذا إلا إذا أخرجنا «أصبح» عن كونها فعلاً ناقصًا وقصدنا بها التمام ، فإذا أبقيناها على معنى النقصان – وكل من التمام والنقصان له سياق خاص [1] – فلا تكون كلمة

(١) فى رأيى أن كلاً من الفعل الناقص والفعل التام فعل مستقل بنفسه لأن سياق كل منهما مختلف ودلالته مختلفه . واشتراكهما فى صيغة واحدة إنما هو من قبيل اشتراك الأدوات فى الصيغة واختلافها فى المعنى ، مثل (مَنْ وما) وغيرهما . وهناك كثير من الأفعال تشترك فى جذرها وتختلف دلالتها مثل الفعل (وجد) مثلاً . وحديث النحاة عن تمام بعض الأفعال الناقصة يفهم على أنه لخوف الخلط بين النوعين فى الاستعمال .

مستبشرًا حالاً مقيدة لهيئة الإصباح ، بل تصبح مسندة إلى محمد فى الوقت الذى يدل عليه «أصبح» وتصير «أصبح» هى المقيدة للإسناد الواقع بين اسمها وخبرها . وكذلك فى المثال الثالث ، ليست «مستبشرًا» بيانًا لهيئة محمد ولا قيدًا للظن على أى نحو ، فإن الظن لا يحدث فى حالة استبشار محمد . ومن هنا يكون دلالة الحال على الهيئة مهمًّا فى تمييز الحال عن غيره من المنصوبات الأخرى . وليست الدلالة على الهيئة آتية من شىء خارج عن نطاق الجملة ، بل على العكس من ذلك تمامًا ، فإننا نجد أن بناء الجملة على هذا النحو هو الذى يوجه هذه الكلمة إلى أن تصير دالة على الهيئة .

وأما وضع الكلمة في مقابلات استبدالية فإنه يستعين بالخصائص التى يحددها بناء الجملة لهذه الوظيفة النحوية أو تلك . فمن ذلك الاستبدال بالحذف ، وسوف نرى ذلك وما يؤدى إليه :

أقبل محمد الجملة مفيدة ، والغرض هو الإخبار عن إقبال محمد إقبالاً مطلقًا من غير قيد .

أصبح محمد .. إذا حذفت كلمة «مستبشرًا» ، فإن ذلك قد يحول أصبح إلى معنى التمام . فإذا أريد معنى النقصان وهو اتصاف اسمها بخبرها فى وقت الصباح كانت الجملة ناقصة ، لأن الإسناد هنا بين «محمد» وما يذكر خبرًا لأصبح ، ولم يذكر الخبر .

ظنت محمدًا .. إذا حذفت كلمة «مستبشرًا» هنا فإن هذا الحذف يحول أيضا معنى «ظننت» إلى معنى فعل آخر هو «اتهمت» ، وتكون ظننت من الظنة وهى الاتهام لا من الظن . ولو أريد بالفعل هنا معناه الأول وهو كونه من أفعال الرجحان ، فإن الجملة تعد ناقصة غير تامة ، إذ لا تكتمل إلا بذكر المفعولين معًا وهذا ما قلنا عنه من قبل إن مثل هذه الجملة فيها «إسناد مركب» أو مزدوج ، الأول بين الفعل والفاعل ، والثانى بين المفعول

الأول والمفعول الثانى . وعلى هذا يظل المفعول الأول يطلب ثانيه . وبهذا الفهم لا يحذف المفعول الثانى .

ولو استبدلنا بكلمة «مستبشرًا» فى المثال الأول كلمة أخرى ، فلا يصح أن نأتى بها إلا نكرة مشتقة ، ولا يمكن أن نأتى بدلاً منها باسم معرف أو جامد . ولكن الأمر يختلف عند استبدال الكلمة نفسها فى المثال الثانى والثالث فإنه يجوز أن نأتى باسم جامد أو معرفة ، فيمكن على سبيل المثال القول «أصبح محمد أخاك» و«ظننت محمدًا أخاك» فكلمة «أخاك» جامدة ، وهى معرفة بإضافتها إلى ضمير المخاطب ، وذلك لأن وظيفة الخبر ، وهى التى تتحول إلى خبر الفعل الناسخ ، وإلى المفعول الثانى فى باب ظن وأخواتها ، لا يشترط فيها التنكير ولا أن تكون اسمًا مشتقًا [1] .

٢ - الحال غير المفرد :

الحال غير المفرد ، هو الحال الجملة أو شبه الجملة . وشبه الجملة فى النحو يقصد به الظرف والجار والمجرور ، ولا يكون حالاً إلا إذا توافر لصاحبها أن يكون صاحب حال ، ولم يمكن أن يتعلق بشىء فى الجملة فمثلاً إذا قلنا « شاهدت محمدًا فى البيت» أو «شاهدت الهلال بين السحاب» يعد كلٌّ مِن «فى البيت» و«بين

---

(١) نستطيع أن نقول - إذا استخدمنا مصطلحات العالم اللغوى الأمريكى تشومسكى - : إن البنية العميقة Deep Structure للمثال الثانى والثالث «أصبح محمد مستبشرًا - ظننت محمدًا مستبشرًا» - واحدة ، وهى [المبتدأ + الخبر] وباستخدام القواعد التحويلية Transformational Rules تتولد عنها صيغ منها هاتان الصيغتان . ولكن المثال الأول «أقبل محمد مستبشرًا» مختلف عنهما فى بنيته العميقة لأن بنيته هى [الفعل + الفاعل + الحال] ، ومن هنا اختلف التحليل النحوى للبنية الظاهرية Surface Structure (وبعضهم يترجمها البنية السطحية ويسميها بوستال البنية الضحلة Shallow Structure) فى كل من هذه الأمثلة الثلاثة وإن تشابهت كلمة «مستبشرًا» فيها من حيث الشكل . لشرح هذه المصطلحات انظر كتاب تشومسكى : Aspect of the theory of Syntax, (Cambridge, Mass.: Press, 1965) P. 154 وانظر أيضا له Essays on Form and Interepretatian (North - Holand 1977) P. 57, 58 وتستطيع أن تجد شرحًا مبسطًا لهذه المصطلحات فى كتاب هارتمان وستورك .
Dictionary of Language and Linguistics, P. 58. P. 240 - 241 (London 1972).

السحاب» حالاً ، ولكن عند التحقيق لا يكون كل منهما هو الحال ، بل يكون جزءًا من الحال الذى يقدر بكون عام يعبر عنه بفعل أو مشتق تقديره «استقر» أو «كان» التامة أو «مستقرًّا» أو «كائنًا» وهنا نلاحظ أنه لا يدعو إلى القول بأن الجار والمجرور والظرف حالان إلا وجود أمرين مهمين :

الأول : عدم وجود ما يمكن أن يتعلق به الظرف والجار والمجرور . ففى الجملة «شاهدت الهلال بين السحاب» لا يتعلق الظرف بالفعل «شاهدت» لأن المشاهدة ليست بين السحاب . وكذلك فى الجار والمجرور «شاهدت محمدًا فى البيت» ، فالمشاهدة ليست فى البيت . ولما كان الظرف والجار والمجرور هنا يتعلقان بمحذوف يقدره النحاة فعلاً أو اسمًا مشتقًّا ، ويلزمون وجوب حذفه ، وكأن الجملة هنا كانت فى الأصل «شاهدت الهلال مستقرًّا بين السحاب» ، أو «شاهدت الهلال يستقر بين السحاب» . وعند تقدير الأول يكون رابط الحال «شبه الجملة» هو ما يربط المفرد ، وعند تقدير الثانى يكون رابط الحال شبه الجملة هو ما يربط الحال بصاحبها .

الثانى : كون صاحبها صالحًا لبيان الهيئة ، أو بعبارة أخرى يصلح لأن يكون صاحب حال ، وهنا لابد أن يكون معرفة أو نكرة مخصصة . فلو كان نكرة غير مخصصة ، كان شبه الجملة نعتًا ، وذلك لأن حاجة النكرة إلى أن توصف أولى من حاجتها إلى بيان هيئتها .

وأما الجملة التى تقع حالاً فإنها لابد فيها من رباط لفظى ، وذلك «لأن الجملة كلام مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، فإذا وقعت الجملة حالاً فلابد فيها مما يعلقها بما قبلها ويربطها به لئلا يتوهم أنها مستأنفة»[1] وهذا الرابط اللفظى أحد أمرين : الواو التى تسمى واو الحال ، أو الضمير ، أو هما معًا .

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٦٦/٢ .

وقد اجتمع الرابطان الواو والضمير معًا فى قوله تعالى ﴿ **لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى**﴾ [1] وجاءت جملة الحال ، والرابط فيها الواو فقط ، فى قوله تعالى ﴿**لئن أكله الذئب ونحن عصبة**﴾ [2] والضمير «نحن» ليس رابطًا لأنه ليس ضمير صاحب الحال . وقد ذهب الزمخشرى إلى أن الجملة الاسمية لابد أن يكون رابطها الواو فقط . يقول «والجملة تقع حالاً ، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية . فإن كانت اسمية فالواو ، إلا ما شذ من قولهم : كلمته فوه إلى فىَّ ، وما عسى أن يعثر عليه فى الندرة» [3] واضطر فى سبيل ذلك أن يحكم بالشذوذ على بعض الشواهد التى وردت فيها الجملة الاسمية حالًا وليست الواو رابطة فيها بل الضمير فقط مثل قوله تعالى ﴿**ويوم القيامة ترى الذى كذبوا على الله وجوههم مسودة**﴾ [4] . واضطر أيضا إلى تخريج بعض الأمثلة بما يجعل الحال فيه مفردًا لا جملة اسمية لخلوه من الواو الرابطة مثل قولهم : «لقيته عليه جبة وشى» فمعناه عنده «مستقرة عليه جبة وشى» فالجار والمجرور متعلق بمحذوف حال ، وارتفاع جبة وشى بالجار والمجرور على أنه فاعل له . ولكن ما ذهب إليه الزمخشرى ليس كذلك ، لأن مثل هذا المثال يحتمل أيضًا أن يكون الجار والمجرور فيه متعلقًا بمحذوف خبر مقدم وجبة وشى مبتدأ مؤخرًا ، وما ذهب إليه الزمخشرى هنا ترجيح بلا دليل .

وقد وردت الجملة الاسمية فى الشواهد القرآنية حالاً ولا رابط لها إلا الضمير [5] مثل قوله تعالى ﴿**اهبطوا بعضكم لبعض عدو**﴾ [6] وقوله ﴿**والله يحكم لا معقب لحكمه**﴾ [7] وقوله عز اسمه ﴿**وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعامَ**﴾ [8] .

---

(١) من الآية : ٤٣ من سورة النساء. (٢) من الآية : ١٤ من سورة يوسف .
(٣) المفصل ، للزمخشرى . والنص منقول من المتن فى شرح المفصل ، لابن يعيش : ٢/٦٥ .
(٤) من الآية : ٦٠ من سورة الزمر . (٥) انظر مغنى اللبيب لابن هشام :٢ /١٠٩.
(٦) من الآية : ٣٦ من سورة البقرة . (٧) من الآية : ٤١ من سورة الرعد .
(٨) من الآية : ٢٠ من سورة الفرقان .

وإذا خلت الجملة الحالية منهما (الواو أو الضمير) لفظًا قدر أحدهما نحو «مررت بالبر قفيز بدرهم» : وكذلك قول المسيب بن علس بن مالك الضبعى خال الأعشى يصف غائصًا غاص فى الماء لطلب اللؤلؤ حتى انتصف النهار ، ورفيقه على الشاطىء لا يدرى ما كان منه يقول :

نَصَفَ النهارُ الماءُ غامرُه ورفيقُه بالغيبِ لا يَدْرِى [1]

فإن كلاً منهما على تقدير الواو أو الضمير .

وقد تقع الجملة الاسمية حالًا وليس فيها الواو أو الضمير لا لفظًا ولا تقديرًا ، وذلك لأن الموقف يكشف عن أنها حال ولا تحتاج عندئذٍ إلى رابط . يقول الرضى : «وقد تخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قولك «خرجت زيد على الباب» [2] . ويقول ابن مالك «وقد تخلو منهما الاسمية عند ظهور الملابسة» [3] .

ويصبح الربط بالواو لازمًا فى موضعين : أحدهما إذا خلت الجملة الحالية من الضمير ولم يمكن تقديره مثل «جاء زيد وما طلعت الشمس» فهنا يلزم ربط الجملة الحالية بالواو .

والثانى إذا كانت الجملة الحالية فعلية فعلها مضارع مسبوق بقد مثل قوله تعالى ﴿يا قوم لم تؤذوننى وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم﴾ [4] فجملة ﴿وقد تعلمون﴾ حال من

---

(١) من قصيدته التى يقول فيها :

لو كنت من شىء سوى بشر كنت المنور ليلة البدر
ولأنت أنطق حين تنطق من لقمان لما عى بالفكر
ولأنت أشجع من أسامة إذ دعيت نزال ولج فى الذعر

(انظر حاشية الشيخ الأمير على المغنى : ١٠٩/٢) وهذه الأبيات تختلط بأبيات من قصيدة الأعشى التى مطلعها:

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر

(انظر شرح ديوان زهير : ٨٦ وما بعدها ومختارات ابن الشجرى : ٢١٠ وما بعدها)

(٢) شرح الكافية : ٢١٢/١ . (٣) التسهيل لابن مالك : ١١٣.

(٤) من الآية : ٥ من سورة الصف.

واو الجماعة فى ﴿تؤذوننى﴾ وهى حال مقررة للإنكار ، فإن (قد) لتحقيق العلم ، والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من إيذائه [1] .

وقد فصل متأخرو النحويين المواضع التى يمتنع فيها الإتيان بالواو رابطةً بين الجملة الحالية والجملة التى تكون فيها ، وأوصلوها إلى سبعة مواضع تدور كلها حول فقدان الواو لوظيفة الربط وإن عللوا ذلك بعلل مختلفة :

إحداها : الجملة الحالية الواقعة بعد حرف عطف ، يعطف حالاً على حال ، مثل قوله تعالى : **﴿فجاءها بأسنا بياتًا أوهم قائلون﴾** [2] ، فلا يقال : «أو وهم قائلون» ، حتى لا يجتمع حرفا عطف من حيث الشكل .

الثانية : الجملة الحالية المؤكدة لمضمون جملة قبلها مثل قوله تعالى : **﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه﴾** [3] إذا أخذنا بالوجه الذى يجعل **﴿ذلك الكتاب﴾** جملة اسمية ، وجملة **﴿لا ريب فيه﴾** جملة حالية مؤكدة لمضمون الجملة قبلها لأن المؤكِّد نفس المؤكَّد فى المعنى فلو دخلت الواو لكان أشبه بعطف الشىء على نفسه .

الثالثة : الجملة الحالية الفعلية ذات الفعل الماضى الواقع بعد (إلا) الإيجابية ، نحو قوله تعالى : **﴿وما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون﴾** [4] لأن ما بعد إلا مفرد حكمًا . وذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز الإتيان بالواو رابطة فى هذا الموضع ، مثل قول الشاعر :

نعم الفتى هرم لم تَعْرُ نائبةٌ ... إلا وكان لمرتاع بها وزَرَا

غير أن الأولين يحكمون بشذوذه .

---

(1) انظر شرح التصريح : ١/٣٩١.

(2) من الآية : ٤ من سورة الأعراف.

(3) من الآية : ٢ من سورة البقرة .

(4) من الآية : ١١ من سورة الحجر .

الرابعة : الجملة الحالية الفعلية ذات الفعل الماضى الذى تقع بعده (أو) ، مثل «لأضربنه ذهب أو مكث» . فجملة «ذهب» حال ، وقد وقعت بعدها أو فلا تقترن بالواو لأنها فى تقدير شرط ، لأن المعنى إن ذهب وإن مكث ، وفعل الشرط لا يقترن بالواو ، فكذلك ما يقدر به .

الخامسة : الجملة الحالية الفعلية ذات الفعل المضارع المنفى بـ (لا) مثل قوله تعالى ﴿**وما لنا لا نؤمن بالله**﴾ [1] لأن المضارع المنفى بـ (لا) - كما يرى النحاة - بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه غير فيجرى مجراه فى الاستغناء عن الواو فكما لا يقال : «وما لنا وغير مؤمنين» لا يقال : وما لنا ولا نؤمن بالله . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿**مالىَ لا أرى الهدهد**﴾ [2] .

السادسة : الجملة الحالية الفعلية ذات الفعل المضارع المنفى بـ (ما) مثل قول الشاعر :

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة	فمالك بعد الشيب صبًّا متيّما

فجملة «ما تصبو» حال من كاف المخاطب فى عهدتك ، ولم تقترن بالواو كذلك ، لأن المضارع المنفى بما بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه غير ، والتقدير عهدتك غير صاب . فكما لا يؤتى بالواو فى هذه ، لا يؤتى بالواو فيما هو بتقديرها .

السابعة : الجملة الحالية الفعلية ذات الفعل المضارع المثبت غير المسبوق بـ (قد) مثل قوله تعالى : ﴿**ولا تمنُن تستكثر**﴾ [3] فجملة ﴿**تستكثرُ**﴾ حال ، أى لا تمننْ مستكثرًا ، وكما لا يصح مجىء الواو فى «مستكثرًا» لا يصح الإتيان بها فيما هو بمعناه.

وقد فسر النحاة مجىء الواو معاقبة للضمير أو معه للربط فى الجملة الحالية دون غيرها من الجمل التى تقع محتاجة للربط ، فيكتفى فى ذلك بالضمير فقط كالجملة

---

(1) من الآية : ٨٤ من سورة المائدة . (2) من الآية : ٢٠ من سورة النمل .
(3) الآية : ٦ من سورة المدثر .

التى تقع خبرًا والجملة التى تقع صلة، بأن الحال «يجىء فضلة بعد تمام الكلام، فاحتيج فى الأكثر إلى فضل ربط ، فصدرت الجملة التى أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط ، أعنى الواو التى أصلها الجمع لتؤذن من أول الأمر أن الجملة لم تبق على الاستقلال . وأما خبر المبتدأ والصلة والصفة فإنها لا تجىء بالواو لأنه بالخبر يتم الكلام ، وبالصلة يتم جزء الكلام ، والصفة لتبعيتها للموصوف لفظًا وكونها لمعنى فيه ، معنى كأنها من تمامه ، فاكتفى فى ثلاثتها بالضمير . بلى قد تصدر الصفة والخبر بالواو إذا حصل لهما أدنى انفصال ، وذلك بوقوعهما بعد إلا نحو ما حسبتك إلا وأنت بخيل ، وما جاءنى رجل إلا وهو فقير . وأما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال ، فلا ترى أبدًا مصدرةً بالواو [1] وهذا الذى يقوله العلامة الرضى لا يتفق مع قولهم إن العطف يقتضى المغايرة ، والواقع أن الواو التى للحال غير الواو التى للعطف ، وهذا من تعدد معانى الأدوات ، فالواو لها عدة استعمالات فى العربية ، وإن كان هذا التعدد فى المعانى تسوغه علاقة جامعة بينها عند الفحص الدقيق ، ولعل معنى «أصل الجمع» ، الذى أشار إليه الرضى هنا ، هو العلاقة الجامعة بين الواو العاطفة والواو الحالية ، حيث تجعل جملة الحال منضمة إلى الجملة السابقة عليها وليست مستقلة عنها .

وبالإضافة إلى الرابط فى الجملة الحالية ، سواء أكان الضمير أم الواو أم هما معًا ، هناك شرطان آخران لابد من توافرهما حتى تترابط الجملة الحالية مع جملتها التى تكون الحال جزءًا منها .

أولهما : أن تكون الجملة حالية الزمن بالنسبة للفعل - والمقصود بذلك أن تكون مصاحبة للفعل - أو قريبة منه . ويقتضى هذا ألا تكون مصدرة بدليل استقبال كأداة التنفيس (السين أو سوف) و(لن) ، وألا تكون جملة ماضوية غير مقربة من الحال بأداة ، وذلك لأن الفعل المستقبل لا يقع موقع الحال لأنه لا يدل عليه فلا

---

(١) شرح الكافية : ٢١١/١.

يقال : «أقبل محمد سيضحك أو سوف يضحك» . وكذلك الفعل الماضى فلا يقال : «جاء محمد ضحك» . ولذلك يشترط البصريون أن تسبق (قد) الفعل الماضى لأن (قد) تقربه من الحال ، لأنه يقال : قد قامت الصلاة قبل حال قيامها ، ولأنه يجوز فى التركيب أن يقترن به كلمة الآن أو الساعة فيقال : «قد حضر الآن أو الساعة فلان» ، وأما قوله تعالى : «أو جاءُوكم حَصِرَت صدورُهمْ» [1] فإنه عندهم على تقدير «قد» يؤيد ذلك قراءة الحسن البصرى ويعقوب الحضرمى والمفضل عن عاصم «أو جاءوكم حصرة صدورهم» . وقد أجاز ذلك الكوفيون دون تقدير [2] اعتمادًا على الشكل اللغوى المنطوق فحسب .

والآخر أن تكون الجملة الحالية جملة خبرية أى محتملة للصدق والكذب لذاتها ، فلا تكون إنشائية ، لأن الحال صفة لصاحبها فى المعنى والإنشاء لا يوصف به ، فكذلك الحال : وما ورد على غير ذلك فإنه على تأويل القول المحذوف المقصود به الحكاية .

وبكون الجملة الحالية خبرية ومصاحبة لزمن الفعل فى الجملة ومشتملة على رابط يربطها بجملتها وبكونها دالة على هيئة صاحبها ، وبكونها فى محل نصب ، تترابط الجملة الحالية مع جملتها ، وتصبح جزءًا غير إسنادى من أجزائها .

(ز) ترابط تمييز النسبة مع جملته :

وأخص هنا تمييز النسبة وحده ، لأن تمييز المفرد من متممات الاسم ، فارتباط تمييز المفرد أو الذات بأجزاء جملته لا يكون إلا من خلال الاسم الذى يتم به . وقد جمع النحاة النوعين معًا لاتفاقهما فى عدد من الأمور : النصب ، والاسمية ، والتنكير ، وغلبة الجمود ، والبيان والتفسير ، وإن كانا مختلفين فى مفسرهما . فتمييز

(١) من الآية : ٩٠ من سورة النساء .

(٢) انظر المسألة الثانية والثلاثين فى الإنصاف لابن الأنبارى ٢٥٢/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٢ وشرح الأشمونى ١٩١/٢ .

النسبة يفسر نسبة غامضة بين الفعل والفاعل ، أو بين الفعل والمفعول به [1] . ويسميه بعض النحاة التمييز المحول ، ويعنون بذلك أن التمييز فى أصل التركيب كان ينبغى أن يكون فاعلاً أو مفعولاً به لو أراد المتكلم أن يصوغ هذا المعنى بطريقة أخرى ، ولكنه يعدل إلى هذا الأسلوب لضرب من المبالغة والتأكيد «فإذا قلت : «طاب زيد نفسًا» فتقديره : طابت نفس زيد. وإذا قلت : «تصبب عرقًا» ، فتقديره : تصبب عرقه ، وإذا قلت : «تفقأ شحمًا زيد» فتقديره : تفقأ شحم زيد . وإنما غيرت بأن ينقل الفعل عن الثانى إلى الأول فارتفع بالفعل المنقول إليه وصار فاعلاً فى اللفظ ، واستغنى الفعل به فانتصب ما كان فاعلاً على التشبيه بالمفعول إذ كان له به تعلق ، والفعل ينصب كل ما تعلق به بعد رفع الفاعل [2]» .

ويشرح ابن يعيش هذا التأكيد وهذه المبالغة بما يؤكد ترابط الفعل مع التمييز ، إذ يبين أن الفعل مسند إلى مجموع الفاعل والتمييز معًا من حيث المعنى ، وذلك أنه لا يقال طاب زيد ، ولا تصبب ، ولا تفقأ إلا على سبيل المجاز ، لأنه فى الحقيقة لشىء من سببه «وإنما أسند إليه مبالغة وتأكيدًا ، ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسندًا إلى جزء منه فصار مسندًا إلى الجميع وهو أبلغ فى المعنى . والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب به ثم أسند فى اللفظ إلى زيد تمكن المعنى ثم لما احتمل أشياء كثيرة ، وهو أن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه ، وأن يطيب قلبه بأن يصفو انجلاؤه ، تبين أن المراد من ذلك بالنكرة التى هى فاعل فى المعنى فقيل طاب زيد نفسًا» [3] ، وإذن ارتباط التمييز بالفعل أقرب إلى ارتباط الإسناد ، وهو يعتمد على

(١) يسمى بعض النحاة هذا النوع من التمييز بالتمييز المحول ، ويجعلون منه التمييز المحول عن المبتدأ مثل قوله تعالى : ﴿أنا أكثر منك مالاً﴾ (الكهف : ٣٤) وكل مثال من هذا النوع لا يقع فيه التمييز إلا بعد أفعل تفضيل تكون دلالته المعجمية محتملة لأكثر من تفسير ، ولذلك أرى أن ما يسمى تمييز نسبة محولاً من المبتدأ هو من قبيل تمييز المفرد ، لأن التمييز فيه يفسر أفعل التفضيل المتعدد الاحتمالات، وليس من قبيل تمييز النسبة . وينكر بعض النحاة أن يكون التمييز محولاً من المفعول أيضًا ، والثابت عندهم كونه منقولاً من الفاعل أو المفعول الذى لم يسم فاعله (انظر الهمع : ٦٨/٤) .

(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٧٥/٢.

(٣) المصدر السابق نفسه.

المعنى أكثر من اعتماده على أى شىء آخر ، وإن كان لابد من وجود شرائط أخرى تساعد على تحديد التمييز من غيره ، سواء أكان تمييز جملة أم تمييزًا متممًا لاسم قبله ، وهى :

– أن يكون نكرة دالة على الجنس يقول ابن السراج : «واعلم أن الأسماء التى تنصب على التمييز لا تكون إلا نكرات تدل على الأجناس» [1] . ويقول سيبويه عن هذا الاسم : «ولا يكون إلا نكرة» [2] .

– أن يكون مقدرًا بـ (من) . وهذا جانب معنوى وهو أهم ما يميز التمييز عن غيره، وعلى هذا الجانب يكون الاعتماد فى معرفة التمييز من غيره مما يلتبس به وأهمها الحال، ولذلك يرجح كثيرون أن يكون «فارسًا» فى قولهم : «لله دره فارسًا» تمييزًا لا حالاً ؛ لأنها متضمنة معنى (من) وقد يصرح بها فيقال : «لله دره من فارس» «لأن المعنى مدحه مطلقًا بالفروسية فإذا جعل حالاً اختص المدح وتقيد بحال فروسيته» [3] وإن كان الرضى لا يرى فرقًا بينهما لأنه يرى أن المدح بذلك فى حال الفروسية . وهذا بعيد ، لأن الفارس قد يمدح بالفروسية فى حال الفروسية وفى غيرها . وبما أن التمييز بمعنى (من) جاز أن يجر كل تمييز بها إلا فى مواضع معينة هى التمييز المحول من الفاعل والمفعول ، وتمييز أفعل التفضيل وتمييز العدد والتمييز الواقع بعد فعل المدح [4].

– وإلى هذا وذاك يجب أن يكون منصوبًا فما يؤدى وظيفة التفسير والبيان وهو غير منصوب لا يحلل فى بناء الجملة على أنه تمييز فى التحليل النحوى ، بل يكون غالبًا مضافًا إليه أو مجرورًا بحرف الجر .

وأود أن أشير هنا مرة أخرى إلى أن التمييز الذى لا يكون فى الجملة الفعلية يعد تمييزًا متممًا للاسم ، ولا يكون فى الجملة الفعلية إلا ما يسمى بالتمييز المحول

---

(١) الأصول فى النحو ، لابن السراج : ٢٦٩/١. (٢) سيبويه : ٢٠٥/١.
(٣) شرح الكافية ، للرضى : ١ /٢٢٢ . (٤) انظر الهمع : ٦٧/٤.

أو المنقول عن الفاعل مثل قوله تعالى : ﴿**واشتعل الرأس شيبا**﴾ [1] أو عن المفعول مثل قوله تعالى : ﴿وفجرنا الأرضَ عيونًا﴾ [2] . وما عداهما يعد متممًا للاسم لأنه يفسر غموضًا فى احتمالات دلالته المتعددة .

(ح) ترابط المستثنى بجملته :

عالج النحاة المستثنى تحت عنوان «الاستثناء» ، والاستثناء مفهوم يندرج تحته ما يعد فى التحليل النحوى مستثنى أو غير مستثنى ، لأن وسائل الاستثناء مختلفة إذا كان المقصود هو الاستثناء بمعناه اللغوى . ولست أقصد بالمستثنى هنا إلا ما يعد فى التحليل النحوى لبناء الجملة كذلك ، أى الاسم المنصوب أبدًا لأنه مستثنى أو ما يجوز فيه وجه آخر ولكنه منصوب ، فمن التراكيب الآتية :

١ - خرج القوم إلا محمدًا

٢ - ما خرج القوم إلا محمدًا (فى حالة اختيار النصب على الاستثناء)

٣ - ما خرج القوم إلا محمد

٤- خرج القوم إلا أمتعتَهم (استثناء منقطع)

٥ - خرج القوم غيرَ محمد (أداة الاستثناء اسم ، ومثلها سوى)

٦ - ما خرج القوم غيرَ محمد (فى حالة اختيار نصب غير)

٧ - ما خرج القوم غيرُ محمد

٨ - خرج القوم خلا محمد (ومثل خلا عدا وحاشا)

٩ - خرج القوم خلا محمدًا

١٠- خرج القوم ما خلا محمدًا

---

(١) من الآية : ٤ من سورة مريم .
(٢) من الآية : ١٢ من سورة القمر .

١١- خرج القوم ليس محمدًا

١٢- خرج القوم لا يكون محمدًا

أقول : من مجموع هذه الأمثلة لا يعد مستثنى إلا ما كان منصوبًا على أنه مستثنى ، وهو الاسم المنصوب الواقع بعد «إلا» أو هو كلمة (غير أو سوى) فى حالة النصب على الاستثناء ، وما عدا هذا فإنه يعد فى التحليل النحوى شيئًا آخر غير المستثنى ، فهو استثناء بالمعنى اللغوى لا بالمعنى النحوى . وقد عالج النحاة ، تحت باب الاستثناء ، كل ما هو مستثنى من الجانب اللغوى والجانب النحوى معًا .

والمستثنى لابد أن تصحبه سابقة عليه أداةُ الاستثناء الخاصة وهى (إلا) ، وهى وسيلة لفظية لتعيين المستثنى إذا توافرت خصائصه فى التركيب . «فحرف الاستثناء إلا . وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا فغيرٌ ، وسوى . وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فـ (لا يكون) وليس ، وعدا وخلا . وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشا وخلا فى بعض اللغات [1]» ولا يعد الاسم مستثنى نحويًا إلا إذا كان منصوبًا ، وكانت الأداة «إلا» أو «غير» أو «سوى» ، وكان الكلام تامًّا (أى ذكر فيه المستثنى منه) موجبًا (أى مثبتًا) أو غير موجب واختير فيه نصب المستثنى . وهذه كلها أمور لفظية ، وأما الجانب المعنوى فهو أن يكون الاسم الذى بعد الأداة «خارجًا مما دخل فيه ما قبله» [2] بأن تثبت لما قبل «إلا» حكمًا أو تنفيه عنه وتخرج بهذه الأداة الاسم الواقع بعدها مثل : ﴿فشربوا منه إلا قليلًا منهم﴾ [3] فقد أثبت الشرب لجماعة الغائبين وأخرج منهم ﴿قليلًا منهم﴾ ، ومثل قوله تعالى ﴿ما فعلوه إلا قليلًا منهم﴾ [4] فى قراءة النصب فى «قليلاً» وهى قراءة أبى وابن أبى إسحاق وابن عامر وعيسى بن عمر [5]،

(١) سيبويه : ٣٠٩/٢ . (٢) السابق ٢: /٣١٠.

(٣) من الآية : ٢٤٩ من سورة البقرة .

(٤) من الآية : ٦٦ من سورة النساء وهى قوله تعالى : ﴿ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما فعلوه إلا قليل منهم﴾ وقراءة الجمهور بالرفع فى «قليل» .

(٥) انظر : البحر المحيط لأبى حيان ٢٨٥/٣ .

فقد نفى فعل قتل النفس والخروج من الديار عن جماعة الغائبين ، وأخرج من عدم الفعل قليلاً منهم . ونفى عدم الفعل إثبات لما بعد إلا .

وفيما عدا حالة الاستثناء النحوى يكون للاسم الواقع بعد الأداة وظيفة نحوية أخرى فإذا كانت الأداة هى «إلا» فى غير حالة الاستثناء فإنها لا تغير الاسم عن الحال التى كان عليها قبل أن تلحق الكلام «ولكنها تجىء لمعنى» [1] مختلف عن الاستثناء ، وذلك لأنها «تدخل الاسم فى شىء تنفى عنه ما سواه ، وذلك قولك «ما أتانى إلا زيد» و«ما لقيت إلا زيدًا» و«ما مررت إلابزيد» تجرى الاسم مجراه إذا قلت : ما أتانى زيد ، ولقيت زيدًا ، ومررت بزيد . ولكنك أدخلت إلا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفى ما سواها، فصارت هذه الأسماء مستثناة [2] بالمعنى اللغوى لا بالمعنى النحوى ، ولذلك لا يكون لهذه الأسماء فى هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق إلا .

وإذن لابد أن تتعاون عدة أمور فى التركيب ليكون الاسم مستثنى نحويًا هى أن يكون منصوبًا ، وأن يكون واقعًا بعد إلا أو واقعًا بعد غير أو سوى المنصوبتين وهو مجرور بالإضافة ، وأن يكون الكلام تامًا موجبًا ، أو غير موجب بشرط اختيار النصب فى الاسم الواقع بعد «إلا» أو نصب «غير» و«سوى» ، وينضم إلى ذلك كون الاسم خارجًا عن الحكم المقرر لما قبله إثباتًا أو نفيًا . وبهذا نفسه يترابط المستثنى مع أجزاء جملته حيث يكون ارتباطه بالحكم المستفاد من التركيب الأساسى إما بالخروج من الاتصاف مما ثبت فى التركيب الأساسى أو بالدخول فيما نفى فى التركيب الأساسى نفسه [3]. فالاستثناء «صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول ، وحقيقته تخصيص صفة عامة ، فكل استثناء تخصيص ، وليس كل تخصيص استثناء ، فإذا قلت : قام القوم إلا زيدًا ، تبين بقولك : إلا زيدًا أنه لم يكن داخلاً تحت الصدر.

---

(١) سيبويه :٢ /٣١٠ . (٢) السابق نفسه .

(٣) انظر : جملة الفاعل بين الكم والكيف ، للدكتور محمود شرف الدين : ٢٦٠ .

وإنما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازًا ، وهذا معنى قول النحويين: الاستثناء إخراج بعض من كل ، أى إخراجه من أن يتناوله الصدر فـ «إلا» تخرج الثانى مما دخل فى الأول ، فهى شبه حرف النفى ، فقولنا قام القوم إلا زيدًا بمنزلة قام القوم لا زيد ، إلا أن الفرق بين الاستثناء والعطف أن الاستثناء لا يكون إلا بعضًا من كل، والمعطوف يكون غير الأول، ويجوز أن يعطف على واحد نحو قولك: قام زيد لا عمرو، ولا يجوز فى الاستثناء أن تقول: قام زيد إلا عمرًا. والمستثنى منه والمستثنى جملة واحدة ، وهما بمنزلة اسم مضاف ، فإذا قلت : جاءنى قومك إلا قليلاً منهم ، فهو بمنزلة قولك : جاءنى أكثر قومك ، فكأنه اسم مضاف لا يتم إلا بالإضافة» [1] وهذا النص الكاشف على طوله يؤكد أن كل جانب من جوانب ترابط المستثنى بجملته لا يمكن أن يستقل وحده ويؤدى ما تؤديه خصائص الاستثناء النحوى مجتمعة ، وإلا فإن العطف بـ «لا» قد يؤدى معنى الإخراج من الحكم المثبت لما قبل (لا) ولكنه لا يعد استثناءً نحويًّا ، وقد توجد الأداة التى هيأتها اللغة فى بعض استعمالاتها للاستثناء ولا يكون الاسم بعدها مستثنى . فلا يعد إذن استثناءً نحويًّا إلا ما توافرت له كل الجوانب التى أشير إليها آنفًا وهذا هو مسلك اللغة فى كل وظيفة نحوية .

(ط) ترابط الجار والمجرور بالفعل :

الجار والمجرور من أكثر الوظائف النحوية ارتباطًا بالفعل وتعلقًا به ، مثله فى ذلك مثل الظرف ، وقد خصهما الدرس النحوى بمصطلح يدل لفظه على قوة هذا الارتباط وتماسكه وهو «التعلق» . وقد يزيد الجار والمجرور عن الظرف فى مواضع معينة ، حيث يحدد معنى الفعل فى بعض الأحيان بنوع الحرف الذى يتعلق به مثل «رغب عن كذا» و«رغب فى كذا» فنوع الحرف هنا هو الذى يوجه الرغبة ، فمع «عن» – وهى للمجاوزة – يكون «رغب عن كذا» ابتعادًا عنه وتجنبًا له مع شىء من الاستعلاء ، ومع «فى» – وهى للظرفية – يكون «رغب فى كذا» حبًّا للشىء ووقوعًا فيه ، وأمثلة ذلك فى اللغة متعددة مثل «صبر على» و«صبر عن» ، «وخرج من» و«خرج على» إلخ .

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٧٥/٢ ، ٧٦.

واستخدام حرف جر معين يضفى على الفعل معنى اللزوم وقد كان متعديًا مثل قوله تعالى ﴿**فليحذر الذين يخالفون عن أمره**﴾ [1] حيث اكتفى الفعل ﴿**يخالفون**﴾ - وهو متعد فى أصل معناه بالجار والمجرور ﴿**عن أمره**﴾ عن المفعول به ، وبذلك حدث تحويل فى دلالة الفعل . ويسمى النحاة هذا بالتضمين ، وقد ضمن هذا الفعل معنى «يبتعدون» . لكن ينبغى الوقوف هنا على استخدام لفظ الفعل «يخالفون» مع معاملته معاملة الفعل «يبتعدون» وقد كان بالوسع أن يأتى من أول الأمر بالفعل يبتعدون، والأقرب إلى الغاية والأدنى إلى الصواب أن عينى الفعلين كليهما ملحوظان فى مثل هذا الاستعمال ، فالمخالفة هنا فيها معنى الابتعاد والصد ، ولذلك يقول ابن جنى: «اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف ، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر ، فلذلك جىء معه بالحرف المعتاد مع ما هو فى معناه» [2] وأزيد عليه أن هذا إيذان كذلك بأن معنى كل من الفعلين مقصود ، أحدهما ذكر بلفظه والآخر ذكر باستعماله.

والتعلق بالفعل معنى يتحكم فيه معنى الفعل نفسه ونوع حرف الجر المستخدم، ومعنى الاسم المجرور بحرف الجر كذلك ، ولذلك سمى سيبويه حروف الجر حروف الإضافة لأنها تضيف معنى الفعل إلى الاسم المجرور . فإذا «قلت : مررت بزيد فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء ، وكذلك هذا لعبد الله . وإذا قلت أنت كعبد الله ، فقد أضفت لعبد الله الشبه بالكاف . وإذا قلت : أخذته من عبد الله ، فقد أضفت الأخذ إلى عبد الله بمن .

وإذا قلت : مذ زمان ، فقد أضفت الأمر إلى وقت من الزمان بمذ . وإذا قلت : أنت فى الدار ، فقد أضفت كينونتك فى الدار إلى الدار بفى . وإذا قلت : فيك خصلة

---

(١) من الآية : ٦٣ من سورة النور .

(٢) الخصائص ، لابن جنى : ٢/٢٠٨ ، وانظر : صفحة ٣٠٦ إلى ٣١٥ ، من هذا الجزء نفسه حيث يعقد ابن جنى بابًا فى استعمال الحروف بعضها مكان بعض .

سوء ، فقد أضفت إليه الرداءة بفى . وإذا قلت : رب رجل يقول ذلك ، فقد أضفت القول إلى الرجل برب . وإذا قلت بالله ووالله وتالله ، فإنما أضفت الحلف إلى الله سبحانه» (١) ومعنى هذا أن حروف الجر تصرف الفعل الذى تتعلق به إلى الاسم المجرور بها . ومعنى إضافتها الفعل ضمها إياه وإيصاله إلى الاسم ، كقولك رغبت فى زيد وقمت إلى عمرو . و«فى» أوصلت إلى زيد الرغبة و«إلى» أوصلت القيام إلى عمرو وهكذا مررت بزيد (٢) . وقد جيء بهذه الحروف - كما يقرر النحاة - «لإيصال معانى الأفعال إلى الأسماء» (٣) ولذلك ، إذا وجد الجار والمجرور فى تركيب ما وليس فيه فعل أو ما فى معناه ، قدر الفعل أو ما فى معناه ، وذلك إذا وقع الجار والمجرور موقع الخبر أو النعت أو الحال أو الصلة . فالجار والمجرور على أى نحو ورد فى الجملة ، يتعلق إما بالفعل أو بماله مشابهة بالفعل من حيث الدلالة على الحدث . وغنى عن البيان أن نقول إذا تعلق الجار والمجرور باسم فيه معنى الفعل كان الجار والمجرور متممًا لذلك الاسم .

---

(١) سيبويه : ٤٢١/١ .

(٢) انظر تقريرات السيرافى على هامش كتاب سيبويه ٢٠٩/١ - (طبعة بولاق).

(٣) شرح المفصل : ٩/٨ .

ثانيًا - ترابط التابع بمتبوعه :

لا تترابط التوابع على تنوعها (النعت والتوكيد والعطف بنوعيه والبدل) بالجملة التى توجد فيها إلا من خلال متبوعها ، أيًّا كانت وظيفة هذا المتبوع وعلاقته فى جملته . ولذلك ، يتوجه ترابط التوابع إلى هذا المتبوع نفسه ، فيوثق نظام اللغة علاقتها به بوسائل مختلفة أهمها وأظهرها العلامة الإعرابية إذ يتطابق التابع مع متبوعه فى علامته الإعرابية ، ولعله من أجل متابعته له فى العلامة الإعرابية أطلق عليه فى الدرس النحوى مصطلح التابع ، ولا يتبع ما قبله إلا لأنه على علاقة وثيقة به بحيث ينظر إلى التابع والمتبوع معًا بوصفهما «اسمًا واحدًا فى الحكم»[1] - على حد تعبير صاحب شرح المفصل - وذلك «لأن المنسوب إلى المتبوع فى قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه ، فإن المجىء فى «جاءنى زيد الظريف» ليس فى قصده منسوبًا إلى زيد مطلقًا ، بل إلى زيد المقيد بقيد الظرافة ، وكذا فى «جاءنى العالم زيد» و «جاءنى زيد نفسه»[2] وبهذا «صار التابع والمتبوع معًا كمفرد منسوب إليه»[3] معنى الإسناد أو غيره من أنواع العلاقة فى الجملة «ولو انفرد كل واحد من البدل والمبدل منه لم يحصل ما حصل باجتماعهما كما لو انفرد التأكيد والمؤكد ، أو النعت والمنعوت ، لم يحصل ما حصل باجتماعهما[4] وقول النحويين عن البدل : إنه فى حكم تنحية الأول ، وهو المبدل منه ووضع البدل مكانه ، ليس على معنى إلقائه وإزالة فائدته ، بل على معنى أن البدل قائم بنفسه وأنه معتمد الحديث وليس مبينًا للمبدل منه كتبيين النعت الذى هو من تمام المنعوت .

---

(١) شرح المفصل : ٣٨/٣ .
(٢) شرح الكافية ، للرضى : ٢٩٩/١ .
(٣) المصدر السابق نفسه .
(٤) شرح المفصل : ٦٦/٣ .

وتتفق التوابع كذلك فى أن كثيرًا منها هو الأول أى المتبوع فى معناه ، إما بتكرير لفظه وذلك فى التوكيد اللفظى ، أو باشتماله على ضميره ، وذلك فى التوكيد المعنوى والنعت السببى والنعت بالجملة وبدل البعض من كل وبدل الاشتمال ، أو بتضمن حقيقته مع حال من أحواله كالنعت الحقيقى ، أو بتضمن حقيقته فقط كالبدل المطابق وعطف البيان . وإذا لم يكن التابع هو الأول فى معناه اقتضت التبعية وسيلة أخرى مساعدة وذلك فى العطف حيث يكون بالأداة وهى حرف العطف ، وهذا كله يؤكد ترابط التابع مع متبوعه .

ولا تكفى العلامة الإعرابية وحدها بطبيعة الحال فى تمييز تابع من آخر ، بل لابد من توافر علامات أخرى تساعد على تعيين كل تابع على حدة . وقد سلك النظام اللغوى فى سبيل ذلك عدة وسائل بعضها يراعى فى التابع ، وبعضها يراعى فى المتبوع على الوجه الآتى :

(أ) النعت :

يختلف النعت عن غيره من ضروب التوابع فى أنه يأتى مفردًا وغير مفرد (أى جملة وشبه جملة) . والمفرد منه قد يكون اسمًا – وهو النعت الحقيقى – ومركبًا اسميًّا يتم فيه الاسم بمرفوع بعده وهو النعت السببى . وفى كل من النعت الحقيقى والسببى قد يكون المنعوت نكرة أو معرفة ولابد من تطابق النعت معه فى التعيين أى التعريف والتنكير[1] فضلاً عن المطابقة الإعرابية ، وينفرد النعت الحقيقى بأنه يطابق

---

(١) هذا هو مذهب جمهور النحاة . وقد أجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة ، ولذلك جعل «الأوليان» صفة لـ «آخران» فى قوله تعالى : ﴿فآخران يقومان مقامَهما من الذين استحقَّ عليهم الأوْلَيان﴾ (من الآية ١٠٧ من سورة المائدة) وقد أجاز بعض النحاة وصف المعرفة بالنكرة مطلقًا . وأجاز ابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة بشرط كون الوصف خاصًّا بذلك الموصوف ، واستشهد على ذلك بقول النابغة :

أبيت كأنى ساورتنى ضئيلة   من الرقش فى أنيابها السم ناقع

فجعل «ناقع» نعتًا للسم لأن هذا مما يختص به . ويقول الأشمونى : «والصحيح مذهب الجمهور ، وما أوهم خلاف ذلك مؤول» . (انظر الأشمونى : ٣/٦٠ والهمع : ٥/١٧٢، ١٧٣) .

منعوته فى العدد (الإفراد والتثنية والجمع) ، والنوع (التذكير والتأنيث) إلا إذا كان النعت بصفة يستوى فيها المذكر والمؤنث ، وذلك على ضربين ، أولهما : ما يستوى فيه المذكر والمؤنث بسقوط تاء التأنيث مثل : صبور وشكور وضروب ، فيقال : رجل صبور وامرأة صبور[1] وكف خضيب ولحية دهين بمعنى مخضوبة ومدهونة وذلك إنما يكون عند ذكر الموصوف وفهم المعنى بذكره أو ما يقوم مقام ذكره ، فأما مع حذف الموصوف فلا ، فلو قلت : رأيت خضيبًا وأنت تريد كفًا خضيبًا لم يجز للالتباس ، وثانيهما : ما يستوى فيه المذكر والمؤنث فى لزوم تاء التأنيث مثل علّامة ونسابة ، وهلباجة للأحمق ، وربعة للمتوسط الطول ويفعة[2] أو كان على وزن «أفعل» الذى يأتى بعده حرف الجر «من» فيلزم حينئذ الإفراد والتذكير ، وكذلك إذا كان النعت بالمصدر غير الميمى (لأن المصدر المبدوء بالميم لا ينعت به مطلقًا) فإنه يلزم الإفراد والتذكير ، وذلك أن النعت بالمصدر يقصد به المبالغة فيلزم الإفراد والتذكير إشارة إلى هذا المعنى فيقال رجل عدل ورضا وزور ، وامرأة عدل ورضا وزور ، ورجلان عدل ورضا وزور ، ورجال عدل ورضا وزور ، ونساء عدل ورضا وزور ، أى هو نفس العدل إلخ . وبعض النحاة يجعله على تأويل مضاف محذوف والتقدير ذو عدل ، ولكن الكوفيين يؤولون ذلك بالمشتق و «رجل عدل عندهم : رجل عادل ، وذلك أن النعت لا يكون إلا بالمشتق (اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل) وبشبه المشتق والمراد بشبه المشتق ما يؤول إلى معناه وإن كان من حيث الصيغة جامدًا غير مشتق ، ولذلك أجيز النعت باسم الإشارة ، والاسم الموصول - ولا ينعت بهما إلا المعرفة - و «ذى» التى بمعنى صاحب ومثناها وجمعها ، والاسم المنتهى بياء النسب . تقول مررت بزيد هذا ، وذى المال ، وذو قام ، والقرشى ، فمعناها : الحاضر ، وصاحب المال ، والقائم ، والمنسوب إلى قريش»[3] وعلى ذلك لا يكون النعت

(١) يقول ابن يعيش : كأنهم أرادوا بسقوط التاء من المؤنث هنا الفرق بين فعول بمعنى فاعل وبينه إذا كان بمعنى مفعول نحو حلوبة وحمولة . (شرح المفصل : ٣/٥٥) .

(٢) انظر شرح المفصل : ٣/٥٥، ٥٦ .

(٣) الأشمونى : ٣/٦٢.

ضميرًا لأنه لا ينعت ولا ينعت به ، وذلك لأن الغرض الأصلى من نعت المعرفة هو التوضيح ، والضمير هو أعرف المعارف فلا يحتاج إلى توضيح ، لأنه إما أن يكون لمتكلم أو مخاطب ولا يضمر الاسم إلا بعد تقدم ذكره ومعرفة المخاطب لمن يعود ، وتوضيح المنعوت يكون بذكر صفة من صفاته ، وليس فى الضمير معنى الوصفية لأنه لا يدل إلا على الذات لا على قيام معنى بها . ومن هنا فإن الضمير لا ينعت ولا ينعت به ، يقول سيبويه : «واعلم أن المضمر لا يكون موصوفًا ، من قبل أن تضمر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعنى .. وليست صفة ، لأن الصفة تحلية نحو الطويل أو قرابة نحو أخيك وصاحبك وما أشبه ذلك» [1] ومثله فى ذلك أسماء الشرط وأسماء الاستفهام و «كم» الخبرية و «ما» التعجبية و «الآن» و «قبل» و «بعد» [2] .

وكذلك لا ينعت بالعلم لأنه ليس بمشتق ولا فى حكمه ، إذ هو موضوع لمجرد الذات . يقول سيبويه : «واعلم أن العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفةً ، لأنه ليس بحلية ولا قرابة ولا مبهم» [3] إلا إذا كان العلم مشتهرًا مسماه بصفة ما مثل (خاتم) فإنه يصح أن يؤول بوصف وينعت به [4] .

فمدار جواز أن يكون المفرد نعتًا إذن حول الاشتقاق أو معناه . فكل ما هو مشتق بالمعنى السابق (أى بأن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة) أو أمكن تأويله بالمشتق ، فإنه يجوز أن ينعت به .

وقبول أن يكون الاسم منعوتًا أو متبوعًا بالنعت يتوقف على الغرض من النعت ، وهو التوضيح أو التخصيص ، «لأن النعت فى الأصل إيضاح أو تخصيص» [5] وكل ما يؤدى له النعت إيضاحًا أو تخصيصًا لا ينعت . فلا ينعت الضمير لعدم حاجته إلى ذلك ، ولا ينعت كل ما يتوغل فى البناء أو الإبهام لعدم الفائدة من وراء ذلك .

---

(١) سيبويه : ١١/٢ .
(٢) انظر الهمع : ١٧٥/٥ وما بعدها .
(٣) سيبويه : ١٢/٢ .
(٤) انظر حاشية الصبان على الأشمونى : ٧٣/٣ .
(٥) الهمع : ١٧٦/٥ .

وهذه كلها وسائل يقدمها النظام اللغوى لترابط النعت بالمنعوت وتمييزه من غيره من أنواع التوابع الأخرى . فما ينعت وما لا ينعت ، وما ينعت به وما لا ينعت به ، والمطابقة فى الإعراب والنوع والعدد والتعيين إلا فى مواضع محددة ، كل ذلك يعين على تماسك النعت بمتبوعه ، حتى لو كان النعت غير حقيقى بأن يكون توجهه لما بعده فإنه لابد أن يكون ما بعد النعت اسمًا له سبب بالمنعوت ولذلك يسمى السببى ، فإذا قلت : «مررت برجل حسن وجهه» فإن «وجهه» فاعل للصفة المشبهة ، وقد اتصلت بضمير يعود على المنعوت ، ولأن النعت فى هذا النوع يجرى على ما بعده فى الحقيقة فإنه لا يطابق متبوعه إلا فى التعريف أو التنكير ، والإعراب فقط ، وأما المطابقة فى التذكير والتأنيث فإنه يجرى على ما بعده ويعامل فى ذلك معاملة الفعل الواقع موقعه ويكون بحسبه «فيقال مررت برجال حسنةٍ وجوهُهم وبامرأة حسنٍ وجهُها كما يقال حَسُنَتْ وجوهُهم وحَسُنَ وجهها»[1] .

وأما النعت بالجملة فلا يكون إلا بتوافر شروط معينة فى المنعوت وفى الجملة التى تقع نعتًا . أما ما يشترط فى المنعوت بالجملة فلابد أن يكون نكرة ، وذلك لأن الجمل كما يرى بعض النحاة نكرات[2] ولولا أن الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة لأن ما تعرف لا يستفاد ، ولذلك ، إذا أريد وصف المعرفة بالجملة ، لابد من التوصل إلى ذلك بإدخال الاسم الموصول ذى الألف واللام ، وكأن «الذى» وفروعه أداة لتعريف الجمل . وقد شرح ذلك ابن يعيش شرحًا وافيًا إذ يقول «وذلك أن الذى وأخواته مما فيه لام إنما دخل توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل ، وذلك أن الجمل نكرات ، ألا ترى أنها تجرى أو صافًا على النكرات نحو قولك : مررت برجل أبوه زيد ، ونظرت إلى غلام قام أخوه ، وصفة النكرة نكرة ، ولولا أن الجمل نكرات لم

(١) الأشمونى : ٦١/٣ .

(٢) يرفض بعض النحاة أن يقال إن الجمل نكرات ، ويفضلون على ذلك أن يقال إنها مؤولة بالنكرة لأن الحكم بالتنكير والتعريف من عوارض الذات ، وليست الجملة ذاتًا فلا يعرض لها تعريف ولا تنكير ، وعلى ذلك فالجملة ليست لا نكرة ولا معرفة ، بل مؤولة بنكرة (انظر شرح الكافية ٣٠٧/١ وحاشية الصبان ٦٣/٣) .

يكن للمخاطب فيها فائدة ، لأن ما تعرف لايستفاد ، فلما كانت تجرى أو صافًا على النكرات لتنكرها أرادوا أن يكون فى المعارف مثل ذلك ، فلم يسغ أن تقول : «مررت بزيد أبوه كريم» وأنت تريد النعت لزيد ، لأنه قد ثبت أن الجمل نكرات والنكرة لا تكون وصفًا للمعرفة ، ولم يكن إدخال لام التعريف على الجملة لأن هذه اللام من خواص الأسماء ، والجملة لا تختص بالأسماء بل تكون جملة اسمية وفعلية فجاءوا حينئذٍ بالذى متوصلين بها إلى وصف المعارف بالجمل ، فجعلوا الجملة التى كانت صفة للنكرة صفة للذى ، وهو الصفة فى اللفظ ، والغرض الجملة[1] ففى قوله تعالى : ﴿واتقوا يومًا تُرجَعون فيه إلى الله﴾[2] وقعت الجملة ﴿تُرْجَعُون فيه إلى الله﴾ نعتًا لكلمة ﴿يومًا﴾ لتوافر شرط المنعوت وهو كونه نكرة ، ولو كان معرفة لصارت الجملة هنا حالاً لا نعتًا .

وأما الشرط الذى لابد من تحققه فى الجملة الواقعة نعتًا فأمران : أحدهما أن تكون جملة خبرية أى تحتمل الصدق والكذب ، وذلك «لأن الطلب والإنشاء لا خارجى لهما يعرفه المخاطب ، فيتخصص به المنعوت»[3] لأن الغرض من النعت الإيضاح والبيان بذكر حال ثابتة للموصوف له ليست لمشاركة فى اسمه . «والأمر والنهى والاستفهام ليست بأحوال ثابتة للمذكور يختص بها ، إنما هو طلب واستعلام لا اختصاص له بشخص دون شخص»[4] ولذلك إذا ورد ما ظاهره أن الجملة الطلبية أو الإنشائية نعت بها أوّله النحاة على تقدير قول محذوف بحيث تكون الجملة إنشائية مقولاً له ويكون القول المحذوف هو النعت مثل قول الراجز :

حتــى إذا جــن الظــلام واختلــط   جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

فجملة «هل رأيت الذئب قط» مقولة لقول محذوف تقديره : جاءوا بمذق مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب قط . ويرى بعض النحاة أن الأصل فى مثل هذا «بمذق

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٤١/٣ .
(٢) من الآية : ٢٨١ من سورة البقرة .
(٣) شرح التصريح : ١١٢/٢ .
(٤) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٥٣/٣ .

لون الذئب هل رأيت الذئب . يقولون برجل مثل كذا . هل رأيت كذا ؟ وفى الحديث : كلاليب مثل شوك السعدان . هل رأيتم شوك السعدان ؟ قالوا : نعم يا رسول الله . قال : فإنها مثل شوك السعدان ، ثم حذف مثل لون الذئب وبقى هل رأيت الذئب»[1] فهم إذن يذهبون إلى أن الجملة الاستفهامية هنا ليست نعتًا ، لأن النعت محذوف وهو «مثل لون الذئب» فحذف النعت ، وبقيت الجملة الاستفهامية مستقلة وهى دليل على النعت المحذوف . ويذهب بعض النحاة إلى أن هذا ليس من النعت فى شىء والجملة الاستفهامية هنا مستقلة ، ويقول ابن هشام : «وما أدرى ما الذى دل النحاة على أن هذا وصف ويمكن أن يكون مستأنفًا وكأن قائلاً قال : ما صفته ؟ فقال : هل رأيت الذئب قط أى هو مثله»[2] وهذا كله من أجل تأكيد أن النعت بالجملة لا يكون إلا بالجملة التى تحتمل الصدق والكذب .

والشرط الثانى أن تشتمل على ضمير يربطها بالمنعوت ، ولكى يكون الضمير رابطًا لابد أن يكون ضمير المنعوت نفسه مثل قوله تعالى : **﴿وهذا كتاب أنزلناه مبارك﴾**[3] فجملة أنزلناه نعت لكتاب وقد اشتملت على ضميره ، ولا يحصل الربط فى جملة النعت إلا بالضمير . وإنما اشترط الضمير فى الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصلة والصفة ، فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف . فلو قلت «مررت برجل قام عمرو» ولم يكن الرجل متصفًا بقيام عمرو بوجه ، فلا يتخصص به ، فإذا قلت «قام عمرو فى داره» صار الرجل متصفًا بقيام عمرو فى داره[4] وقد يكون الضمير الرابط مقدرًا مثل قوله تعالى : **﴿واتقوا يومًا لا تجزى نفس عن نفس شيئًا﴾**[5] أى لا تجزى فيه ، وإذا لم يكن الضمير الرابط ملفوظًا به أو مقدرًا كان لابد من

---

(١) شرح التصريح : ٢/١١٢ .
(٢) حاشية الشيخ يس العليمى : ٢/١١٢ ، ١١٣ .
(٣) من الآية : ٩٢ من سورة الأنعام والآية ١٥٥ من السورة نفسها .
(٤) شرح الكافية للرضى : ١/٣٠٨. (٥) من الآية : ٤٨ من سورة البقرة .

وجود بدل منه وهو (ال) مثل قول الشنفرى يشبه دوى السهام فوق مقبض قوس بدوِىّ نحلٍ ضل طريقه نحو غاره :

كأن حفيفَ النبلِ من فوق عَجْسِها عوازبُ نحلٍ أخطأ الغارَ مُطْنِفُ

فجملة «أخطأ الغارَ مطنفُ» وقعت نعتًا لنحل وقد جىء فيها بدلاً من الضمير بالألف واللام ، والتقدير أخطأ غارها مطنف ، ويمكن أن يكون الضمير مقدرًا ، والتقدير «أخطأ الغار مطنف منها» (والمطنف هو الذى يعلو الطنف بفتح الطاء والنون وهو أعلى الجبل) وذلك على حد قولهم : مررت بُبرّ كرٌ بدرهم . أى كرٌ منه .

وتختلف جملة النعت عن الجملة التى تقع خبرًا فى أن الرابط فى جملة النعت لابد أن يكون ضميرًا «والفرق أن المنعوت لا يستلزم النعت صناعة فضعف طلبه له فاحتيج لدليل قوى يدل على ارتباط الجملة به وأنها نعت له ، بخلاف المبتدأ فإنه يستلزم الخبر فقوى طلبه فاكتفى فيه بأى دليل يدل على ارتباط الجملة به ، وأنها خبر عنه»[1] ولذلك يتنوع الرابط فى جملة الخبر بالمبتدأ ، ويتحدد فى جملة النعت .

وأما النعت بالجار والمجرور والظرف فشرطه أن يكون المنعوت نكرة . وفى الحقيقة يكون النعت هو ما يتعلق به الظرف أو الجار والمجرور مثل «رأيت نجومًا فى السماء» أو «شاهدت نجمًا بين السحاب» وفقًا لتعلق الظرف والجار والمجرور ، وهما لابد أن يتعلقا بالحدث ، وقد يقدر فعلاً أو اسمًا مشتقًّا ، فعلى الأول يكون كل من الظرف والجار والمجرور جزءًا من جملة فيكون من قبيل النعت بالجملة ، وعلى الثانى يكون جزءًا من مركب اسمى فيكون من قبيل النعت بالمفرد .

(ب) التوكيد :

إذا كان التوكيد لفظيًّا فإن إعادة اللفظ بنفسه تغنى عن الرابط ، ولهذا يقع التوكيد اللفظى فى الاسم والفعل والحرف والجملة والمركب غير الجملة ، ولأنه

---

(١) حاشية الصبان على الأشمونى : ٦٣/٣ .

لفظى فإنه على حد تعبير الرضى «يجرى فى الألفاظ كلها»(١) وقد وردت فى كتاب سيبويه أمثلة مختلفة للتوكيد اللفظى توزعت على أنواع من الكلمات مثل «لقيت عَمرًا»(٢) وقوله «زيد قائم فيها فيها»(٣) وقوله «قد جربت فكنت كنت ، إذا كررتها توكيدًا»(٤) وقوله «لو قلت : أيهما عندك عندك ، لم يستقم إلا على التكرير والتوكيد»(٥) وقوله «ولو قال : وحقّك وحقّك على التوكيد ، جاز»(٦) وقد يقترن التوكيد اللفظى بحرف عطف وهو كثير مثل قوله تعالى ﴿كلا سيعلمون * ثم كلا سيعلمون﴾(٧) وقوله تعالى ﴿وما أدراك ما يوم الدين * ثم ما أدراك ما يوم الدين﴾(٨) ولا يمتنع العاطف إلا عند إيهام التعدد . ويقع التوكيد اللفظى فى الجمل أكثر من وقوعه فى غيرها . وقد يتسامح اللغوى مع الضمائر المتصلة فيؤكدها بضمائر منفصلة من غير لفظها ، وذلك قولك : «مررت بك أنت ، ورأيتك أنت وانطلقت أنت»(٩) ويجمعهما أن المتصل والمنفصل كليهما للمخاطب ، وكذلك إذا كانا للمتكلم أو للغائب .

أما التوكيد المعنوى فيميزه عن غيره أنه يكون للأسماء فحسب ، ويكون بألفاظ مخصوصة ، ويكون التوكيد هو نفس المؤكد أو عينه لأنك - كما يقول سيبويه - «لست تريد أن تحليه بصفة ولا قرابة كأخيك ، ولكن النحويين صار ذا عندهم صفة لأن حاله كحال الموصوف ، كما أن حال الطويل وأخيك فى الصفة بمنزلة الموصوف فى الإجراء ، لأنه يلحقها ما يلحق الموصوف من الإعراب»(١٠) فالتوكيد مثل النعت فى تبعيته فحسب لما قبله ، ولكنه يختلف عن النعت فى أن المقصود به هو الأول نفسه ، فهو تكرير له ولكنه بالمعنى لا باللفظ . والألفاظ التى يؤكد بها الاسم تأكيدًا

---

(١) شرح الكافية : ٣٣١/١.
(٢) سيبويه : ١٢٥/٢ .
(٣) سيبويه : ١٢٥/٢ .
(٤) سيبويه : ٣٦٠/٣ .
(٥) سيبويه : ١٧٢/٣ .
(٦) سيبويه : ٥٠٢/٣.
(٧) الأيتان : ٤ ، ٥ من سورة النبأ .
(٨) الأيتان : ١٧ ، ١٨ من سورة الانفطار .
(٩) سيبويه : ٣٨٥/٢ .
(١٠) سيبويه : ٣٨٥/٢ ، ٣٨٦ ويقع فى كلام سيبويه أن يسمى التوكيد المعنوى صفة ، وانظر أيضًا : صفحة ٣٥١ ، ٣٥٩، ٣٧٨، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٩١ من الجزء نفسه .

معنويًّا هى : «النفس والعين» ، وهما لرفع المجاز عن الذات ، «وكل» و «جميع» وهما لرفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم ، ولا يؤكد بهما إلا الجمع والمفرد ذو الأجزاء ، «كلا وكلتا» وهما لتأكيد المثنى لأن «كل» لا يؤكد بها المثنى . «وأجمع وجمعاء وأجمعون وجمع» ، وهى مثل كل .

ولابد أن يكون فى ألفاظ التوكيد كلها ضمير يعود على المؤكد مطابقًا له ، وهو ما يربط التوكيد بالمؤكد فيقال : جاء محمد نفسه والمحمدان أنفسهما والمحمدون أنفسهم ، وحضر القوم كلهم والشعب كله ، والرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما . وأما أجمع وجمعاء وأجمعون فلا تؤكد غالبًا إلا بعد كل «فلهذا استغنت أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكد»[1] . قال الله تعالى ﴿**فسجد الملائكة كلهم أجمعون**﴾[2] ، ويجوز التأكيد بها وإن لم تتقدم كل قال الله تعالى ﴿**لأغوينهم أجمعين**﴾[3] وقال ﴿**وإن جهنم لموعدُهم أجمعين**﴾[4] . وهذه الألفاظ - وإن خلت فى اللفظ من ضمير المؤكد - معرفة إما بنية الإضافة ، وإما بالعلمية[5] .

وأجاز ابن مالك إضافة كل المؤكدة لاسم ظاهر مثل المؤكد فيكون من إعادة الظاهر بنفسه بدلاً من الضمير ، واستدل على ذلك بقول عمر بن أبى ربيعة :

كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركمو ... يا أشبه الناسِ كلِّ الناسِ بالقمرِ

وقول الفرزدق :

أنت الجواد الذى ترجى نوافله ... وأبعد الناسِ كلِّ الناسِ من عارِ

وقول جرير :

ألست أحسنَ من يمشى على قدمٍ ... يا أحسن الناسِ كلِّ الناسِ إحسانا

---

(١) شرح قطر الندى ، لابن هشام : ٤١٦ .
(٢) من الآية : ٣٠ من سورة الحجر .
(٣) من الآية : ٣٩ من سورة الحجر ومن الآية : ٨٢ من سورة ص .
(٤) من الآية : ٤٣ من سورة الحجر .
(٥) انظر الأشمونى : ٧٧/٣.

وخالفه أبو حيان ورأى أن (كل) هنا تكون نعتًا لا توكيدًا ، ومعنى «الناس كل الناس» : الناس الكاملين فى الحسن والفضل [1] ، وإجازة ابن مالك لهذا مبنية على أن الظاهر مثل الضمير ومساوٍ له ، ورفْض أبى حيان مبنى على أن الظاهر لا يربط التوكيد بالمؤكد مثل الضمير ، فلابد من الضمير ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه . فإذا لم يوجد الضمير خرج من التوكيد إلى النعت . وابن مالك نفسه يرى فى قولهم «مررت بالرجل كل الرجل» أن يكون «كل الرجل» نعتًا بمعنى «الكامل» وبهذا نفسه احتج عليه أبو حيان [2] .

ولما كانت ألفاظ التوكيد المعنوى معرفة لإضافتها إلى ضمير أو لتضمنها إياه كان لابد للمؤكد أن يكون معرفةً ، ليتطابق التوكيد والمؤكد فى التعريف . ويترتب على هذا أن النكرة لا تؤكد تأكيدًا معنويًا ، بل تؤكد تأكيدًا لفظيًا فحسب . غير أن الكوفيين يجيزون أن تؤكد النكرة إذا كانت مؤقتة تأكيدًا معنويًا نحو قولك «قعدت يومًا كله ، وقمت ليلةً كلها» . وقد احتجوا لذلك بشواهد رووها مثل قول الشاعر :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ... ياليت عدة حولٍ كلّه رجب

وقول الآخر :

إذا القعود كر فيها حفَدَا ... يومًا جديدًا كلّه مطردا

وقول الآخر :

زحرت به ليلةً كلّها ... فجئت به مؤيدًا خنفقيقا

وقول الراجز :

قد صرّت البكرة يومًا أجمعا

---

(1) انظر فى هذه المسألة : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ٥٥٧ . والتسهيل له ١٦٤ . ومغنى اللبيب لابن هشام : ١/١٦٤ . والأشمونى : ٣/٧٥ وهمع الهوامع للسيوطى : ٦/٢٠٠ ، ٢٠١ .

(2) انظر الهمع : ٥/٢٠١ .

ولا يجيز البصريون مطلقًا أن تؤكد النكرة تأكيدًا معنويًّا ويتأولون الشواهد السابقة فيما نقله صاحب الإنصاف من حجاجهم «وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجة فيه . أما قول الشاعر :

ياليت عدة حول كله رجب

فنقول : الرواية الصحيحة :

ياليت عدة حولى كله رجب

بالإضافة ، وهو معرفة لانكرة . وأما قول الآخر :

يومًا جديدًا كله مطردًا

فلا حجة فيه ، لأنه يحتمل أن يكون توكيدًا للضمير فى جديد ، والمضمرات لا تكون إلا معارف ، وكان هذا أولى به ، لأنه أقرب إليه من «يوم» فعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع . وأما قول الآخر : قد صرَّت البكرة يومًا أجمعًا .

فنقول : هذا البيت مجهول لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به[1] . وبعد رفض الشواهد على هذا النحو يرى البصريون ، على فرض صحتها ، أنها لا تصلح للاحتجاج بها لجواز هذه المسألة ، بل تبقى مما شذ عن القاعدة العامة . يقولون على لسان ابن الأنبارى : «ثم لو قدرنا أن هذه الأبيات التى ذكروها كلها صحيحة عن العرب ، وأن الرواية ما ادعوه لما كان فيها حجة ، وذلك لشذوذها وقلتها فى بابها إذ لو طردنا القياس فى كل ما جاء شاذًّا مخالفًا للأصول والقياس ، وجعلناه أصلاً ، لكان ذلك يؤدى إلى أن تختلط الأصول بغيرها ، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلاً ، وذلك يفسد الصناعة بأسرها وذلك لا يجوز»[2] وعلى فرض صحة هذه المواضع يخرجونها على البدل لا

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لابن الأنبارى : ٢/٤٥٥ ، ٤٥٦ - (المسألة الثالثة والستون) .
(٢) المصدر السابق نفسه .

على التأكيد ، والبدل لا يشترط فيه التطابق فى التعريف والتنكير . ومنحى البصريين فى هذا أقرب إلى روح المحافظة على القاعدة العامة الغالبة[1] ، وهذا هو الذى يضمن إمكان تعليم القاعدة ، وهذا المنحى - وإن كان معياريًّا - هو الأوفق لتعليم العربية .

وهكذا يترابط التوكيد اللفظى بمتبوعه عن طريق تكراره بلفظه ، والتوكيد المعنوى ، عن طريق تعريف المؤكد ، واشتماله على ضمير يعود عليه مطابق له ، فضلاً عن المطابقة فى العلامة الإعرابية .

(جـ) البدل :

يعرف النحاة البدل بأنه التابع المقصود بالحكم بلا واسطة ، ويسميه بعض النحاة - وهم الكوفيون - بالترجمة والتبيين ، وقال ابن كيسان : يسمونه بالتكرار[2] ، وهذه التسميات تكشف عن الغرض اللغوى من البدل ، فالثانى . وهو البدل ، تبيين للأول ، وهو المبدل منه ، وتكرير له بطريقة أخرى . فإذا قلت : «مررت بأخيك زيد» ، فزيد ثانٍ يقدر فى موضع الأول ، «من حيث كان تابعًا للأول فى إعرابه واعتباره بأن يقدر فى موضع الأول ، حتى كأنك قلت : مررت بزيد ، فيعمل فيه العامل كأنه خالٍ من الأول ، والغرض من ذلك : البيان ، وذلك بأن يكون للشخص اسمان أو أسماء ويشتهر ببعضها عند قوم ، وببعضها عند آخرين فإذا ذكر أحد الاسمين خاف ألا يكون ذلك الاسم مشتهرًا عند المخاطب ، ويذكر ذلك الاسم الآخر على سبيل بدل أحدهما من الآخر للبيان وإزالة ذلك التوهم ، فإذا قلت مررت بعبد الله زيد فقد يجوز أن يكون المخاطب يعرف عبد الله ولا يعلم أنه زيد ، وقد يجوز أن يكون عارفًا بزيد ، ولا يعلم أنه عبد الله فتأتى بالاسمين جميعًا لمعرفة المخاطب[3] فالبدل والمبدل منه شىء واحد عند المتكلم ، والمخاطب يعرف واحدًا منهما ويريد المتكلم أن يبين للمخاطب أنهما شىء واحد ، ولهذا سمى الترجمة أو التبيين .

---

(١) انظر فى الفرق بين طريقة البصريين والكوفيين الفصل الأول من كتابى «الضرورة الشعرية فى النحو العربى» وبخاصة صفحة ٩٥ وما بعدها والمراجع المبينة به .

(٢) انظر الأشمونى : ١٢٣/٣ . (٣) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٦٣/٣ ، ٦٤ .

والتركيب الذى يوجد فيه البدل كان فى أصله جملتين . فإذا قلت : مررت بعبد الله زيد ، فهو مواز لقولك : مررت بعبد الله مررت بزيد ، وقد عدل عن هاتين الجملتين إلى جملة واحدة دفعًا للبس لأن المتكلم لو نطق بهما لأدى ذلك إلى أن يعرف المخاطب أنهما شيئان أو شخصان والحقيقة أنهما شخص واحد ، وهذا هو الذى يعنيه النحاة بقولهم : «إن البدل على نية تكرار العامل» ولذلك لو حذف الأول وبقى الثانى دونه لكان الكلام مستقيمًا .

وقد يكون التركيب الذى يوجد فيه البدل معدولاً عن مركب اسمى . فإذا قال المتكلم : «رأيت قومك أكثرهم» فإن أصله «رأيت أكثر قومك» «ولكنه ثنى الاسم توكيدًا»[1] كما يقول سيبويه أى ذكره مرة ثانية بذكر اسم آخر مشتمل على ضميره فصار اسمين لا واحدًا كما كان فى التركيب الإضافى . وأما التوكيد فلأن البدل على نية تكرار العامل ، فكأنه قال : رأيت قومك رأيت أكثرهم .

والبدل أربعة أنواع : البدل المطابق مثل قوله تعالى : ﴿**اهدنا الصراط المستقيم * صراط الذين أنعمت عليهم**﴾[2] فالصراط الثانى بدل من الأول وهو هو لأن الصراط المستقيم هو صراط المنعم عليهم . ولأن البدل هو المبدل منه فى هذا النوع لا يتصل بالبدل ضمير يعود على المبدل منه ، ويمكن أن يحل محل الأول . ولهذا يستوى هذا النوع من البدل مع تابع آخر سماه النحاة عطف البيان ، مثل «أقسم بالله أبو حفص عمر» وهو أقرب إلى النعت منه إلى البدل ، لأنه يلزم فيه ما يلزم فى النعت من مطابقة المنعوت فى التعيين والنوع[3] والعدد والإعراب . غير أن النعت يكون بالمشتق أو ما يؤول بالمشتق ، وعطف البيان لا يكون إلا جامدًا ، والنعت يتضمن حالاً من أحوال

---

(١) سيبويه : ١/١٥٠ .   (٢) الآيتان : ٦، ٧ من سورة الفاتحة .

(٣) يمنع كثير من النحويين أن يكون عطف البيان نكرة تابعًا للنكرة ، ولكن الصحيح جواز ذلك . وقد خرج على ذلك قوله تعالى : ﴿**ويسقى من ماء صديد**﴾ (١٦ سورة إبراهيم) ، وقوله تعالى : ﴿**أو كفارةٌ طعامُ مساكين**﴾ (٩٥ المائدة) .

المنعوت يتميز بها ، وعطف البيان تفسير للاسم الأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه فى العرف والاستعمال ، من غير أن يتضمن شيئًا من أحوال الذات .

وليس ما ذهب إليه النحاة هنا خطأ فى التصنيف ، من حيث يبدو أن كل بدل مطابق يصلح أن يكون عطف بيان من حيث الظاهر ، والشىء إذا اتفق مع شىء آخر من جميع الوجوه فإنه هو هو إذن ، ويصبح من العبث أن تسمى الظاهرة الواحدة باسمين مختلفين . والواقع أن النحاة كانت فكرة البنية الأساسية وأسلوب الاستبدال لديهم مرتكزًا مهمًّا فى التقعيد . وقد وضعوا الأساس الاستبدالى الذى يفرق به بين البدل المطابق وعطف البيان ، فكل ما يمكن إحلاله محل الأول يصلح أن يكون بدلاً أو عطف بيان . فإذا قلت : «جاءك صديقك محمد» ، فإن «محمد» يصلح أن يكون بدلاً أو عطف بيان لأنه يمكن أن يقال : «جاء محمد» . أما إذا امتنع إحلاله محل الأول لسبب لغوى أو معنوى ، فلا يصلح حينئذٍ أن يكون بدلاً ويكونُ عطفَ بيانٍ لا غير ، وإذن البنية الأساسية هنا هى جملتان ، وهذا ما أشار إليه النحاة بقولهم : إن البدل على نية تكرار العامل . والأصل – على حد تعبيرهم – هو «جاء صديقك جاء محمد» ، وحذفت «جاء» الثانية ، فصارت الجملة واحدة «جاء صديقك محمد» . فإذا لم يمكن فى التركيب أن ينحل إلى جملتين امتنع أن يكون التابع بدلاً ، وكان عطف بيان فقط ، فالنظر هنا إلى البنية الأساسية بصرف النظر عن أن تكون هذه البنية الأساسية متحققة أو غير متحققة ، المهم أن تكون ممكنة ، فإذا لم تكن ممكنة خرجت التبعية من حيز البدل ، وكأن معنى مصطلح البدل هنا أعم من أن يكون بدل اسم من اسم ، حيث يشمل أيضًا بدل تركيب من تركيب آخر .

وقد مثل النحاة لهذا المبدأ الاستبدالى بقول الشاعر :

أنا ابنُ التاركِ البكرىِّ بشرٍ　　　عليه الطيرُ ترقُبه وقوعًا

فكلمة «بشر» عطف بيان على «البكرى» ، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه لأن البدل فى نية إحلاله محل الأول ولا يجوز أن يقال : أنا ابن التارك بشر ، لأنه لا يضاف ما

فيه الألف واللام نحو «التارك» إلا لما فيه الألف واللام نحو «البكرى» ولا يقال «الضارب زيد» بالإضافة .

وبقول الآخر :

أيا أخوينا عبدَ شمس ونوفلا أعيذكما بالله أن تحدثا حربًا

فقوله «عبد شمس ونوفلا» عطف بيان على قوله «أخوينا» ولا يجوز أن يكون بدلاً ، لأنه حينئذٍ يكون فى تقدير إحلاله محل الأول ، فكأنك قلت «أيا عبد شمس ونوفلا» - بنصب نوفل - وذلك لا يجوز ، لأن المنادى إذا عطف عليه اسم مجرد من الألف واللام وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى ، و «نوفلا» لو كان منادى لقيل فيه «يا نوفل» بالضم ، لا «يا نوفلا» بالنصب ، فلذلك كان يجب أن يقال هنا - من أجل أن يصح أن يكون بدلاً - «أيا أخوينا عبد شمس ونوفل»[1] . ويؤكد ابن يعيش فكرة البنية الأساسية بقوله : «إن عطف البيان فى التقدير من جملة واحدة بدليل قولهم : «يا أخانا زيد»[2] ، والبدل فى التقدير من جملة أخرى على الصحيح بدليل قولهم : «يا أخانا زيد»[3] بضم زيد فكأنه منادى مستقل .

وكل من البدل المطابق وعطف البيان لايحتاج إلى رابط لفظى غير العلامة الإعرابية لأن التابع هو المتبوع وإنما يذكر للتوضيح أو التخصيص أو التوكيد . ويفترق البدل عن البيان فى الأمثلة المستوية فى أن البدل لا يلزم فيه المطابقة فى التعريف والتنكير فليس «بمشروط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفًا وتنكيرًا ، بل لك أن تبدل أى النوعين شئت من الآخر»[4] قال الله عز وجل ﴿**وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم * صراط الله**﴾[5] فقد أبدل ﴿**صراط الله**﴾ وهو معرفة من ﴿**صراط مستقيم**﴾ وهو نكرة ، وقد

---

(١) انظر : شرح قطر الندى ، لابن هشام : ٤٢٥ . (٢) لأن زيدًا لو نودى وحده ، لقيل (يا زيد) بالضم .
(٣) شرح المفصل : ٣/٧٢ .
(٤) المفصل للزمخشرى . والنص من شرح المفصل : ٣/٦٨.
(٥) من الآيتين : ٥٢ ، ٥٣ من سورة الشورى .

يعكس فتبدل النكرة من المعرفة مثل قوله تعالى ﴿**كلا لئن لم ينته لنسفعن بالناصية * ناصية كاذبة خاطئة**﴾[1] فقد أبدلت «ناصية» وهى نكرة من «الناصية» وهى معرفة . ويشترط الكوفيون فى إبدال النكرة من المعرفة اتفاق لفظيهما كما فى الآية ، وليس ذلك شرطًا كما بين ابن مالك[2] . وإنما افترق البدل عن البيان فى هذا لأن البنية الأساسية فى البدل جملتان ، والبنية الأساسية فى عطف البيان جملة واحدة .

وأما النوع الثانى ، وهو بدل البعض من كل ، مثل ﴿**قم الليل إلا قليلاً * نصفَه**﴾[3] . والثالث ، وهو بدل الاشتمال – وهو مادل على معنى فى الأول أو استلزمه فيه غير الجزئية مثل ﴿**يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه**﴾[4] فيغلب فيهما وجود رابط لفظى هو ضمير المبدل منه يتصل بالبدل ، ويجعله بعض النحاة شرطًا . يقول السيوطى : وشرطهما عود ضمير فيهما على المبدل منه ملفوظًا أو مقدرًا شرط على الصحيح ليحصل الربط ، نحو ﴿**ثم عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم**﴾[5] ﴿**ولله على الناس حجُّ البيت من استطاع**﴾[6] أى منهم . ﴿**أصحابُ الأخدودِ * النارِ**﴾[7] أى فيه . ولم يشترط ذلك فى بدل الكل ، لأنه نفس المبدل منه فى المعنى ، كما أن جملة الخبر التى هى نفس المبتدأ فى المعنى لا تحتاج إلى ذلك .

ومن النحويين من لا يلتزم فى هذين البدلين أيضًا ضميرًا . وقد صححه ابن مالك فى شرح الكافية . قال : «ولكن وجوده أكثر من عدمه» .[8] والأمر يعود إلى التقدير أو عدمه ، فمن يشترط ذلك ، قدر الضمير فى الأمثلة التى وردت من غير ضمير ظاهر فيها ، ومن لا يشترط ذلك لم يقدر ضميرًا . ووجود الضمير كما يقول ابن

---

(١) من الآيتين : ١٥، ١٦ من سورة العلق .

(٢) انظر شرح عمدة الحافظ لابن مالك : ٥٨١ .

(٣) من الآيتين : ٢ ، ٣ من سورة المزمل .

(٤) من الآية : ٢١٧ من سورة البقرة .

(٥) من الآية : ٧١ من سورة المائدة . وهذا على اعتبار أن واو الجماعة فاعل وليست حرفًا للدلالة على أن الفاعل جمع وكثير هى الفاعل .

(٦) من الآية : ٩٧ من سورة آل عمران .

(٧) من الآيتين : ٤ ، ٥ من سورة البروج .

(٨) همع الهوامع للسيوطى : ٢١٣/٥ .

مالك أكثر من عدمه . وهو الذى يربط بين التابع والمتبوع فى هذه الحالة . وعند فقدان الضمير لا يكون معنى البدلية مفهومًا إلا إذا كان المخاطب عارفًا بأن البدل بعض المبدل منه ، أو معنى من معانيه المشتمل عليها . وعلى كلا الحالين يتحقق الربط .

وأما النوع الأخير من البدل ، وهو ما لا يكون فيه البدل هو المبدل منه ولا بعضه ولا معنى من معانيه المشتمل عليها ، فهو بدل البداء أو الإضراب ، والغلط أو النسيان . ويتوقف هذا على غرض المتكلم نحو : «مررت برجل امرأة» أخبرت أولاً أنك مررت برجل ، ثم بدا لك أن تخبر أنك مررت بامرأة من غير إبطال الأول ، فصارا كأنهما إخباران مصرح بهما ، فهذا هو الإضراب أو البداء . أو أردت أن تذكر امرأة من أول الأمر فسبق اللسان إلى الرجل فهذا هو الغلط إن تعلق باللسان ، وهو النسيان إن تعلق بالذهن . وليس هنا اشتراك بين البدل والمبدل منه إلا فى العلامة الإعرابية فحسب ، يقول سيبويه «وذلك قولك : مررت برجل حمار . فهو على وجه محال ، وعلى وجه حسن .

فأما المحال فأن تعنى أن الرجل حمار . وأما الذى يحسن ، فهو أن تقول : مررت برجل ، ثم تبدل الحمار مكان الرجل فتقول : حمار ، إما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت ، وإما أن يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت أردت غير ذلك»[1] .

وهذا الضرب من البدل لا يوجد إلا فى الكلام المنطوق ، والتقعيد له تقعيد للكلام الحى الذى لا يكون مع الروية والأناة ، ولذلك يقول المبرد عنه : «لا يكون مثله فى قرآن ، ولا شعر ، ولا فى كلام مستقيم»[2] . وقال خطاب : «لا يوجد فى كلام العرب لا نثرها ولا نظمها ، وقد عنيت بطلب ذلك فى الكلام والشعر فلم أجده . وطالب غيرى به فلم يعرفه»[3] ولا يكون مثل هذا النوع إلا فى بدأة الكلام وما يجىء

---

(١) سيبويه : ٣٣٩/١.   (٢) المقتضب ، للمبرد : ٢٩٧/٤ .

(٣) همع الهوامع ، للسيوطى : ٢١٥/٥ .

على سبيل سبق اللسان إلى ما لا يريده فيلغيه حتى كأنه لم يذكره ، ولذلك أنكر بعض النحاة هذا النوع من البدل ، وقالوا فى بدل البداء إنه مما حذف فيه حرف العطف ، وقالوا فى بدل الغلط إنه لم يوجد .

(د) عطف النسق :

يقوم حرف العطف مع التطابق فى العلامة الإعرابية بالدور العظيم فى ترابط المعطوف بالمعطوف عليه . وقد تتوافر عناصر أخرى من خارجهما ، كأن يكون المعطوف عليه والمعطوف مطلوبين لما يدل على المشاركة ، مثل اختصم واشترك وتصالح ، إلى آخر هذه الأفعال الدالة على التسوية والبينية . أو يكون العطف على الضمير الذى يكون فى محل رفع فإنه لابد من أن يؤكد أولاً بضمير منفصل ليصح العطف مثل قوله تعالى : ﴿**اسكن أنت وزوجك الجنة**﴾ [1] وقوله تعالى ﴿**إنه يراكم هو وقبيله**﴾ [2] أو يفصل بفاصل مثل قوله تعالى ﴿**ما أشركنا ولا آباؤنا**﴾ [3] .

ويقوم معنى حرف العطف نفسه بدور فى مشاركة المعطوف المعطوف عليه ، فقد تكون على سبيل الموافقة فى الحكم إثباتًا أو نفيًا أو المخالفة فيه . ومن هنا يقسم النحاة حروف العطف إلى حروف تشرك التابع مع المتبوع لفظًا ومعنى وهى «الواو» و«الفاء» و «ثم» و «حتى» مطلقًا و «أو و أم» إذا لم يقتضيا إضرابًا ، وأخرى تشرك التابع مع المتبوع فى اللفظ دون المعنى وهى «بل» و «لا» و «لكن» ، و «أو و أم» إذا كانتا للإضراب .

وفضلاً عن المشاركة فى اللفظ والمعنى أو المشاركة فى اللفظ فقط ، يوجد هنا تفاوت فى استخدام هذه الأحرف ، وإلا لما تعددت ، وشرائط خاصة فى التركيب الذى يوجد فيه بعضها إذا لم تتحقق خرجت هذه الأحرف عن معنى العطف إلى معانٍ

(١) من الآية : ٣٥ من سورة البقرة . والآية : ١٩ من الأعراف .
(٢) من الآية : ٢٧ من سورة الأعراف .   (٣) من الآية : ١٤٨ من سورة الأنعام .

أخر تؤديها فى التركيب ، وبذلك يكون كل ما يتحقق فى التركيب داخلاً فى اشتراط العطف ، أو بمعنى آخر داخلاً فى مسألة ترابط التابع بمتبوعه عن طريق العطف بالحرف .

وحروف العطف كلها صالحة لأن تعطف المفرد ، فيكون «الغرض من ذلك اختصار العامل واشتراك الثانى فى تأثير العامل الأول ، فإذا قلت : «قام زيد وعمرو» ، فأصله : قام زيد قام عمرو . فحذفت قام الثانية لدلالة الأولى عليها ، وصار الفعل الأول عاملاً فى المعطوف والمعطوف عليه . هذا مذهب سيبويه وجماعة من المحققين»(١) ومهما يكن من اختلاف النحاة حول «العامل» فى المعطوف ، فإن المعطوف مشارك للمعطوف عليه فى علاقته بما قبله ، وإن اختلف فى العطف بـ «لا ، لكن ، بل» فى الإيجاب أو النفى .

وإذا عطفت الجملة على الجملة فإن «الغرض من عطف الجمل ربط بعضها ببعض واتصالها والإيذان بأن المتكلم لم يرد قطع الجملة الثانية من الأولى والأخذ فى جملة أخرى ليست من الأولى فى شىء(٢) ولذلك يكتفى النظام اللغوى بحرف العطف (وهو الفاء خاصة) رابطًا فى عطف جملة لا تصلح أن تكون صلة أو خبرًا أو حالاً أو نعتًا لخلوها من الضمير الرابط على جملة أخرى اشتملت على هذا الرابط أو عكس ذلك . مثل قوله تعالى ﴿**ألم تر أن الله أنزل من السماء ماءً فتصبحُ الأرضُ مخضرةً**﴾(٣) فجملة «تصبح الأرض مخضرةً» معطوفة على جملة «أنزل من السماء ماءً» الواقعة خبرًا لأن ، مع أن الجملة المعطوفة خالية من الربط الذى يربطها باسم أن - وهو المبتدأ فى الأصل - حيث لا يمكن أن يقال «ألم تر أن الله تصبح الأرض مخضرة» ، ولكنها لما عطفت بالفاء أمكن ذلك وصار سائغًا مقبولاً .

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٧٥/٣ . (٢) السابق نفسه .
(٣) من الآية : ٦٣ من سورة الحج .

ومما ورد على عكس ذلك قول ذى الرمة :

وإنسان عينى يحسر الماءُ تارة ... فيبدو وتارات يجم فيغرق

فإن «إنسان عينى» مبتدأ ومضاف إليه ، وجملة «يحسر الماء» فعل وفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، وهى خالية من الضمير الرابط الذى يربطها بالمبتدأ ، ومن أى رابط آخر من روابط جملة الخبر بالمبتدأ ، غير أنه عطف عليها بالفاء جملة «فيبدو» وهى مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ وهو الضمير المستتر الذى يعود على المبتدأ ، فصح وقوع الجملة الأولى خبرًا .

ومع الربط بين المعطوف والمعطوف عليه يقوم حرف العطف بمعنى إضافى كذلك يضفيه على هذا النوع من التبعية . وقد ذكر النحاة معانى لكل حرف منها . والواقع أنها غير مطَّردة فى مواضع كثيرة ، وأن هذه المعانى ليست للحرف نفسه ولكنها للسياق . وبعض حروف العطف أصلح من بعضها الآخر فى التعبير عن معانٍ بعينها ، فإذا أريد التعبير عن مطلق الجمع جىء بالواو عاطفة ، وإذا أريد التعبير عن الترتيب والتعقيب جىء بالفاء ، وإذا أريد التعبير عن الترتيب والتراخى جىء بـ (ثم) ، وإذا أريد التعبير عن الغاية والتدريج جىء بـ (حتى) وهى لا تعطف – لهذا – إلا ما كان جزءًا مما قبلها تحقيقًا أو تقديرًا ، ولا تعطف إلا الأسماء الظاهرة . وإذا أريد أحد الشيئين أو الأشياء جىء بـ (أو) . وإذا أريد التسوية أو طلب التعيين لأحد الأمرين بحكم معروف ثابت جىء بـ (أم) ولكى تكون عاطفة ينبغى أن تكون متصلة ، وهى المسبوقة بهمزة يقصد بها التسوية ، وفى هذه الحالة تعطف جملتين مؤولتين بالمصدر مثل قوله تعالى ﴿سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾[1] .

وقول الشاعر :

ولست أبالى بعد فقدىَ مالكًا ... أموتى نَاء أم هو الآن واقع

(١) من الآية : ٦ من سورة البقرة .

وقوله تعالى ﴿**سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون**﴾[1] . وإذا أريد التعيين جیء بها بعد همزة يقصد بها وبأم التعيين لأحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت ، وفى هذه الحالة تعطف المفردات مثل قوله تعالى ﴿**أأنتم أشد خلقًا أم السماء**﴾[2] وقوله تعالى ﴿**وإن أدرى أقريبٌ أم بعيدٌ ما توعدون**﴾[3] والجمل غير المؤولة بمفرد مثل قول الشاعر :

فقمت للطيف مرتاعًا فأرقنى ... فقلت أهْى سرت أم عادنى حلم

وأما إذا كان المقصود هو مخالفة ما بعد حرف العطف لما قبله فى الحكم ، فإن الحرف الذى يستخدم فى العطف هو «لا» إذا كان الكلام إيجابًا ، وهى تعطف ما بعدها على ما قبلها ، وتنفى حكم ما قبلها عما بعدها . فإذا قلت «قام زيد لا عمرو» فالقيام ثابت لزيد دون عمرو . ويختلف الموقف الذى يستخدم فيه مثل هذا التركيب ، فمن ثم تكون (لا) لقصر القلب أو قصر الإفراد أو قصر التعيين ، فتكون لقصر القلب إذا كان المخاطب يعتقد أن ما بعدها هو الثابت لا ما قبلها ، فيقلب المتكلم اعتقاده ويرده عن الخطأ فى الحكم .

فإذا قلت «محمد شاعر لا خطيب» ، يعد قصر قلب إذا كان المخاطب يعتقد أن محمدًا خطيب لا شاعر ، ويكون قصر إفراد إذا كان يعتقد أنه شاعر وخطيب معًا ويكون قصر تعيين إذا كان لا يدرى أهو خطيب أم شاعر فتعين له أحد الأمرين .

وإذا كان الكلام نفيًا جیء بـ (لكن) من غير أن تسبق بالواو . ولا تكون للعطف إلا إذا كان المتعاطفان بها مفردين ، ولا تستخدم إلا لقصر القلب فقط فتقول «ما جاءنى زيد لكن عمرو» ردًّا على من اعتقد عكس ذلك .

وإذا أريد مخالفة ما بعد العاطف لما قبله مطلقًا فى الإيجاب أو السلب فإن الحرف الذى يستخدم إذن هو «بل» وذلك أن استخدامها يعنى الإضراب عما قبلها

---

(١) من الآية : ١٩٣ من سورة الأعراف . (٢) من الآية : ٢٧ من سورة النازعات .
(٣) من الآية : ١٠٩ من سورة الأنبياء .

فإذا كان ما قبلها إيجابًا أو أمرًا صرف الحكم عنه وصار كأنه مسكوت عنه وثبت لما بعدها مثل «حضر محمد بل على» «أكرم محمدًا بل عليًا» فإن الحضور فى المثال الأول ، والإكرام فى المثال الثانى ثابت لعلى ، ومسلوب عن محمد منقول عنه فيهما . وإذا كان ما قبلها نفيًا مثل «ما حضر محمد بل على» فإن الحضور منفى عن محمد ثابت لعلى ، وذلك لأنها بعد النفى والنهى تقرر حكم ما قبلها من نفى أو نهى على حاله ، وتجعل ضده لما بعدها[1] .

وما يشترط فى استخدام كل حرف من هذه الحروف هو فى حقيقته تحديد للتركيب الذى يستخدم فيه حتى يؤدى الترابط المقصود منه بين المتعاطفين على الوجه الذى يحدده نظام اللغة .

(١) يرى بعض النحاة منهم المبرد أن «بل» تنقل معنى النفى والنهى لما بعدها فإذا قلت : «ما حضر محمد بل على» فإن نفى الحضور منقول إلى على كذلك . انظر : مغنى اللبيب ١٠٣/١ ولكن ما ذهبوا إليه لايؤيده الاستخدام اللغوى .

ثالثًا - ترابط عناصر المركب الاسمى :

حاولت من قبل تحديد المركب الاسمى بأنه عبارة عن كل مجموعة وظائف نحوية ترتبط ببعضها البعض عن غير طريق التبعية لتتمم معنًى واحدًا يصلح أن يشغل وظيفة واحدة ، أو يكون عنصرًا واحدًا فى الجملة بحيث إذا أفردت هذه المجموعة لا تكون جملة مستقلة . ويصدق هذا التحديد على : المركب الإضافى ، والمصدر المؤول ، والوصف غير المبتدأ الذى يحتاج إليه فعله ، والمصدر الذى يحتاج إلى ما يحتاج إليه فعله كذلك ، والأسماء الموصولة ، والاسم المبهم المفسر بتمييز يسمى بتمييز المفرد أو تمييز الذات . ولا يصدق ذلك على المركب المزجى مثل بعلبك وحضرموت ، ولا على المركب الإسنادى وهو الجملة المنقولة للعلمية مثل تأبط شرًّا وجاد الحق ، ولا على ما ركب من الأعداد تركيب بناء مثل خمسة عشر ، ولا على ما ركب من الظروف مثل صباح مساء وبين بين والأحوال مثل بيت بيت ، لأن هذه جميعًا لم تتكون من وظائف ، والمراد بمجموع الكلمات فيها اسم واحد ، ولذلك يعامل المركب المزجى معاملة اسم واحد فيقع الإعراب على آخره ويمنع من الصرف للإشارة إلى التركيب ، وتُحكى الجملة المنقولة إلى العلمية ، وتمنع الحكاية من ظهور العلامات الإعرابية ، وتبنى الأعداد وما جرى مجراها من الظروف والأحوال على فتح الجزأين .

والمركب الاسمى الذى يتألف من جملة يسبقها موصول حرفى أو اسمى ، تترابط الجملة فيه ترابط إسناد ، شأنها فى ذلك شأن كل جملة مستقلة ، وتترابط عناصر الطول فيها - إن وجدت - كما تترابط فى أى جملة على النحو الذى سبق . ولكن إضافة السابقة الموصولية ينزع عن الجملة استقلالها ويحولها إلى عنصر واحد .

وقد أطلق النحاة على الحروف المصدرية «الموصول الحرفى» ونجد بعضهم[1] يعد «الذى» فى بعض المواضع ، عندما لا يعود عليها ضمير من جملة الصلة ، حرفًا مصدريًا مثل قوله تعالى : ﴿وخضتم كالذى خاضوا﴾[2] ، وقوله تعالى : ﴿ذلك الذى يبشر الله عباده﴾[3] ، وقول أبى ذهيل الجمحى :

يا ليت من يمنع المعروف يمنعه ... حتى يذوق رجال مُرَّ ما صنعوا

وليت رزق رجال مثل نائلهم ... قوت كقوت ووسع كالذى وسعوا

«فالذى» قد تعد من الموصول الحرفى ، وهى - كما يقول ابن مالك - مع التى «كالأصل لغيرهما من الأسماء الموصولة ، فإن غيرهما إذا أشكل أمره يستدل على موصوليته بصلاحية موضعه للذى إن كان مذكرًا وللتى إن كان مؤنثًا»[4] . ويقول بعض النحاة عن «ما» المصدرية : «إنها لا تكون سابكة (أى مصدرية) إلا حيث يصح حلول الموصولة محلها ، لأن الموصولة سابكة فى المعنى ، لأنك تسبك بها الجملة إلى الوصف بالمفرد»[5] . وقد سبقت الإشارة إلى أن بعض النحاة يرى أن الموصولات ذات الألف واللام يؤتى بها توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل ، وذلك لأن الجمل نكرات ، والاسم الموصول فى هذه الحالة أداة تعريف للجملة[6] . والذى أهدف إليه من هذا كله هو أن هناك علاقة بين الموصول الحرفى والموصول الاسمى من حيث إنهما يحولان الجملة إلى أن تصبح عنصرًا فى جملة أخرى . فالموصولات بنوعيها وسائط إعمال الجمل فى الجمل «وكثير من اللغات لم يتحصل على غنى كافٍ من وسائط إعمال الجمل فى الجمل ولم يوفق إلى ذلك غير لغات الأقوام المتمدينين

---

(١) من هؤلاء : يونس والفراء وأبو على الفارسى وابن مالك . انظر : الأشمونى : ١/١٧٤ . وشرح التصريح : ١/١٣٠ . والهمع : ١/٢٨٥ .

(٢) من الآية : ٦٩ من سورة التوبة .

(٣) من الآية : ٢٣ من سورة الشورى .

(٤) شرح عدة الحافظ وعمدة اللافظ ، لابن مالك : ١٤٧ .

(٥) همع الهوامع ، للسيوطى : ١/٢٨١.

(٦) انظر شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣/١٤١، ١٤٣ . شرح التصريح : ١/١٤٠ .

أصحاب الحضارة العالية من جهة الفكر . منها اللغة الصينية والهندية القديمة أى (السنسكريتية Sanskrit) واليونانية واللاتينية واللغات الغربية ، ومنها اللغة العربية ، غير أنها حسب مزيتها مع الترقى إلى تركيبات الجمل المشتبكة المتنوعة الكافية فى إفادة جميع أنواع العلاقات بين الأفكار على اختلافها ، قد حافظت على بعض أشكال التركيبات البسيطة الأولية أيضًا»[1] .

وقد فرّق النحاة بين الحرف الموصول والاسم الموصول بعدم احتياج الحرف الموصول إلى عائد من صلته ، على عكس الموصول الاسمى الذى يحتاج إلى عائد من صلته . وهذا العائد هو الذى يربط جملة الصلة بالموصول . ولذلك يكون مطابقًا له فى النوع والعدد . «وقد يخلف الضمير فى الربط الاسم الظاهر نحو : «وأنت الذى فى رحمة الله أطمع» الأصل : فى رحمته ، و «سعاد التى أضناك حب سعادا» أى حبها» [2] ، وذلك لأن الضمير يساوى ما يعود عليه فى دلالته . ولا يكون هناك من رابط آخر فى جملة الصلة إلا الضمير أو ما يخلفه سواء ذكر الضمير أو استتر أو حذف . وأما ما يوصل به ، فيشترط فيه بالإضافة إلى الرابط أن يكون :

(أ) إما جملة خبرية ، أى تحتمل التصديق والتكذيب ، معهودة للمخاطب إلا فى مقام التهويل والتفخيم فيحسن إبهامها مثل ﴿**فغشيَهم من اليم ما غشيهم**﴾ [3] أى الذى غشيهم أمر عظيم .

(ب) وإما ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا تامين أى مفيدين . وقد عرفوا التام هنا بأنه ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به نحو : «جاء الذى عندك وجاء الذى فى الدار» . والظرف والجار والمجرور لابد أن يكون كل منهما متعلقًا بفعل محذوف تقديره «استقر» وما أشبهه . وإذن ليست الصلة هى الظرف أو الجار والمجرور ، بل إنهما جزء من الصلة ، والصلة جملة فعلية فى بنيتها الأساسية ، وبقى فى بناء الجملة المنطوق الظرف وحده أو الجار والمجرور وحده .

---

(١) التطور النحوى ، لبر جشتراسر : ١١٨ .　　(٢) شرح التصريح : ١/١٤٠ .

(٣) من الآية : ٧٨ من سورة طه .

وفى كل مركب اسمى - ما عدا المصدر المؤول - اسم يتم بعناصر تذكر بعده . والاسم هو المحور الذى تدور حوله بقية العناصر . وهذا الاسم الرئيس هو الذى يرتبط بالجملة التى يوجد فيها . وأما المصدر المؤول فهو تركيب مواز لمفرد ، ففى قوله تعالى : ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾ البنية الأساسية هنا هى المبتدأ و الخبر ، ولكن البناء المنطوق للجملة عبر عن المبتدأ بجملة فعلية [تصوموا] سبقها الحرف المصدرى [أن] الذى حول بنيتها وجعلها ممكنة الاستبدال بمفرد [صيامكم] ، وهكذا كل مصدر مؤول يعد مفردًا لأنه يوازى مفردًا يمكن استبداله به ، ولهذا يشغل المصدر المؤول وظائف مختلفة يشغلها المفرد . والصلة نفسها فى الموصول الاسمى لا يمكن أن تكون موازية لمفرد ، وإنما يصبح الموصول والصلة شيئًا واحدًا ، وكذلك الأمر فى كل مركب اسمى آخر . هناك اسم محورى أساسى وما بعده متمم له ، فالترابط هنا يتجه نحو ترابط هذه العناصر بما تتممه لا بالجملة التى يوجد فيها الاسم المحورى ، لأن هذا الاسم يرتبط بجملته بالوسائل المختلفة التى تقتضى وجوده فى الجملة .

وإذا كانت الإشارة السابقة إلى أن المصدر المؤول تترابط أجزاؤه ترابط الجملة قبل أن يسبقها الحرف المصدرى ، وكذلك جملة الصلة ، غير أنها لابد أن ينضم إليها عائد يربطها بالموصول - أقول إذا كانت هذه الإشارة واضحة فى الترابط ، فإن علىَّ الآن أن أشير إلى ترابط عناصر المركب الاسمى فى غير هذين النوعين : المصدر المؤول ، والموصول الاسمى :

(أ) المركب الاسمى فى التركيب الإضافى :

يترابط المركب الاسمى ذو التركيب الإضافى عن طريق تحقق أمور خاصة فى المضاف والمضاف إليه ، سواء أكان المضاف إليه مفردًا أم جملة . والبنية الأساسية هنا هى للاسم المعرب . وعن طريق الاستبدال أو التحويل ، قد يصبح البناء الظاهرى غيره ، فيكون اعتبار البنية الأساسية قائمًا . فالتركيب الإضافى يتكون من [مضاف + مضاف إليه] . والمضاف لابد أن يكون خاليًا من التنوين أو نون التثنية والجمع . وهذه

إحدى علامات المضاف ، وخاليًا من أداة التعريف (ال) إلا فى حالات معينة إذا كان المضاف وصفًا (اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة) ، وكان المضاف إليه فيه (ال) إذا كان المضاف مفردًا ، أو مضافًا لما فيه (ال) . والمضاف إليه اسم مجرور ، والجر فى المضاف إليه هو علامته الخاصة به لتتميم الاسم السابق عليه . ويتم الاستبدال عندما يكون المضاف اسمًا مبنيًا (إذ - حيث - إذا - لما ، وهى كلمات تلزم إضافتها إلى جملة) وعندما يكون المضاف إليه جملة مثل قوله تعالى ﴿**فلما دخلوا على يوسف آوى إليه أبويه**﴾[1] نجد أن التركيب الإضافى بناؤه المنطوق لا يوحى بشىء منه ، ولكن استبداله بموازيه يكشف عن هذه الإضافة فلو وضعت (حين) مكان (لما) - ولذلك يقال عنها لما الحينية - ووضعت المصدر الصريح مكان جملة «دخلوا على يوسف» لصارت «حين دخولهم .» وهذا تركيب إضافى ، وإذن يكون البناء المنطوق الذى عبر عنه تركيبًا إضافيًا كذلك .

ولذلك إذا كانت البنية الأساسية للتركيب الإضافى فى البناء المنطوق مزدوجة ، سميت الإضافة إضافة لفظية ، أى أنها إضافة فى اللفظ المنطوق لأنها فى معناها الأعمق ليست كذلك . فاللفظ متشابه بين كل من «كتاب محمد» و «مكرم محمد» من حيث إن كليهما تركيب إضافى ، ولكن الاختلاف هو فى بنية كل منهما الأساسية ، فالتركيب الأول «كتاب محمد» يعبر عنه النحاة بأن الإضافة فيه هى من الإضافة التى «على معنى اللام» والأصل «كتاب لمحمد» . وأما التركيب الثانى فبنيته الأساسية تحتمل «مكرم لمحمد» فتكون إضافة على معنى اللام ، وتحتمل أيضًا «مكرمٌ محمدًا» بنصب كلمة محمد . والبنيتان الأساسيتان هنا «مكرم لمحمد» و«مكرم محمدًا» مختلفتان فى الدلالة الزمنية ، فالأولى يقصد بها الماضى ، والثانية يقصد بها الحال أو الاستقبال مثل قوله تعالى : ﴿**إنى خالقٌ بَشرًا من صلصال**﴾[2] أى

---

(1) من الآية : ٩٩ من سورة يوسف . (2) من الآية : ٢٨ من سورة الحجر .

سأخلق فى المستقبل وكقوله تعالى : ﴿إنى جاعلٌ فى الأرض خليفةً﴾ [1] أى سأجعل . وعندما تأتى بالإضافة مثل ﴿إنك جامعُ الناس﴾ [2] ، وقوله تعالى : ﴿إن الله فالقُ الحبِّ والنوى﴾ [3] و ﴿ومخْرِجُ الميتِ من الحيّ﴾ [4] و ﴿فالقُ الإصباح﴾ [5] تحتمل الزمنين معًا فتفيد الاستمرار .

فالإضافة اللفظية [المضاف اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة] تنتمى إلى بنيتين إحداهما يكون المضاف إليه فيها فاعلاً أو مفعولاً به للمضاف ، ولذلك فالإضافة فيه لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا كما تفيد الإضافة الحقيقية أو المعنوية ، ولذلك أيضًا إذا أريد تعريف (فاهم الدرس) دخلت عليه أداة التعريف فقيل (الفاهم الدرس) ولا تدخل (ال) على الإضافة الحقيقية فلا يقال (الكتاب محمد) .

وأيًّا ما كان نوع الإضافة فإن التركيب الإضافى مركب اسمى يتم فيه المضاف ، وهو الاسم المحورى فى هذا التركيب باسم مجرور بعده ، ويكون الربط بينهما من خلال فقدان التنوين فى الأول أو النون إذا كان مثنى أو جمعًا ، ومن خلال جر الثانى ، فضلاً عن المعنى الذى يتحقق من الإضافة .

وقد أدرك النحاة نموذجين للبنية الأساسية للتركيب الإضافى : أحدهما ، ما عبروا عنه بأن الإضافة فيه على معنى اللام - ويرون أنها الأصل - نحو : ثوب زيد ، وحصير المسجد ويوم الخميس ويد زيد إلى آخره ، والآخر ، ما عبروا عنه بأن الإضافة فيه على معنى (من) فيما إذا كان المضاف بعضًا من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه مثل : ثوب خز ، وخاتم فضة . والتقدير : (أى البنية الأساسية التى ينتمى إليها التركيب) ثوب من خز وخاتم من فضة ، ألا ترى أن الثوب بعض الخز والخاتم بعض الفضة وأنه يمكن إطلاق اسمه عليه فيقال هذا الثوب خز وهذا الخاتم فضة . وذهب بعض النحاة إلى أن الإضافة قد تكون على معنى (فى) أيضًا إذا كان المضاف

---

(1) من الآية : ٣٠ من سورة البقرة . (2) من الآية : ٩ من سورة آل عمران .
(3 ، 4) من الآية : ٩٥ من سورة الأنعام . (5) من الآية : ٩٦ من سورة الأنعام .

إليه ظرفًا للمضاف نحو (مكر الليل) ولكن «ذهب سيبويه و الجمهور إلى أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو من ، وموهم الإضافة بمعنى فى محمول على أنها فيه بمعنى اللام توسعًا»[1] .

وليس من اللازم تطابق البناء الظاهرى مع البنية الأساسية فى كل شىء فإذا قلنا مثلاً إن «غلام زيد» بنيتها الأساسية هى «غلام لزيد» مع أن التركيب الإضافى معرفة ، وبنيته الأساسية نكرة ، لا يكون فى ذلك أى نكير «لأن المراد بكون الإضافة على معنى اللام مثلاً أنها ملحوظ فيها معنى اللام ، ولا يلزم منه مساواة غلام زيد لغلام لزيد فى المعنى من كل وجه . وقولهم غلام زيد بمعنى غلام لزيد ، أى من حيث ملاحظة معنى اللام فى كلٍّ فقط ، فمرادهم به مجرد تفسير جهة الإضافة فى المثال المذكور من الملك والاختصاص»[2] وهكذا القول فى كل بنية أساسية ، إنها لمجرد تفسير التراكيب فحسب ، وهذه هى مهمة النحاة الأساسية : تفسير الأبنية .

(ب) المركب الاسمى فى الاسم المميز بتمييز الذات :

يلتقى المركب الاسمى فى التركيب الإضافى على معنى (من) مع المركب الاسمى المكون من اسم وتمييز ذات مثل : «ثوب خزًا وخاتم فضةً وراقود خلًّا» ، إلى آخره فى أن الاسم الأول هو الاسم المحورى فى المركب الاسمى ، فهو الذى يترابط فى علاقاته بالجملة ، ويصير الاسم الثانى وهو التمييز هنا متممًا له فحسب . ويلتقيان أيضًا فى أن بنيتهما الأساسية واحدة ، ولكن اختلف البناء الظاهرى فى التعبير عنها فالبنية الأساسية لقولهم «ثوب خزًا» بنصب كلمة خز على أنها تمييز ، وقولهم «ثوب خز» بالإضافة ، أى جر كلمة خز هو «ثوب من خز» . وهى كما نرى بنية ممكنة من حيث إن المتكلم يستطيع أن يقول : ثوب من خز ويقول : «ثوب خزًا» ويقول «ثوب خز» . ولكن التركيب الأول هو البنية الأساسية لبنيتين أخريين ، هما التاليتان له

---

(١) شرح الأشمونى : ٢/٢٣٨، ٢٣٩ .

(٢) حاشية الصبان : ٢/٢٣٨ .

اختلفت كل منهما عن الأخرى فى تنوين الاسم الذى يطلب التتميم حيث نوّن فى واحدة فاقتضى ذلك نصب الاسم الثانى ، ولم ينون فى الثانى فاقتضى ذلك جر الاسم الثانى . وذلك ، لأن الإضافة تعاقب التنوين على حد قولهم . وهذا معنى قولهم أيضًا فى التمييز إن الاسم نصب عن تمام الاسم . فالاسم الأول تم بالتنوين ، فلم تمكن إضافته فنصب الثانى . ومن هنا نجد أن الأعداد المركبة وألفاظ العقود لايمكن إضافتها ، لأن المركب لايضاف ، وما فيه النون (عشرون إلى تسعين) - وهو على هيئة تشبه جمع المذكر السالم - لا يضاف كذلك ، ولذلك يجب نصب الاسم المتمم لها ، وهو المنصوب على التمييز .

ويرى بعض النحاة أن التمييز فى هذه الحالة محول مرتين عن أصله (وأرجو أن يراعى أن ما يعبرون عنه بالأصل يقابل ما أطلق عليه البنية الأساسية) . ويفهم هذا من كلام الزمخشرى الذى يقول «واعلم أن هذه المميزات عن آخرها أشياء مزالة عن أصلها» وقد شرح ابن يعيش قوله هذا فأسهب ، يقول : «اعلم أنك إذا أردت أن تخبر أن عندك جنسًا من الأجناس وله مقدار معلوم إما كيل وإما وزن وإما غيرهما من المقادير جعلت المقدار وصفًا لذلك الجنس لتوضحه وتبين كميته ، لأن الأوصاف توضح الموصوفين وتزيل إبهامها فتقول : «عندى خل راقود ، وثوب ذراع ، ودراهم عشرون» . ومن ذلك قول العرب : أخذ بنو فلان من بنى فلان إبلاً مائة . قال الأعشى :

لئن كنت فى جب ثمانين قامة ورقيت أسباب السماء بسلم

هذا هو الأصل الأول ، أن يؤتى بالجنس وصفًا للمقدار والكمية ، وساغ ذلك لأن المقادير إذا انفردت كانت نعتًا لما قبلها ، لما تضمن لفظها من الطول والقصر والقلة والكثرة . فإذا قال : رأيت ثوبًا ذراعًا فكأنه قال قصيرًا ، وإذا قال «رأيت ثوبًا خمسين ذراعًا» ، فكأنه قال طويلاً . وإذا قال : مررت بإبل مائة ، فكأنه قال كثيرة . وكذلك تقول مررت ببر قفيز وبعسل رطل فيكون جميع ما مررت به من البر قفيزًا واحدًا وجميع ما مررت به من العسل رطلاً واحدًا . ويضيف ابن يعيش السبب الذى

يجعل المتكلم يعدل عن هذا التركيب إلى غيره : فيقول «إلا أنهم قد يقدمون الوصف الذى هو المقدار لضرب من المبالغة وتأكيد العناية به فيقولون «عندى راقود خلاً ورطل عسلاً ، ولم يحسن أن يجعل وصفًا لما قبله من المقدار» كما كان عكسه كذلك ، لأن الحالة الأولى أمكن تأويل المقادير والكميات فيها بالصفات ، وفى هذه الحالة الثانية لا يمكن تأويل الجنس (خل - عسل) بالوصف «إذ كان جوهرًا ليس فيه معنى فعل ، وكانت إضافة الأول إليه سائغة إذ كان منه فتقول «راقود خل ورطل عسل» والمعنى : من خل ومن عسل ، كما تقول ثوب خز وخاتم ذهب والمرادثوب من خز وخاتم من ذهب . وإن شئت نونت ونصبت على التمييز»[1] فكلا التعبيرين سواء بالإضافة أو بالتمييز منقول عن معنى (من) وهذا هو التحويل الثانى ، ولذلك يشترط فى التمييز أن يكون بمعنى (من) .

وهكذا يرتبط التمييز بمميزه ، (والمقصود هنا بطبيعة الحال تمييز الذات أو ما يسمى كذلك بتمييز المفرد) عن طريق نصب التمييز بشرط أن يكون اسمًا جامدًا ، ويكون ما يتم به اسمًا مبهمًا دالًّاعلى مقدار أو كمية أو عدد وما أشبه ذلك فى إبهامه . وإذا أضيف كان تتميم إضافة . وإذا نصب كان تتميم تفسير . وإذا جر بمن ، كان طول تبعية ، لأننا إذا قلنا «ثوب من حرير» كان الجار والمجرور متعلقًا بمحذوف نعت لكلمة ثوب .

(جـ) المركب الاسمى فى الأسماء التى تحتاج إلى ما تحتاج إليه أفعالها :

ويكون ذلك فى المصدر والأسماء المشتقة إذا تمت بفاعل أو مفعول به ، فيكون فيها إسناد سبق أن سميته بالإسناد الإفرادى . والترابط حينئذٍ بين الاسم المحورى وما يتممه ، هو ترابط إسناد وإن كان إفراديًّا ، أى لا يؤدى الإسناد فى المركب الاسمى إلى تكوين جملة إلا إذا كان الوصف فقط (هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل) واقعًا مبتدأ ، فعندئذ يتم معنى الجملة

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٢/٧٤ ، ٧٥ .

المفيدة ، فلا يكون الإسناد إفراديًّا . فإذا قلنا «أناجح المجتهدون؟» ، أو «ما مهمل المجتهدون» ، فليس هذا التركيب مفردًا بل جملة ، ولذلك يخرج هذا الضرب من المركب الاسمى . فإذا وقع الاسم المحورى فى أية وظيفة نحوية أخرى غير الابتداء كان التركيب فى هذه الحالة إفراديًا ، وتتجه العلاقة إلى الاسم المحورى بما أن فيه «الحدث» الذى يربط عناصره ترابط إسناد (وصف وفاعل أو وصف ونائب فاعل) مثل : «جاء محمد عاليًا رأسه» فالوصف هنا حال ورأسه فاعل له ، ومثل : «جاء محمد مرفوعًا رأسه» فالوصف هنا أيضًا حال ورأسه نائب فاعل له . وقد يستبدل بترابط الإسناد بالفاعلية ترابط الإضافة وهذا ما يعبر عنه بإضافة اسم الفاعل إلى فاعله ، وكذلك إضافة المصدر إلى فاعله ، فالمضاف إليه إذا قلنا «عالى الرأس» فاعل «فى المعنى» ، وإن كانت الإضافة فى هذه الحالة لفظية . وقد يربط الحدث المفهوم من الاسم المحورى فى المركب الاسمى الاسم بمتمماته ترابط تقييد بالمفعولية أو التعلق مثل ﴿**أو إطعامٌ فى يوم ذى مسغبة * يتيمًا ذا مقربة * أو مسكينًا ذا متربة**﴾[1] فالمصدر ﴿**إطعامٌ**﴾ وهو الاسم المحورى فى المركب الاسمى هنا قد عطف على ما قبله (فك رقبة) وكل ما بعده من عناصر أجزاء منه ارتبطت به ارتباط تقييد بالتعلق ﴿**فى يوم**﴾ والمفعولية فى ﴿**يتيمًا**﴾ وأما «ذى مسغبة» فهى مركب اسمى أيضًا عن طريق التركيب الإضافى وقع نعتًا ليوم وكذلك ﴿**ذا مقربة**﴾ فهى مركب اسمى إضافى وقع نعتًا لـ (يتيمًا) الذى عطف عليه ﴿**أو مسكينا**﴾ المنعوت بالمركب الاسمى ﴿**ذا متربة**﴾ . وكل هذه العناصر داخلة بطبيعة الحال فى المركب الاسمى الذى محوره الاسم ﴿**إطعامٌ**﴾ الذى هو مصدر يتضمن الحدث .

وهكذا نجد أن الترابط فى المركب الاسمى الذى يكون الاسم المحورى فيه مصدرًا أو وصفًا غير مبتدأ هو ترابط الإسناد ، ولكنه إسناد إفرادى بكل ما يطلبه الإسناد من خصائص فى المسند إليه من العلامة الإعرابية وغيرها ، وقد يستعيض عن

---

(١) الآيات : ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من سورة البلد .

الإسناد بالإضافة إلى الفعل أو نائبه . وغير الفاعل يترابط الاسم المحورى معه ترابط تقييد بأنواعه المختلفة حسب وجودها ، وقد يستعيض عن التقييد بالمفعولية أيضًا بالإضافة .

وأما خصائص التركيب ، الذى يوجد عليه المركب الاسمى من هذا النوع ، الذى يكون الاسم المحورى فيه مصدرًا أو وصفًا يعملان عمل الفعل ، فقد حددتها الشروط التى تشترط لكى يكون كل منهما عاملاً عمل فعله ، فيشترط فى المصدر أن يمكن استبداله بأن والفعل أو ما والفعل . فكأن المصدر فى هذه الحالة مواز لـ (أن + الفعل أو ما + الفعل) وأن يتجرد من بعض خصائص الأسماء الأخرى فلا يكون مصغرًا ولا موصوفًا قبل ذكر ما يتممه وألا يكون محدودًا بالتاء[1] . ويعمل اسم الفاعل وإخوته عمل فعله فى حالتين : الأولى ، أن يكون فيه (ال) مطلقًا ، لأن (ال) فى دخولها على الوصف تكون موصولة بمعنى الذى ، تقول (هذا الضارب زيدًا) والمراد الذى ضرب زيدًا ، وهذا المضروب والمراد الذى ضرُب أو يُضرب ، وذلك أنهم أرادوا وصف المعرفة بالجملة من الفعل ، فلما لم يمكن ذلك لتنافيهما فى التعريف والتنكير ، توصلوا إلى ذلك بالألف واللام وجعلوها بمعنى الذى بأن نووا فيها ذلك ، ووصلوها بالجملة كما وصلوا الذى بها إلا أنه لما كان من شأنها ألا تدخل إلا على اسم حولوا لفظ الفعل إلى لفظ الفاعل أو المفعول وهم يريدون الفعل فإذا قلت الضارب فالألف واللام اسم فى صورة الحرف واسم الفاعل فعل فى صورة الاسم»[2] وأرى أن هذا واضح فى تحول البناء الظاهرى من البنية الأساسية ، ولذلك لا يشترط أى شرط آخر فى حالة دخول (ال) على الوصف . ولعل مما يؤكد صدق كلام ابن يعيش أن (ال) وردت فى بعض الشواهد داخلة على الجملة الاسمية والفعل المضارع وشبه الجملة[3] ، ولا تزال بعض اللهجات المعاصرة تدخلها على الفعل .

---

(١) انظر شروط إعمال المصدر فى التصريح : ٦٢/٢ ، ٦٣ ، على سبيل المثال .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ١٤٣/٣ .

(٣) من دخولها على الجملة الاسمية ، قول الشاعر :

فإذا لم يسبق بـ (ال) فإنه يشترط فيه أن يكون مسبوقًا بمبتدأ أو موصوف أو صاحب حال ، أى أن المركب الاسمى يكون خبرًا أو نعتًا أو حالاً . ويشترط بالإضافة لهذا الشرط نفسه أن يكون للحال أو الاستقبال وحينئذٍ يكون الوصف مع ما يرتبط به مركبًا اسميًا .

أما فى حالة ما إذا كان مسبوقًا بنفى أو شبهه مثل «أقائم المحمدان» ، أو «ما قائم المحمدان» فإن التركيب حينئذٍ لا يكون مركبًا اسميًا ، بل يكون جملة مفيدة تامة ويسميه النحاة الوصف المكتفى بمرفوعه . وقد عالجت هذه المسألة فى موضع آخر .

= من القوم الرسول الله منهم ... لهم دانت رقب بنى معد

ومن دخولها على المضارع ، وهو كثير :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقًا ... إلى ربنا صوت الحمار اليُجدّعُ

ومن دخولها على الظرف قول الشاعر :

من لا يزال شاكرًا على المعه ... فهو حَرٍ بعيشة ذات سعة

٣ - ترابط الترتب :

المقصود بالترتب أن يتوقف أحد أجزاء الكلام على جزء آخر ، بحيث تكون البنية الأساسية لأحد الجزأين أو لهما معًا جملة اسمية أو فعلية ، سواء أكان البناء المنطوق جملة فى ظاهره أم مفردًا ، وبحيث تكون العناصر اللغوية التى تفيد هذا الترتب مطردة فى الدلالة عليه . ومن هنا يخرج العطف بالفاء بين الجمل مثلاً ، لأنها قد تفيد التسبب مثل قوله تعالى : ﴿**فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه**﴾[1] «وقد تخلو الفاء العاطفة للجمل عن هذا المعنى ، كقوله تعالى : ﴿**الذى خلق فسوّى * والذى قدّر فهدَى * والذى أَخْرَجَ المرعى * فجعله غُثاء أحْوَى**﴾[2]»[3] ولأن معنى الترتب هنا آتٍ من نوع حرف العطف المستخدم فى هذا التركيب لا من التركيب كله من حيث هو تركيب ، ولذلك يدخل هذا النوع من الترابط فى ترابط التبعية عن طريق العطف .

وقد سبقت الإشارة ، عند الحديث عن طول الترتب ، أن ما يفيد الترتب عدة صيغ لغوية خاصة ، منها : الشرط ، والجزم فى جواب الطلب ، والفعل المضارع المنصوب بعد فاء السببية وواو المعية ، والقسم . ويعنينا هنا الحديث عن الترابط الواقع بين جزأى التركيب ووسائله اللغوية .

(أ) الشرط :

هناك بنيتان أساسيتان للشرط ، أولاهما خاصة بما يعرف بأدوات الشرط الجازمة وهى تتكون من العناصر الآتية : [حرف شرط + جملة فعلية ذات فعل مضارع

---

(١) من الآية : ٣٧ من سورة البقرة .
(٢) الآيات : ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ من سورة الأعلى .
(٣) شرح قطر الندى ، لابن هشام : ٤٣ .

مجزوم + جملة فعلية ذات فعل مضارع مجزوم] (١) .

وحرف الشرط يعلق إحدى الجملتين بالأخرى ، ويجعل الأولى شرطًا فى حدوث الثانية ، ولذلك تكون الثانية مترتبة على الأولى أو جوابًا لها . وجزم فعلى جملتى الشرط والجواب علامة لغوية منطوقة على الاستجابة لهذا التأثير الشرطى وعلى تماسك الجملتين وترابطهما من أجل أداء هذا المعنى المركب الذى يتوقف بعضه على البعض الآخر ؛ فالجزم أو تقديره هنا هو الذى يحصل به الربط (٢) .

وليس من اللازم فى كل تركيب شرطى أن يأتى مطابقًا تمامًا للبنية الأساسية أو الصورة الأصلية ، ولكن أنماط التركيب الشرطى تتعدد وتتنوع . فقد يأتى مكان حرف الشرط اسم يكتسب معنى الشرط ، أو يضمن معنى الشرط ، ويقوم بنفس الوظيفة التى يؤديها حرف الشرط ، ولكن التركيب الشرطى كله فى هذه الحالة يخضع لعلاقات جديدة تتوقف على الوظيفة الإعرابية التى يشغلها اسم الشرط . واسم الشرط فى العربية له الصدارة ، فهو لابد أن يكون فى صدر الجملة أيًا كان موقعه الإعرابى ، وهو مبنى يلزم حالة واحدة ، فلا تظهر عليه العلامة الإعرابية ، ومع ذلك يراعى موقعه أيًا ما كان ، لأن أحد أفراده وهو (أى) الشرطية معربة تظهر عليها العلامات الإعرابية . وعندما تكون أداة الشرط اسمًا تخضع الجملة كلها لتحليل نحوى مختلف ، (٣) ويصبح الترابط الحاصل من معنى الشرطية ترابطًا إضافيًا للدلالة على معنى الشرطية .

---

(١) يؤثر بعض النحاة أن يعبروا هنا عن الجملة الفعلية بالفعل ، للتنبيه على أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين ، وإن كان ذلك لا يلزم فى الجزاء ، لأنهم يخشون أن التعبير بجملتين يوهم جواز أن يكون الشرط جملة اسمية مع أنه ليس كذلك . ولا مانع من التعبير بجملة فعلية مع مراعاة ذلك الاعتبار .

(٢) انظر : شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى : ٢/٢٥٠ .

(٣) عندما يكون اسم الشرط منقولاً من الظرفية ، يعرب ظرفًا مبنيًا فى محل نصب ، ويكون متعلقًا بالجواب ، سواء أكان الفعل مجزومًا مع «أين ، وحيثما ، وأنى ، وأيان ، ومتى» . وأمثلة ذلك مثل قوله تعالى : ﴿أينما تكونوا يدرككم الموت﴾ - ٧٨ : النساء - وقول الشاعر :

حيثما تستقم يقدر لـك الـلـ ... ـه نجاحًا فى غابـر الأزمـان

وقول الآخر :

فأصبحت أنى تأتها تستجر بها ... تجد خير نار عندها خير موقـد

وقد يأتى فى مكان الجملة الأولى ، أى جملة الشرط ذات الفعل المضارع ، جملة فعلية أخرى ذات فعل ماض . وهنا يكون هذا الفعل فى محل جزم . ولا يشترط فى هذه الحالة أن يجزم فعل الجواب إذا كان مضارعًا ، بل قد يأتى مجزومًا مثل قوله تعالى : **﴿من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها وماله فى الآخرة من نصيب﴾**[1] وقد يأتى غير مجزوم كقول زهير :

وإن أتــاه خليــل يــوم مسغبـــة ... يقـول لا غائب مالــى ولا حَـرِمُ[2]

وقد تأتى جملة جواب الشرط جملة فعلية فعلها ماض ، مثل قوله عليه الصلاة والسلام : «من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له» وهذه الصورة قليلة الاستعمال .

وفى كل هذه الحالات لا يفتقر التركيب الشرطى إلى رابط آخر ، ولكن هناك صورًا يلزم فيها الإتيان برابط آخر هو «الفاء» فى جملة جواب الشرط ، وتسمى الفاء الجوابية ومعناها الربط وتلازمها هنا[3] السببية . وقد وضع النحاة قاعدة عامة لورود هذه

= وقول الأخر :

أيان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا ... لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا

وقول الأخر :

متى أضع العمامة تعرفونى

أم كان الفعل غير مجزوم مع إذا الشرطية الظرفية ولما الحينية ، مثل «وإذا تكون كريهة أدعى لها» وقوله تعالى : **﴿ولما ورد ماءَ مدينَ وجد عليه أمّة من الناس يسقون﴾** (٢٣ القصص) . وإذا كان اسم الشرط غير منقول من الظرفية مثل (من وما وأى) فإنه يكون بحسب موقعه ، فقد يكون مبتدأ وما بعده خبرًا ، مثل **﴿من يعمل سوءًا يجز به﴾** - ١٢٣ : النساء - وقوله تعالى : **﴿وما تفعلوا من خير يعلمْه الله﴾** - ١٩٧ : البقرة - وقد يكون مفعولاً ، مثل قوله تعالى : **﴿أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾** - ١١٠ الإسراء - .

(١) الآية : ٢٠ من سورة الشورى .

(٢) ويرى سيبويه فى هذه الحالة أنه مرفوع على تقدير تقديمه ، فليس هو جواب الشرط ولكنه دليله . يقول : «وقد تقول : إن أتيتنى آتيك . أى آتيك إن أتيتنى» ، وأنشد بيت زهير ٦٦/٣. وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه على تقديره الفاء . وذهب قوم من النحويين إلى أنه ليس على التقديم والتأخير كما يرى سيبويه ، ولا على حذف الفاء كما يرى الكوفيون والمبرد ، ولكنه لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير فى فعل الشرط لكونه ماضيًا اطرد عدم التأثير فى الجواب ، وعللوا ذلك بضعف الأداة عن العمل فى الجواب .

(٣) انظر : الجنى الدانى فى حروف المعانى ، للحسن بن قاسم المرادى : ٦٦ إلى ٨٨ - (تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل - حلب ، ١٩٧٣) .

الفاء هى أن كل ما لا يصلح أن يكون شرطًا ووقع جوابًا للشرط فإنه تلزمه الفاء ، ويتحقق ذلك إذا كان الجواب جملة اسمية مثل : ﴿**وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير**﴾[1] أو جملة طلبية مثل : ﴿**إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحُببْكم الله**﴾[2] ومثل ﴿**ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخافُ ظلمًا ولا هضمًا**﴾[3] - ولاحظ هنا أن اقتران جواب الشرط بالفاء وعدم جزم المضارع (يخاف) يعد قرينة على أن جواب الشرط جملة اسمية حذف منها المبتدأ والتقدير فهو لا يخاف - وقوله تعالى : ﴿**وإن يخذلكم فمن ذا الذى ينصركم من بعده**﴾[4] أو جملة فعلية فعلها جامد أى غير متصرف مثل قوله تعالى : ﴿**إن ترن أنا أقل منك مالاً وولدًا * فعسى ربى أن يؤتين خيرًا من جنتك**﴾[5] أو مسبوق بالحرف (قد) مثل قوله تعالى : ﴿**إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل**﴾[6] أو حرف التنفيس (السين أو سوف) مثل قوله تعالى : ﴿**وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله**﴾[7] أو جملة فعلية منفية بالحرف (لن) مثل قوله تعالى : ﴿**وما يفعلوا من خير فلن يكفروه**﴾[8] أو بالحرف (ما) مثل قوله تعالى : ﴿**فإن توليتم فما سألتكم من أجر**﴾[9] . وإنما لزمت الفاء هنا «لأن الجزم الحاصل به الربط مفقود وليس على تقدير الظهور ، وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ، ولمناسبتها للجزاء معنى»[10] ولذلك إذا وجدت هذه الفاء مع المضارع المستحق للجزم رفع المضارع استغناء بها عن جزمه . وهنا لا يكون جواب الشرط جملة فعلية ، بل يكون جملة اسمية حذف منها المبتدأ ، والجملة الفعلية خبره[11] .

---

(١) من الآية : ١٧ من سورة الأنعام .
(٢) من الآية : ٣١ من سورة آل عمران .
(٣) الآية : ١١٢ من سورة طه .
(٤) من الآية : ١٦٠ من سورة آل عمران .
(٥) من الآيتين : ٣٩ ، ٤٠ من سورة الكهف .
(٦) من الآية : ٧٧ من سورة يوسف .
(٧) من الآية : ٢٨ من سورة التوبة .
(٨) من الآية : ١١٥ من سورة آل عمران .
(٩) من الآية : ٧٢ من سورة يونس .
(١٠) شرح التصريح : ٢/٢٥٠ .
(١١) ومن ذلك قوله تعالى : ﴿**ومن عاد فينتقمُ الله منه**﴾ - ٩٥ : المائدة - وقوله تعالى : ﴿**فمن يؤمنُ بربه فلا يخافُ بخسًا ولا رهقًا**﴾ - ١٣ : الجن - .

وإذا كانت أداة الشرط (إن) أو (إذا) وكان الجواب جملة اسمية ، فإنه يمكن أن يكون الرابط (إذا) الفجائية بدلاً من الفاء مثل قوله تعالى : **﴿وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾** [1] وقوله تعالى : **﴿فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون﴾** [2] . فوجود (إذا) الفجائية هنا يؤدى ما تؤديه الفاء من بيان الارتباط الذى تقوم به الفاء التى تتجرد للربط فى هذا الموقع لما لها من معنى السببية عند عطفها الجمل .

والصورة الأساسية التى تقدمت [أداةالشرط + جملة فعلية ذات فعل مضارع + جملة فعلية ذات فعل مضارع] ليست هى الصورة الأصلية أو البنية الأساسية لأدوات تعد شرطية مثل (لما وإذا ولو) ، لأن هذه لها بنيتها الأساسية الخاصة بها ، وقد تختلف من واحدة إلى أخرى ، ولذلك لا يجزم بعدها المضارع ولا يكون الماضى فى محل جزم ، لأن (لما) صورتها الأساسية هى [لما + فعل ماض وفاعله + فعل ماض وفاعله] فهى مختصة بالماضى إذن ، ولكنها تعلق إحدى الجملتين بالأخرى ، ولما كانت فى صورتها الأساسية مختلفة عن أسلوب الشرط الأصلى الذى يجزم فيه المضارع لم يكن الفعل بعدها فى محل جزم ، لأن الماضى لا يجزم ، ولهذا السبب نفسه تأول النحاة قوله تعالى **﴿فلما ذهب عن إبراهيمَ الروعُ وجاءته البشرى يجادلُنا فى قوم لوط﴾** [3] على أن يجادلنا فى معنى جادلنا . وقيل إن الجواب هو «وجاءته البشرى» والواو زائدة وجملة (يجادلنا) حال . وقيل إن جواب لما محذوف والتقدير «**أقبل يجادلنا**» [4] . واتفقوا جميعًا على أن (لما) أداة غير جازمة ؛ وذلك لأنها تختص بالماضى ، وتقتضى جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما . وعلى اعتبار أن (لما) ظرف بمعنى حين تكون الجملة الواقعة بعدها فى محل جر بالإضافة (ترابط تتميم) ، ويكون الظرف نفسه متعلقًا بفعل الجواب (ترابط تقييد) . والقائلون [5] بأنها اسم ينظرون إلى قاعدة

(١) من الآية : ٣٦ من سورة الروم .
(٢) من الآية : ٤٨ من سورة الروم .
(٣) من الآية : ٧٤ من سورة هود .
(٤) انظر مغنى اللبيب : ١/٢١٩ .
(٥) كابن السراج ، وتبعه الفارسى ، وتبعهما ابن جنى ، وتبعهم الشيخ عبد القاهر الجرجانى وجماعة . وأما سيبويه فيقول إنها حرف وجود لوجود .

الاستبدال لها حيث يمكن وضع (حين) مكانها و «حين» اسم ، ولذلك قالوا لما الحينية .

وأما (إذا) ، فإنها ظرف للمستقبل مضمنة معنى الشرط ، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية ، وهذا هو وجه التفريق بينها وبين إذا الفجائية حيث تختص الفجائية بالدخول على الجملة الاسمية . ويكون الفعل بعدها ماضيًا كثيرًا ومضارعًا قليلاً[1] . فلها إذن صورتان إحداهما [إذا + جملة فعلية ماضوية + جملة فعلية جوابية] مثل قوله تعالى : ﴿**وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجانبه وإذا مسه الشركان يئوسا**﴾[2] وثانيتهما [إذا + جملة فعلية مضارعية + جملة فعلية جوابية] مثل قوله تعالى : ﴿**إذا يُتلى عليهم يخرون للأذقان سُجَّدًا**﴾[3] والصورة الأولى أكثر ورودًا من الصورة الثانية ؛ ولذلك لم تختص إذا بجزم المضارع ، ومع ذلك وردت بعض الأبنية الظاهرية وقد جزم فيها المضارع بعد إذا ، وخصه بعض النحاة بالشعر دون غيره . يقول سيبويه : «وقد جازوا بها فى الشعر مضطرين ، شبهوها بـ (إن) حيث رأوها لما يستقبل وأنها لابد لها من جواب»[4] مثل قول الشاعر أنشده الفراء :

استغن ما أغناك ربك بالغنى ... وإذا تُصبْك خصاصة فتحمّل

ويقول ابن مالك : «قد يجزم بـ (إذا) الاستقبالية حملاً على «متى»[5] ويقول الأشمونى : «ولكن ظاهر كلامه فى التسهيل جواز ذلك فى النثر على قلة ، وهو ما صرح به فى التوضيح[6] فقال : «هو فى النثر نادر وفى الشعر كثير» ، وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام ، لعلى وفاطمة رضى الله عنهما : إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا

---

(١) انظر مغنى اللبيب : ٨٤/١ . (٢) الآية : ٨٣ من سورة الإسراء .

(٣) من الآية : ١٠٧ من سورة الإسراء .

(٤) سيبويه : ٦١/٣ وانظر المقتضب : ٥٦/٢ ، ومجالس ثعلب : ٩١ ، ٩٢ .

(٥) التسهيل : ٢٣٧ .

(٦) انظر : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك : ١٨ - (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى) .

أربعًا وثلاثين . الحديث»[1] والذى أود الإشارة إليه هنا أن كلًّا من الصورتين أصل ، ولذلك لم تحمل إحداهما على الأخرى مثل أدوات الشرط الجازمة حيث يعد الماضى معها فى محل جزم ، وكذلك الجملة التى تقع جوابًا للشرط فيها وليست ذات مضارع مجزوم . وأما مع إذا فلأن صورة الماضى أكثر من صورة المضارع لم يكن الجزم بها ضروريًّا ، ولكنه إذا ورد لا يعد خطأً .

وأما [لو] فإنها حرف باتفاق ، وهى حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى ، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ، ويلزم كون شرطها محكومًا بامتناعه ، إذ لو حصل شرطها لكان الجواب حاصلاً كذلك ، ولم تكن [لو] فى هذه الحالة للتعليق بل للإيجاب فتخرج عن معناها ، لأن الثابت الحاصل لا يعلق . وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعًا على كل تقدير ، لأنه قد يكون ثابتًا مع امتناع الشرط ، غير أن الأكثر أن يكون ممتنعًا ، «وحاصله - كما يقول الأشمونى - أنها تقتضى امتناع شرطها دائمًا ، ثم إن لم يكن لجوابها سبب غيره لزم امتناعه نحو ﴿**ولو شئنا لرفعناه بها**﴾[2] وكقولك : لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودًا . وإلا لم يلزم نحو : لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجودًا»[3] وأيًّا ما كان الأمر فالتعليق حاصل بين الشرط والجواب ، وكلاهما ماض ، وهذه هى الصورة الأولى لهذه الأداة : [لو + فعل ماض وفاعله + فعل ماض وفاعله] ، والصورة الثانية أن يليها مضارع وقد ورد السماع به مثل قول المجنون .

ولو تلتقــى أصداؤنا بعــد موتنــا	ومن دون رمسينا من الأرض سبسب
لظل صـدى صوتى وإن كنت رمة	لصـوت صـدى ليلى يهش ويطرب

(1) الأشمونى : ٤/١٣ ، ١٤ . وتكملة الحديث : «وتسبحا ثلاثًا وثلاثين وتحمدا ثلاثًا وثلاثين» . (راجع صحيح البخارى : ٥/٢٤ ، طبعة الشعب . وشواهد التوضيح ، لابن مالك : ١٨) .

(2) من الآية : ١٧٦ من سورة الأعراف .

(3) الأشمونى : ٤/٣٦ . وانظر : مغنى اللبيب ، ففيه حديث طويل عن معنى [لو] : ١/٢٠٤ وما بعدها .

وقول الآخر :

لا يلفك الراجوك إلا مظهرًا   خلق الكرام ولو تكون عديمًا

ولأن الصورة الأولى أغلب وأكثر ورودًا لم يجزم بـ [لو] . يقول الأشمونى : «ولغلبة دخول لو على الماضى لم تجزم ، ولو أريد بها معنى إن الشرطية . وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة ، وأجازه جماعة فى الشعر ، منهم ابن الشجرى كقوله :

لو يشأ طار بها ذو ميعة

وقوله :

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت   إحدى نساء بنى ذهل بن شيبانا»[1]

وانتماء الأداة إلى نموذجين أساسيين فى التعليق هو الذى سوغ القول بأنها تجزم اعتمادًا على الشواهد التى وردت من الشعر . والجزم هنا لا يساعد على الربط ، لأن أكثر الاستعمال بدونه ، ولو وجد كان رابطًا إضافيًا .

وهناك رابط إضافى آخر ، ولكنه أكثر من الجزم ، وهو مجىء اللام فى جوابها وذلك ، إذا كان جوابها ماضيًا مثبتًا ، فالأكثر أن يكون مقترنًا باللام مثل قوله تعالى ﴿**لو نشاء لجعلناه حطامًا**﴾[2] والذى يدعو إلى أن تعد هذه اللام ربطًا إضافيًا أنه يمكن أن يأتى الجواب الماضى المثبت بدونها ، مثل قوله تعالى ﴿**لو نشاء جعلناه أجاجًا**﴾[3] . وأما إذا كان جوابها منفيًّا بـ [ما] ، فالأمر على عكس ذلك ، أى يكثر أن يتجرد جوابها من اللام مثل قوله تعالى ﴿**ولو شاء ربك ما فعلوه**﴾[4] ويقل أن يقترن بها مثل قول الشاعر :

---

(١) الأشمونى : ٤٢/٤ ، ٤٣ ، وبعض النحاة يخرِّج هذه الشواهد ، فيجعل الفعل «يشأ» من لهجة من يقول [شا يشا] بتخفيف الهمزة ، ثم أبدلت همزةً ساكنة كما قيل العألم والخأتم بالهمزة ويجعل الثانى من إسكان الفعل تخفيفًا كقراءة أبى عمرو [ينصركم ويشعرْكم ويأمركم] بإسكان الراء فى كل منها . ومعنى هذا أن هذا الفريق من النحاة ينكر أن يكون لهذه الأداة صورة أخرى أساسية مشابهة لأداة الشرط [إن] ، ويتمسك بالصورة الأساسية الغالبة لها .

(٢) من الآية : ٦٥ من سورة الواقعة .   (٣) من الآية : ٧٠ من سورة الواقعة .

(٤) من الآية : ١١٢ من سورة الأنعام .

وهذا الرابط الإضافى لا يكون مجردًا من الدلالة ، فاللغات لا تعبث عندما تستخدم شيئًا أيًّا ما كان أمره . فهذه اللام التى تفيد الربط الإضافى فى بعض الجمل «تسمى لام التسويف لأنها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه ، كما أن إسقاطها يدل على التعجيل أى أن الجواب يقع عقب الشرط بلا مهلة ، ولهذا دخلت فى **﴿لو نشاء لجعلناه حطامًا﴾**[1] وحذفت فى **﴿لو نشاء جعلناه أُجاجًا﴾**[2] أى لوقته فى المزن من غير تأخير ، والفائدة فى تأخير جعله حطامًا وتقديم جعله أجاجًا تشديد العقوبة ، أى إذا استوى الزرع على سوقه وقويت به الأطماع جعلناه حطامًا كما قال الله تعالى[3] **﴿حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلاً أو نهارًا فجعلناها حصيدًا كأن لم تغن بالأمس﴾**[4] ، وهكذا فى كل رابط إضافى يمكن أن تتلمس له وظيفة أخرى يقوم بها مع دلالته على الربط .

ولأن البنية الأساسية لـ (لو) أن يليها فعل ، فسر النحاة الاسم المرفوع الواقع بعدها على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وإن كان الكوفيون يرون أنه فاعل مقدم على فعله .

وأما إذا وقع بعدها المركب الاسمى (المصدر المؤول من أنّ واسمها وخبرها) ، فإنهم يختلفون . فعلى حين يرون أن الاسم المرفوع بعدها يكون فاعلاً لفعل محذوف ، يرى بعضهم أن المصدر المؤول من أنّ واسمها وخبرها الواقع بعدها - وهو كثير - مبتدأ غير محتاج إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه ، وقيل الخبر محذوف ويقدر مقدمًا بـ (ثابت) وقيل يقدر مؤخرًا ، ويرى الكوفيون والمبرد والزجاج

---

(١) من الآية : ٦٥ من الواقعة .

(٢) من الآية : ٧٠ من سورة الواقعة .

(٣) شرح التصريح : ٢/٢٦٠ . وانظر حاشية الصبان على الأشمونى : ٤/٤٣ .

(٤) من الآية : ٢٤ من سورة يونس .

والزمخشرى أن المصدر المؤول فاعل لفعل تقديره «ثبت» وهؤلاء يتمكسون بما اتفق عليه من أن البنية الأساسية لـ (لو) أنها لايليها إلا فعل ، وأما سيبويه والبصريون فإنهم ، بتقدير المصدر المؤول مبتدأ ، يرون أن هناك صورة أساسية أخرى يمكن أن ينتمى إليها هذا التركيب الظاهرى ، ولكن كان مقتضى هذا أن يكون الاسم المرفوع بعد «لو» يفسر كذلك على أنه مبتدأ . ففى مثل «لو غيرك قالها يا أبا عبيدة» وفى قوله تعالى ﴿قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى﴾[1] كان مقتضى قول البصريين أن يكون «غيرك» و«أنتم» مبتدأ وما بعده خبره ، ولكنهم يرون أن كلًّا منهما فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، ولذلك قالوا فى قول عدى بن زيد :

لو بغيـر المـاء حلقـى شـرق كـنـت كـالـغصـان بـالـمـاء اعتصـارى

أقوالاً مختلفة مؤداها أن الجملة الاسمية لا تلى (لو) وعلى فرض وقوعها بعدها يكون ذلك شذوذًا ، لأن «لو مثل (إن) الشرطية فى أنها لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم»[2] وأما إيلاء «لو» المصدر المؤول فقد اختلفوا فيه على النحو السابق مع أن ذلك كثير جدًّا على حد قولهم ، وكثرته على هذا النحو تجعله أصلاً أو بنية أساسية ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير﴾[3] وقوله ﴿ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيرًا لهم﴾[4] وقوله ﴿ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما فعلوه إلا قليلٌ منهم ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرًا لهم وأشدَّ تثبيتًا﴾[5] وقوله ﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقَوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض﴾[6] وعلى ذلك لا داعى للتفرقة بين استعمالين ينتميان إلى نموذج واحد ، ويمكننا بناء على ذلك القولُ بأن الاسم المرفوع سواء أكان مصدرًا مؤولاً أم غيره يجوز فى تفسير كل منهما ما يجوز فى الآخر .

---

(١) من الآية : ١٠٠ من سورة الإسراء .
(٢) الأشمونى : ٣٩/٤ .
(٣) من الآية : ١٠٣ من سورة البقرة .
(٤) من الآية : ٥ من سورة الحجرات .
(٥) من الآية : ٦٦ من سورة النساء .
(٦) من الآية : ٩٦ من سورة الأعراف .

ويبدو أن إيلاء «لو» الجملة الاسمية – وهو ما ذهب إليه سيبويه والبصريون فى اعتبارهم المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها كذلك – هو الصحيح ، لأن هناك أداتين أخريين يرى النحاة أن أصلهما «لو» زيدت عليهما «لا» و «ما» فصارتا «لولا ولوما» ، لا تليهما إلا الجملة الاسمية ، على خلاف كل أدوات الشرط ، وإن كان يلزم حذف الخبر من جملة شرطها إذا كان كونًا عامًا ، وجوابهما مثل جواب «لو» تمامًا ، مثل قوله تعالى : ﴿**لولا أنتم لكنا مؤمنين**﴾[1] ومثل «لولا الله ما اهتدينا» ، وذلك إذا كانت هاتان الأداتان دالتين على امتناع شىء لوجود غيره ، أى إذا ربطتا امتناع شىء بوجود غيره ربطًا لازمًا بينهما . أما إذا كانتا للتحضيض فلهما استعمال آخر .

(ب) جزم المضارع فى جواب الطلب :

جزم المضارع فى جواب الطلب دليل واضح على ترتب الفعل المجزوم على الطلب قبله ، فإذا قلت : «زرنى أكرمْك» بجزم الفعل «أكرمْك» كان هذا دليلاً على ترتب الإكرام على تحقق الطلب المذكور قبله وهو الزيارة . ولذلك يكون جزم المضارع فى جواب الطلب هو الدليل على الترابط بين الجملتين ترابط ترتب . وأما إذا جىء بالفعل مرفوعًا فإن العلاقة تختلف مثل قوله تعالى ﴿**خذ من أموالهم صدقة تطهرُهم وتزكيهم بها**﴾[2] فالفعل «تطهرهم» مرفوع ولذلك فهو غير مترتب على أخذ الصدقة من أموالهم ، وجملة «تطهرهم» على ذلك إما أن تكون نعتًا لـ «صدقة» فتكون الجملة كلها واحدة ، وإما أن تكون مستأنفة فيكون التعبير جملتين . ويظهر الفرق بين جزم الفعل وغيره بوضوح فى قوله تعالى : ﴿**ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلههم الأمل**﴾[3] حيث جزم الفعل ﴿**يأكلوا**﴾ وما عطف عليه فى جواب الطلب ﴿**ذرهم**﴾ فالأكل والتمتع وإلهاء الأمل لهم مترتبة على الترك لهم . وأما فى قوله تعالى : ﴿**قل الله ثم ذرهم فى خوضهم يلعبون**﴾[4] فلم يجزم الفعل «يلعبون» لأن اللعب هنا غير مترتب على تركه لهم ، بل

---

(١) من الآية : ٣١ من سورة سبأ .
(٢) من الاية : ١٠٣ من سورة التوبة .
(٣) من الآية : ٣ من سورة الحجر .
(٤) الآية : ٩١ من سورة الأنعام .

اللعب حالة ملابسة لهم مع الترك لهم ، أو هو تقرير لأمرهم فيكون التركيب جملتين الأولى «ذرهم فى خوضهم» والثانية ، «يلعبون» أى إنهم يلعبون ولا جدوى منهم . ومن هنا لا يكون جزم المضارع فى جواب الطلب ملزمًا ، ولكن هذا يتوقف على إرادة المتكلم ومراعاة الموقف الذى يعبر عنه ، فإن أراد ترتب الفعل على ما قبله جزم الفعل ، وإن لم يرد جاء بالفعل مرفوعًا ، ويكون جملة حالية أو مستأنفة . وليس هناك من دليل على إرادة ترتب الفعل على ما قبله إلا الجزم . فالعلامة الإعرابية هنا لها دور كبير فى تحديد هذه الحالة ، ويشاركها فى أداء هذا الدور أن يكون الكلام السابق على الفعل المجزوم «طلبًا» والطلب فى تناول النحاة يعنى الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والتمنى والرجاء والعرض والتحضيض ، فأما ما انجزم بالأمر فقولك : ائتنى آتك .

وأما ما انجزم بالنهى ، فقولك : لا تفعل يكنْ خيرًا لك .

وأما ما انجزم بالاستفهام ، فقولك : ألا تأتينى أحدثْك . وأين تكون أزرْك ؟

وأما ما انجزم بالتمنى ، فقولك : ألا ماء أشربْه . وليته عندنا يحدثْنا .

وأما ما انجزم بالعرض ، فقولك : ألا تنزلُ تصبْ خيرًا»[1] .

وأما ما انجزم بالرجاء ، فمثل : لعلك تقدم أحسنْ إليك .

وأما ما انجزم بالتحضيض ، فمثل : هلا تجىء أكرمْك .

وتحليل النحاة لهذا الأسلوب يكشف بوضوح تصورهم للبنية الأساسية ، فهم يرون أن هذا التركيب بناء ظاهرى لأسلوب الشرط . يقول سيبويه : «ألا ترى أنك إذا قلت : أين عبد الله آته ، فكأنك قلت : حيثما يكن آته»[2] ويقول أيضًا فى التدليل على ترابط أجزاء هذا التركيب كترابط أجزاء الشرط وتعلق إحدى الجملتين بالأخرى «وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتنى بـ (إن) ، لأنهم جعلوه معلقًا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أن إن تأتنى غير مستغنية عن آتك»[3]

(١) سيبويه : ٩٣/٣ . (٢) سيبويه : ٩٩/١ .
(٣) سيبويه : ٩٣/٣ ، ٩٤ .

وواضح أنه يريد أن يقول إن جواب الطلب يرتبط بالطلب ارتباط جواب الشرط بأداة الشرط وفعل الشرط ، والطلب محتاج إلى جوابه كما تحتاج أداة الشرط والشرط إلى الجواب . وينقل سيبويه عن الخليل رأيه فى ترابط هذا الأسلوب وهو أن الطلب يتضمن حرف الشرط يقول : «وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها (يقصد الطلب بأنواعه المختلفة) فيها معنى «إن» ، فلذلك انجزم الجواب ، لأنه إذا قال : ائتنى آتك ، فإن معنى كلامه : إن يكن منك إتيان آتك . وإذا قال : أين بيتك أزرْك ، فكأنه قال : إن أعلم مكان بيتك أزرك ، لأن قوله : أين بيتك يريد به : أعلمنى . وإذا قال : ليته عندنا يحدثْنا ، فإن معنى هذا الكلام : إن يكن عندنا يحدثنا ، وهو يريد ههنا إذا تمنى ما أراد فى الأمر . وإذا قال : لو نزلت فكأنه قال : انزل»[1] .

واختلاف النحاة فى تفسير جزم المضارع فى جواب الطلب هو فى الحقيقة اختلاف حول البنية الأساسية التى ينتمى إليها هذا التركيب . فبعض النحاة يقول إن لفظ الطلب ضُمِّن معنى حرف الشرط فجزم ، وهذا هو ما ذهب إليه الخليل ، وظاهره على ذلك ابن خروف وابن مالك . وبعضهم يرى أن الأمر والنهى والتمنى والاستفهام إلى آخر أنواع الطلب نابت عن الشرط ، أى حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه فى التأثير منابها فجزمت الفعل . وإلى هذا الرأى ذهب ، أبو على الفارسى والسيرافى وابن عصفور . وبعضهم يرى أن الجزم فى الفعل بشرط مقدر دل على الطلب ، وإليه ذهب أكثر المتأخرين ، وقيل الجزم بلام مقدرة فإذا قيل : ألا تنزل تصبْ خيرًا فمعناه لتصب خيرًا وهو ضعيف»[2] والحكم بضعف الرأى الأخير فى حقيقة الأمر إنما كان ؛ لأنه يجعل هذا التركيب الظاهرى منتميًا إلى بنية غير بنيته الأساسية وإن كانوا قد عللوا ضعفه بأنه «لا يطرد إلا بتجوز وتكلف» . وأما الآراء السابقة كلها فإنها تجعل هذا الأسلوب منتميًا فى أساسه إلى أسلوب الشرط وإن لم يكن فى ظاهره شرطًا ؛ ولذلك ترابط ترابطه .

---

(١) المصدر السابق ٩٤/٣ .

(٢) الأشمونى : ٣١٠/٣ .

(جـ) نصب المضارع بعد الفاء والواو :

مهما يكن السبب فى نصب الفعل المضارع بعد الفاء والواو فى جواب الطلب المحض والنفى المحض ، هل هو منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعدهما كما يرى سيبويه والبصريون ، أو هو منصوب على الخلاف كما يرى الكوفيون ، أو هو منصوب بالواو والفاء كما يرى الجرمى[1] . فإن المضارع واقع فى جواب الطلب أو النفى المحضين ومترتب عليهما ومسبب عنهما ، ومن هنا سميت الفاء فاء السببية والواو واو المعية ، والمعية هى المصاحبة فكأن الفعل المنصوب مصاحب لما قبله ، ومن هنا قيل : إن النصب بعد الواو ليس على معنى الجواب كما هو بعد الفاء ، وقولهم : الواو تقع فى جواب كذا فيه تجوز ظاهر[2] .

ووجود الفاء مع نصب المضارع بعدها ، ووجود الواو مع نصب المضارع بعدها ، وسبقهما بنفى محض أو طلب محض[3] يجعل التركيب متماسكًا على هذا النحو الترتبى ، وإن كان بعض النحاة لم يسلب عن الفاء والواو معنى العطف ، ولذلك يرون أن كلًّا منهما تعطف مصدرًا مؤولاً من (أن) المضمرة وجوبًا والفعل المنصوب بها على مصدر متوهم ، فإذا قلت «لا تهمل فتندم» - بنصب تندم - فالتأويل «لا يكن منك إهمال فندم» .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن النحاة لم يكونوا يتعاملون فى تحليل الجملة مع ظاهر التركيب أو مع البناء الظاهرى فقط ، بل كانوا فى كثير من الحالات يتعاملون مع البنية

---

(١) انظر ما سبق : صفحة ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٢) انظر حاشية الصبان : ٣٠٦/٣ .

(٣) المقصود بالنفى المحض : غير المنتقض بإلا والمتلو بنفى مثل : ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا ونحو : ما تزال ما تأتينا فتحدثنا وهنا يجب رفع الفعل تحدثنا لأن المثال الأول انتقض النفى فيه بإلا والثانى دخل فيه نفى على نفى ، ونفى النفى إثبات . والمقصود بالطلب المحض مالا يكون باسم الفعل أو بالمصدر أو بما لفظه الخبر ومعناه الطلب ، نحو : صهٍ فأكرمك وحسبك الحديث فينام الناس ونحو : سكوتًا فينام الناس ونحو رزقنى الله مالاً فأتصدق منه فلا يكون لشىء من ذلك جواب منصوب ، ويرفع الفعل فى كل من الأمثلة السابقة لأن الطلب ليس محضًا أى خالصًا .

الأساسية ، وما يؤولون به البناء الظاهرى هو الذى يمثل البنية الأساسية لديهم . ولذلك ، إذا اختل فى البناء الظاهرى بعض ما يشترطون لنصب الفعل هنا لم ينصب الفعل ، أو إذا جاء الفعل مرفوعًا مع توافر شروط النصب كان ذلك الرفع دليلاً لغويًّا على أن المعنى مختلف عن المعنى مع نصب الفعل . ولعل ذلك يظهر فى توجيه بعض الآيات القرآنية التى قرئ الفعل المضارع فيها بالنصب والرفع ، ومثال ذلك قوله تعالى ﴿**من ذا الذى يقرض الله قرضًا حسنًا فيضاعفَه له**﴾(1) فقد قرأ ابن عامر وعاصم بنصب الفعل «فيضاعفه» وقرأ الباقون برفعه فى سورتى البقرة والحديد . ويقول مكى ابن أبى طالب فى توجيه النصب «وحجة من نصب أنه حمل الكلام على المعنى ، فجعله جوابًا للشرط ، لأن معنى ﴿**من ذا الذى يقرض الله قرضًا حسنًا فيضاعفَه له**﴾ أن يكون قرض تبعه إضعاف فحمل «فيضاعفه» على المصدر فعطف على «القرض» و «القرض» اسم ، فأضمر [أن] ليكون مع «فيضاعفه» مصدرًا ، فتعطف مصدرًا على مصدر ، كأنك قلت : إن حدث قرض فإضعاف يتبعه . ويقبح أن يحمل النصب على جواب الاستفهام بالفاء ، لأن القرض غير مستفهم عنه ، إنما وقع الاستفهام عن صاحب القرض . ألا ترى أنك إذا قلت : أتقرضنى فأشكرك ، نصبت الجواب ، لأن الاستفهام عن القرض وقع . ولو قلت : أزيد يقرضنى فأشكره ، لم تنصب الجواب ، لأن الاستفهام إنما هو عن زيد لا عن القرض»(2) وعند حديثه عن الآية الحادية عشرة فى سورة الحديد وفيها هذه الجملة : ﴿**من ذا الذى يقرض الله قرضًا حسنًا فيضاعفَه له**﴾ قال مكى : «وقد تقدمت الحجة فى ذلك فى البقرة لكن أعيد شرحها لأنه موضع مشكل»(3) وأعاد الشرح ، فقال : «فحجة من نصب أنه حمل الكلام على المعنى ، لأن المعنى : من ذا الذى يقرض الله ؟ أيقرض الله أحد فيضاعفه له فنصب ، لأنه جواب الاستفهام بالفاء ، كما تقول : أتقوم فأحدثَك ، فتنصب «أحدثك» لأن القيام غير

---

(1) من الآية : ٢٤٥ من سورة البقرة . والآية : ١١ من سورة الحديد .
(2) الكشف عن وجوه القراءات السبع ، لمكى بن أبى طالب القيسى : ١/٣٠٠ ، ٣٠١ .
(3) المصدر السابق : ٢/٣٠٨ .

متيقن . والمعنى : أيكون منك قيام فحديث منى بذلك . والثانى جوّاب الاستفهام وأخواته محمول على مصدر الأول لما امتنع حمله على العطف على لفظ الأول ، وهو الفعل لئلا يصير استفهامًا كالأول فيتغير المعنى وتصير مستفهمًا عن نفسك . وذلك محال . إنما أنت مستفهم عن وقوع الفعل الأول من غيرك ومخبر عن نفسك بوقوع فعل منك إن وقع الأول ، فوجب العطف على معنى الأول دون لفظه ، لهذا المعنى ، وهو معنى لطيف فافهمه ، فحمل فى العطف على معناه ليصح الجواب ، والعطف بالفاء ، فلما حمل على معنى الأول ، وهو المصدر ، احتيج إلى إضمار (أن) بعد الفاء ، لتكون مع الفعل الثانى مصدرًا ، فتعطف مصدرًا على مصدر ، فيصح المعنى والإعراب . فلما أضمرت «أن» نصبت بها الفعل . فهذا شرح علة النصب فى جواب الاستفهام والأمر والنهى والعرض وشبهه بالفاء . فالقراءة بالنصب فى «فيضاعفَه» محمول على معنى الكلام لا على لفظه . والحمل على معنى الكلام محمول على معنى المعنى أيضًا دون لفظه فافهمه فإنه مشكل فى العربية . فالنصب فى الآية محمول على معنى الآية ثم على معنى المعنى»[1] ومعنى الآية ومعنى المعنى الذى ألح عليه مكى بن أبى طالب هو التقدير الذى قدره أولاً وهو الاستفهام الذى قدره «أيقرض الله أحد» وهذا هو معنى الآية ، وهذا التقدير نفسه محمول على معناه وهو المصدر لأن تقديره «أيكون من أحد قرض» ومن هنا يصح العطف بالفاء لأنها تعطف فى هذه الحالة مصدرًا مؤولاً من «أن» المضمرة والفعل على مصدر متوهم هو «قرض» ، وهذا الحمل على المعنى فى هذه الآية وأمثالها هو ما أسميه الرجوع إلى البنية الأساسية لأمثال هذه التراكيب . ونلاحظ أن مكى بن أبى طالب فى الآية ذات التركيب الواحد قدم تأويلين : الأول فى آية البقرة حيث جعل نصب المضارع بعد الفاء محمولاً على وقوع الفاء فى جواب الشرط [والشرط مثل الاستفهام وشبهه] وفى آية الحديد قدر استفهاما «أيقرض الله أحد» ، والهدف واحد فى كلا التأويلين ، وهو أنه

---

(١) المصدر السابق : ٢/٣٠٨ ، ٣٠٩ .

يهرب من جعل الفاء واقعة فى جواب الاستفهام المذكور فى الآية «من ذا الذى يقرض» لأن الاستفهام فيها غير واقع على الفعل «يقرض» ولكنه واقع على من يقرض، ومن هنا لا يمكن تأويل مصدر إلا إذا كان الاستفهام واقعًا على فعل، وإذا كان الاستفهام واقعًا على فعل فإن هذا الفعل غير محقق فيمكن تأويل مصدر منه. ومن هنا اشترط بعض النحاة ألا يكون الفعل الذى يقع عليه الاستفهام قد وقع مثل «لم ضربته فيجازيك ؟» فهنا يرفع الفعل «فيجازيك» لأن الضرب قد وقع فعلاً من الفعل السابق.

وأما توجيه الرفع فى «فيضاعفه» من الآية السابقة فى موضعيها من البقرة والحديد فإن مكى بن أبى طالب يقول فى تفسيره فى آية البقرة «وحجة من رفعه أنه قطعه مما قبله، ولم يدخله فى صلة «الذى»، فى قولك : من ذا الذى يقرض الله قرضًا حسنًا فالله يضاعفه له. ويجوز أن يرفع على العطف على ما فى الصلة على «يقرض» على تقدير : من ذا الذى يقرض الله فيضاعف الله له، كأنه قال : ومن ذا الذى يضاعف له. أى من الذى يستحق الإضعاف فى الأجر على قرضه الله، أى على صدقته»[1]. وأما تفسير الرفع فى آية سورة الحديد فقوله : «وحجة من رفع – وهو الاختيار – أنه لما رأى الاستفهام فى قوله ﴿**من ذا الذى يقرض الله**﴾ إنما هو عن الأشخاص دون القرض، فلم يستقم نصب الجواب، إذ ألف الاستفهام[2] لم تدخل على فعل، فيقع الجواب بفعل. إنما دخلت على اسم، فلايجاب الاسم بفعل. لو قلت : أزيد فى الدار فتكرمه، لم يحسن نصب «تكرمه» على جواب الاستفهام. فالرفع فيه على القطع على معنى : فهو يقرضه، إذ الاستفهام فيه بمعنى الشرط، ورفعه على معنى الاستفهام الحقيقى على العطف على «يقرض» »[3].

---

(١) السابق : ٣٠١/١.

(٢) يقع كثيرًا فى كلام القدماء أنهم يطلقون على «الهمزة» الألف، وذلك لأن الهمزة ترسم على ألف، ولكنهم يفرقون بينهما فى الاستعمال.

(٣) الكشف عن وجوه القراءات : ٣٠٩/٢.

وإذا كانت الآية السابقة قد احتملت هذا التوجيه لأن الاستفهام فيها لم يقع على الفعل نفسه ، فإن آية أخرى هى قوله تعالى ﴿وما يدريك لعله يزكّى * أو يذكّر فتنفعَه الذكرى﴾[1] قد وقع الرجاء فيها على الفعل ، ولم يقرأ بنصب «فتنفعه» إلا عاصم ، وقرأه الباقون بالرفع وليس المعنى واحدًا مع الرفع والنصب . يقول ابن أبى طالب القيسى : قوله «فتنفعه الذكرى» قرأه عاصم بالنصب على الجواب بالفاء لـ «لعل» والنصب على إضمار «أن» فهو تعليله . وحجته كالذى ذكرنا من الحجة فى البقرة والحديد فى نصب «فيضاعفه له» من رد الثانى على مصدر الأول حين امتنع العطف على اللفظ ، فلم يكن بد من إضمار «أن» ليكون مع الفعل مصدرًا ، فتعطف مصدرًا على مصدر الأول ، لأن صدر الكلام غير واجب ، كأن تقديره : وما يدريك لعله يكون منه تذكر فانتفاع بالتذكر . فلما أضمرت «أن» نصبت الفعل . وقد مضى هذا بأبين من هذا الكلام ، وقرأ الباقون بالرفع على العطف على «يزّكى ، ويذّكر» والتقدير : فلعله تنفعه الذكرى»[2] فمرد التوجيه هنا إلى محاولة جعل بناء الجملة الظاهرى مطابقًا للبنية الأساسية ، واختلاف البنية الأساسية هو الذى يؤدى إلى اختلاف البناء الظاهرى . ومن هنا أميل إلى رأى البصريين وسيبويه فى توجيههم لنصب الفعل المضارع بعد الفاء والواو بأن مضمرة . وأما النصب على الخلاف ، أو كون الواو والفاء ناصبتين بأنفسهما ، فمع أنه يرضى الوصفيين الذين يكتفون بالبناء الظاهرى فحسب ، غير مطرد ، لأن كل خلاف ليس داعيًا للنصب «ولو أوجب الخلاف الانتصاب لم يجز العطف فى نحو : ما مررت بزيد لكن عمرو ، وجاءنى زيد لا عمرو»[3] . وأما من يرى أن الواو والفاء قد خرجتا عن العطف فى هذا الموضع ؛ ولذلك نصبتا الفعل المضارع بأنفسهما ، فإن هذا تمسك بالبناء الظاهرى فقط ، ولذلك يرد بعض النحاة عليه بأنه لو كان هذان الحرفان قد خرجا عن معنى العطف لجاز دخول حرف عطف آخر عليهما ، ولما لم يجز ذلك دل على

(١) من الآيتين : ٣، ٤ من سورة عبس .

(٢) الكشف عن وجوه القراءات : ٢/٣٦٢ .

(٣) شرح الكافية : ٢/٢٤١ . وانظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لابن الأنبارى فى المسألتين : ٧٥ ، ٧٦ - ٢/٥٥٥ وما بعدها .

أنهما باقيان على معنى العطف ، وإن كان العطف بهما يقتضى تأويلاً ، أى محاولةً للرجوع إلى البنية الأساسية .-

(د) ترابط جواب القسم بالقسم :

يترابط جواب القسم بالقسم ترابطًا لغويًا ومعنويًا حميمًا ، مع أن جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب . ومعنى كونها لا محل لها من الإعراب أنها لا تشغل وظيفة يمكن أن يشغلها المفرد . وذلك لأن جواب القسم خبر ، أى يحتمل الصدق والكذب ، وقد يكون نفيًا أو إثباتًا ، والغرض من القسم توكيد ما يقسم عليه من نفى أو إثبات . وليس معنى كون جواب القسم لا محل له من الإعراب أنه غير مترابط مع القسم ، لأن القسم يترابط مع المقسم عليه ترابطًا ينزلان معه «منزلة جملة واحدة» ، كما يقول صاحب المفصل .

وأسلوب القسم يتكون من جملتين : الأولى ، جملة القسم . والثانية ، جواب القسم . وجملة القسم قد تكون جملة فعلية أو جملة اسمية . فالجملة الفعلية نحو : «حلفت بالله وأقسمت وآليت وعلم الله ويعلم الله»[1] . وقد يكتفى بحرف الجر وما أقسم به ويحذف الفعل الدال على القسم . ويسمى حرف الجر هنا حرف قسم . وهو ثلاثة ، الباء والواو والتاء . فإذا كان حرف القسم المستخدم هو الباء فإن الفعل الذى يتعلق به الجار والمجرور يكون محذوفًا جوازًا ، ولذلك قال النحاة : إن الباء هى أصل القسم «ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو : أقسم بالله لتفعلن»[2] وقالوا إن الواو بدل من الباء ، والتاء بدل من الواو . يقول ابن جنى : «واعلم أن الباء قد تبدل منها فى القسم الواو فى قولك : والله ، أصله بالله . والدلالة على أن الباء هى الأصل أمران : أحدهما أنها موصلة للقسم إلى المقسم به فى قولك : أحلف بالله ، كما توصل الباء المرور إلى الممرور به فى قولك مررت بزيد ، فالباء من حروف الجر بمنزلة من وعن .

---

(١) المفصل ، للزمخشرى (والنص من المتن فى شرح المفصل ، لابن يعيش : ٩/٩٠) .
(٢) مغنى اللبيب ، لابن هشام : ١/٩٨ .

والآخر أن الباء تدخل على المضمر كما تدخل على المظهر ، تقول : بالله لأقو من ، وبه لأقعدن . والواو لا تدخل على المضمر ألبتة ، تقول : والله لأضربنك . فإن أضمرت قلت : به لأضربنك ، ولا تقول : وه لأضربنك . فرجوعك مع الإضمار إلى الباء يدل على أنها هى الأصل»[1] ولعل المناسبة الصوتية بين الباء والواو تسوغ أن تبدل الواو من الباء – على فرض وقوع هذا الإبدال بينهما – يقول أبو الفتح ابن جنى : «وإنما أبدلت الواو من الباء لأمرين : أحدهما مضارعتها إياها لفظًا ، والآخر مضارعتها إياها معنى . أما اللفظ فلأن الباء من الشفة ، كما أن الواو كذلك . وأما المعنى فلأن الباء للإلصاق ، والواو للاجتماع ، والشيء إذا لاصق الشيء فقد اجتمع معه»[2] والتاء قد أبدلت من الواو فى مواضع ، منها إذا وقعت الواو فاءً للافتعال ، ومنها كلمات وقعت فيها الواو فاء الكلمة فأبدلت تاء مثل تجاه وتراث وتقية والتقوى وتقاة وتخمة وتكأة وتكلان[3] ولعل هذه العلاقة بين الواو والتاء هى التى جعلت النحاة يقولون إن التاء فى القسم بدل من الواو . والذى يعنينى هنا من قول النحاة إن الأصل فى القسم هو للباء ولذلك خصت بذكر الفعل معها دون الواو والتاء ، أن البنية الأساسية للقسم بالجملة الفعلية تتكون من [فعل وفاعل وحرف جر يوصل به إلى المقسم به] . ولذلك عندما يقول النحاة فى القسم بالواو والتاء إن الجار والمجرور متعلق بفعل محذوف وجوبًا ، يعد هذا محاولة للرجوع إلى ذلك الأصل الذى يمكن ظهوره مع الباء دون الواو والتاء .

وأما القسم بالجملة الاسمية ، فمثل ﴿**لَعَمرُك إنهم لفى سكرتهم يعمهون**﴾[4] وهنا كلمة عَمْر (بفتح العين من أجل القسم) مضافة إلى ضمير المخاطب ، ويمكن أن

---

(١) سر صناعة الإعراب ، لابن جنى : ١٥٩/١ . ولعل من التبادل بين الواو والباء أن تأتى الواو بمعنى باء الجر كقولهم : أنت أعلم ومالك وبعت الشاء شاة ودرهمًا . انظر المغنى ٣٣/٢ .

(٢) السابق : ١٦٠/١ . وانظر أيضًا شرح المفصل ، لابن يعيش : ٩٩/٩ حيث يكاد ينقل نص ابن جنى نفسه .

(٣) انظر السابق : ١٦١/١ ، ١٦٢ . وانظر أيضًا شرح شافية ابن الحاجب ، للرضى : ٨٠/٣ .

(٤) من الآية : ٧٢ من سورة الحجر .

تضاف إلى غيره من الظاهر أو المضمر ، مثل : لعمر أبيك ، ولعمر الله . وكذلك يمين الله وأيمن الله وأيم الله وأمانة الله ، وعلى عهد الله ، إلى آخره . ومن الملاحظ أن النحاة يقررون أنه إذا كان المبتدأ أو الخبر نصًّا فى اليمين أى مخصوصًا بالقسم وحده ، فإن الطرف الأساسى الثانى للجملة فى هذه الحالة لابد أن يكون محذوفًا ، ولذلك عندما يكون الباقى من الجملة الاسمية المقسم بها صالحًا لأن يكون مبتدأ قدر حذف الخبر وجوبًا ، وعندما يكون الباقى من الجملة الاسمية المقسم بها صالحًا لأن يكون خبرًا ، قدر حذف المبتدأ وجوبًا ، مثل : فى ذمتى لأفعلن أو فى رقبتى لأفعلن . أما إذا لم يكن مخصوصًا بالقسم فقد تذكر الجملة الاسمية كلها مثل «على عهد الله لأفعلن» . أو قد يحذف الخبر ويبقى المبتدأ فيقال «عهد الله لأفعلن» .

وتعزى كثرة الحذف فى الجملة القسمية إلى التخفيف ، لأن «اللفظ إذا كثر فى ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه ، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف . ولما كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا فى تخفيفه من غير جهة واحدة»[1] ومن هذا التخفيف حذف أحد جزأى الجملة الاسمية المقسم بها تخفيفًا لطول الكلام بالجواب : كما يحذف الفعل الذى يتعلق به حرف الجر والمجرور فى القسم فى نحو بالله ووالله وتالله .

ومهما يكن من أمر فإن أسلوب القسم جملتان : الأولى جملة القسم وهى إما جملة فعلية أو جملة اسمية ، وحذف أحد ركنيها لا ينفى عنها صفة الجملية لأن هذا الأصل قد يكون موجودًا فى بعض المواضع . والجملة الثانية هى جملة جواب القسم . وفضلاً عن الترابط المعنوى بين هاتين الجملتين ، حيث تكون جملة القسم تأكيدًا لجواب القسم ، فإن جواب القسم لابد فيه من روابط لغوية تميزه وتحدده . فلما كان «كل واحد من القسم والمقسم عليه جملة ، والجملة عبارة عن كل كلام مستقل قائم بنفسه ، وكانت إحداهما لها تعلق بالأخرى ، لم يكن بد من روابط تربط إحداهما

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٩/٩٤ .

بالأخرى ، كربط حرف الشرط بالجزاء»[1] وهذه الروابط تختلف لاختلاف جملة جواب القسم ، فإما أن تكون إيجابًا فيكون لها روابط خاصة ، وإما أن تكون نفيًا فيكون لها روابط خاصة .

فإذا كانت جملة جواب القسم مثبتة أو واجبة ، أى غير منفية ، فإما أن تكون جملة اسمية أو فعلية .

فإذا كان جواب القسم جملة فعلية موجبة ، لزم أن تأتى «اللام» فى أول هذه الجملة . فإذا كان الفعل مضارعًا فالأكثر أن يؤكد بالنون كذلك ، مثل قوله تعالى : ﴿**وتالله لأكيدن أصنامكم**﴾[2] . وإذا كان الفعل ماضيًا فالأكثر أن يأتى بعد اللام (قد)[3] إذا كان الفعل متصرفًا مثل قوله تعالى : ﴿**قالوا تالله لقد علمتم ما جئنا لنفسد فى الأرض**﴾[4] وقوله تعالى : ﴿**قالوا تالله لقد آثرك الله علينا**﴾[5] وإذا كان الفعل غير متصرف قرن باللام فقط[6] .

وأما إذا كان جواب القسم جملة اسمية فإنه يكثر أن يقترن بإن واللام مثل قوله تعالى : ﴿**والعصر * إن الإنسان لفى خسر**﴾[7] وقوله تعالى : ﴿**قالوا تالله إنك لفى ضلالك القديم**﴾[8] وقوله تعالى : ﴿**إن الإنسان لربه لكنود**﴾[9] وقد تقترن بإحداهما مثل قوله تعالى : ﴿**حم * والكتاب المبين * إنا أنزلناه فى ليلة مباركة**﴾[10] .

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٩٦/٩ .
(٢) من الآية : ٥٧ من سورة الأنبياء .
(٣) وقد تحذف اللام لطول الكلام كقوله تعالى : ﴿**والشمس وضحاها**﴾ إلى قوله تعالى ﴿**قد أفلح من زكاها**﴾ انظر المغنى : ١٧٤/٢ .
(٤) من الآية : ٧٣ من سورة يوسف .
(٥) من الآية : ٩١ من سورة يوسف .
(٦) مثل قول زهير بن أبى سلمى :

فأقسمت بالبيت الذى طاف حوله ... رجال بنوه من قريش وجرهم
يمينًا لنعم السيدان وجدتما ... على كل حال من سحيل ومبرم

(٧) الآيتان : ١، ٢ من سورة العصر .
(٨) الآية : ٩٥ من سورة يوسف .
(٩) الآية : ٦ من سورة العاديات . وهذه الآية جواب القسم فى قوله تعالى : ﴿**والعاديات ضبحًا**﴾ الآية الأولى من السورة نفسها .
(١٠) الآيات : ١ ، ٢ ، ٣ من سورة الدخان .

وعندما يكون جواب القسم منفيًا فإن النفى لا يكون إلا بأحد حرفين هما [ما] وتنفى بها الجملة الفعلية ذات الفعل الماضى مثل قوله تعالى : ﴿والله ربّنا ما كنا مشركين﴾ (١) أو الجملة الاسمية مثل قوله تعالى : ﴿أو لم تكونوا أقسمتم من قبل ما لكم من زوال﴾ (٢) . والحرف الثانى هو [لا] وتنفى بها الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع مثل قوله تعالى ﴿لئن أخرجوا لايخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم﴾ (٣) فاللام فى الآية موطئة للقسم وقد تقدم القسم على الشرط ، ولذلك وقع الجواب للقسم دون الشرط ، فلو كان جوابًا للشرط لجزم الفعلان «لا يخرجون» و «لا ينصرونهم» (٤) .

ولما كان حرف النفى المستخدم فى جواب القسم المنفى إذا كان جملة فعلية فعلها مضارع هو [لا] دون سواها ، وكان جواب القسم المثبت إذا كان جملة فعلية فعلها مضارع لا يكون إلا باللام ونون التوكيد ، واللام لا يجوز حذفها ، فإنه إذا جاء جواب القسم فعلاً مضارعًا خاليًا من اللام والنون وحرف النفى وكان معنى الكلام نفيًا اعتقد النحاة أن [لا] مقدرة مثل قوله تعالى : ﴿قالوا تالله تفتأ تذكرُ يوسف﴾ (٥) أى «لا تفتأ» وكذلك فى قول امرئ القيس :

فقلت يمين الله أبرح قاعدًا ... ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى

أى «لا أبرح» . وقول الهذلى :

تالله يبقى على الأيام مبتقل ... جون السراة رباع سنه غرد

---

(١) من الآية : ٢٣ من سورة الأنعام .
(٢) من الآية : ٤٤ من سورة إبراهيم .
(٣) من الآية : ١٢ من سورة الحشر .
(٤) إذا اجتمع الشرط والقسم ، فإن الجواب يكون للمتقدم منهما إلا إذا اجتمعا وسبقهما ما يحتاج إلى خبر ، فإن الجواب يكون للشرط مطلقًا [انظر تفصيل هذه المسألة فى الأشمونى مثلاً : ٢٧/٤ وما بعدها] . وهنا يلجأ إلى وسائل الترابط اللغوية التى تبين جواب الشرط من جواب القسم . فجواب الشرط إما أن يكون مجزومًا أو فيه الفاء ، وجواب القسم إما أن يكون باللام والنون ، أو اللام وقد ، أو اللام وحدها فى الجملة الفعلية ويكون بإن فى الجملة الاسمية أو يكون منفيًا بأحد طرفى النفى [ما] أو [لا] على التفصيل المذكور أعلاه .
(٥) من الآية : ٨٥ من سورة يوسف .

يقول سيبويه : «وقد يجوز ذلك – وهو من كلام العرب – أن تحذف [لا] وأنت تريد معناها ، وذلك قولك : والله أفعل ذلك أبدًا . تريد والله لا أفعل ذلك أبدًا . وقال :

فحالـفْ فلا واللّهِ تَـهْبِطُ تَـلْعةً   منَ الأرضِ إلا أنتَ للذلّ عارف[1]

وهذا كله إذا كان جواب القسم خبرًا أى محتملاً للصدق والكذب . ويسمى القسم فى هذه الحالة القسم غير الاستعطافى ، وذلك لأن القسم – كما يقول ابن جنى – جملة إنشائية يؤكد بها جملة أخرى ، فإن كانت خبرية فهو القسم غير الاستعطافى ، وإن كانت طلبية فهو القسم الاستعطافى . والقسم الاستعطافى لا يلتزم فى جوابه ما يلتزم فى غيره ، ولذلك يقول سيبويه : «وسألت الخليل عن قولهم : أقسمت عليك إلا فعلت ولما فعلت . لم جاز هذا فى هذا الموضع ، وإنما «أقسمت» ها هنا كقولك : والله ؟ فقال : وجه الكلام : لتفعلن ها هنا ، ولكنهم إنما أجازوا هذا لأنهم شبهوه بنشدتك الله إذ كان فيه معنى الطلب»[2] فهو طالب منه سائل ، ولا يلزمه تصديق ولا تكذيب ، وللفرق بين المعنيين – كما يقول السيرافى – فرق بين اللفظين .

* * *

(١) سيبويه : ١٠٥/٣ .   (٢) سيبويه : ١٠٥/٣ ، ١٠٦ .



الفصل الثالث
عَوارضُ بنَاءِ الجُملة

توطئة الفصل :

تردد فيما سبق مصطلحان : أولهما «البنية الأساسية» وثانيهما «بناء الجملة» وهنا يأتى مصطلح آخر هو «عوارض بناء الجملة» . وأود قبل أن أتناول عوارض بناء الجملة أن أحدد ما أعنيه بهذه المصطلحات الثلاثة ، ولا مشاحَّة فى الاصطلاح كما يقال . أما البنية الأساسية فهى النظام اللغوى التجريدى الثابت لتصور تركيب الجملة فى الحالة الأولى من حالاته ، التى يعد «بناء الجملة» تنفيذًا حيًّا واقعيًّا له . وبعبارة أخرى أقول : إن بناء الجملة هو التركيب المنطوق الذى يوحد بين الفكرة النظرية والنطق الفعلى . فالبناء لا يكون إلا وفقًا لصورة ذهنية سابقة . فإذا قلنا مثلاً إن الجملة الاسمية تتكون من [المبتدأ والخبر] فهذا حديث عن بنيتها الأساسية ، وأما الحديث عن أية جملة واقعية منطوقة أو مكتوبة ، فهو حديث عن بنائها . هذا البناء تعرض له عوارض مختلفة تحوله من معنى إلى آخر مع المحافظة على البنية الأساسية ، كالتقديم والتأخير فى مكونات البنية الأساسية . وكالحذف أيضًا ، والنفى ، والاستفهام ، والتأكيد وغير ذلك من العوارض التى تعتور التركيب المنطوق فتضيف إلى معناه الأول معنى آخر إضافيًّا عن طريق إضافة بعض العناصر الأخرى ، أو التبادل فى مواقع بعض العناصر . فتقديم المفعول به مثلاً فى «إياك نعبد» ليس فيه إضافة لعنصر جديد لم يكن موجودًا من قبل ، وهو مع ذلك يفيد معنًى ما لا يفهم من غير تقديمه [1] .

---

(١) يرى الزمخشرى أن تقديم المفعول به يفيد الاختصاص ، وهذا هو رأى الأكثرين من علماء البيان . واختار ابن الأثير أن تقديمه هنا يفيد المشاكلة لرءوس الآى ، ومراعاة حسن الانتظام ، واتفاق أعجاز الكلم. ويرى آخرون ، مثل العلوى ، أنه لا منافاة بين الأمرين ، فيجوز أن يكون التقديم من أجل الاختصاص والتشاكل معًا . ومهما يكن من أمر ، فإن تقديم المفعول يفيد معنى ما ، يحدده السياق والمقام .

وتعريف الطرفين فى المبتدأ والخبر مثلاً يضيف معنى لا يفيده الخبر المنكر . وهذا كله استغلال لما تتيحه البنية الأساسية ، أو تصورها ، من إمكانات تسمح بها . وقد تعرض فى بناء الجملة عوارض لا تضيف معنى جمليًّا جديدًا ، ولكنها تعد تصرفًا فحسب فى المعنى الأساسى الأول ، وإن كان هذا التصرف فى المعنى الواحد قد ينظر إليه على أنه معانٍ جزئية تفيد تخصيصًا للمعنى الأساسى . أما النفى والاستفهام مثلاً ، فهما عارضان يتسلطان على الجملة كلها ويحولان معناها .

ولعل قول النحاة إن أصل الكلام الإيجاب ،[1] يفيد أن البنية الأساسية القابلة للتشكيل هى الإيجاب ، ثم تدخل بعد ذلك العوارض المختلفة التى لا تغير طريقة بناء الجملة فى أساسها : وقد يساعد كلام عبد القاهر الجرجانى الآتى فى تصور هذه المسألة . يقول[2] : «اعلم أن معانى الكلام كلها معانٍ لا تتصور إلا فيما بين شيئين ، والأصل والأول هو الخبر[3] . وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته فى الجميع . ومن الثابت فى العقول والقائم فى النفوس أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به[4] ، ومخبر عنه[5] . لأنه ينقسم إلى إثبات ونفى . والإثبات يقتضى مثبتًا ومثبتًا له ، والنفى يقتضى منفيًّا ومنفيًّا عنه . فلو حاولت أن تتصور إثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون هناك مثبت له ومنفى عنه حاولت ما لا يصح فى عقل ولا يقع فى وهم . ومن أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شىء مظهر أو مقدر مضمر ، وكان لفظك به - إذا أنت لم ترد ذلك - وصوت تصوته سواء» وقد شرح عبد القاهر فكرته هذه فى أكثر من موضع بالأمثلة . ولعل ذكر مثال من ذلك يعينُ على ما نحن بصدده . يقول عبد القاهر : «يدلك على ذلك أنا لا ننظر إلى شىء من المعانى

---

(١) انظر : مغنى اللبيب لابن هشام ١/١١٣.
(٢) دلائل الإعجاز : ٤٠٥ - [طبعة محمد رشيد رضا] .
(٣) مراده بالخبر هنا الذى هو فى مقابل الإنشاء ، أى الذى يحتمل الصدق والكذب لذاته .
(٤) وهو الفعل فى الجملة الفعلية ، والخبر فى الجملة الاسمية ، أى المسند .
(٥) وهو الفاعل فى الجملة الفعلية والمبتدأ فى الجملة الاسمية ، أى المسند إليه .

الغريبة التى تختص بقائل دون قائل ، إلا وجدت الأصل فيه والأساس الإثبات والنفى . وإن أردت فى ذلك مثالاً فانظر إلى بيت الفرزدق .

وما حَمَلَتْ أُمُّ امرئٍ فى ضُلوعِها أعــقَّ مــنَ الجانِــى عليها هِجَائيَا

فإنك إذا نظرت لم تشك فى أن الأصل والأساس هو قوله : «وما حملت أم امرئ» وأن ما جاوز ذلك من الكلمات إلى آخر البيت مستند إليه ومبنى عليه ، وأنك إن رفعته لم تجد لشىء منها بيانًا ولا رأيت لذكرها معنى ، بل ترى ذكرك لها إن ذكرتها هذيانًا . والسبب الذى من أجله كان كذلك أن من حكم كل ما عدا جزأى الجملة – الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر – أن يكون تخصيصًا للمعنى المثبت أو المنفى، فقوله «فى ضلوعها» يفيد أولاً أنه لم يرد نفى الحمل على الإطلاق ولكن الحمل فى الضلوع. وقوله : أعق يفيد أولاً أنه لم يرد هذا الحمل الذى هو حمل فى الضلوع أيضًا على الإطلاق ، ولكن حملاً فى الضلوع محموله أعق من الجانى عليها هجاءه ، وإذا كان ذلك كله تخصيصًا للحمل لم يتصور أن يعقل من دون أن يُعقَلَ نفى الحمل لأنه لا يُتصور تخصيص شىء لم يدخل فى نفى ولا إثبات ولا ما كان فى سبيلهما من الأمر به والنهى عنه والاستخبار عنه»[1] وإذا كان عبد القاهر يجعل النفى أيضًا أصلاً من حيث الإخبار فإن النحاة الآخرين يجعلون الإيجاب هو الأصل لكل ما عداه من تركيب الجملة الأصلى . وقد عقد ابن جنى فى خصائصه بابًا سماه «شجاعة العربية»[2] تحدث فيه عن بعض ما أسميه عوارض بناء الجملة من الحذف والتقديم والتأخير[3] ، وبابًا آخر سماه «نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها»[4] تحدث فيه عن تحول المعانى إذا انضمت بعض الأدوات مع اختلاف دلالتها إلى بعض فينتج عن ذلك معنى جديد، كالاستفهام والتعجب مثلاً إذا تضاما صار الكلام خبرًا فلا هو استفهام ولا هو تعجب. وهناك باب آخر سماه «باب فى نقض المراتب إذا عرض هناك عارض» ،

---

(١) دلائل الإعجاز : ٤١٧، ٤١٨.

(٢) انظر الخصائص ، لابن جنى : ٢/٣٠٦ - ٣٤١ .

(٣) المصدر السابق : ٣/٢٦٩، ٢٧٠ .

(٤) انظر المصدر السابق : ١/٢٩٣ وما بعدها .

تحدث فيه عن بعض أنواع التقديم والتأخير . هذه الفصول وأمثالها تعد أصلا يسوّغ التناول على هذا النحو ، وإن اختلفت طريقة التناول بطبيعة الحال .

وهذا الفصل معقود للحديث عن بعض عوارض بناء الجملة ، ولذلك أرى من الضرورى أن أفرد حديثًا خاصًا عن البنية الأساسية باعتبار أن هذه العوارض لا تتم إلا بالنظر إليها . فلولا اعتبار البنية الأساسية للتراكيب فى التحليل النحوى ، لما وجد هناك ما يسمى بالتقديم والتأخير أو الحذف مثلاً . وهذان العارضان من أدل الدلائل على أن النحو العربى فى تحليله لبناء الجملة كان يراعى ، فى كثير من أنواع التحليل ، «البنية الأساسية» .

ولن أستطيع أن أستوفى الحديث عن كل عوارض بناء الجملة بهذا المفهوم ، فهى كثيرة جدًّا ، ولذلك سوف أكتفى ببعض هذه العوارض وهى الحذف ، والنفى . على أن غيرهما قد لا يقل عنهما أهمية . غير أنى بهذا أحاول أن أفتح الباب للباحثين الذين يرون فى هذا المسلك من التفسير النحوى سبيلاً طيعة لتفسير أبنية العربية ، ولعلى قد أعود إلى هذا الموضوع فى بحث مستقل إن شاء الله .

وأود أن أشير إلى أن هذه العوارض غالبًا ما تكون بإضافة عنصر إلى بناء الجملة . والأصل أن يكون هذا العنصر أداة حرفية ، ولذلك لا تكون هذه الأداة أحد عناصر البنية الأساسية للجملة الاسمية أو الفعلية ، ولكن هناك كثيرًا من الأسماء التى تقوم بوظيفة الأداة وهى فى الوقت نفسه تمثل عنصرًا من عناصر مكونات الجملة ، ويمكن لذلك تسميتها بالأدوات الاسمية . كما أن هناك بعض الأدوات تأتى على صيغة الفعل وتتصرف تصرفه ، ويمكن تسميتها بالأدوات الفعلية . وقد يكون بناء الجملة خاليًا من الأداة تماما سواء أكانت حرفية أم غير حرفية ، ومع ذلك يكون فى بناء الجملة عارض من العوارض التى تغير معناها . وفى هذه الحالة يكون الاعتماد على «نغمة» الجملة ، أو بعض العلامات اللغوية التى تصاحب تلك الأداة التى لم تذكر فى الجملة . ولكى يتضح هذا الإجمال ، نأخذ عارض «الاستفهام» فى بناء

الجملة ، وهو عارض يحول الجملة من الخبرية التى تحتمل الصدق والكذب ، إلى الإنشائية أو الطلبية التى لا تحتملهما . وأصل أداة الاستفهام «الهمزة» و «هل» وكل منهما حرف ، ولكل منهما معنى خاص أو سياق خاص بها[1] ، وكل منهما فى جملتها لا تمثل عنصرًا إسناديًا أو غير إسنادى . وهناك أسماء تتضمن معنى الاستفهام : «كيف - متى - أين - أى - من - ما» ، بالإضافة إلى كونها عنصرًا إسناديًا أو غير إسنادى فى بناء جملتها ، ولذلك يجب أن تتصدر فى جملتها حتى يتسلط معنى الاستفهام فيها على الجملة كلها ، أيًا كان موقع هذه «الأداة الاسمية» ، فقد تكون مبتدأ وقد تكون خبرًا وقد تكون مفعولاً به أو ظرفًا أو نائبًا عن المفعول المطلق ، إلى آخر هذه الوظائف الممكنة لأسماء الاستفهام . وقد تكون الجملة استفهامية وهى خالية تمامًا من أداة الاستفهام المنطوقة اعتمادًا على «النغمة» فى الكلام المنطوق ، أو اعتمادًا على قرائن التركيب أو السياق أو المقام . وكذلك كل العوارض الأخرى .

وقد يسمح نظام بناء الجملة لعارضين مختلفين أن يلتقيا فى جملة واحدة ، فيبقى فى بعض المواضع لكل عارض معناه الخاص به ، كعارض النفى والزمن مثلاً فى الجملة الاسمية . وفى بعض المواضع يتحول العارضان لمعنى آخر كالاستفهام والنفى مثلاً ، فيصبحان معًا أدوات للعارض ذى المعنى الجديد .

---

(١) إذا خرج الاستفهام عن معناه الحقيقى إلى معانٍ أخرى ، كالتعجب والإنكار والتقرير إلخ .. لا يعد الأسلوب استفهاميًا ، وإن أخذ شكل الاستفهام . بل يدرس كل منهما تحت بابه الخاص به ، وهى جميعًا من عوارض بناء الجملة .

١ - البنية الأساسية وعوارض بناء الجملة

يبدو واضحًا أن القول بتقديم أحد العناصر فى الجملة المنطوقة أو تأخيره أو حذفه يعتمد على فكرة «البنية الأساسية» للجملة . فلا يمكن الحكم على عنصر ما فى الجملة بأنه مقدم من تأخير ، أو مؤخر من تقديم إلا إذا كانت بنية الجملة الأساسية تحكم بوضع هذا العنصر أو ذاك فى موضع معين أو رتبة محددة . وهذا ما يعبر عنه النحاة بقولهم – مثلاً – رتبة المبتدأ التقديم ورتبة الخبر التأخير ، مع أن هناك مواضع معينة يلزم فيها أن يأتى الخبر مقدمًا والمبتدأ مؤخرًا . ولولا النظر إلى هذه الرتبة المقررة لكلا العنصرين ، لم يحكم بتقديم هذا أو تأخير ذاك [١] .

كذلك القول فى الحذف ، لا يمكن الحكم بأن أحد العناصر محذوف إلا إذا كانت البنية الأساسية تقتضى تركيب الجملة على نحو معين . وهذا النحو المعين هو البنية الأساسية ، مع أن بعض هذه العناصر يحكم بحذفه حذفًا واجبًا ، أى لا يمكن أن يظهر مطلقًا فى التركيب المنطوق ، ولكن يظل هذا التركيب المنطوق خاضعًا فى تحليله النحوى لما تمليه بنيته الأساسية ، والتركيب المنطوق هو البناء الظاهرى .

والفرق بين البنية الأساسية والبناء الظاهرى ، هو الفرق بين اللغة والكلام «فالكلام عمل ، واللغة حدود هذا العمل . والكلام سلوك واللغة معايير هذا السلوك . والكلام نشاط ، واللغة قواعد هذا النشاط ، والكلام حركة واللغة نظام هذه الحركة . والكلام يحس بالسمع نطقًا والبصر كتابة ، واللغة تفهم بالتأمل فى الكلام . فالذى نقوله أو نكتبه كلام ، والذى نقول بحسبه ونكتب بحسبه هو اللغة . فالكلام هو

---

(١) توزع الحديث عن التقديم والتأخير فى الفصل الثانى ، بوصفه وسيلة للربط فى بعض المواضع بين بعض الوظائف النحوية .

المنطوق وهو المكتوب ، واللغة هى الموصوفة فى كتب القواعد وفقه اللغة والمعجم ونحوها . والكلام قد يحدث أن يكون عملاً فرديًا ، ولكن اللغة لا تكون إلا اجتماعية . وإذا كان الكلام لا يدرس منفصلاً عن اللغة إلا عند اعتباره عملاً صوتيًا بحتًا مقطوع الصلة بالمعنى كما يحدث عند فحص المرضى بالحصر والعيوب النطقية والنفسية الأخرى ، واختبار أصوات المغنين والمذيعين وقبولهما فى الإذاعة فإن الدراسة اللغوية للكلام تجعله – حتى على هذا المستوى الصوتى – على صلة باللغة . ولابد أن يكون كذلك من حيث قصد به أن يدل على معنى . ودراسة أصوات الكلام المفيد الدال على معنى إذا اقتصرت على ملاحظة المخارج والصفات وتسجيلها فحسب فهى مقدمة لدراسة اللغة ، ولكنها ليست من صلب دراسة اللغة ، أو بعبارة أخرى هى دراسة للكلام ، وليست دراسة للغة . ذلك بأن هذه الملاحظات والتسجيلات لا تتصل باللغة ، إلا حين يتم تنظيمها والربط بينها فى نظام صوتى كامل تعرف فيه علاقات المخارج وعلاقات الصفات إيجابًا وسلبًا وتعرف فيه الظواهر الموقعية التى يتطلبها ورود هذه الأصوات المدروسة فى السياق»[1] ويمكن القول بأن العلاقة بين البنية الأساسية والبناء الظاهرى أشبه بهذه العلاقة بين اللغة والكلام . فالبناء الظاهرى تعبير تقتضيه ظروف الموقف عن البنية الأساسية ، وقد يتطابقان معًا . وقد يختلف البناء المنطوق استجابة لمتطلبات عديدة ، ولكن هذا الاختلاف لا يكشفه ولا يحدده إلا مراعاة البنية الأساسية فى تحليله وتفسيره .

إن الكلام الفعلى أو المنطوق لا يمكن أن تؤسس عليه نظرية لغوية متكاملة ، مهما تنوعت كمية هذا الكلام الذى تجرى عليه الدراسة ، لأن الغاية من وراء أية نظرية لغوية يجب أن تكون هى الوصول إلى القواعد ، التى تمكن أصحاب لغة معينة من إنتاج الجمل الصحيحة فى تلك اللغة ، وتساعدهم فى الوقت نفسه على عدم إنتاج أية جمل غير صحيحة ما لم يحدث خطأ فى تطبيق تلك القواعد .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان : ٣٢ ، ٣٣ .

والبنية الأساسية بهذا المفهوم تمثل الشكل التجريدى أو الصورة النظرية للجملة بوصفها الوحدة اللغوية الأساسية ذات العلاقات النحوية المتضمنة داخل عناصرها . غير أن هذه العلاقات النحوية ، قد لا تظهر مباشرة فى سلسلة تتابع الكلام المنطوق ، بحيث يؤدى الكلام المنطوق غايته من الإفادة وفقًا لهذه الصورة الكامنة التى تعتبر هى البنية الأساسية .

ولذلك أرى أن البنية الأساسية هى التى تحدد دائمًا شروط العناصر التى تشغل الوظائف فى الجملة . وقد يأخذ الكلام المنطوق أو البناء الظاهرى مسالك مختلفة فى تحقيق هذه البنية الأساسية . وليس التأويل فى النحو العربى إلا محاولة للتوفيق بين البناء الظاهرى والبنية الأساسية ، برد البناء المنطوق إلى قوانين البنية التى يحددها النظام اللغوى لتركيب الجملة . وذلك لأن «تحديد صيغة الجملة أو تركيبها لا يعطينا دائمًا كل شىء عن العلاقات النحوية للجملة»[1] .

والنظام اللغوى هو الذى يحدد هذه البنية الأساسية ، اعتمادًا على مبادئ كثيرة تستقى من إدراك العلاقات بين العناصر ، وملاحظة تكرارها ، وطريقة ورودها ، ثم تلخيص هذه الخصائص المتعددة فى مصطلح محدد يطلق على هذا العنصر أو ذاك . فمصطلح «الفاعل» مثلاً ، يفهم منه عدة أمور ، منها أنه لابد أن يكون مسبوقًا بفعل أو شبه فعل (رتبة) ، ومنها أنه لابد أن يكون اسمًا (صيغة) ومنها أنه لابد أن يكون مرفوعًا بالضمة أو بما ينوب عنها (حالة وعلامة) ، ومنها أن الفعل السابق لابد أن يكون بصيغة المبنى للمعلوم لا المجهول (صيغة) ومنها أن الفعل تلحق به علامة تأنيث إذا كان مؤنثًا (مطابقة فى النوع) ، ومنها أن الفعل لا تلحق به علامة تثنية أو جمع إذا كان مثنى أو جمعًا (عدم مطابقة فى العدد ، وهى خاصية سلبية) . وكل خاصية من هذه تأخذ طرقًا مختلفة فى التحقق الفعلى ، بحيث يحكم على كل ما يشغل موضع الفاعل بأن له هذه الصفات ومن هنا حكم على الضمائر ، وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ،

---

(1) A Caurse in Modern linguistics, Charles F. Hockett, P. 246.

بأنها أسماء لأنها يمكن أن تقع موقع الفاعل فتكون «مسندًا إليه» . وهذه الخصائص هى التى تناولها النحاة بوصفها «قرائن» لتحديد الوظيفة النحوية .

ولما كان الفعل دالًّا على الحدث ، وكل حدث لابد له من محدث – وهذه إحدى الروافد التى ساعدت على تحديد خصائص الفاعل فى البنية الأساسية – كان لابد لكل فعل أن يكون له فاعل ، فإذا لم يكن ظاهرًا فهو مستتر . والقول باستتار الفاعل – بطبيعة الحال – محاولة للتوفيق بين البناء المنطوق والبنية الأساسية للجملة الفعلية . وكذلك القول بتقدير العلامة الإعرابية فى الاسم المنقوص والمقصور ، والقول بالبناء فى بعض الأسماء ، والقول بتأويل المصدر المؤول ، والقول بأن بعض التراكيب ضرورة شعرية أو شاذة إلخ ، إنما يكون لأن التفسير النحوى دائمًا له عينان إحداهما على بناء الجملة المنطوق ، والأخرى على البنية الأساسية .

والبنية الأساسية هى الصحيحة ، وهى التى ينبغى أن تنتج الجمل الصحيحة بتكرار لا يعرف الملل . ومهما تنوعت الأبنية المنطوقة ، فإن أساسها واحد ، وتكمن الخصائص الفردية للمتكلمين فى استخدام البناء الظاهرى وفقًا للبنية الأساسية . فكل متكلم باللغة المعينة يقول جملاً صحيحة ما دام يراعى البنية الأساسية . ولكن الذى يختلف هو ما يشغل الوظائف من المفردات اللغوية ووضع هذا كله فى «سياق» خاص يخلقه المتكلم .

والشروط التى تحددها البنية الأساسية لعناصرها ، هى بمثابة قواعد فرعية تتعاون معًا فى تكوين البنية الأساسية نفسها . فليست البنية الأساسية فى حقيقة أمرها إلا مجموعةً من هذه القواعد الفرعية التى تتناول التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والعدد والتقديم والتأخير والإفراد والتركيب وغير ذلك من القواعد التى تحكم عناصر البنية الأساسية . وينضم إلى هذه القواعد العلاقات المعنوية المختلفة النابعة من معنى الكلمة المعجمى ، وتفاعل هذا المعنى المعجمى مع غيره فى الجملة بحيث يشكل معنًى تركيبيًّا جديدًا ، ثم علاقة هذا المعنى التركيبى نفسه بالمعنى الأكبر ، وهو

السياق . ويدخل تحت هذا المفهوم ما يندرج تحت باب الحقيقة والمجاز فى إسناد بعض الأشياء إلى بعضها الآخر ومدى قابلية الكلمة لوضعها فى وظيفة ما من الوظائف التى يحددها لها النظام اللغوى فى البنية اللغوية للجملة . ومن هنا فإن بعض الأفعال المتعدية قد تصبح لازمة لأنها وضعت فى الموضع الذى لا يرد فيه إلا الفعل اللازم، وبعض الأفعال اللازمة قد تصبح متعديةً لنفس السبب ، وغير ذلك من الأمور التى يكتسبها البناء الظاهرى . ومن هنا وجد فى نظام تحليل النحو العربى ما يعرف بالحمل على المعنى . والمقصود بالحمل على المعنى هو رد الصورة المنطوقة أو البناء الظاهرى إلى بنيتها الأساسية الكامنة وراء هذا التعبير المنطوق . فالبنية الأساسية بقواعدها الفرعية هى الأصل . وبطبيعة الحال قد يطرأ على صور هذا الأصل بعض التغييرات أثناء النطق الفعلى ، ولكن عند التحليل النحوى يراعى هذا الأصل . وقد عبر عن هذا الأصل أحيانًا باستصحاب الحال ، وهو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه فى الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل [1] . ومن ذلك فى التحليل النحوى «استصحاب حال الأصل فى الأسماء ، وهو الإعراب ، واستصحاب حال الأصل فى الأفعال وهو البناء حتى يوجد فى الأسماء ما يوجب البناء ويوجد فى الأفعال ما يوجب الإعراب» [2] والإعراب والبناء من القواعد الفرعية التى تحدد البنية الأساسية . وأما إذا طرأ ما يوجب غير الإعراب فى الأسماء ، وغير البناء فى الأفعال ، فهو من تغييرات البناء الظاهرى . وقد عبر عنه أيضًا بالرجوع إلى «الأصل» سواء أكان هذا الأصل مستخدمًا أم لا . وقد تتضح فكرة «الأصل» هذه أكثر ما تتضح على مستوى البنية الأساسية للكلمة . ومن هنا وجد الإعلال والإبدال فى العربية . ويكفى لاعتبار الأصل وروده ولو مرة واحدة على الوجه المحدد المدعى أصليته بمقارنته مع نظائره من الصحيح غير المعتل .

(١) انظر الإغراب فى جدل الإعراب لابن الأنبارى ٤٦ (تحقيق سعيد الأفغانى - الطبعة الثانية بيروت ١٩٧١) .
(٢) لمع الأدلة فى أصول النحو ، لابن الأنبارى : ١٤١ - (تحقيق سعيد الأفغانى ، وهو مطبوع مع الإغراب فى جدل الإعراب - الطبعة الثانية - بيروت ، سنة ١٩٧١) .

والبنية الأساسية على مستوى الجملة متنوعة ، ولكن جميع الأنواع تنتمى إلى ما يمكن أن يسمى «بالبنية المحورية» . والبنية المحورية للجملة العربية ضربان . أحدهما البنية الأساسية للجملة الفعلية ، والآخر البنية الأساسية للجملة الاسمية ، وكل بنية محورية لها امتدادها الخاص . فالبنية الأساسية للجملة الفعلية فى أقل صورها هى [الفعل + الفاعل] ، ولكنها قد تستطيل بعدة أشكال مختلفة كأن ينضم إليها المفعول به أو المفعول المطلق أو الحال أو غير ذلك من صنوف طول الجملة على الوجه الذى سبق فى الفصل الأول . ويمكن القول إذن بأن البنية الأساسية المحورية هى ما تتألف من العناصر الإسنادية الأصلية [الفعل + الفاعل] و [المبتدأ + الخبر][1] . وبطبيعة الحال قد تستطيل كل منهما بحيث يمكن القول بأن هناك عدة أبنية ، والبنية الأساسية هى التى تحكم كيفية إضافة عنصر آخر إليها وتحدد شروطه بالقواعد الفرعية لكل صيغة منها .

وهذه الأبنية - مهما تعددت - محدودة ، يمكن حصرها . ومن هنا نجد أن القواعد محصورة ، ولابد أن تكون كذلك . ولكنها تنتج جملاً غير محصورة ، فيمكن عد القواعد ، ولا يمكن أن نعد الجمل التى تنتجها هذه القواعد ، لأن الجمل التى تنتجها هذه القواعد هى كل ما كتب وما قيل ، وما يكتب وما يقال بهذه اللغة . والبنية الأساسية بهذا المفهوم أشبه بوزن البحر الشعرى . فوزن بحر الكامل أو الطويل مثلاً ثابت ، ولكن القصائد التى نظمت وتنظم وفقًا له غير محدودة . ويمكن القول أخيرًا بأن البنية الأساسية للجملة تجريدية ، وثابتة ومحدودة ، ولكن ما تنتجه فعلى واقعى ، وغير ثابت ، وغير محدود ؛ لأنه متكرر فى مظهره .

والتحليل اللغوى دائمًا يعتمد على نماذج من المادة غير المحدودة ، التى تعد واقعية فعلية غير ثابتة للوصول إلى التجريدى الثابت لنظامها . ولا تعد ملاحظة

(١) إننى أميل إلى الرأى القائل بثنائية البنية الأساسية فى العربية ، فإن فيها صورتين للجملة : أولاهما الاسمية ، وثانيتهما الفعلية ، على الوجه الذى حدده نحاة العربية ، بحيث يمكن إرجاع كل الصور الأخرى إلى هاتين الصورتين ، وإن وجدت بعض الصور التى تجمع مشابه من النوعين معًا كما سنرى .

الشكل وحده أو التركيب الواقعى وحده كافية فى إعطاء كل شىء عن العلاقات النحوية ، بل لابد فى سبيل الوصول إلى العلاقات النحوية الكاملة من إدراك البنية الأساسية التجريدية لهذا التركيب . والتركيب الواقعى غير ثابت ومتغير فى ظاهره . ولكن يظل انتماء هذه الصور المتعددة للبنية الأساسية مساعدًا على تحليلها تحليلاً نحويًّا يكشف عن علاقاتها الدقيقة . وخذ مثالاً على ذلك البنية الأساسية للجملة الاسمية فى أكثر صورها اختصارًا وهى [المبتدأ + الخبر] . ولنلاحظ أن مصطلح (المبتدأ) ملخص لكثير جدًّا من القواعد الفرعية ، وكذلك مصطلح (الخبر) . هذه البنية الأساسية تظهر على السطح ، أو يمثلها فى النطق الفعلى عدة أشكال مختلفة ، واختلاف الأشكال هنا ناتج عن اختلاف القواعد الفرعية التى تنتمى للبنية الأساسية :

١ - محمد ناجح (القاعدة الفرعية هنا ، هى تعريف المبتدأ بكونه علمًا وهنا أيضًا قاعدة الإفراد والتذكير ، والمطابقة بينه وبين الخبر فى العدد والنوع . والخبر هنا مفرد ، مشتق ، وهو يتحمل ضميرًا يعود على المبتدأ ، وكلاهما مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والمبتدأ مقدم على الخبر .. إلى آخر هذه العلاقات التى تمليها البنية الأساسية) .

٢ - المحمدان ناجحان (لاحظ هنا مدى اختلاف هذه الصورة عن الصورة السابقة فى القواعد الفرعية فى التثنية مثلاً ، ودخول الألف واللام على المبتدأ . ومع ذلك تنتمى هذه الصورة إلى نفس البنية الأساسية التى ينتمى إليها المثال السابق).

٣ - المحمدون ناجحون (اختلفت الصورة فى القاعدة الفرعية الخاصة بالعدد ، والقاعدة الفرعية الخاصة بالعلامة الإعرابية لكل من المبتدأ والخبر) .

٤ – فاطمة ناجحة (لاحظ قاعدة التأنيث والمطابقة .. إلخ) .

٥ – الفاطمتان ناجحتان

٦ – الفاطمات ناجحات

٧ – الطلاب ناجحون (لاحظ قاعدة الجمع والتعريف بالأداة والعلامة

٨ – الطالبات ناجحات الإعرابية فى الخبر ، والمطابقة) .

٩ – الفتى ناجح (لاحظ قاعدة العلامة الإعرابية فى المبتدأ) .

١٠ – الهدى هدى الله (لاحظ قاعدة العلامة الإعرابية فى كل من المبتدأ والخبر ، وتعريف الخبر عن طريق الإضافة) .

١١ – أنت ناجح (لاحظ وضع الضمير والإشارة والموصول موضع المبتدأ ،

١٢ – هو ناجح وعدم تغيرها مطلقًا ، وما اقتضاه ذلك من الحكم عليها

١٣ – هذا ناجح بكونها من المبنيات ، ولاحظ تتميم الموصول بما سمى

١٤ - (الذى اجتهد) ناجح جملة الصلة، واستبدل بهذه المبتدآت ما يدل على مثناها وجمعها).

١٥ – (أن تصوموا) خير لكم (لاحظ نقل الجملة الفعلية بواسطة الحرف المصدرى «أن» إلى كونها مركبًا اسميًا يساوى فى دلالته مفردًا يقع موقع المبتدأ . ولاحظ التدريج فى التحليل بحيث يقال فى الإعراب أولاً : «أن : حرف مصدرى ونصب . وتصوموا : فعل مضارع منصوب بـ (أن) ، وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة . وواو الجماعة ضمير مبنى على السكون فى محل رفع فاعل . ثم يكون الانتقال إلى ما يساوى ذلك كله بأن يقال ثانيًا : والمصدر

«المؤول» من أن والفعل مبتدأ . والتأويل هنا هو محاولة التوفيق بين البنية الظاهرية «أن تصوموا» والبنية الأساسية التى يكون فيها المبتدأ اسمًا مرفوعًا معرفًا أو مخصصًا .. إلخ) .

١٦ – أناجح أخواك ؟

١٧ – أمعروف أبواك ؟

(لاحظ أن الاسم الذى يشغل وظيفة المبتدأ هنا يتنازعه أمران : أولهما بنيته الأساسية وهى أن هذا الاسم بمعنى الفعل بحيث لو استبدل به فعل لصح معنى الكلام . فيمكن أن يقال : أينجح أخواك ؟ وأيعرف أبواك ؟ فيكون التركيب فى بنيته الأساسية من الجملة الفعلية . وقد روعيت هذه البنية الأساسية فى تحليل الاسم المرفوع بعده فقيل فى «أخواك» إنها فاعل ، وقيل فى «أبواك» إنها نائب فاعل ، وهذه مراعاة دقيقة للبنية الأساسية . وثانيهما ، صورته المنطوقة ، فهو اسم لأن فيه خصائص الاسم ، وهى تنوينه وقبوله – فى غير هذا السياق – للألف واللام . وقد وقع هذا الاسم موقع المبتدأ ، ولكن البنية الأساسية للمبتدأ والخبر لا تنطبق عليه ، فليس ما بعده خبرًا لأنه ليس حكمًا على المبتدأ . وقد روعى هذا الشكل المنطوق فى تحليله على أنه مبتدأ ، وأن ما بعده سد مسد الخبر وليس هو نفسه الخبر .

فالاسم هنا أخذ صورة المبتدأ وحده من البنية الأساسية . ولم يأخذ البنية الأساسية كلها ، ولكن التركيب كله أخذ بنية الجملة الفعلية الأساسية . غير أن الفعل هو الذى اختلف فى صورته ، إذ جاء على صورة الاسم ، ولذلك نجد أن هذا التركيب فى صورته المنطوقة هو [مبتدأ +

فاعل] أو [مبتدأ + نائب فاعل] وهذا تناقض ظاهر ، غير أن التركيب مفيد فائدة يحسن السكوت عليها ، وهذه الفائدة جاءت من مراعاة البنية الأساسية التى ينتمى إليها التركيب وهى بنية الجملة الفعلية) .

١٨ – فى الدار صاحبها (لاحظ قاعدة التقديم والتأخير) .

١٩ – رجل من الكرام عندنا (لاحظ قاعدة التعريف وتجاوزها بتخصيص المبتدأ الذى وقع نكرة) .

٢٠ – لعمرك لأجتهدن

٢١ – كل رجل وضيعته

٢٢ – ضربى العبد مسيئًا

٢٣ – لولا الله ما اهتدينا

٢٤ – طاعة وقول معروف

٢٥ – فى ذمتى لأجتهدن

٢٦ – رأيت محمدًا الناجحُ (برفع الناجح)

٢٧ – نعم الرجل محمد

(فى التراكيب الأربعة الأولى ، مبتدآت ليس لها أخبار منطوقة . وفى التراكيب الأربعة الثانية ، أخبار ليس لها مبتدآت فى الصورة المنطوقة ، غير أن العنصر المحذوف فى النطق مراعى عند التحليل ، وهو الذى يجعل الحكم على المنطوق سائغًا ، إذ لولا هذا المحذوف لما كان كل منها جملة ، لأن الجملة فى بنيتها الأساسية لا تتألف من عنصر إسنادى واحد. وأما الحكم على حذف العنصر الإسنادى «الخبر فى الأمثلة الأربعة الأولى والمبتدأ فى الأمثلة الأربعة الأخرى» بأنه حذف واجب ، فهو مراعاة للتغيير الذى فرضه البناء الظاهرى أو الاستعمال اللغوى المنطوق حيث لا يسوغ فى النطق أو الاستعمال ذكر العنصر المحذوف، غير أن انتماء هذه الأساليب إلى بنية أساسية تحكم وروده، وهذه البنية الأساسية تتألف من [المبتدأ + الخبر] ، هو

الذى يدعو إلى القول بأن فيها حذفًا . وإذن عبارة «الحذف الواجب» تراعى البنية الأساسية والظاهرية معًا ؛ فالحذف لمراعاة الأولى ، والواجب لمراعاة الثانية) .

وعلى هذا النحو يمكن أن أستمر فى سرد أمثلة مختلفة فى شكلها المنطوق ، وقد تختلف أو تتخلف فيها بعض القواعد الفرعية ، غير أنها كلها تنتمى إلى [المبتدأ + الخبر] . ومن هنا كان القول بالتقدير والاستتار والتأويل والحمل على المعنى وغيرها من الأمور التى يتضح أن الغرض منها هو المواءمة بين الصورة المنطوقة والأصل الذى تنتمى إليه ، أو قل بين بناء الجملة المنطوق والبنية الأساسية . وهذه أمور اقتضتها الصنعة النحوية ، وقد لاحظ النحاة العرب كثرتها فى الكلام المنطوق، وقد ردوها بسهولة إلى «الأصل» . يقول ابن الأنبارى : والحمل على المعنى كثير فى كلامهم قال الشاعر :

قَامتْ تُبَكّيهِ على قبرِهِ ... مَنْ لىَ من بَعْدِكَ يَا عامِرُ
تَرَكْتَنِى فى الدار ذا غُرْبةٍ ... قد ذلَّ مَنْ لَيْسَ له نَاصرُ

وكان الأصل أن يقول «ذات غربة» فحمله على المعنى ، فكأنها قالت : «تركتنى إنسانًا ذا غربة» والإنسان يطلق على الذكر والأنثى ، قال الأعشى :

لقوم فكانوا هم المنفدين ... شرابهمُ قبل إنفادها

وكان الأصل أن يقول «قبل إنفاده» ، لأن الشراب مذكر ، إلا أنه أنثه حملاً على المعنى ، لأن الشراب هو الخمر فى المعنى . وقال الآخر :

يا بئر يا بئر بنى عدىّ ... لأنزحنْ قعرك بالدلىّ

حتى تعودى أقطع الولىّ

وكان الأصل أن يقول «قَطْعَى الولى» لأن البئر مؤنثة ، إلا أنه ذكره حملاً على المعنى ، فكأنه قال : حتى تعودى قليبًا أقطع الولى . والقليب الأغلب عليه التذكير ، ولذلك قالوا فى جمعه «أقلبة» . وأَفْعلةَ بناء يختص به المذكر فى القلة ، كاختصاص

المؤنث بأفعُل فى القلة[1] . ومن هذا النص ، نجد أن النحاة ينسبون هذه الوسائل التى يصطنعونها فى التحليل النحوى إلى العرب أنفسهم . وكأنهم بذلك يريدون أن يقولوا إن المتكلمين قد يبتعدون فى الكلام المنطوق وظاهره عن البنية الأساسية أو «الأصل» ، ولكن هذا لا يخل بالقاعدة ، لأن الحمل على المعنى وغيره إنما هو من الأمور التى قد تحدث عند الانتقال من البنية الأساسية إلى بناء الجملة المنطوق . وكما لاحظوا كثرة الحمل على المعنى فى بناء الجملة المنطوق لاحظوا كذلك كل قاعدة تحويلية أخرى غيرها . يقول ابن الأنبارى نفسه : والتنقل من معنى إلى معنى كثير فى كلامهم كما قال الشاعر :

إنَّ تميمًا خُلِقَتْ مَلْمُومَا ... قَوْمًا ترى واحِدَهُم صِهْمِيما

فقال : «خلقت» ، أراد به القبيلة . ثم قال : «ملمومًا» ، أراد به الحى . ثم ترك لفظ الواحد ، وحقق مذهب الجمع فقال : «قومًا ترى واحدهم صهميما» . والصهميم هو الذى لا ينثنى عن مراده»[2] . وتفسير الكلام على ظاهره فقط ، قد يؤدى إلى فساده وعدم إفادته، وبذلك يصبح اللجوء إلى التقدير ضرورة . وليس هذا التقدير ضربًا من الخيال أو التخرص ولكنه فهم لبنية الكلام الأساسية التى يرد إليها التعبير المنطوق. ومعالجة التفسير النحوى فى العربية تقوم من قبل النحاة على مراعاة البنية الأساسية والبناء المنطوق، يقول سيبويه : «وسألت الخليل عن قوله عز وجل **﴿وما كان لبشر أن يكلمَهُ الله إلا وحيًا أو من وراء حجاب أو يرسلَ رسولاً فيوحى بإذنه ما يشاءُ﴾**[3] . فزعم أن النصب محمول على (أنْ) سوى هذه التى قبلها . ولو كانت هذه الكلمة (يقصد الفعل يرسل) على (أن) هذه لم يكن للكلام وجه ، ولكنه لما قال «إلا وحيًا أو من وراء حجاب» كان فى معنى إلا أن يوحى ، وكان «أو يرسل» فعلاً لا يجرى على «إلا» فأجرى

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لابن الأنبارى : ٢/٥٠٦ - ٥٠٩ . وقد عقد ابن جنى فى الخصائص فصلاً فى الحمل على المعنى ، وذكر أمثله كثيرة : ٢/٤١١ وما بعدها . وقد نقل السيوطى عنه كثيرًا من أمثلته . انظر الأشباه والنظائر : ١/٢٠٦ وما بعدها .

(٢) السابق نفسه : ٢/٥٠٩، ٥١٠ .

(٣) من الآية : ٥١ من سورة الشورى .

على (أن) هذه ، كأنه قال : إلا أن يوحى أو يرسل ، لأنه لو قال : إلا وحيًا وإلا أن يرسل كان حسنًا ، وكان أن يرسل بمنزلة الإرسال ، فحملوه على (أن) ، إذ لم يجز أن يقولوا: أو إلا يرسل ، فكأنه قال : إلا وحيًا أو أن يرسل»[1] فالفعل «يرسل» فى ظاهره فعل، ولكنه فى بنيته الأساسية ليس فعلاً ، بل هو جزء من مركب اسمى هو المصدر المؤول (أن + الفعل) ، وهو معطوف بالحرف (أو) على المصدر الصريح السابق «وحيًا» ، وليس معطوفًا على «أن يكلمه» ، وذلك لأن المعنى يمنع عطف يرسل على يكلم ، واللفظ أو الصورة النطقية تمنع عطف الفعل على الاسم الجامد . وإذن لابد من تقدير «أن» ، وبهذا التقدير يستقيم المعنى ويصلح اللفظ ، مع أن الصورة المنطوقة نفسها لم تتغير مطلقًا ، غير أن نصب الفعل «يرسل» دليل لفظى يساعد على هذا التقدير ، بالإضافة إلى تلك القواعد الفرعية الأخرى التى تساعد عليه .

ومهما يكن من أمر ، فإن نظام النحو العربى قائم على مراعاة البنية الأساسية بصورتيها : البنية الأساسية للجملة الاسمية ، والبنية الأساسية للجملة الفعلية ، ومراعاة كل القواعد الفرعية التى تتطلبها هذه البنية أو تلك فى سبيل تحقيق عنصريها الإسناديين ، أو فى سبيل استطالة هذا العنصر أو ذاك عن طريق التتميم أو التبعية أو غيرهما ، وسواء أكان ذلك فى حالة الإثبات ، وهى الحالة الأولى لبنية ، أم فى غيرها من حالات النفى أو الاستفهام أو غيرهما ، لأن الجملة ، مع النفى أو الاستفهام ، لا تخرج عن كونها اسمية إذا كانت كذلك أو فعلية إذا كانت كذلك ، بل يبقى لكل جملة عنصراها الإسناديان فى كل حالة عارضة أخرى غير حالة الإثبات الأولى ، لأن المعنى الجملى الطارئ يتم عن طريق أداة من الأدوات التى أوجدتها اللغة لأداء هذا الغرض .

ومما يؤكد أن النحاة العرب كانوا فى تحليلهم لبناء الجملة العربية يتبعون ما أسميه البنية الأساسية ، عدة أمور ، منها :

---

(١) سيبويه : ٤٩/٣ .

(أ) وجود ما يعرف بالمحل الإعرابى ، حيث تحتل المبنيات كلها وظائف نحوية فى بناء الجملة ولا يتغير ظاهرها مطلقًا ، ويبقى لها مع ذلك محلها الإعرابى . فالضمائر على اختلافها ، وأسماء الإشارة - ماعدا المثنى - والأسماء الموصولة ما عدا المثنى كذلك . وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام - ويستثنى منهما أى - كلها مبنية بناءً لازمًا ، ومع ذلك لها محلها الإعرابى الذى تحدده البنية الأساسية فى ترابطها بما تلزمه من تحديد رتبة أو غيرها .

كذلك الجمل ، التى تعاقب المفرد فى شغل وظيفته ، لها محل إعرابى معين من الرفع والنصب والجر على التبعية أو الخبرية أو الإضافة أو الحالية ، أو غيرها من الوظائف التى تشغلها الجمل معاقبة للمفرد .

(ب) وجود ما يعرف بالإعراب التقديرى ، كما هو معروف فى الأسماء المقصورة مطلقًا ، والمنقوصة فى غير حالة النصب حيث تظهر الفتحة فحسب. فالعلامات الإعرابية لا تظهر فى بناء الجملة ، ومع ذلك تقدر . وذلك ، لأن الاسم المنقوص أو المقصور قد حددت البنية الأساسية بما تكفله من توضيح العلائق وظيفته وعلامته الخاصة بهذه الوظيفة أو تلك ، ويصبح بناء الجملة ملتزمًا بما يكون عليه استعمال هذا النوع من الأسماء ، بحيث لو ورد على خلاف ذلك حكم عليه بالخروج عن الاستعمال المطرد ، كقول ابن قيس الرقيات :

لا بارك الله فى الغوانِى هل ... يصبحن إلا لهن مطّلب

وقول جرير :

ويومًا يجارين الهوى غير ماضِيِ ... ويومًا ترى منهن غولا تَغوّلُ

ومن الأسماء التى تعرب إعرابًا تقَديريًا كذلك ، الأسماء المفردة التى تضاف إلى ياء المتكلم ، حتى إن بعض النحاة مثل عبد القاهر الجرجانى يرى أنها مبنية بناء عارضًا[1] .

(١) انظر : الجمل ، لعبد القاهر الجرجانى : ١١ - (تحقيق على حيدر . دمشق ، ١٩٧٢) .

(جـ) الاسم المجرور بحرف الجر الزائد مثل: ﴿**وما ربك بظلام للعبيد**﴾ [١] ومثل : ﴿**ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث**﴾ [٢] ومثل ﴿**لست عليهم بمسيطر**﴾ [٣] ومثل ﴿**هل من خالق غيرُ الله**﴾ [٥] ومثل ﴿**وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها**﴾[٦]. فقد جر الاسم فى ظاهره ولكن وظيفته مختلفة حيث يكون إما خبرًا كما فى الآية الأولى والثالثة ، أو فاعلاً كما فى الثانية ، أو مبتدأ كما فى الرابعة والخامسة إلخ، غير أن الاعتماد فى تحليله لا يكون على ظاهره المنطوق فى بناء جملته بل يكون على ما تحدده له البنية الأساسية للجملة .

(د) وكذلك تابع بعض المبنيات بناءً عارضًا كتابع المنادى المبنى ، وتابع اسم لا ، حيث يجوز فيه إتباع المحل أو إتباع اللفظ على التفصيل الذى تورده كتب النحو [٦] . فمراعاة المحل هذه إشارة إلى البنية الأساسية التى يراها النحاة للتركيب المنطوق .

(هـ) الحكم بحذف بعض العناصر حذفًا واجبًا وهو كثير مبثوث فى أبواب النحو المختلفة . وقد يقال إن الحكم بالحذف حذفًا جائزًا لا يستدل منه على وجود ما يسمى بالبنية الأساسية ، لأن المتكلم قد يذكر العنصر المحذوف فى موقف آخر يقتضى الذكر ، ويكون صوغ التركيب نفسه دليلاً على جواز الحذف أو الذكر . وأما الحذف الواجب أى الذى لا يمكن معه بحال ذكر العنصر المحذوف فى النطق الفعلى فإنه يستدل منه استدلالاً جازمًا على أنَّ الحكم به لا يكون إلا استجابة لوجود نمط أو نموذج معين للتركيب المنطوق ، وهو الذى أسميه البنية الأساسية .

(و) وكذلك الحكم بتقديم بعض أجزاء الكلام المتأخرة ، أو تأخير بعض الأجزاء أو العناصر التى يحكم لها بالتقديم . وقد يكون هذا التقديم أو التأخير ملتزمًا

---

(١) من الآية : ٤٦ من سورة فصلت .
(٢) الآية : ٢ من سورة الأنبياء .
(٣) الآية : ٢٢ من سورة الغاشية .
(٤) من الآية : ٣ من سورة فاطر .
(٥) من الآية : ٦ من سورة هود .
(٦) انظر الأشمونى مثلاً فى تابع اسم لا النافية للجنس ١٢/٢ - ١٥ وفى تابع المنادى المبنى ١٤٧/٣ وما بعدها .

به ، ولكن البنية الأساسية لهذا البناء أو ذلك تقضى بترتيب العناصر فيه ترتيبًا معينًا قد يطابقه المنطوق أو يخالفه لأسباب ودواع يقتضيها الموقف اللغوى ، غير أن الحكم بالتقديم أو التأخير دليل قوى على البنية الأساسية التى تعد نموذجًا تجريديًّا للتركيب أو بناء الجملة .

وهناك غير ما قدمت طبعًا مثل نسبة النداء والاسم المنصوب على الاختصاص والإغراء والتحذير إلى الجملة الفعلية ، والمصادر المرفوعة إلى الجملة الاسمية .

ولست مع ذلك أنكر أن النحاة العرب لم يكونوا يصدرون فى تحليل بعض التراكيب عن البناء المنطوق للجملة . فالواقع أن هناك مواضع مختلفة كانوا يصدرون فى تفسيرها النحوى عن الشكل المنطوق وحده . وأوضح مثال لذلك هو الحكم على الجملة الاسمية المنسوخة بـ «كان» أو إحدى أخواتها بأنها جملة فعلية ، وهم فى هذا الحكم يراعون الصيغة المنطوقة ، مع أنهم اختلفوا حول فعلية بعض هذه الأفعال أو حرفيتها ، وقرروا من لدن سيبويه بأن «كان» ليست فعلاً على الحقيقة وصل من المتكلم إلى غيره ، أى أنه خال من الحدث ، وأنها أداة لإفادة الزمن فحسب [1] . والإسناد فى هذه الجملة لا يكون بين الفعل ، كما فى الجملة الفعلية ، واسمها ، بل يكون بين اسمها وخبرها . ومع هذا حكموا على هذه الجملة بأنها جملة فعلية لمراعاة صيغة «كان» دون معناها . وذلك لأنها تتصرف تصرف الفعل من حيث إمكان أن يؤتى منها بالمضارع والأمر والمصدر وغيرها ، ومن حيث إلحاق علامة التأنيث بها ، ومن حيث إمكان اتصال الضمائر بها .

---

(١) يقول سيبويه : ١/٤٥ : «وذلك قولك : كان ويكون وصار وما دام وليس وما كان ، ونحوهن من الفعل ، مما لا يستغنى عن الخبر . تقول : كان عبد الله أخاك ، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة ، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى . وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول فى ظننت . وإن شئت قلت : كان أخاك عبد الله ، فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك فى ضرب ، لأنه فعل مثله ، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله فى ضرب ، إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشىء واحد» .

وكذلك راعوا صيغة الكلمة المنطوقة دون معناها فى الحكم على مثل هذه الجملة «أقائم الزيدان ؟» بأنها جملة اسمية ، والمبتدأ فيها هو كلمة «قائم» . فصيغة هذه الكلمة اسم لأنها تقبل علامات الاسم المختلفة ، وقد وقعت فى صدر الجملة مرفوعة ولذلك فسروها على أنها مبتدأ . ثم راعوا جانب دلالتها ، ففسروا ما بعدها على أنه فاعل لها ، وحاولوا التوفيق ، فقالوا : إنه فاعل سد مسد الخبر .

ولكن وجود مثل هذه المواضع ، التى يعتمد فيها النحاة على مراعاة «الصيغة» وحدها فى التفسير النحوى ، لا يقف حائلاً دون افتراض أنهم كانوا يراعون البنية الأساسية بالفهم الذى قدمته ، لأن مواضع اهتمامهم بالصيغة وحدها ليست كثيرة كثرة يمكن الاطمئنان إليها فى إصدار مثل هذا الحكم العام .

٢ - الحذف فى بناء الجملة

الحذف فى بناء الجملة أحد المطالب الاستعمالية . فقد يعرض لبناء الجملة المنطوقة أن يحذف أحد العناصر المكونة لهذا البناء . وذلك لا يتم إلا إذا كان الباقى فى بناء الجملة بعد الحذف مغنيًا فى الدلالة ، كافيًا فى أداء المعنى . وقد يحذف أحد العناصر لأن هناك قرائن معنوية أو مقالية تومئ إليه وتدل عليه ، ويكون فى حذفه معنى لا يوجد فى ذكره ، وهو ما سماه نحاة العربية الحذف الجائز . ففى قوله تعالى: **﴿قال فرعون : وما رب العالمين * قال رب السموات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين﴾**[1] نجد الإجابة اكتفت بعنصر إسنادى واحد من عنصرى الجملة الاسمية وهو الخبر ، ولم تذكر المبتدأ لأن الموقف المقالى كاشف عنه . وليس الحذف هنا واجبًا يلتزم به فى الإجابة على مثل هذا السؤال ، بل هو حذف جائز ، لأن المجيب قد يعمد لأسباب تتعلق بالموقف الذى يكون فيه إلى ذكر العناصر كاملة غير منقوصة ، كما فى قوله تعالى : **﴿وما تلك بيمينك يا موسى * قال هى عصاى أتوكأ عليها وأهش بها على غنمى ولى فيها مآربُ أخرى﴾** [2] ونجد الإجابة هنا لم تكتف بأحد عنصرى إسناد الجملة الاسمية كما فى المثال السابق بل ذكر فيها العنصران معًا **﴿هى عصاى﴾** .

وفى الجملة الفعلية كذلك ، قد يحذف الفعل نفسه حذفًا جائزًا فى بعض المواقف التى تستدعى ذلك ويبقى الفاعل وحده . وذلك إذا كان فى جواب سؤال حقيقى مثل قوله تعالى : **﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله﴾** [3]

---

(١) الأيتان : ٢٣ ، ٢٤ من سورة الشعراء. (٢) الأيتان : ١٧ ، ١٨ من سورة طه .

(٣) من الآية : ٢٥ من سورة لقمان . والآية ٣٨ : من سورة الزمر .

وقوله تعالى: ﴿**ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض وسخر الشمس والقمر ليقولن الله**﴾ [1] والتقدير هنا «خلقهن الله» وقد صرح بذلك فى قوله تعالى : ﴿**ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم**﴾ [2] . وكذلك يحذف الفعل حذفًا جائزًا إذا وقع جوابًا لسؤال مقدر كقوله تعالى فى قراءة ابن عامر [3] وشعبة ﴿**يسبَّح له فيها بالغدو والآصال . رجال**﴾ [4] وقراءة ابن كثير [5] ﴿**كذلك يُوحَى إليك وإلى الذين من قبلك . الله**﴾[6] ببناء الفعلين «يسبح ويوحَى» للمجهول ، وكل من «رجال» ولفظ الجلالة مرفوع بالفاعلية لفعل محذوف ، وكأنه قيل : من يسبح ؟ ومن يوحى ؟ فقيل : يسبح رجال، ويوحى الله . وقد يمكن أن يقدر الاسم المرفوع فى مثل هذا التركيب خبرًا لمبتدأ محذوف ، ولكن هذا التقدير لا ينفى التقدير المذكور أولاً. وإذا كان تقدير الاسم هنا فاعلاً واردًا غير مستبعد ، فلابد من تفسيره ، فضلاً عن أن تقدير الاسم هنا فاعلاً أولى لاعتضاده بما يرجحه . أما الآية الأولى فلثبوته فيما يشبهها وهو ﴿**ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم**﴾ [7] وفيما هو على طريقتها وهو ﴿**قال من يحيى العظام وهى رميم * قل يحييها الذى أنشأها أول مرة**﴾ [8] ﴿**قالت من أنبأك هذا قال نبأنى العليم الخبير**﴾ [9] وأما الآية الثانية فإن الرواية الأخرى وهى رواية بناء الفعل للفاعل ترجح تقدير الاسم فاعلاً [10] .

وكذلك يحذف الفعل جوازًا ويبقى فاعله ، إذا أجيب به جملة فعلية منفية . وقد استشهد له النحاة بقول الشاعر :

تجلـدتُ حتــى قِيــلَ لـم يعـر قلبَـه ... منَ الوجدِ شيءٌ قلت:بل أعظمُ الوجدِ

---

(١) من الآية ٦١ من سورة العنكبوت. (٢) الآية : ٩ من سورة الزخرف .
(٣) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكى بن أبى طالب : ١٣٩/٢.
(٤) من الآيتين : ٣٦ ، ٣٧ من سورة النور .
(٥) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ، لمكى بن أبى طالب : ٢٥٠/٢ .
(٦) من الآية : ٣ من سورة الشورى. (٧) الآية : ٩ من سورة الزخرف.
(٨) من الآيتين : ٧٨ ، ٧٩ من سورة يس. (٩) من الآية : ٣ من سورة التحريم .
(١٠) انظر : الأشمونى ٤٩/٢ ، ٥٠ .

والتقدير : بل عراه أعظم الوجد . فأعظم هنا فاعل لفعل محذوف جوازًا ، وقد أشار ابن مالك فى ألفيته إلى جواز حذف الفعل بقوله :

ويرفع الفاعل فعل أضمرا كمثل : «زيد» فى جواب «من قرا»

كما أشار إلى جواز حذف المبتدأ أو الخبر فى قوله :

وحذف ما يعلم جائز كما تقول : «زيد» بعد «من عندكما»
وفى جواب : كيف زيد قل «دنف» فزيد استغنى عنه إذ عرف

وهذه قاعدة عامة فى حذف أحد عنصرى الإسناد فى الجملة الاسمية ، وحذف الفعل فى الجملة الفعلية. فلا يجوز حذف المبتدأ أو الخبر إلا إذا كان معلومًا بسبب وجود قرينة لفظية أو معنوية. «فالذكر قرينة لفظية والحذف إنما يكون بقرينة لفظية أيضًا، ولا يكون تقدير المحذوف إلا بمعونة هذه القرينة . وأهم القرائن الدالة على المحذوف هى الاستلزام وسبق الذكر ، وكلاهما من القرائن اللفظية» [(١)] ، والاستلزام المذكور فى هذا النص أو التلازم هو ما أشير إليه دائمًا على أنه تلازم بين عناصر البنية الأساسية . ولولا أن هناك تلازمًا بين المسند والمسند إليه ، لما أمكن قبول ذكر أحد العنصرين مع تجاهل العنصر الآخر مطلقًا . فالعنصر المذكور يدل مع القرائن الأخرى على العنصر المحذوف . وإمكان ذكر العنصر المحذوف فى التعبير المنطوق نفسه ، أو فيما يماثله تمامًا ، هو الذى دعا إلى القول بأن الحذف جائز ، حيث لا يوجد مانع تركيبى فى بناء الجملة من ذكره .

وكل عنصر إسنادى ، يجوز حذفه إذا اقتضى الموقف الاستعمالى ذلك، سواء أكان ذلك فى الجملة الاسمية أم فى الجملة الفعلية ، وقد يجب حذفه إلا الفاعل. وسوف أعرض بعد قليل لمسألة الحذف الواجب هذه . وقد منع بعض النحاة ، منهم أبو الفتح ابن جنى ، أن يحذف الفاعل حذفًا جائزًا ، ونص على استحالة ذلك ،

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان : ٢٢١ .

«والمختار هو المنع من حذفه من غير دلالة تدل عليه حالية أو مقالية ، فأما مع القرينة فلا يمتنع جوازه. ويدل على حذفه قوله تعالى : **﴿كلا إذا بلغت التراقى﴾** فحذف فاعل بلغت ، والغرض «النفس» وليس مضمرا لأنه لم يتقدم له ظاهر يفسره ، وإنما دلت القرينة الحالية عليه، لأنه فى ذكر الموت ، ولا يبلغ التراقى عند الموت إلا النفس» [1].

وأما ما يمكن حذفه من العناصر غير الإسنادية ، فلا يحذف إلا حذفًا جائزًا ، ولا يمكن حذف عنصر من العناصر غير الإسنادية إلا المفعول به ، وهو كثير جدًا فى العربية . والحال على قلة . يقول الأشمونى : قد يحذف الحال للقرينة ، وأكثرُ ما يكون ذلك إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول نحو: **﴿والملائكة يدخلون عليهم من كل باب * سلام عليكم﴾** [2] أى قائلين ذلك . **﴿وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا﴾** [3] أى قائلين ذلك [4] . والتمييز نحو : كم صمت ؟ أى كم يومًا ؟ ونحو قوله تعالى : **﴿عليها تسعة عشر﴾** [5] وقوله تعالى : **﴿إن يكن منكم عشرون صابرون﴾** [6]. والاستثناء فى بعض التراكيب المعينة ، وذلك بعد «إلا» و«غير» المسبوقتين بـ «ليس» يقال : قبضت عشرة ليس إلا أو ليس غير [7] .

وهذا الحذف الجائز لأحد عناصر بناء الجملة ، هو مدار الإيجاز بالحذف [8]، سواء أكان هذا العنصر المحذوف لقرينة معنوية أو مقالية عنصرًا إسناديًا أم غير إسنادى. وقد اعتمد البلاغيون على الحذف الجائز فى تناول مسألة الإيجاز. يقول صاحب الطراز «اعلم أن مدار الإيجاز على الحذف ، لأن موضوعه على الاختصار، وذلك إنما يكون بحذف مالا يخل بالمعنى، ولا ينقص من البلاغة. بل أقول لو ظهر

---

(١) الطراز للعلوى : ١٠٣/٢ .
(٢) من الأيتين : ٢٣ ،٢٤ من سورة الرعد .
(٣) من الآية : ١٢٧ من سورة البقرة.
(٤) الأشمونى : ١٩٣/٢.
(٥) الآية : ٣٠ من سورة المدثر.
(٦) من الآية : ٦٥ من سورة الأنفال .
(٧) انظر : مغنى اللبيب ، لابن هشام : ١٧٠/٢.
(٨) هناك أنواع أخرى من الحذف كحذف الجملة وحذف المضاف وحذف الموصوف ولكنها غير مقصودة هنا.

المحذوف لنزل قدر الكلام عن علو بلاغته، ولصار إلى شيء مسترك مسترذل، ولكان مبطلاً لما يظهر على الكلام من الطلاوة والحسن والرقة. ولابد من الدلالة على ذلك المحذوف، فإن لم يكن دلالة عليه فإنه يكون لغوًا من الحديث، ولا يجوز الاعتماد عليه، ولا يحكم عليه بكونه محذوفًا بحال»[1]. والدلالة على المحذوف يتكفل بها التركيب المنطوق، وانتماؤه إلى نموذج معين هو البنية الأساسية، والاعتماد على الموقف الكلامي أو المقام. فهل يستطيع قارئ أن يقرأ الآيات الآتية، دون أن يدرك أن ثمة محذوفًا به يتم الكلام، وهي قوله تعالى: ﴿**وما أدراك ما الحطمة* نار الله الموقدة**﴾[2] أي هي نار الله. وقوله تعالى: ﴿**وما أدراك ما هيه * نار حامية**﴾[3]. وقوله: ﴿**ما أصحاب اليمين * في سدر مخضود * وطلح منضود**﴾[4] وقوله: ﴿**أفأنبئكم بشر من ذلكم النار**﴾[5] وقوله: ﴿**من عمل صالحًا فلنفسه ومن أساء فعليها**﴾[6] أي فعمله لنفسه وإساءته عليها وقوله: ﴿**وإن تخالطوهم فإخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح**﴾[7] أي فهم إخوانكم. وقوله: ﴿**فإن لم يصبها وابل فطل**﴾[8] وقوله: ﴿**وإن مسه الشر فيئوس قنوط**﴾[9] وقوله: ﴿**فإن لَّم يكونا رجلين فرجل وامرأتان**﴾[10] أي فالشاهد رجل وامرأتان. وقوله تعالى ﴿**وقالوا أساطير الأولين**﴾[11] وقوله: ﴿**إلا قالوا ساحر أو مجنون**﴾[12] وقوله: ﴿**سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم**﴾[13] وقوله: ﴿**قالوا: أضغاث أحلام**﴾[14] وقوله تعالى: ﴿**لا يغرَّنَّك تقلب الذين كفروا في البلاد * متاع قليل**﴾[15] وقوله: ﴿**ولا تقولوا ثلاثةٌ**﴾[16] وقوله: ﴿**لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغٌ**﴾[17] أي هذا بلاغ ، وفي قوله تعالى : ﴿**قالوا**

---

(1) الطراز ، للعلوي : ٩٢/٢.
(2) الآيتان : ٥ ، ٦ من سورة الهمزة .
(3) الآيتان : ١٠ ، ١١ من سورة القارعة.
(4) الآيات : ٢٧، ٢٨ ، ٢٩ من سورة الواقعة.
(5) من الآية : ٧٢ من سورة الحج .
(6) من الآية : ١٥ من سورة الجاثية .
(7) من الآية : ٢٢٠ من سوة البقرة.
(8) من الآية :٢٦٥ من سورة البقرة.
(9) من الآية : ٤٩ من سورة فصلت .
(10) من الآية : ٢٨٢ من سورة البقرة.
(11) من الآية : ٥ من سورة الفرقان.
(12) من الآية : ٥٢ من سورة الذاريات .
(13) من الآية : ٢٢ من سورة الكهف .
(14) من الآية :٤٤ من سورة يوسف .
(15) من الأيتين : ١٩٦ ، ١٩٧ من سورة آل عمران.
(16) من الآية : ١٧١ من سورة النساء .
(17) من الآية : ٣٥ من سورة الأحقاف .

لاضيرَ﴾ [١] أى علينا : وقوله تعالى : **﴿ولو ترى إذ فزِعُوا فلا فَوْتَ﴾** [٢] أى لهم . وفى قوله تعالى : **﴿أهذا الذى بعث اللّهُ رسولا﴾** [٣] .

وهل يستطيع قارئ يقرأ قصيدة النمر بن تولب التى مطلعها [٤] :

صحا القلب عن ذكره تكتما ... وكان رهينًا بها مغرما

وفيها يقول :

وإن أنت لاقيت فى نجدة ... فلا تتهيبك أن تقدما

فإن المنية من يخشها ... فسوف تصادفه أينما

وإن تتخطاك [٥] أسبابها ... فإن قصاراك أن تهرما

أقول هل يستطيع قارئ هذه القصيدة - إذا كان عارفًا بأساليب العربية - أن يقرأها دون أن يدرك ما قاله ابن الشجرى : «يريد أينما ذهب ، فاقتصر على معرفة ذلك، وترك اللفظ به [٦]» وعلى هذا قد تحذف الجملة كلها إذاوضح من الموقف اللغوى ذلك، مثلما يحدث بعد أحرف الجواب (نعم ، لا ، بلى) وفى غيرها أيضًا مثل قول الراجز [٧] :

قالت بنات العم يا سلمى وإنن ... كان فقيرًا معدمًا قالت وإنن

---

(١) من الآية : ٥٠ من سورة الشعراء .
(٢) من الآية : ٥١ من سورة سبأ .
(٣) من الآية : ٤١ من سورة الفرقان .
(٤) مختارات ابن الشجرى : ٦٥ .
(٥) هكذا ضبط هذا الفعل بالنص ، والصواب «وإن تتخاطك» لأنه مجزوم ، وتكون علامة جزمه هنا حذف حرف العلة . ولن يضطرب الوزن إذا نطق على الصواب ، ولعله سهو من الناسخ ، أو المحقق ، أو لعل الشاعر آثر عدم الزحاف ، وقد اكتفى المحقق بأن أشار إلى أنها فى منتهى الطلب : وإن تتخطاك ، وفيها ما فى هذه الرواية . انظر مناقشة هذه المسألة فى : «الضرورة الشعرية فى النحو العربى» ، للمؤلف ص ٢٢٢.
(٦) مختارات ابن الشجرى : ٦٧ .
(٧) انظر الأشمونى :١ /٣٣ ، ٢٦/٤ ، والهمزة فى (وانن) تنطق همزة وصل لإقامة الوزن ، والنون الساكنة الثانية رمز للتنوين الذى يسمى التنوين الغالى أو تنوين الترنم .

فالتقدير – كما يقول الأشمونى – «وإن كان فقيرًا معدمًا رضيته» ، فحذف فعل الشرط والجواب معًا ، لكون ذلك مفهومًا مما قبله .

وعندما أراد عبد القاهر الجرجانى أن يعالج مسألة حذف المفعول به ، تأتى إلى ذلك بمقدمة بين فيها أن حال الفعل مع المفعول به مثل حاله مع الفاعل . فكما أنك إذا قلت «ضرب زيد» ، فأسندت الفعل إلى الفاعل ، كان غرضك من ذلك أن تثبت الضرب فعلاً له ، لا أن تفيد وجود الضرب فى نفسه وعلى الإطلاق ، كذلك إذا عديت الفعل إلى المفعول فقلت : ضرب زيد عمرًا ، كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثانى ووقوعه عليه ؛ فقد اجتمع الفاعل والمفعول فى أن عمل الفعل فيهما ، إنما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذى اشتق منه بهما ، فعمل الرفع فى الفاعل ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه ، والنصب فى المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه ، ولم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب فى نفسه . بل إذا أريد الإخبار بوقوع الضرب ووجوده فى الجملة من غير أن ينسب إلى فاعل أو مفعول أو يتعرض لبيان ذلك ، فالعبارة فيه أن يقال : كان ضرب ، أو وقع ضرب ، أو وجد ضرب ، وما شاكل ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد فى الشىء» [1] .

ومراد الشيخ عبد القاهر الجرجانى واضح فى أن ذكر المفعول به فى الجملة مقصود لذاته عندما يراد ذلك . وقد بين بعد ذلك أن أغراض المتكلمين تختلف فى ذكر الأفعال المتعدية ، فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعانى التى اشتقت منها ، أى أحداثها التى يعبر عنها بالمصادر من غير أن يتعرضوا لذكر المفعول به ، فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدى كغير المتعدى مثلاً فى أنك لا ترى له مفعولاً لا لفظًا ولا تقديرًا ، ففى قولهم : فلان يحل ويعقد ويأمر وينهى ويضر وينفع ، أو قولهم : هو يعطى ويجزل ويقرى ويضيف ، المعنى فى جميع ذلك على إثبات المعنى فى نفسه للشىء على الإطلاق والإجمال من غير أن يكون هناك تعرض

---

(١) دلائل الإعجاز : ١١٨ (طبعة الشيخ محمد رشيد رضا).

لحديث عن المفعول به . حتى كأنك قلت : صار إليه الحل والعقد ، والأمر والنهى . أو صار بحيث يكون منه حل وعقد أو ضر ونفع ، وعلى هذا القياس . ومن هنا لا يصح تقدير مفعول به فى مثل قوله تعالى : ﴿**قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون**﴾(1) وقوله تعالى : ﴿**وأنه هو أضحك وأبكى * وأنه هو أمات وأحيا**﴾(2) . وقوله تعالى : ﴿**وأنه هو أغنى وأقنى**﴾ (3) لأن معنى كل ذلك هل يستوى من له علم ومن لا علم له من غير أن يقصد النص على معلوم معين ، وهو الذى منه الإحياء والإماتة والإضحاك والإبكاء والإغناء والإقناء «وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن يثبت المعنى فى نفسه فعلاً للشىء وأن يخبر بأن من شأنه أن يكون منه ، أو لا يكون إلا منه، أو لا يكون منه ، فإن الفعل لا يعدى هناك لأن تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى»(4) فعبد القاهر لا يرى تقدير مفعول هنا لأنه لم يقصد إلى ذلك من أول الأمر ، ولو كان الفعل متعديًا ، لأنه استخدم والغرض منه إثبات الفعل فى نفسه دون أن يكون القصد التباسه بمفعول معين أو غير معين .

وأما القسم الذى يعول عليه عبد القاهر فى تقدير مفعول به محذوف ، فهو الأفعال التى يكون لها مفعول به مقصود ، قصده معلوم ، إلا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه . ويقسمه إلى قسمين : أحدهما واضح جلى عار من الصنعة مثل قولهم: أصغيت إليه وهم يريدون : أصغيت إليه أذنى . وأغضيت عليه ، وهم يريدون : جفنى.

والآخر هو الخفى الذى تدخله الصنعة ، ولذلك يتفنن ويتنوع ؛ «فنوع منه أن تذكر الفعل وفى نفسك له مفعول مخصوص قد علم مكانه ، إما لجرى ذكر أو دليل حال إلا أنك تنسيه نفسك وتخفيه وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تثبت نفس معناه من غير أن تعديه إلى شىء أو تعرض فيه لمفعول» (5) ويطبق ذلك على عدد من

---

(1) من الآية : ٩ من سورة الزمر .

(2) الأيتان : ٤٣ ، ٤٤ من سورة النجم.

(3) الآية : ٤٨ من سوة النجم .

(4) دلائل الإعجاز : ١١٩.

(5) المصدر السابق : ١٢٠ .

الأمثلة . يقول بعدها : «وإن أردت أن تزداد تبيينًا لهذا الأصل أعنى وجوب أن تسقط المفعول لتتوفر العناية على إثبات الفعل لفاعله ولا يدخلها شوب فانظر إلى قوله تعالى: ﴿**ولما ورد ماءَ مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكا قالتا لا نسقى حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير * فسقى لهما ثم تولى إلى الظل**﴾ [1] ففيها حذف مفعول فى أربعة مواضع ، إذ المعنى : وجد عليه أمة من الناس يسقون أغنامهم أو مواشيهم وامرأتين تذودان غنمهما ، وقالتا : لا نسقى غنمنا ، فسقى لهما غنمهما . ثم إنه لا يخفى على ذى بصر أنه ليس فى ذلك كله إلا أن يترك ذكره ويؤتى بالفعل مطلقًا ، وما ذاك إلا لأنه الغرض فى أن يعلم أنه كان من الناس فى تلك الحال سقى ، ومن المرأتين ذود ، وأنهما قالتا لا يكون منا سقى حتى يصدر الرعاء ، وأنه كان من موسى عليه السلام من بعد ذلك سقى . فأما ما كان المسقى أغنمًا أم إبلاً أم غير ذلك ، فخارج عن الغرض وموهم خلافه . وذلك أنه لو قيل : وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما : جاز أن يكون لم ينكر الذود من حيث هو ذود بل من حيث هو ذود غنم حتى لو كان مكان الغنم إبل لم ينكر الذود . كما أنك إذا قلت : ما لك تمنع أخاك ؟ كنت منكرًا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع أخ . فاعرفه تعلم أنك لم تجد لحذف المفعول فى هذا النحو من الروعة والحسن ما وجدت إلا لأن فى حذفه وترك ذكره فائدة جليلة ، وأن الغرض لا يصح إلا على تركه [2]» . وعلى قصده فى الوقت نفسه مع هذا الترك .

وقد كان بعض النحاة يحاول ذكر أغراض الحذف بإجمال ، كأن يذكروا أن هذا الغرض لفظى أو معنوى ، ومن الأغراض اللفظية لحذف المفعول به مثلاً تناسب الفواصل القرآنية نحو قوله تعالى : ﴿**ما ودعك ربك وما قلى**﴾ [3] وقوله تعالى : ﴿**إلا تذكرة لمن يخشى**﴾ [4] والإيجاز فى نحو قوله تعالى : ﴿**فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا**﴾ [5] . وقد

---

(١) الآية : ٢٣ . وجزء من الآية : ٢٤ من سورة القصص .

(٢) دلائل الإعجاز : ١٢٤ ، ١٢٥.

(٣) الآية : ٣ من سورة الضحى .

(٤) الآية : ٣ من سورة طه .

(٥) الآية : ٢٤ من سورة البقرة .

ساعد وقوع الفعل فى آخر الآية الأولى والثانية على القول بأن الحذف لتناسب الفواصل ، مع أنه يمكن أن يلتمس له أسباب أخرى تكشف عنها الآيتان غير التناسب مع إرادته كذلك . ومن الأغراض المعنوية التى يذكرها النحاة احتقار المفعول به نحو قوله تعالى ﴿**كتب الله لأغلبن أنا ورسلى**﴾ [1] أى الكافرين . أو استهجانه حياء وأدبًا كقول عائشة رضى الله عنها : «كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ فى إناء واحد فما رأيت منه ولا رأى منى» ، أى العورة . على أن يكون الحذف فى كل ذلك غير مؤثر على بناء الجملة ضررًا ، كما عبر عن ذلك ابن مالك :

وحذف فضلة أجز إن لم يضر … كحذف ما سيق جوابًا أو حصر

فالمفعول به الواقع جوابًا لسؤال ، لا يجوز حذفه ، لأن المفعول به حينئذ محط الجواب ، والمفعول به المحصور كذلك ، والمفعول به فى نحو «جاء الذى أكرمته فى داره» لأن حذفه يوهم أن العائد الذى يربط بين الصلة والموصول هو الضمير فى «داره» وهكذا [2] .

وقد أجمل ابن هشام شروط الحذف على اعتبار أنه «من المهمات» وشرحها، دون تخصيص للمحذوف. وأهم هذه الشروط ما يأتى :

١ - وجود دليل حالى كقولك لمن رفع سوطًا : زيدًا ، بإضمار اضرب ، ومنه ﴿**قالوا سلامًا**﴾ [3] . أى سلمنا سلامًا . أو دليل مقالى مطابق للمحذوف كقولك لمن قال: من أضرب؟ زيدًا . ومنه ﴿**وقيل للّذين اتّقَواْ ماذا أنزل ربكم قالوا خيرًا**﴾ [4] . وهذا الدليل الحالى أو المقالى غير صناعى . وهناك دليل صناعى أى لا يعرف إلا من جهة الصناعة وذلك كقولهم فى قوله تعالى ﴿**لا أقسم بيوم القيامة**﴾ [5] إن التقدير: لأنا أقسم، وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه فى قول البصريين . وفى «قمت

(١) من الآية : ٢١ من سورة المجادلة.
(٢) انظر : الأشمونى وحاشية الصبان عليه : ٩٣/٢.
(٣) من الآية : ٦٩ من سورة هود.
(٤) من الآية : ٣٠ من سورة النحل .
(٥) الآية : ١ من سورة القيامة .

وأصك عينه» إن التقدير : وأنا أصك عينه : لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالى من «قد» . وفى «إنها لإبل أم شاء» : إن التقديم أم هى شاء ، لأن (أم) المنقطعة لا تعطف إلا الجمل . وهذه الصناعة التى يتحدث عنها ابن هشام ، هى مجموعة القواعد الفرعية التى تحددها البنية الأساسية فى بعض الحالات .

٢ - ألا يكون ما يحذف كالجزء ، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه (اسم كان وأخواتها) .

٣ - ألا يكون مؤكدًا .

٤ - ألا يؤدى حذفه إلى اختصار المختصر ، فلا يحذف اسم الفعل دون مفعوله لأنه اختصار للفعل .

٥ - ألا يكون عاملاً ضعيفًا فلا يحذف الجار والمجرور والناصب للفعل إلا فى مواضع قويت فيها الدلالة على المحذوف وكثر فيها الاستعمال .

٦ - ألا يكون عوضًا عن شىء ، ولذلك لا تحذف (ما) التى هى عوض عن (كان) المحذوفة فى مثل «أما أنت منطلقًا انطلقت» (١) .

وإذا كان الحذف الجائز أحد المطالب الاستعمالية التى يلجأ إليها المتكلم ، طلبًا لأداء معنى معين وتحقيقًا لغاية مقصودة ، فإن هناك ضربًا آخر من الحذف يلزم به نظام الجملة نفسه المتكلم ، فلا يحق له أن يذكر العنصر المحذوف مطلقًا ، بحيث يكون ذكر العنصر المحذوف خطأً . وهذا الضرب من الحذف يسميه النحويون الحذف الواجب ، ولا يكون فى غير العناصر الإسنادية إلا الفاعل . وهذا النوع من الحذف من أدل الدلائل على أن النحاة كانوا فى تحليلهم لبناء الجملة يتعاملون مع البنية الأساسية للجملة الاسمية والجملة الفعلية. فالجملة قد تكون فى ظاهرها

(١) انظر : مغنى اللبيب ، لابن هشام : ٢/١٥٦ ، وما بعدها .

المنطوق غير مستوفية لعنصريها الإسناديين، ولكنها تنتمى إلى نموذجها الخاص بها . وقد قامت الشروط التى تحددها البنية الأساسية بدور كبير فى بعض هذه الحذوف ، ومنها حذف الفعل وجوبًا فى مثل ﴿**وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجِرْه حتى يسمع كلام الله**﴾ [1] ومثل قوله تعالى : ﴿**إذا السماء انشقت**﴾ [2] فالقول بالحذف هنا محكوم بقاعدتين جزئيتين أولاهما : أن أداة الشرط لا يليها إلا فعل . والأخرى أن الفاعل لا يتقدم على فعله. ولهذا لا يصح [3] - فى رأى البصريين - أن تكون «أحد» و«السماء» فاعلاً للفعل المذكور بعدها وفقًا للقاعدة الثانية، ولا يصح أن تكون مبتدأ وفقًا للقاعدة الأولى . ومن أجل هذا أعربت كل منهما فاعلاً لفعل محذوف وجوبًا يفسره الفعل المذكور بعدها ، وبذلك تكون كل من جملة «استجارك» ، وجملة «انشقت» مفسرة لا محل لها من الإعراب . وهذا هو الموضع الوحيد [4] الذى يحذف فيه الفعل وجوبًا ويبقى فاعله . ولكن هناك تراكيب معينة أخرى يعد كل منها جملة ، ولكن بناءها المنطوق لا يستوفى العنصرين معًا . ويجعل النحاة بعض هذه التراكيب منتميًا إلى الجملة الفعلية ، برغم عدم وجود الفعل ولا الفاعل ، وبعضها الآخر منتميًا إلى الجملة الاسمية ، مع أن العنصر المحذوف لا يصح إظهاره مطلقًا . ومما ينتمى بناء جملته المنطوق إلى بنية الجملة الفعلية ما يأتى :

(أ) الاسم المنصوب على الإغراء أو على التحذير . والتحذير هو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه ، والإغراء تنبيهه على أمر محمود ليفعله . والاسم فى التحذير والإغراء مفعول به لفعل محذوف لا يجوز إظهاره ، مثل : إياك والشر ، وإياك إياك المراء ، وإياك من الأسد ، والكسل الكسل ، رأسك والسيف فى التحذير.

---

(1) من الآية : ٦ من سورة التوبة . (2) الآية : ١ من سورة الانشقاق .

(3) يرى الكوفيون أن المرفوع مع (إن) خاصة ، إنما ارتفع بالعائد لأن المكنى المرفوع فى الفعل هو الاسم الأول ، فينبغى أن يكون مرفوعًا به (الإنصاف ٦١٦) .

(4) يشترك معه كل ما يختص بالفعل ، مثل التحضيض ، مثل : «هلا محمد قام أبوه» . وجميعها تعد موضعًا واحدًا لاختصاصها بالفعل .

وفى الإغراء مثل : العمل العمل ، والإخلاص الإخلاص ، والمروءة والنجدة . ولابد فى التحذير أن يكون بإياك نحو «إياك والنفاق» ، أو بالعطف نحو : «رأسك والسيف» ، أو بالتكرار نحو : «الأسد الأسد» . ولابد فى الإغراء من التكرار نحو: «أخاك أخاك» ، أو العطف مثل «المروءة والنجدة» .

ويقول ابن مالك : «ألحق بالتحذير والإغراء فى التزام إضمار الناصب مثل وشبهه نحو «كليهما وتمرًا» ، وامرأ ونفسه» و«الكلاب على البقر» و«أحشفا وسوء كيلة» و«من أنت وزيدًا» و«كل شىء ولا هذا» . و«لا شتيمة حر» و«هذا ولا زعماتك» و«إن تأتنى فأهل الليل والنهار» و«مرحبا وسهلا» و«عذيرك» و«ديار الأحباب» بإضمار : أعطنى ودع ، وأرسل ، وأتبيع ، وتذكر ، واصنع ، ولا ترتكب ، ولا أتوهم ، وتجد ، وأصبت ، وأتيت ووطئت ، وأحضر ، واذكر» [1] على الترتيب .

(ب) الاسم المنصوب على الاختصاص ، ويعرف الاختصاص بأنه تخصيص حكم علق بضمير متكلم أو مخاطب بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرفة يكون مفعولاً به لفعل محذوف وجوبًا تقديره أخص ، مثل : «نحن - العرب - أسخى من بذل» . فالعرب هنا مفعول به لفعل محذوف حذفًا واجبًا تقديره أخص . وهذا الاسم «العرب» يسمى المخصوص وهو على أربعة أنواع :

الأول : أن يكون أيها أو أيتها ، وإذا كان واحدًا منهما ، كان مضمومًا ولابد من وصفهما باسم فيه الألف واللام مرفوع مثل قول الرسول ﷺ : «اللهم اغفر لنا أيتها العصابة» . ولا يقع المخصوص مبنيًّا على الضم إلا فى هذه الحالة فحسب ، وجمهور النحاة على أنهما فى موضع نصب بأخص أيضًا .

الثانى : أن يكون معرفًا بأل ، مثل «نحن المسلمين نفى بالعهد».

الثالث : أن يكون معرفًا بالإضافة كقول الرسول ﷺ : «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» .

---

(1) التسهيل ، لابن مالك : ١٩٣ .

وقول الراجز : نحن بنى ضبة أصحاب الجمل

الرابع : أن يكون علمًا وهو قليل ومنه قول رؤبة :

بنا تميما يكشف الضباب

(جـ) الاسم المنصوب الذى يقع بعده فعل مقيد بضميره أو بما يتصل بضميره[1] مثل قوله تعالى : ﴿**وكل إنسان ألزمناه طائره فى عنقه**﴾ [2] . وقوله تعالى: ﴿**وكلَّ شىءٍ فصلناه تفصيلا**﴾ [3] وقوله تعالى : ﴿**والسماءَ بنيناها بأيد وإنا لموسعون * والأرضَ فرشناها فنعم الماهدون**﴾ [4] . فكل من «كل إنسان» و «كل شىء» و«السماء» و«الأرض» مفعول به لفعل محذوف وجوبًا يفسره الفعل المذكور بعد كل منها ، ولذلك يقدر هذا الفعل مناسبًا للفعل المذكور .

(د) المصادر المنصوبة إذا كانت فى وضع من الأوضاع الآتية :

١ - إذا كان المصدر مستعملاً بدلاً من اللفظ بفعله فى الأمر أو النهى ، مثل قوله تعالى ﴿**فضرْبَ الرقاب**﴾ [5] أى فاضربوا الرقاب . و«**قيامًا لا قعودًا**» وفى الدعاء ، مثل «سقيًا ورعيًا وجدعًا» ، وفى الاستفهام التوبيخى مثل : «أتوانيًا وقد جدَّ قرناؤك ؟» . ومن ذلك أيضًا ، ما كثر استعماله ودل على فعله قرينة ، مثل : «حمدًا وشكرًا لا كفرًا» وعند تذكر الشدة «صبرًا لا جزعًا» وعند ظهور معجب «عجبًا» وعند الامتثال «سمعًا وطاعة» ، وعند مخاطبة مرضى عنه «أفعل ذلك وكرامة

---

(١) تعرف هذه المسألة بالاشتغال : وفى الاسم السابق أوجه : النصب ، والرفع ، وجواز الأمرين ، وترجيح أحدهما على الآخر . ولا يعنينا هنا إلا حالة نصب الاسم السابق . وفى نصبه خلاف بين النحاة ؛ فالكوفيون يرون أن الاسم المنصوب إنما نصب الفعل الواقع بعده على ضميره - (انظر الإنصاف: ٨٢ مسألة ١٢) .

(٢) من الآية : ١٣ من سورة الإسراء.

(٣) من الآية : ١٢ من سورة الإسراء.

(٤) الآيتان : ٤٧ ، ٤٨ من سورة الذاريات .

(٥) من الآية : ٤ من سورة محمد .

ومسرة» وعند مخاطبة مغضوب عليه «لا أفعل ذلك ولا كيدًا ولا همًّا ، ولا فعلت ذلك ورغمًا وهوانًا».

٢ – إذا كان المصدر مسوقًا لتفصيل عاقبة ما تقدمه ، مثل قوله تعالى : ﴿**فشدوا الوثاق فإما منًّا بعد وإما فداءً**﴾ [1] والتقدير : فإما تمنون منًّا وإما تفدون فداءً .

٣ – إذا كان المصدر مكررًا أو محصورًا ، وقد وقع نائبًا عن فعل مسند لاسم عين ، مثل : «أنت سيرًا سيرًا» ، و«ما أنت إلا سيرًا» .

٤ – المصدر الواقع بعد جملة هى نص فى معناه مثل «لك على ألف عرفًا» . ويسمى المصدر المؤكد لنفسه ، لأن المصدر بمنزلة إعادة الجملة السابقة عليه فكأنه نفسها كما يظهر فى المثال ، لأن «لك على ألف» هى نفس الاعتراف الذى يدل عليه المصدر «عرفًا» .

٥ – المصدر الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره ، فتصير الجملة به نصًّا ، ويسمى المصدر المؤكد لغيره ، لأنه يرفع احتمال غيره فى الجملة ، فكأنه غيرها مثل «أنت ابنى حقًّا» فالمصدر «حقًّا» رفع احتمال المجاز فى «أنت ابنى» .

٦ – المصدر المشعر بالحدوث ، الذى يقصد به التشبيه ، الواقع بعد جملة مشتملة على معنى المصدر وفاعله معنى ، وليس فى الجملة المتقدمة عليه ما يصلح للعمل مثل «لزيد صوت صوت حمار» و«له بكاء بكاء الثكلى» . فكل من «صوت حمار» و«بكاء الثكلى» مصدر تشبيهى وهو منصوب بفعل محذوف وجوبًا والتقدير : «يصوت صوت حمار» و«يبكى بكاء الثكلى» ، وقبل كل منهما جملة، مشتملة على الفاعل فى المعنى .

(هـ) الاسم المنادى سواء أكان منصوبًا أم مبنيًا فى محل نصب ، يجعله النحاة منتميًا إلى الجملة الفعلية التى حذف فيها الفعل والفاعل . يقول سيبويه : «اعلم أن

---

(١) من الآية : ٤ من سورة محمد .

النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، والمفرد رفع وهو فى موضع اسم منصوب» [1] فأصل «يا زيد» عند سيبويه «أدعو زيدًا» فحذف الفعل حذفًا لازمًا لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته . وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل . فعلى المذهبين «يا زيد» جملة ، وليس المنادى أحد جزأيها . فعند سيبويه جزءاها ، أى الفعل والفاعل ، مقدران ، وعند المبرد : سد حرف النداء مسد أحد جزأى الجملة أى الفعل ، والفاعل مقدر . والمفعول ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظًا أو تقديرًا إذ لا نداء بدون المنادى [2] وهذا كله تفسير للتركيب المنطوق وهو يؤكد تعامل النحاة مع البنية الأساسية ، ويؤكد أيضًا أن التفسير غير الاستعمال، يقول السيرافى «وقد تكلمت العرب.فى المنادى بما انتهى النحو إلى استعماله على اللفظ الذى استعملته العرب ، واختلفوا فى علته ، فسيبويه وسائر البصريين جعلوا المنادى بمنزلة المفعول به ، وجعلوا الأصل فى كل منادى النصب، واستدلوا بنصبهم المنادى المضاف والموصول والنكرة ونعوتها ، وقد ذكروا أن ما يقدر ناصبًا هو «أدعو» أو «أنادى» ولكن ذلك على جهة التمثيل والتقريب لأنهم أجمعوا أن النداء ليس بخبر» [3] فهم على وعى إذن بالفرق بين التركيب المنطوق والأصل المتروك استعماله أو البنية الأساسية التى ينتمى إليها التركيب المنطوق ، وقد يكون التركيب المنطوق مخالفًا لبنيته الأساسية كما يخالف النداء بنيته ، إذ إن النداء ليس خبرًا يحتمل الصدق والكذب على عكس بنيته التى تكون خبرًا، فإذا قلت «أدعو زيدًا» أو «أنادى زيدًا» فهذا خبر يحتمل الصدق والكذب فى ذاته . أما إذا قلت «يا زيد» فقد خرج عن كونه خبرًا ، ويفسره النحاة على أن فيه فعلاً «إلا أن ذلك الفعل مختزل غير مستعمل الإظهار ، لأنك لو أظهرته لكان على لفظ الخبر ، ومحتملاً للصدق والكذب، ولو كان كذلك لبطل هذا القسم من الكلام وهو أحد المعانى التى عليها

---

(١) سيبويه : ١٨٢/٢. (٢) الأشمونى : ١٤١/٣.

(٣) من تقريرات السيرافى بهوامش الكتاب : ٣٠٣/١ - (طبعة بولاق).

تجرى العبارات»[1] فلا يمتنع إذن – من قبيل التفسير – أن يكون هذا التركيب منتميًا إلى تلك البنية الأساسية للجملة الفعلية . وانتماؤه إلى البنية الأساسية للجملة الفعلية يفسر نصب المنادى المضاف ، والشبيه بالمضاف ، والنكرة غير المقصودة ، وجعل المنادى المبنى فى محل نصب ، ولذلك يقول السيرافى إنه على جهة التمثيل والتقريب .

(و) الحال إذا كانت فى تركيب مما يأتى :

١ – إذا كانت الحال مذكورة للتوبيخ ، مثل «أقائمًا وقد قعد الناس؟» ، و«أتميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى؟». والتقدير فى المثال الأول : أتوجد؟ وفى المثال الثانى : أتتحول؟

٢ – إذا وردت فى تركيب سمع على هيئته ، مثل «هنيئًا لك» ، فإن التقدير فيه : ثبت لك الخير هنيئًا ، أو هنأك هنيئًا[2].

وقد ينتمى التركيب الذى يرد به الحال إلى الجملة الفعلية التى حذف منها الفعل والفاعل ، وبقى الحال وحده فى التركيب المنطوق . ولكن هذه الجملة التى لم يبق منها إلا الحال تعد جزءًا أو عنصرًا أو مكونًا لجملة أخرى ، وقد يكون هذا الجزء إسناديًّا أو يسد مسد عنصر إسنادى وذلك فيما يأتى :

١ – إذا كانت الحال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها ، مثل «زيد أبوك عطوفًا»، بشرط أن تكون الجملة السابقة على الحال مكونة من اسمين معرفتين جامدين ، كما فى المثال المذكور . والتقدير : زيد أبوك أحقه عطوفًا ، ويجب هنا حذف الفعل «أحقه» .

---

(١) المسائل العسكريات ، لأبى على الفارسى : ٤٥ = (تحقيق إسماعيل أحمد عمايرة – منشورات الجامعة الأردنية ١٩٨١) .

(٢) انظر : الأشمونى : ١٩٣/٢ . والهمع : ٦١/٤.

٢ – الحال الدالة على ازدياد أو نقصان بتدريج ، بشرط اقترانها بالفاء أو ثم ، مثل «تصدق بدرهم فصاعدًا» ، و«اشتر بدينار فسافلاً» ، أى فذهب العدد صاعدًا، وفذهب العدد سافلاً ، أى نازلاً .

٣ – الحال التى تسد مسد الخبر ، مثل «ضربى زيدًا قائمًا» وهنا لابد أن يكون المبتدأ مصدرًا ، أو أفعل مضافًا إلى المصدر ، ولا تصلح الحال أن تكون خبرًا له . والتقدير : ضربى زيدًا إذ كان قائمًا (وكان هنا تامة) عند إرادة الماضى ، أو إذا كان عند إرادة الاستقبال . وقد حذفت جملة كان التى هى الخبر للعلم بها وسد الحال مسدها. وهذه الحال لا تصلح أن تكون خبرًا لأنها تخالف المبتدأ فالقيام لا يصح أن يخبر به عن الضرب .

(ز) الظرف والجار والمجرور اللذان يقعان صلة للموصول ، يجعلهما النحاة من قبيل الجملة الفعلية ، لأن كلًّا منهما لابد أن يتعلق بفعل هو الذى يكون صلة للموصول . وهذا الفعل مع فاعله محذوف وجوبًا ، ولا يبقى إلا ما يتعلق به من الجار والمجرور أو الظرف. فإذا قلت : «جاء الذى عندك أو فى الدار» فإن كلًّا من الظرف والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف وجوبًا تقديره «استقر» أو «كان» وإذن الظرف والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف وجوبًا تقديره «استقر» أو «كان» وإذن الظرف والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف وجوبًا تقديره «استقر» أو «كان» وإذن الظرف والجار والمجرور هنا ينتميان إلى الجملة الفعلية . غير أن الجملة الفعلية هنا متممة للموصول ، وليست مستقلة بذاتها .

ومثل الظرف والجار والمجرور هنا ، فى وقوعهما صلة وانتمائهما إلى الجملة الفعلية ، الظرف والجار والمجرور إذا وقعا حالاً أو خبرًا أو صفة ، غير أنهما فى هذه المواضع الثلاثة قد يكونان متعلقين بمشتق (اسم فاعل) ، إذ ليس من اللازم أن يكونا متعلقين بالفعل ، بل إن بعض النحاة يرى أن تعلقهما بما هو مشتق أولى [١] . «وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلًّا من الظرف والجار والمجرور قسم قائم برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة» [٢] .

(١) انظر شرح الكافية :١ /٩٣ والأشمونى : ٢٠١/١.

(٢) شرح ابن عقيل :٩٦/١.

وهذا الاختلاف - كما هو واضح - اختلاف فى التفسير ، لا فى بناء الجملة المنطوق .

وهناك تراكيب معينة أخرى ، يجعلها النحاة منتمية إلى بنية الجملة الاسمية، برغم أن التركيب لم يستوف عنصرى الجملة الاسمية: المبتدأ والخبر معًا ، بل ذكر فيه أحدهما فحسب ، وأما العنصر الآخر فإنه محذوف وجوبًا . فمما حذف فيه الخبر وجوبًا ما يأتى :

(أ) إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية وكان الخبر كونًا عامًّا مثل :﴿**لولا أنتم لكنا مؤمنين**﴾ [1] ومثل قوله تعالى: ﴿**ولولا دفع الله الناسَ بعضهم ببعض لفسدت الأرض**﴾ [2].

(ب) إذا كان المبتدأ نصًّا فى اليمين مثل قوله ﴿**لعمرك إنهم لفى سكرتهم يعمهون**﴾ [3] .

(جـ) إذا عطف على المبتدأ اسم آخر بواو هى نص فى المعية ، وهى المسماة بواو المصاحبة مثل : «كل رجل وضيعته» . و«كل صانع وصنعته».

(د) إذا وقع بعد المبتدأ حال لا تصلح أن تكون خبرًا لمباينتها المبتدأ ، وذلك فيما إذا كان المبتدأ مصدرًا عاملاً فى اسم مفسر لضمير ذى حال بعده . هذه الحال هى التى تصلح أن تكون خبرًا عن المبتدأ ، أو اسم تفضيل مضافًا إلى المصدر المذكور أو إلى مؤول به ، مثل : «ضربى العبد مسيئًا» و«أتم تبيينى الحق منوطًا بالحكم» وقول الرسول ﷺ «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد» .

وكلما كان الحذف واجبًا ، اختلف النحاة فى تفسير المحذوف ، مما يؤدى أحيانًا للاختلاف فى نسبة التركيب إلى البنية الأساسية . ولذلك ، وقع خلاف بين النحاة حول تفسير المسائل السابقة التى قيل فيها بحذف الخبر وجوبًا [4] .

---

(١) من الآية : ٣١ من سورة سبأ.
(٢) من الآية : ٢٥١ من سورة البقرة .
(٣) الآية : ٧٢ من سورة الحجر .
(٤) انظر : شرح الكافية للرضى : ١/١٠٤-١٠٨.

وهناك مواضع أخرى قيل فيها بحذف المبتدأ وجوبًا ، إذا أخبر عنه بواحد مما يأتى :

١ - النعت المقطوع للرفع مثل ﴿**الحمد لله رب العالمين**﴾ ، حيث يجوز فى «رب» الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هو» وقد التزموا فى هذا حذف المبتدأ للتنبيه على شدة الاتصال بالمنعوت أو للإشعار بإنشاء المدح أو الذم أو الترحم (١) التى يفيدها النعت .

٢ - مخصوص نعم أو بئس المؤخر مثل : «نعم الرجل أبو بكر» فأبو بكر يعد فى أحد تفسيرين خبرًا لمبتدأ محذوف وجوبًا (٢) تقديره «هو» وإنما وجب حذفه لصيرورة الكلام لإنشاء المدح أو الذم فجرى مجرى الجملة الواحدة ، وهذا إذا قدر المخصوص خبرًا ، فإن كان مقدمًا بأن قلنا «أبو بكر نعم الرجل» فهو مبتدأ لا غير . ومثل نعم ، بئس .

٣ - إذا كان الخبر نصًا فى اليمين مثل : «فى ذمتى لأفعلن» فالمبتدأ واجب الحذف هنا لدلالة الجواب عليه وسده مسده وحلوله محله، لأن المبتدأ هنا واجب التأخير أيضًا ؛ لأن تقديره : فى ذمتى عهد أو ميثاق أو يمين .

٤ - المصدر المرفوع الذى يؤتى به بدلاً من اللفظ بفعله نحو «سمع وطاعة» ومثل قوله تعالى : ﴿**فصبرٌ جميل**﴾ (٣) والتقدير : أمرى سمع وطاعة ، وفأمرى صبر جميل . ويرى بعض النحاة أن الأصل فى هذا ونحوه «أسمع سمعًا وأطيع طاعة ، وحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ، ثم عدل إلى الرفع لإفادة الدوام ، وأوجبوا حذف المبتدأ إعطاءً للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية التى هى النصب ، إذ يجب فيها حذف الفعل» (٤) . وقد سبق أن المصدر المنصوب الذى يكون بدلاً من اللفظ

---

(١) انظر : حاشية الصبان على الأشمونى : ١/ ٢٢٠ . (٢) التفسير الثانى أنه مبتدأ مؤخر خبر «نعم الرجل».
(٣) من الآية : ٨٣ من سورة يوسف. (٤) حاشية الصبان على الأشمونى : ١/٢٢١.

بفعله يحذف فعله وجوبًا أيضًا ، ولعل هذا القول السابق يجعل هذين النوعين من المصادر من وادٍ واحد فهما ينتميان جميعًا إلى البنية الأساسية للجملة الفعلية . غير أن المصدر المرفوع عرض له الرفع من أجل إفادة الدوام الذى تفيده الجملة الاسمية ، وبذلك صار التركيب جملة اسمية لا فعلية ، وأصبح المقدر مبتدأ لا فعلاً .

تلك نماذج من الحذف الواجب ، وهى تثير خلافًا بين بعض الدارسين المحدثين ، كما أثارت خلافًا بين النحاة القدماء . فيرى بعض الدارسين المحدثين أن هذه المواضع يمكن أن تصنف على أنها ضرب من التراكيب الخاصة .

ولكن القول بهذه التراكيب الخاصة سوف يفتح الباب واسعًا أمام كثير من الاضطراب ، وذلك لأن كل تركيب منها سوف يكون نموذجًا بذاته ، ومن هنا تتعدد النماذج بتعدد التراكيب المستعملة ، ولا يمكن ضبط اللغة إذا لم تكن النماذج التى تحكم تراكيبها محصورة فى عدد معين يمكن ضبطه . وهذه التراكيب من الأفضل أن تنتمى إلى هذه النماذج المحدودة ما دام يمكن إرجاعها إليها ، ولو بشىء من التكلف ، مع الاعتقاد بأن هذا كله من قبيل التمثيل والتقريب ، كما يقول السيرافى . فهذه كلها عوارض تعرض لبناء الجملة اعتمادًا على بنيتها الأساسية ، ولهذا ساغ عد النداء والتعجب من قبيل الجملة الفعلية ، والمصدر المرفوع ، والقسم فى صورة معينة منه من قبيل الجملة الاسمية .

وأما الحذف الجائز ، فلا اختلاف عليه لا بين النحاة القدماء ، ولا بين الباحثين المحدثين ، فهو موجود فى العربية وفى كل لغة ، وهو يعرض فى الجملة لأسباب مختلفة ودواع يتطلبها التركيب .

٣ - النفى فى بناء الجملة

النفى من العوارض المهمة التى تعرض لبناء الجملة فتفيد عدم ثبوت نسبة المسند للمسند إليه فى الجملة الفعلية والاسمية على السواء . فالنفى يتجه فى حقيقته إلى المسند ، وأما المسند إليه فلا ينفى ، ولذلك يمكن فى الجملة الاسمية أن يتصدر النفى الجملة فيدخل على المبتدأ والخبر معًا . ويمكن أن يتصدر الخبر فحسب بوصفه المسند ، وذلك إذا كان الخبر جملة ، وتكون الجملة المنفية خبرًا عن المبتدأ مثل قوله تعالى ﴿**والله لا يهدى القوم الظالمين**﴾[١] فالجملة الكبرى هنا مثبتة ، لأن النفى لم يتصدر الجملة كلها ولكنه دخل على عنصر مكون منها هو الخبر ﴿**لايهدى القوم الظالمين**﴾ فعدم هداية القوم الظالمين مخبر به عن المبتدأ «الله» وهو ثابت له ، وقد أخبر عن المبتدأ بجملة منفية .

وأما الجملة الفعلية فإن النفى فيها لابد أن يتصدر الفعل وحده لأن الفعل هو المسند ، وهو مقدم ضرورة على الفاعل ، مثل ﴿**لا يحبّ الله الجهر بالسوء من القول**﴾[٢] ومثل : ﴿**لا تجد قومًا يؤمنون بالله واليوم الآخر يُوادُّون من حادَّ الله ورسوله**﴾[٣] ومثل : ﴿**وما ظلمونا ولكن كانوا أنفسهم يظلمون**﴾[٤] . وبذلك تتحقق صدارة النفى ، لأنه إذا كان فى الجملة الفعلية أو الاسمية فهو سابق على عنصريها ، وإذا كان فى جملة الخبر فهو متصدر الجملة أيضًا ، غير أن الجملة فى هذه الحالة تكون عنصرًا فى جملة أخرى ومثل جملة الخبر المنفية جملة النعت والصلة والحال والمضاف إليه إذا كانت كل

(١) من الآية : ٧ من سورة الصف . ومن الآية : ٥ من سورة الجمعة .
(٢) من الآية : ١٤٨ من سورة النساء . (٣) من الآية : ٢٢ من سورة المجادلة .
(٤) من الآية : ٥٧ من سورة البقرة . ومن الآية : ١٦٠ من سورة الأعراف .

منها منفية . وإذا كانت الجملة العنصر منفية فلا يعنى هذا أن الجملة الكبرى التى تحتوى عليها تعد منفية كذلك ، إذ لا تعد الجملة منفية إلا إذا تصدرها النفى بأن تسلط النفى على عنصريها الإسناديين معًا ، فمثلاً إذا قلنا «محمد لا يؤذى أحدًا» فإن هذه الجملة تعد مثبتة إذ إننا أثبتنا عدم الإيذاء لمحمد ، ولم يتسلط النفى على المبتدأ والخبر جميعًا ، لكن يمكن أن نقول عن جملة «لا يؤذى أحدًا» إنها جملة منفية ، وقد أخبرنا بالجملة المنفية عن المبتدأ ، وبذلك يمكن تعريف الجملة المنفية - إذا كان الاعتماد على الصيغة والمعنى معًا - بأنها ما تصدرتها أداة نفى لنفى ثبوت نسبة المسند إلى المسند إليه[1] .

والنفى - كالإثبات - لا يكون إلا خبرًا أى يحتمل الصدق والكذب لذاته ، ولذلك تقبل الجملة الاسمية النفى دائمًا . ولا تقبل الجملة الفعلية النفى إلا إذا كان الفعل ماضيًا أو مضارعًا . أما إذا كان فعلها أمرًا فإنه لا ينفى مطلقًا . وإذا أريد طلب عدم الفعل عبر عنه بالنهى مثل قوله تعالى : ﴿**ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق**﴾[2] وقوله تعالى : ﴿**ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشةً وساء سبيلا**﴾[3] أو الدعاء ، مثل قوله تعالى : ﴿**ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصرًا كما حملته على الذين من قبلنا**﴾[4] أو غير ذلك مما يفيده طلب عدم الفعل ، وهو ليس نفيًا على أى حال .

والذى أقصد إليه بالحديث عن النفى هنا ، أن يكون بالأداة التى اصطنعتها العربية لأداء هذا الغرض ، ولذلك لن أتعرض للنفى الضمنى الذى يمكن أن يفهم من دلالة بعض الأفعال أو الأسماء مثل «امتنع ورفض وأبى ونفى» ومصادرها وما يشتق منها ، لأننا إذا قلنا «أبى محمد أن يحضر» عدت هذه جملة مثبتة ، وإن كانت دلالتها

---

(١) حتى لو كانت الأداة المستخدمة للنفى ليست للنفى فى أصل وضعها ، بل يعرض لها هذا المعنى نتيجة لوضعها فى سياق مخصوص «وذلك كقول الله سبحانه ﴿أأنت قلت للناس﴾ - ١١٦ : المائدة - أى ما قلت لهم ، وقوله : ﴿آلله أذن لكم﴾ - ٥٩ : يونس - أى لم يأذن لكم» : انظر الخصائص لابن جنى : ٢٦٩/٣ . وقارن بالكشاف ، للزمخشرى : ١٩٥/٢ . والبحر المحيط ، لأبى حيان : ١٧٢/٥ .

(٢) من الآية : ٣١ من سورة الإسراء .

(٣) من الآية : ٣٢ من سورة الإسراء .

(٤) من الآية : ٢٨٦ من سورة البقرة .

السلب ، ولأنه إذا أريد التعبير عن هذا المعنى بجملة منفية مثلاً ، قيل : «ما قبل محمد أن يحضر» . فالجملة الأولى أثبتت لمحمد إباء الحضور ، والثانية نفت عنه قبول الحضور ، ولأن الجملة الأولى من الممكن أن تنفى ، فيقال : «ما أبى محمد أن يحضر» .

ولن أتعرض كذلك للنفى الضمنى الذى يمكن أن يفهم من بعض التراكيب ، مثل الاستثناء فى الكلام التام الموجب مثل : «حضر القوم إلا محمدًا» فإن مضمون هذا التركيب يثبت الحضور للقوم وينفيه عن محمد بإخراجه من الحكم الثابت لهم وكأننا قلنا «لم يحضر محمد» فهذا نفى ضمنى لا تصريحى ، ولذلك كانت أداة الاستثناء ناقضة للنفى مخرجة له عن غرضه الأصلى إلى نقيضه فيما يعرف بالاستثناء المفرغ فإذا قلت «لم يحضر إلا محمد» وجدت أن أداة النفى مستعملة لا لنفى الفعل عن الفاعل بل لتأكيد قيامه به أو وقوعه منه ، وكذلك فى الجملة الاسمية مثل قوله تعالى ﴿**وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل**﴾(1) وقوله تعالى : ﴿**إن هذا إلا ملك كريم**﴾(2) وقوله تعالى : ﴿**إن أمهاتهم إلا اللائى ولدنهم**﴾(3) فليس هذا - إذن - نفيًا ، ولكنه أسلوب من أساليب الحصر ، ولذلك لن أتناوله هنا تحت الحديث عن النفى . ومثل ذلك ما يمكن أن يفهم من بعض حروف العطف و [لو] و [كاد] وغيرها ، لأن النفى فى كل منها نفى ضمنى خاص ببعض التراكيب ، لا نفى لغوى ثابت فى وسيلته .

وكذلك إذا تحول النفى ، بانضمام أداة الاستفهام إليه ، إلى معنى آخر كالتقرير أو الإنكار والتوبيخ أو غير ذلك ، فإن هذا لا يعد نفيًا لأن أداة النفى مستعملة فى أداء معنى آخر . ففى قوله تعالى ﴿**ألم نشرح لك صدرك**﴾(4) وقوله تعالى ﴿**ألم يجدك يتيمًا فآوى**﴾(5) وقوله تعالى ﴿**أليس الله بكافٍ عبده**﴾(6) وقوله تعالى ﴿**ألم تر إلى ربك كيف مد**

---

(1) من الآية : ١٤٤ من سورة آل عمران .
(2) من الآية : ٣١ من سورة يوسف .
(3) من الآية : ٢ من سورة المجادلة .
(4) الآية : ١ من سورة الشرح .
(5) الآية : ٦ من سورة الضحى .
(6) من الآية : ٣٦ من سورة الزمر .

الظل﴾ [1] وقوله تعالى ﴿ألم نربك فينا وليدًا ولبثت فينا من عمرك سنين﴾ [2] لم يعد الأسلوب أسلوب نفى ولا استفهام ، وإن كانت أداة النفى مستعملة مع الاستفهام لتحقيق غرض جديد هو التقرير فى الآيات الثلاث الأول ، والتعجب فى الرابعة ، والإنكار التوبيخى فى الخامسة . ولهذا كان قول جرير فى عبد الملك بن مروان :

ألستم خير من ركب المطايا   وأندى العالمين بطون راح

مدحًا ، بل قيل إنه أمدح بيت قالته العرب ، ولو كان على الاستفهام الحقيقى لم يكن مدحًا ألبتة [3] ولذلك قال محمد بن حبيب فى شرحه لديوان جرير : (قوله «ألستم» أراد : أنتم) [4] أى على التقرير .

وأدوات النفى فى العربية الفصحى هى : «ليس» و «ما» و «لا» و «لم» و «لما» و«لن» و «إن» ، منها ما يختص بنفى الجملة الاسمية ، ومنها ما يختص بنفى الجملة الفعلية ، ومنها ما هو مشترك بينهما . وقد سبق القول بأن النفى عارض من عوارض بناء الجملة . ويؤكد هذا قول ابن يعيش : «اعلم أن النفى إنما يكون على حسب الإيجاب ، لأنه إكذاب له ، فينبغى أن يكون على وفق لفظه لا فرق بينهما إلا أن أحدهما نفى والآخر إيجاب» [5] أى أن النفى يعرض للجملة الموجبة ، فيكون إكذابًا لها دون أن يغير من تركيبها شيئًا . غير أن بعض أدوات النفى قد تقتضى تأثيرًا إعرابيًا مختلفًا ، ولهذا توزعت مباحث النفى فى كتب النحو وفقًا للعلامة الإعرابية المعينة . فتجد بعضها فى نواسخ الجملة الاسمية وبعضها فى جوازم المضارع ، وبعضها فى نواصب المضارع . وقد أهمل منها أو كاد ما ليس له تأثير إعرابى حاسم .

وهذه الأدوات جميعًا لا يتمحض للنفى منها إلا «لم» و «لن» ، وأما ما عداهما

---

(١) من الآية : ٤٥ من سورة الفرقان .   (٢) من الآية : ١٨ من سورة الشعراء .

(٣) انظر : مغنى اللبيب ، لابن هشام : ١٦/١ وانظر ديوان جرير : ٨٩ .

(٤) ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب : ٨٩/١ - (دار المعارف) .

(٥) شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٠٧/٨ .

من أدوات النفى ، فإن كلًّا منها له استعمال آخر أو أكثر فى اللغة[1] . وقد تكفل النظام اللغوى بأن يحدد كل استعمال من هذه الاستعمالات بحيث لا يكون هناك لبس بينها ، فإذا أخذنا (ما) مثالاً وجدنا أن لها فى الاستعمال اللغوى اثنى عشر استعمالاً[2] تعد فى بعضها اسمًا ، وفى بعضها الآخر حرفًا[3] غير أن هذه الاستعمالات لا يلتبس بعضها بالآخر لأن لكل منها شرائطه الخاصة وقرائنه المميزة فى اللفظ المنطوق والمعنى النحوى والدلالى المفهوم . فإذا كانت شرطية ، اقتضى ذلك جزم المضارع بعدها ، وإذ اكانت استفهامية اقتضى ذلك أن تكون ذات وظيفة نحوية فى الجملة ، كأن تكون مبتدأ أو مفعولاً به إلى غير ذلك . وإذا كانت تعجبية اقتضى ذلك تركيبًا مخصوصًا لا يتخلف . وإذا كانت زائدة فلها علامتها الخاصة . وإذا كانت مصدرية

---

(١) تستعمل «ليس» أيضًا فى الاستثناء ، فيلزم استتار اسمها ، ويعد هذا استعمالاً آخر ، وإن بقى لها تأثيرها الإعرابى .

(٢) انظر الأزهية فى علم الحروف ، لعلى بن محمد النحوى الهروى : ٧٥ وما بعدها - (تحقيق عبد المعين الملوحى دمشق ١٩٨٢ ط . الثانية . وانظر أيضًا : مغنى اللبيب ، لابن هشام : ٢/٢ وما بعدها . وانظر أيضًا : رصف المبانى فى حروف المعانى ، لأحمد بن عبد النور المالقى : ٣١٠ وما بعدها - (تحقيق أحمد محمد الخراط دمشق ١٩٧٥م) . وانظر أيضًا : شرح المفصل لابن يعيش : ١٠٧/٨، ١٠٨ .

(٣) تكون (ما) اسمًا ، فتكون اسم شرط مثل ﴿**وما تفعلوا من خير يعلمه الله**﴾ [البقرة ١٩٦] واسم استفهام مثل : ﴿**ما يفعل الله بعذابكم إن شكرتم وآمنتم**﴾ [النساء ١٤٧] واسمًا موصولاً مثل ﴿**قال موسى ما جئتم به السحر**﴾ [يونس ٨١] . وتعجبية مثل ﴿**قتل الإنسان ما أكفره**﴾ [عبس ١٧] . ونكرة بمعنى شىء ويلزمها النعت مثل قراءة بعضهم لقوله تعالى : ﴿**إن الله لا يستحى أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها**﴾ [البقرة ٢٦] . برفع بعوضة . واسمًا بمعنى الحين ، مثل ﴿**كلما أضاء لهم مشوا فيه**﴾ [البقرة ٢٠] وتكون حرفًا ، فتكون حرف نفى مثل ﴿**ما هذا بشرًا**﴾ [يوسف ٣١] وزائدة ، ويعبر النحاة عن زيادتها فى القرآن الكريم خاصة بأنها صلة مثل ﴿**فبما رحمة من الله لنت لهم**﴾ [آل عمران ١٥٩] . وبعضهم يسميها توكيدًا للكلام ولا يسميها صلة ولا زائدة لئلا يظن ظان أنها دخلت لغير معنى ألبتة ، وتكون مصدرية مثل ﴿**سنكتب ما قالوا**﴾ [آل عمران ١٨١] أى قولهم ، ومثل ﴿**فاليوم ننساهم كما نسوا لقاء يومهم هذا وما كانوا بآياتنا يجحدون**﴾ [الأعراف ٥١] ، وكافة مثل ﴿**إنما الله إله واحد**﴾ [النساء ١٧١] ومثل ﴿**إنما يخشى الله من عباده العلماء**﴾ [فاطر ٢٨] . وثمة فرق بين الكافة والزائدة ، فالكافة لا يجوز إلغاؤها لأن إلغاءها يخل بالمعنى ، وتكون مسلطة للعامل على الجزاء ، مثل «إذ ما تخرج أخرج» ، و «حيثما تكن أكن» ، وتكون مغيرة للحرف عن حاله كقولك فى (لو) : لو ما غيرتها إلى معنى (هلا) قال الله عز وجل : ﴿**لو ما تأتينا بالملائكة**﴾ [الحجر ٧] . معناه : هلا .

أمكن تأويلها بمصدر يكون عنصرًا إسناديًا أو غير إسنادى فى الجملة ، وهكذا . وكما تفرق اللغة برموزها بين استعمالات «ما» ، تفرق كذلك بين استعمالات كل أداة أخرى [1] .

وتعدد أدوات النفى – شأنه فى ذلك شأن كل ما يتعدد فى اللغة – ليس عبثًا ، لأنه لو كانت هذه الأدوات جميعًا متساوية فى كل شىء لكان تعددها إذن عبثًا ، ولكنها تتعدد ولكل منها معنى يخصه وينفرد به ، ولا يغنى غيره فيه غناءه . وإذا اشتركت إحداها مع الأخرى فى وجه خالفتها فى وجه آخر من وجوه معناها أو استعمالها .

١ - ليس :

«ليس» معناه نفى مضمون الجملة فى الحال ، كما يقول الزمخشرى . ويشرح هذه العبارة ابن يعيش قائلاً : «اعلم أن ليس فعل يدخل على جملة ابتدائية فينفيها فى الحال . وذلك ، أنك إذا قلت : «زيد قائم» ، ففيه إيجاب قيامه فى الحال . وإذا قلت ليس زيد قائمًا فقد نفيت هذا المعنى» [2] وإذا نفت غير الحال كان ذلك بقرينة تكشف ذلك وتوضحه . وهى مختصة بالجملة الاسمية ، وإذا وليها فعل قدر بعض النحاة ضمير الشأن اسمًا لها والفعل وما تعلق به يكون خبرًا لها ، لأن الفعل لا يلى فعلاً [3] .

٢ - ما :

تنفى «ما» الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية . وهى تختلف عن «ليس» فى ذلك وتتفق معها فى أنها تنفى الحال إذا نفت الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع ، لأنها إذا دخلت على المضارع خلصته للحال . أما إذا دخلت على الماضى فإنه يبقى على

(١) [إن] تكون شرطية ومخففة من الثقيلة وزائدة ، و [لا] تكون ناهية فيكون الكلام إنشاء ، ونافية فيكون الكلام خبرًا . و [لما] تكون نافية ، وشرطية وتسمى الحينية ، وبمعنى [إلا] .

(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش : ١١١/٧ .

(٣) هناك خلاف بين النحاة حول فعلية «ليس» ، وبعض القدماء يرجح فعليتها لتصرفها تصرف الفعل من حيث اتصالها بالضمائر وتاء التأنيث . وكثير من المحدثين وبعض القدماء يرجحون حرفيتها ، وإن اختلفت حججهم .

معناه من المضى [1] . فإذا قلت : «ما يقوم محمد غدًا» كان معنى الاستقبال آتيًا من كلمة «غدًا» .

٣ - لا :

«لا» أداة لنفى الجملة الاسمية ، فيكون النفى بها عامًّا ، والجملة الفعلية فتكون لنفى المستقبل ولا تؤثر فى الفعل شيئًا . يقول ابن يعيش : «وأما لا فحرف نافٍ أيضًا ، موضوع لنفى الفعل المستقبل . قال سيبويه : وإذا قال : هو يفعل ، ولم يكن الفعل واقعًا ، فنفيه «لايفعل» [2] فـ «لا» جواب هو يفعل إذا أريد به المستقبل . فإذا قال القائل : يقوم زيد غدًا وأريد نفيه ، قيل : لا يقوم ، لأن «لا» حرف موضوع لنفى المستقبل . وكذلك إذا قال : ليفعلن ، وأريد النفى قيل «لا يفعل» لأن النون تصرف الفعل للاستقبال» [3] .

وقد ينفى بها الماضى على قلة ، وعندئذٍ تتكرر «لا» مثل قوله تعالى : ﴿**فلا صدق ولا صلى**﴾ [4] أى لم يصدق ولم يصل . وجعل بعضهم من نفيها للماضى قوله تعالى : ﴿**فلا اقتحم العقبة**﴾ [5] ، يقول الزمخشرى : «فإن قلت : قلما تقع «لا» الداخلة على الماضى إلا مكررة ، ونحو قوله :

فأى أمر سيئ لا فعله [6]

---

(١) انظر : رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى : ٣١٣ . ويقول سيبويه : «وأما ما ، فهى لقوله هو يفعل إذا كان فى حالِ الفعل فتقول : ما يفعل» : ٣٠٥/٢ - (طبعة بولاق) .

(٢) عبارة سيبويه هى : (وتكون [لا] نفيًا لقوله : يفعل ، ولم يقع الفعل فتقول : لا يفعل : ٣٠٦/٢ - (طبعة بولاق) .

(٣) شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٠٨/٨ .

(٤) الآية : ٣١ من سورة القيامة .

(٥) الآية : ١١ من سورة البلد .

(٦) من رجز ينسب إلى العفيف العبدى ، أو عبد المسيح بن عسلة . وقبله :

لاهم إن الحارث بن جبلة ... زنا على أبيه ثم قتله

وركب الشادخة المحجلة ... وكان فى جاراته لا عهد له

(انظر المغنى ، وحاشية الأمير عليه : ١٩٨/١) .

لا يكاد يقع ، فما لها لم تتكرر فى الكلام الأفصح ؟ قلت . هى متكررة فى المعنى ، لأن معنى فلا اقتحم العقبة : فلا فك رقبة ولا أطعم مسكينًا ، ألا ترى أنه فسر اقتحام العقبة بذلك . وقال الزجاج : قوله ﴿ثم كان من الذين آمنوا﴾ يدل على معنى فلا اقتحم العقبة ولا آمن [1] وذلك لأن [لا] إذا دخلت على الماضى ، ولم تتكرر ، كانت للدعاء .

وتختص [لا] النافية للجملة الفعلية ، بأمور :

أولها : أن الجملة الفعلية المنفية بها قد تحذف فى الجواب لدلالة السؤال عليها فتنوب (لا) مناب الجملة فتكون بذلك كلامًا مفيدًا ، كقولك فى جواب : هل قام زيد ؟ . لا . أى ما قام ، وفى جواب : هل يقوم زيد؟ : لا .

وثانيها : أنه ربما قامت مقام كلام متقدم عليها تقتضى نفيه مقدرًا لدلالة ما بعده عليه فتكون جوابًا وردًّا قبل القسم . ومن ذلك قوله تعالى ﴿لا أقسم بيوم القيامة﴾ [2] فكأنها رد لمن قال : لا تجتمع عظام الإنسان ولا تخلق مرة ثانية . وقوله تعالى : ﴿لا أقسم بهذا البلد﴾ [3] فكأنها رد لمن قال : لا يخلق الإنسان فى كبد . وكأن المعنى ليس كما تقولون ، ثم أقسم بعد ذلك «وهو أولى من أن تجعل (لا) زائدة فى أول الكلام إذ الزيادة مع التقديم متناقضان ، إذ لا يقدم لفظ بابه التأخير إلا اعتناء به واعتمادًا عليه ، ولا خفاء بتناقض هذا مع إرادة زواله» [4] وفى (لا) هذه أوجه أخرى [5].

---

(1) الكشاف ، للزمخشرى : ٢١٣/٤ . (2) الآية الأولى ، من سورة القيامة .

(3) الآية الأولى ، من سورة البلد .

(4) رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ، للمالقى : ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

(5) قيل : إنها لتوكيد القسم . وقيل : إنها صلة أى زائدة . واعترض على القول بزيادتها ، بأنها تزاد فى وسط الكلام لافى أوله ، ورد هذا الاعتراض بأن القرآن كله يعتبر سورة واحدة . وقيل : هى للنفى . واختاره الزمخشرى ، قال : «والوجه أن يقال هى للنفى ، والمعنى فى ذلك أنه لايقسم بالشىء إلا إعظامًا له بذلك . وعليه قوله تعالى ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم * وإنه لقسم لو تعلمون عظيم﴾ (٧٥، ٧٦ الواقعة) . فكأنه بإدخال حرف النفى يقول : إن إعظامى له بإقسامى به كلا إعظام ، يعنى أنه يستأهل فوق ذلك» : الكشاف : ١٦٣/٤ . وقيل إنها للدعاء .

وثالثها : أنها تكون حرف عطف فتعطف الاسم على الاسم ، والجملة على الجملة ، فتشرك بينهما فى اللفظ من رفع ونصب وخفض وجزم واسمية وفعلية ، وتخالف بينهما فى المعنى لأنها تخرج ما بعدها من أن يدخل فى حكم ما قبلها من إثبات الفعل . ومن شرطها ألا يكون قبلها نفى لئلا يفسد معناها إذ هى للنفى ونفى النفى إثبات . غير أنى أرى أن «لا» العاطفة من قبيل النفى الضمنى ، لأن النفى معها لايكون مسلطًا على الجملة كلها كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

رابعها : تزاد عليها التاء [لات] ، وتختص حينئذٍ بنفى نوع مخصوص من الجملة الاسمية يحذف أحد طرفيه . وتكون الجملة ذات دلالة خاصة إذ يشترط أن تكون ألفاظها دالة على الزمن كالحين والوقت والساعة ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿**فنادَوْا ولات حين مناص**﴾[1] ويرى سيبويه أنها عاملة عمل [ليس] . والمحذوف اسمها ، ويرى الأخفش أنها عاملة عمل [إن] والمحذوف خبرها ، والواضح أنهما متفقان على البنية الأساسية لهذا التركيب وهو الجملة الاسمية ويختلفان فى تفسير المنطوق وهو بناء الجملة .

٤ - لن :

تختص [لن] بنفى الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع لا غير ، وهى تجعل الفعل خالصًا فى الدلالة على الاستقبال من حيث المعنى وإن كان فى اللفظ باقيًا على احتماله للحال والاستقبال . يقول سيبويه «ولن وهى نفى لقوله سيفعل»[2] وهى آكد فى النفى من [لا] لأن [لا] تنفى المضارع إذا أريد به المستقبل ، ولن تنفيه مستقبلاً قد دخلت عليه السين وسوف وتقع جوابًا لقول القائل [سيقوم زيد] و [سوف يقوم زيد] والسين وسوف تفيدان التنفيس ، ولذلك يرى الزمخشرى أنها تفيد تأبيد النفى وطول المدة نحو قوله تعالى : ﴿**ولن يتمنّوه أبدًا بما قدّمت أيديهم**﴾[3] وذكر الأبد

---

(١) من الآية : ٣ من سورة ص .
(٢) سيبويه : ٣٠٥/٢ - (طبعة بولاق) .
(٣) من الآية : ٩٥ من سورة البقرة .

بعد لن تأكيد لما تعطيه [لن] من النفى الأبدى . وقوله تعالى : ﴿لن ترانى﴾[1] ولا يلزم منه عدم الرؤية فى الآخرة لأن المراد إنك لن ترانى فى الدنيا لأن السؤال وقع فى الدنيا والنفى على حسب الإثبات . يقول الزمخشرى «ولن لتأكيد ما تعطيه [لا] من نفى المستقبل تقول : لا أبرح اليوم مكانى ، فإذا وكّدت وشددت قلت : لن أبرح اليوم مكانى قال الله تعالى : ﴿لا أبرحُ حتى أبلغ مجمع البحرين﴾[2] وقال : ﴿فلن أبرح الأرض حتى يأذن لى أبى﴾[3] ..[4] وقد خولف الزمخشرى فى دعواه إفادة [لن] توكيد النفى وتأبيده ، يقول صاحب المغنى : «ولا تفيد لن توكيد النفى خلافًا للزمخشرى فى كشافه ، ولا تأبيده خلافًا له فى أنموذجه ، وكلاهما دعوى بلا دليل . قيل ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم فى ﴿فلن أكلم اليوم إنسيًّا﴾[5] ولكان ذكر الأبد فى ﴿ولن يتمنّوْه أبدًا﴾[6] تكرارًا ، والأصل عدمه»[7] والأرجح أن [لن] تفيد التوكيد ، وقد وافق الزمخشرى عليه كثيرون كما يقول الصبان[8] .

٥ - إنْ [بكسر الهمزة وسكون النون] :

أحد استعمالات [إنْ] أن تكون حرف نفى ، ينفى الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، ولا يختص بإحداها دون الأخرى . ويشبه النحاة هذا الحرف بـ [ما] فى نفيها للحال ، ومثال نفيها للجملة الاسمية قوله تعالى ﴿إنْ عندكم من سلطان بهذا﴾[9] ومثال نفيها للجملة الفعلية قوله تعالى ﴿وإنْ أدرى أقريب أم بعيدٌ ما توعدون﴾[10] وقوله تعالى : ﴿وإنْ أدرى لعله فتنةٌ لكم ومتاعٌ إلى حين﴾[11] .

---

(١) من قوله تعالى : ﴿قال رب أرنى أنظر إليك قال لن ترانى ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف ترانى﴾ من الآية : ١٤٣ من سورة الأعراف .
(٢) من الآية : ٦٠ من سورة الكهف .
(٣) من الآية : ٨٠ من سورة يوسف .
(٤) المفصل ، للزمخشرى : ٣٠٧.
(٥) من الآية : ٢٦ من سورة مريم .
(٦) من الآية : ٩٥ من سورة البقرة .
(٧) مغنى اللبيب ، لابن هشام : ٢٢١/١ .
(٨) انظر : حاشية الصبان على الأشمونى : ٢٧٨/٣ .
(٩) من الآية : ٦٨ من سورة يونس .
(١٠) من الآية : ١٠٩ من سورة الأنبياء .
(١١) الآية : ١١١ من سورة الأنبياء .

وإنى لأرى أن النفى بـ [إنْ] نظرًا لاشتراكها فى الصيغة مع [إن] المخففة من الثقيلة - يفيد التوكيد - ومن هنا استخدمت فى القرآن كثيرًا وقد نقض نفيها بأداة الاستثناء [إلا] مثل : ﴿إن الكافرون إلا فى غرور﴾[1] و ﴿إنْ هذا إلا ملَك كريم﴾[2] و ﴿ إن أمهاتهُم إلا اللائى ولدنهم﴾[3] ومثل ﴿وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنَنّ به قبل موته﴾[4] وقوله : ﴿وإن منكم إلا واردها﴾[5] وقوله : ﴿إن أردنا إلا الحسنى﴾[6] و ﴿إن يدعون من دونه إلا إناثًا﴾[7] و ﴿إن يقولون إلا كذبًا﴾[8] و ﴿إن لبثتم إلا قليلاً﴾[9] حتى قال بعض النحاة : «لا تأتى إنْ النافية إلا وبعدها [إلا] كهذه الآيات أو [لما] المشددة التى بمعناها كقراءة بعض النحاة السبعة ﴿إنْ كلُّ نفس لمّا عليها حافظ[10]﴾[11] واستعمالها على هذا النحو ليس لإفادة النفى ، ولكن لإفادة الحصر ، وصحيح أن النفى قد ينتقض مع أدوات النفى الأخرى ، غير أنه مع [إن] أكثر توكيدًا لأن صيغة [إن] توهم ذلك ، ولعل هذا من أسرار اشتراك بعض الأدوات فى صيغة واحدة ، فبرغم استقلال كل معنى عن الآخر فى معانى الأداة الواحدة تكاد تحس أن ظلال هذه المعانى ملقى بعضها على الآخر فتوحى بظلال كثيرة من المعانى .

٦، ٧ - لم ولما :

[لم] و [لما] حرفان لنفى الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع دون غيرها وهما معًا يجزمان المضارع ويحولان معناه إلى معنى الماضى ، وبرغم اتفاقهما فى النفى وجزم المضارع وتحويل دلالته إلى الماضوية تجد بينهما اختلافًا فى وجوه أخرى

---

(١) من الآية : ٢٠ من سورة الملك .
(٢) من الآية : ٣١ من سورة يوسف .
(٣) من الآية : ٢ من سورة المجادلة .
(٤) من الآية : ١٥٩ من سورة النساء .
(٥) من الآية : ٧١ من سورة مريم .
(٦) من الآية ١٠٧ من سورة التوبة .
(٧) من الآية : ١١٧ من سورة النساء .
(٨) من الآية : ٥ من سورة الكهف .
(٩) من الآية : ٥٢ من سورة الإسراء .
(١٠) الآية : ٤ من سورة الطارق .
(١١) مغنى اللبيب ، لابن هشام : ٢١/١ ، وآية الطارق من قراءة عاصم وابن عامر وحمزة (السبع فى القراءات لابن مجاهد ٦٧٨ تحقيق د. شوقى ضيف - دار العارف) .

تجعل إحداهما لا تقع موقع الأخرى ولا تغنى غناءها ، وهذه هى الأمور التى تفارق فيها إحداهما الأخرى :

(أ) لا تقترن [لما] بأداة شرط على عكس [لم] التى يجوز أن تأتى بعد أداة الشرط مثل قوله تعالى : ﴿**فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار**﴾[1] ودخول [إن] الشرطية عليها يقلبها قلبًا ثانيًا لأنها ترد المضارع إلى أصل وضعه من صلاحية الاستقبال فتقول : «إن لم تقم غدًا لم أقم» ، فتصير [لم] للنفى والجزم فقط .

(ب) منفى [لما] يجوز حذفه لدليل ، مثل قول الشاعر :

فجئت قبورهم بدءًا ولما ... فناديت القبور فلم يجبنه [2]

أى ولما أكن بدءًا قبل ذلك .

(جـ) [لما] تفيد استمرار النفى إلى الحال كقول الممزق العبدى :

فإن كنت مأكولاً فكن خير آكل ... وإلا فأدركنى ولما أمزق

وأما [لم] ، فإن إفادتها استمرار النفى أو اتصاله متوقف على قرائن أخرى من السياق غير صيغتها اللغوية ، فتفيد اتصال النفى فى مثل قوله تعالى : ﴿**ولم أكن بدعائك رب شقيًا**﴾[3] ، وتفيد انقطاعه فى مثل قوله تعالى : ﴿**لم يكن شيئًا مذكورًا**﴾[4] «ولهذا جاز : لم يكن ثم كان ، ولم يجز : لما يكن ثم كان ، بل يقال : لما يكن وقد يكون»[5] .

(د) إن المنفى بـ [لما] لا يكون إلا قريبًا من الحال ، لأنه مستمر إلى الحال ، ويكون قرب كل شىء بحسبه .

---

(١) من الآية : ٢٤ من سورة البقرة .

(٢) البدء (بفتح الباء وسكون الدال) : السيد ، وقيل الشاب المستجاد الرأى المستشار ، والجمع بدوء . والبدء السيد الأول فى السيادة (اللسان ٢١/١ - بدأ : ٢٨/١٥ - لم) .

(٣) من الآية : ٤ من سورة مريم .

(٤) من الآية : ١ من سورة الإنسان .

(٥) مغنى اللبيب ، لابن هشام ٢١٩/١ .

(هـ) إن المنفى بـ [لما] متوقع ثبوته ، ففى قـوله تعالى : ﴿**بل لما يذوقوا عذاب**﴾[1] أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقع . وفى قوله تعالى : ﴿**ولما يدخل الإيمان فى قلوبكم**﴾[2] يقول الزمخشرى : «فإن قلت : قوله : ﴿**ولما يدخل الإيمان فى قلوبكم**﴾ بعد قوله تعالى :﴿**قل لم تؤمنوا**﴾ يشبه التكرير من غير استقلال بفائدة متجددة قلت : ليس كذلك ، فإن فائدة قوله : ﴿**لم تؤمنوا**﴾ هو تكذيب دعواهم ، وقوله : ﴿**ولما يدخل الإيمان فى قلوبكم**﴾ توقيت لما أمروا به أن يقولوه ، كأنه قيل لهم : ولكن قولوا أسلمنا حين لم تثبت مواطأة قلوبكم لألسنتكم لأنه كلام واقع موقع الحال من الضمير فى «قولوا» ، وما فى [لما] من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد»[3] .

وقد أطلت بذكر الفروق بين لم ولما ، لأدلل على أن كل أداة تختلف عن الأخرى ، حتى لو كان هذا الاختلاف طفيفًا . وقد كان هذا واضحًا جليًّا لأبناء اللغة فى الوقت الذى كانت لهم فيه ملكة هذه اللغة ، وأما مع فقدان الملكة فإن الحدود تنماع ويصبح كل شىء شبيهًا بالآخر .

نفى الجملة الاسمية :

توزع الحديث عن نفى الجملة الاسمية تبعًا للعلامة الإعرابية التى تحدثها أداة النفى ، فدرست «ليس» مع كان وأخواتها ، ودرس النفى بـ [لا] مع المشبهات بليس ، وفى باب خاص ملحق بإن وأخواتها ، وذلك لأن التصنيف الذى تبعه كثير من النحاة كان يخضع للعلامة الإعرابية أحيانًا فيعقدون أبوابًا للمرفوعات وأخرى للمنصوبات وثالثة للمجرورات وهكذا ، أو يخضع للعامل النحوى فيتحدثون عن [كان] وأخواتها ، و [إن] وأخواتها وهكذا .

---

(١) من الآية : ٨ من سورة ص .

(٢) من الآية : ١٤ من سورة الحجرات .

(٣) الكشاف ، للزمخشرى : ٤/١٧ .

وإذا جمعنا ما تفرق فى أبواب تحت [نفى الجملة الاسمية] اجتمعت لنا وسائل نفى الجملة الاسمية وما يصحبه من تغيير إعرابى مع بعض أدوات النفى قد يحدث حتى مع نقض النفى أو تحوله إلى معنى آخر غير النفى كالتأكيد بالحصر عن طريق نقض النفى بـ [إلا] ، والتقرير أو الإنكار بمضامة أداة الاستفهام لأداة النفى .

(أ) عندما تنفى الجملة الاسمية بـ [ليس] يصحب دخول هذه الأداة تغيير إعرابى فى عنصرى الجملة الإسناديين ، حيث يطلق على المسند إليه فى التحليل النحوى [اسم ليس] ويكون مرفوعًا ، ويطلق على المسند [خبر ليس] ويكون منصوبًا ، ونصب المسند هو التغيير الواضح عند النفى بـ [ليس] . ويظل هذا التغيير باقيًا لا يتغير حتى مع انتقاض النفى بـ «إلا» أو خروج النفى عن معناه بمضامة حرف الاستفهام[1] . وقد وردت [ليس] فى الجملة القرآنية تسعًا وثمانين مرة ، انتقض النفى فى مرتين منها بـ [إلا] فى قوله تعالى ﴿**ليس لهم فى الآخرة إلا النار**﴾[2] ، وقوله تعالى ﴿**وأن ليس للإنسان إلا ما سعى**﴾[3] وفى هاتين المرتين تقدم الخبر وهو جار ومجرور على الاسم ، فخفى أوضح تغيير إعرابى . وفى ست عشرة مرة منها اقترنت ليس بهمزة الاستفهام فخرج النفى عن دلالته الأولى إلى دلالة أخرى جديدة بمضامة أداة الاستفهام . ففى قوله تعالى ﴿**قال أليس هذا بالحق**﴾[4] «تعيين من الله تعالى لهم على التكذيب وقولهم لما كانوا يسمعون من حديث البعث والجزاء ما هو بحق وما هو إلا باطل»[5] ومعنى قوله تعالى ﴿**أليس الله بأعلمَ بالشاكرين**﴾[6] : الله أعلم بمن يقع منه الإيمان والشكر فيوفقه للإيمان ، وهو إثبات لا نفى ، وكذلك فى قوله تعالى ﴿**أليس منكم رجل رشيد**﴾[7] وقوله ﴿**أليس الصبح بقريب**﴾[8] وغيرها من الآى . ومن الملحوظ

---

(١) ومعنى هذا أن التأثير الإعرابى ليس متوقفًا على بقاء النفى ، فليس هناك ربط بينهما .
(٢) من الآية : ١٦ من سورة هود .
(٣) الآية : ٣٩ من سورة النجم .
(٤) من الآية : ٣٠ من سورة الأنعام .
(٥) الكشاف ، للزمخشرى : ٢/١٠ .
(٦) من الآية : ٥٣ من سورة الأنعام .
(٧) من الآية : ٧٨ من سورة هود .
(٨) من الآية : ٨١ من سورة هود .

أنه عندما تقترن همزة الاستفهام بـ «ليس» يكثر اقتران الخبر بالباء . فمن مجموع الست عشرة مرة التى ضامت فيها همزة الاستفهام «ليس» وردت الباء مقترنة بخبر ليس فى إحدى عشرة مرة منها ، على حين اقترنت الباء بخبرها فى تسع مرات فحسب من إحدى وسبعين مرة جاء النفى فيها خالصًا غير منتقض بـ [إلا] ولا مسبوق باستفهام . ولهذه الباء مزايا فى التعبير القرآنى ليس هنا مجال عرضها وليس من بينها أنها تنقض النفى وترده تقريرًا وإالزامًا كما تقرر الدكتورة عائشة عبد الرحمن حيث تقول [1] «وقد نلحظ فى آيات قرآنية أن الباء تقترن بخبر المنفى بـ [ليس] فلا تؤكد النفى ، بل تنقضه وترده تقريرًا وإلزامًا كمثل قوله تعالى ﴿أليس الله بكافٍ عبده﴾[2] الباء فيها لم تؤكد النفى ، بل هى تنقضه وتجعله تقريرًا وإثباتًا» والباء لا تنقض نفيًا ولا تحوله إلى تقرير وإثبات لا فى هذه الآية ولا فى أى نص آخر من النصوص القرآنية وغيرها ، ونقض النفى فى هذه الآية وأمثالها آتٍ من مضامة همزة الاستفهام لأداة النفى فصارت الجملة إلى معنى جديد لا هو استفهام خالص ولا هو نفى ، وإنما هو معنى جديد آكد من الإثبات المجرد ، يقول الزمخشرى «أدخلت همزة الإنكار على كلمة النفى فأفيد معنى إثبات الكفاية وتقريرها»[3] فإثبات الكفاية وتقريرها ليس من الباء بل من اجتماع الهمزة وأداة النفى ، بدليل أننا إذا نزعنا هذه الباء فى غير القرآن وقلنا «أليس الله كافيًا عبده» لبقى معنى إثبات الكفاية وتقريرها . وهذه الباء نفسها تأتى فى خبر [ما] فلا تنقض النفى وتجعله تقريرًا وإثباتًا ، وإلا كان نفى الظلم فى قوله تعالى ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾[4] منتقضًا ، وتأتى فى «ليس» نفسها من غير أن تكون مسبوقة بالهمزة ، فلا تنقض نفيًا ولا تفيد تقريرًا ولا إثباتًا .

(ب) وتنفى الجملة الاسمية أيضًا بـ «ما» ، فيكون لها تأثير إعرابى كالذى يحدثه «ليس» أى يرفع الاسم بعدها ، وينصب الخبر . وقد نقل النحاة أن ذلك خاص بلهجة

---

(١) الإعجاز البيانى للقرآن ، للدكتورة عائشة عبد الرحمن : ١٧٠ - (دار المعارف) .
(٢) من الآية : ٣٦ من سورة الزمر . (٣) الكشاف : ٣/٣٤٧.
(٤) من الآية : ٤٦ من سورة فصلت .

الحجازيين ، وهو مشروط عندهم ببقاء الترتيب الأصلى فلا يتقدم خبرها على اسمها ، وبقاء النفى بها فلا ينتقص بـ (إلا) فى خبرها ، ولا تأتى (إنْ) - بسكون النون - فاصلة بينها وبين اسمها . وقد ورد فى القرآن الكريم قوله ﴿ما هذا بشرًا﴾[1] وقوله تعالى ﴿ما هن أمهاتهم﴾[2] فأثرت «ما» هذا التأثير المروى عن الحجازيين .

ومؤدى هذا أن المتكلم بمستوى اللغة العربية الفصحى حر فى إجراء التأثير الإعرابى بـ (ما) عند استيفاء شروطها أو عدم إجرائه فيمكنه أن يقول مثلاً «ما محمد قائمًا» - بنصب قائم - و «ما محمد قائم» - برفع قائم - فهذان الاستعمالان موجودان فى هذا المستوى ولم يتغلب أحدهما على الآخر . والمعروف أن اللغة المشتركة تغذيها جميع اللهجات ، فيصبح فيها من خصائصها جميعًا ما ينصهر فى خصائص جديدة لهذا المستوى العام . وأما القول بأن «ما» حجازية أو تميمية فلا يكون إلا عند دراسة كل لهجة منهما على حدة .

وسواء أحدثت «ما» تأثيرًا إعرابيًا أم لم تحدث فإنها تنفى الجملة الاسمية . ويميزها عن غيرها كونها عنصرًا عارضًا للنفى فى بناء الجملة ، وعدم صلاحية غيرها من أنواع (ما) الكثيرة فى الاستبدال معها . وإذا أحدثت التغيير الإعرابى فى الجملة الاسمية يكون ذلك عاملاً إضافيًا فى التفريق بينها وبين غيرها .

والملاحظ فى التعبير القرآنى أن الباء تقترن بخبرها فلا يظهر - ضرورة - هذا التأثير الإعرابى ، ففى غير الآيتين السابقتين لم ترد «ما» إلا وفى خبرها «الباء»[3] وقد وردت - والباء فى خبرها - فى القرآن الكريم سبعًا وثلاثين مرة منها قوله تعالى ﴿وما الله بغافل عما تعملون﴾[4] . ﴿وما أنت عليهم بوكيل﴾[5] . ﴿وما هم بخارجين من النار﴾[6] . ﴿ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخىّ﴾[7] .

---

(1) من الآية : ٣١ من سورة يوسف . (2) من الآية : ٢ من سورة المجادلة .
(3) انظر : «الإعجاز البيانى للقرآن» للدكتورة عائشة عبد الرحمن : ١٧٠ وما بعدها .
(4) من الآية : ٧٤ من سورة البقرة . (5) من الآية : ١٠٧ من سورة الأنعام .
(6) من الآية : ١٦٧ من سورة البقرة . (7) من الآية : ٢٢ من سورة إبراهيم .

وهنا ملاحظة أجد من الضرورى الإشارة إليها ، وهى أن قول نحاتنا إن الباء زائدة فى خبر (ليس) وفى خبر (ما) ، ليس معناه أنها يمكن طرحها فى التركيب الذى ترد فيه والاستغناء عنها . وليس فى هذا الاصطلاح أيضًا ما يوحى بعدم أهميتها ، مما دفع بكثير من الدارسين القدماء والمحدثين إلى أن يتحرجوا من هذ المصطلح ، عندما يتحدثون عن مثل هذه الباء وغيرها فى القرآن ، فيؤثروا أن يعبروا عن ذلك بأنها «صلة» تحرجًا وتأدبًا مع اللفظ القرآنى . ولكن مراد النحويين بزيادة الباء فى هذه المواضع أنها زائدة على وظائف الجملة الأساسية ، وهى - وإن جرت الاسم الذى بعدها ظاهرًا - لا تغير وظيفة هذا الاسم فيبقى له ما تقرره له البنية الأساسية ، فهى زائدة بهذا الاعتبار فحسب وهذا لا ينفى أن لها معنى جزئيًا تضفيه على الجملة التى تكون فيها وفقًا للمبدأ الذى يقرر أن كل مبنى لا بد له من معنى فى بناء الجملة «فإنه ليس المراد بالزيادة ما قد يتبادر إلى أذهان بعض العامة مما يكون حاصله خلو الكلمة من كل فائدة وإنما ذلك تعبير اصطلاحى يطلق على الكلمة إذا لم تستعمل فى شىء من معانيها الوضعية اللغوية ، بل يكون إيرادها فى الكلام لإفادة أمر تقضى البلاغة بمراعاته وذلك هو تقوية المعنى المراد من التركيب وتأكيده»(1) .

(جـ) وتنفى الجملة الاسمية أيضًا بأداة أخرى هى «لا» ، وتأخذ الجملة الاسمية معها عدة صور على النحو الآتى :

﴿لا إكراهَ فى الدين﴾ (2) ، **﴿لا ظلمَ اليومَ﴾** (3) **﴿لا ريبَ فيه﴾** (4) **﴿لا تثريبَ عليكم﴾** (5) ، **﴿لا عاصمَ اليوم من أمر الله﴾** (6) ، **﴿لا ملجأ من الله﴾** (7) ، وتسمى [لا] فى هذه الحالة لا النافية للجنس وتسمى أيضًا «لا التبرئة» وهى لنفى الخبر عن الجنس الواقع

---

(1) القول فى الباء التى تزاد فى فصيح الكلام ، وقد وقعت زائدة فى القرآن الكريم : ص ٢٦ (بحث بمجلة المجمع اللغوى ، للدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج - الجزء الواحد والثلاثون ، مارس ١٩٧٣) .

(2) من الآية : ٢٥٦ من سورة البقرة .

(3) من الآية : ١٧ من سورة غافر .

(4) من الآية : ٢ من سورة البقرة .

(5) من الآية : ٩٢ من سورة يوسف .

(6) من الآية : ٤٣ من سورة هود .

(7) من الآية : ١١٨ من سورة التوبة .

بعدها نصًّا ، والمراد بكونها لنفى الجنس نصًّا كونها له فى الجملة ، لأنها إذا كان اسمها مفردًا تكون نصًّا فى نفى الجنس على جهة الاستغراق . أما إذا كان اسمها مثنًّى مثل «لا رجلين فى الدار» أو جمعًا مثل «لا رجال فى الدار» فإنها تكون محتملة لنفى الجنس ولنفى قيد الاثنينية أو الجمعية ، وذلك لأن «لا» التى يكون اسمها مفردًا جواب ما كان على طريقة «هل من رجل فى الدار» ، فدخول [من] فى هذا لاستغراق الجنس ، ولذلك تختص بالنكرات لشمولها . ولما لم يمكن أن يقال «هل من محمد فى الدار» كما يمكن أن يقال «هل محمد فى الدار ؟» فكذلك لا يمكن أن يقال «لا محمد فى الدار» على أن تكون كلمة [محمد] مفتوحة غير منونة معاملة معاملة [رجل] إذا وقعت مكانها .

وإذن هناك شروط خاصة لهذا التأثير الذى تحدثه [لا] فى الجملة الاسمية وهو أن تعمل عمل [إن] . هذه الشروط هى : أن تكون نافية ، وأن يكون منفيها الجنس ، وأن يكون نفيه نصًّا ، وألا يدخل عليها جار ، وأن يكون اسمها نكرة ، وأن يتصل بها ، وأن يكون خبرها أيضًا نكرة . وإذا كان اسمها مفردًا بنى على ما ينصب به كما فى الآيات السابقة ، أما إذا كان من المركب الاسمى ، ويعبر عنه بأنه [المضاف والمشبه بالمضاف] ويعرف المشبه بالمضاف بأنه «هو ما بعده شىء من تمام معناه ويسمى مطولاً وممطولاً أى ممدودًا»[1] فإن اسمها يكون منصوبًا فى هذه الحالة وهى الصورة الثانية للنفى بـ [لا] مثل :

لا طالب علم خائب (المركب الاسمى «طالب علم» متمم تتميم إضافة)

لا قارئًا كتابًا نادم (المركب الاسمى «قارئًا كتابًا» متمم تتميم تقييد بالمفعول)

لا قارئًا فى كتاب نادم (المركب الاسمى «قارئًا فى كتاب» متمم تتميم تعليق)

وهناك صورة أخرى للنفى بهذه الأداة مع بقاء اسمها مبنيًّا ، وفى هذه الصورة لا يذكر الخبر ، وقد اختلفت اللهجات التى اعتمد عليها النحاة فى التقعيد فى ذكر

(١) انظر الأشمونى : ٢/٥ .

الخبر فاللهجة الحجازية تثبته وتجيز حذفه كثيرًا ، واللهجة التميمية لا تثبته أصلاً فى الكلام كما يقول الزمخشرى [1] . وقد جاء من الحذف قوله تعالى :

﴿لا ضيرَ [2]﴾ . ﴿فلافوت﴾ [3] وقول العرب : لا أهل ، ولا مال ، ولا بأس ، وذلك لأن عموم النفى ينبى عن معنى الخبر ، لكن إذا أرد المتكلم خبرًا خاصًا لم يكن بد من ذكره نحو «لا رجل فى الدار» لأن عموم النفى لا يدل على الخبر الخاص ، فإن وقع النفى فى جواب : هل من رجل فى الدار مصرحًا به ، فقلت فى جوابه : «لا رجل» ومعناه فى الدار ، جاز ، وإن لم تذكره لتقدم ذكره ودلالة ما سبق عليه [4] .

وإذا أريد نفى الجملة الاسمية التى يكون المبتدأ فيها معرفة ، لزم أن تتكرر [لا] [5] ، وهى صورة أخرى من صور النفى بها مثل :

* لا زيد فى الدار ولا عمرو .

وكذلك يجب أن تتكرر [6] إذا تقدم الخبر على المبتدأ ، مثل :

* ﴿لا فيها غولٌ ولا هم عنها ينزفون﴾ [7] .

لا فى الدار رجل ولا امرأة .

وإذا كان المبتدأ معرفة ، أو تقدم عليه الخبر لا يكون لها تأثير فى إعراب المبتدأ أو بنائه ، ولكن يظل النفى بها قائمًا .

وهناك صورة للنفى بها تعرف بأن [لا] تعمل فيها عمل [ليس] [8] أى ترفع الاسم وتنصب الخبر وشواهد ذلك من الشعر ، مما يوحى بأن هذا الاستعمال خاص

---

(١) انظر المفصل ، للزمخشرى : ٢٩ ، ٣٠ .
(٢) من الآية : ٥٠ من سورة الشعراء .
(٣) من الآية : ٥١ من سورة سبأ .
(٤) انظر شرح المفصل ، لابن يعيش : ١/١٠٧ .
(٥) يجعل بعض النحاة ، مثل المبرد وابن كيسان تكرار [لا] جائزًا لا واجبًا .
(٦) الآية : ٤٧ من سورة الصافات .
(٧) فى لهجة الحجازيين فقط ، انظر الأشمونى : ١/٢٥٣.
(٨) وقد صرح بهذا ابن هشام . انظر : شرح قطر الندى له صفحة : ١٤٢، ١٤٤ .

به[1] . مثل قول الشاعر :

تعز فلا شيءٌ على الأرض باقيًا ولا وَزَرٌ مِمَّا قضى الله واقيا

واختلاف التأثير الإعرابى هنا لابد أن يكون لاختلاف فى النفى يشرحه الصبان بقوله «وأما [لا] العاملة عمل [ليس] ، فإنها عند إفراد اسمها لنفى الجنس ظهورًا لعموم النكرة مطلقًا فى سياق النفى ، ولنفى وحدة مدخولها المفرد بمرجوحية فتحتاج إلى قرينة ، ولهذا يجوز بعدها أن تقول : بل رجلان أو رجال ، فإن ثنى اسمها أو جمع كانت فى الاحتمال مثل [لا] العاملة عمل [إن] إذا ثنى اسمها أو جمع ، فالاختلاف بين العاملة عمل [إن] والعاملة عمل [ليس] إنما هو عند إفراد الاسم . فاحفظ هذا التحقيق ولا تلتفت إلى ما وقع فى كلام البعض وغيرها مما يخالفه»[2] فهى عند إفراد اسمها ليست نصًّا فى نفى الجنس ، وإنما تكون إفادتها لنفى الجنس بقرينة خارجية ، كما فى البيت السابق ، ويكون اختلاف التأثير الإعرابى فى هذه الحالة أحد القرائن المعينة على تحديد هذا المعنى إذا لم يكن هناك شىء خارجى عن النص النطوق يدل عليه .

وقد تزاد على [لا] التاء لتأنيث اللفظ أو للمبالغة فى النفى ، وحينئذ لا تستعمل إلا إذا بقى من الجملة الاسمية عنصر واحد فقط وهو الخبر غالبًا وإلا إذا كان العنصر الباقى والعنصر المحذوف كلاهما اسمى زمان . وقد ورد من ذلك فى القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿فنادَوا ولات حينَ مناص﴾[3] والتقدير – والله أعلم – فنادى

---

(١) حاشية الصبان على الأشمونى : ٢/٢.

(٢) هذا إذا أخذنا ما ورد على أنه يمثل مستوى واحدًا من اللغة المشتركة . ولكن النحاة ينسبون إعمال هذه الأداة إلى لهجة الحجازيين ، وعدم إعمالها إلى بنى تميم . وهنا يصبح الحديث عنهما معًا بوصفهما ممثلين للهجة واحدة ضربًا من التلفيق ، إلا إذا كان هذان الاستعمالان «الإعمال والإهمال» قد صارا من خصائص اللغة المشتركة فعندئذ يصبح التأثير الإعرابى قرينة إضافية فى تمييز التى لنفى الجنس من التى لنفى الوحدة إذا كان الاسم مفردًا مع كل منهما .

(٣) من الآية : ٣ سورة ص .

بعضهم بعضًا أن ليس الحين حين مناص أى فرار ، وقد قرأ الجمهور «حينَ» بالنصب ، فدعا هذا إلى اعتبار الاسم هو المحذوف . وقرأ بعضهم شذوذًا «ولات حينُ مناص» برفع حين على أنه اسمها والخبر محذوف ، والتقدير : ولات حين مناصٍ لهم أى كائنًا لهم[1] .

(د) وتنفى الجملة الاسمية أيضًا بـ [إنْ] - بكسر الهمزة وسكون النون الخفيفة - وقد ورد من ذلك قراءة سعيد بن جبير فى قوله تعالى ﴿**إن الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم**﴾[2] قال أبو الفتح ابن جنى : «ينبغى - والله أعلم _ أن تكون [إن] هذه بمنزلة [ما] . وفيه ضعف ، لأن [إن] هذه لم تختص بنفى الحاضر اختصاص [ما] به ، فتجرى مجرى ليس فى العمل ، ويكون المعنى : إن هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنما هم حجارة أو خشب ، فهم أقل منكم لأنكم أنتم عقلاء ومخاطبون ، فكيف تعبدون ما هو دونكم؟!»[3] وقد ورد من ذلك قول بعضهم «إن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية» ويغلب على هذه الأداة فى القرآن أن تستخدم فى النفى المنتقض بـ [إلا] فيتحول الأسلوب إلى حصر وتوكيد . ولكن استخدامها للنفى الحقيقى مع إعمالها عمل [ليس] قليل ، وهو خاصة للهجة معينة تسربت إلى اللغة المشتركة ولم تقو قوة غيرها .

---

(١) انظر الأشمونى : ٢٥٧/١ . ولعل هناك علاقة بين [لات] و [ليس] . فالنحاة يقولون : إن [ليس] فعل ماض وأصلها [لَيِس] بكسر الياء فسكنت استثقالاً ولم تقلب ألفًا لأنها لا تصرف من حيث استعملت بلفظ الماضى للحال [انظر لسان العرب : ٩٦/٨] وقد تكون [لات] محولة من [ليس] عن طريق قلب الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وإبدال السين تاء . وقد أبدلت السين تاء فى مواضع من كلام العرب ، مثل قول علباء بن أرقم :

ألا لحا الله بنى السعلات … عمرو بن يربوع لئام النات

ليسوا أعفاء ولا أكيات

فقال : النات فى الناس ، وأكيات فى أكياس . [انظر : ضرائر الشعر ، للقزاز : ١٦٤] . وهناك كلمات أخرى أبدلت فيها السين تاء مثل سدس وست . ولعل تحرك الياء فقلبها ألفًا من أجل ألا تلتبس بعد إبدال السين تاء بـ [ليت] . ويساعد على هذا أنهما [ليس ولات] لنفى الجملة الاسمية .

(٢) من الآية : ١٩٤ من سورة الأعراف . (٣) المحتسب ، لابن جنى : ٢٧٠/١ .

نفى الجملة الفعلية :

توزع حديث النحاة كذلك عن نفى الجملة الفعلية فى أبواب مختلفة ، كانت العناية فيها بالعلامة الإعرابية دون غيرها . فتجد حديثًا عن النفى فى نواصب المضارع وجوازم المضارع وجواب القسم المنفى إذا كان جملة فعلية ، والحال الجملة إذا كانت منفية ببعض الأدوات المعينة .

والجملة الفعلية التى تنفى هى الجملة ذات الفعل المضارع أو الفعل الماضى فحسب ، وأما ذات فعل الأمر فهى طلب ، والطلب إنشاء لا يحتمل الصدق ولا الكذب ، فلا يمكن أن ينفى كما سبق .

والجملة الفعلية المضارعية تنفى بكل الأدوات الصالحة لنفى الجملة الفعلية [لم - لما - لن - ما - لا - إنْ] وهى مع [لم] و [لما] يجزم الفعل المضارع فيها بعلامة الجزم الخاصة به مثل ﴿**لم يلد ولم يولد**﴾ (1) ومثل ﴿**أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولمّا يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم**﴾ (2) و ﴿**بل لما يذوقوا عذاب**﴾ (3) و ﴿**ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم**﴾ (4) .

والفعل المضارع مع [لن] ينصب بعلامة النصب الخاصة به مثل قوله تعالى : ﴿**ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم**﴾ (5) وقوله : ﴿**لن تخرجوا معى أبدًا ولن تقاتلوا معى عدوًا**﴾ (6) وقوله ﴿**فلن يضرَّ الله شيئًا**﴾ (7) .

وأما مع النفى بـ «ما» و «لا» فلايحدث أى تأثير إعرابى فى الفعل على الإطلاق مثل قوله تعالى ﴿**ما يودُّ الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن يُنَزَّل عليكم من خير من ربكم**﴾ (8) وقوله تعالى : ﴿**لا تجدُ قومًا يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادُّون من حادَّ الله**

---

(1) الآية : ٣ من سورة الإخلاص .
(2) من الآية : ٢١٤ من سورة البقرة .
(3) من الآية : ٨ من سورة ص .
(4) من الآية : ١٤٢ من سورة آل عمران .
(5) من الآية : ١٢٠ من سورة البقرة .
(6) من الآية : ٨٣ من سورة التوبة .
(7) من الآية : ١٤٤ من سورة آل عمران .
(8) من الآية : ١٠٥ من سورة البقرة .

ورسوله﴾ [1] . وقوله : ﴿ولا يسمع الصم الدعاء﴾ [2] وقوله : ﴿ولا تستوى الحسنةُ ولا السيئة﴾ [3] .

ومن تكرار القول أن أقول إن الجملة المنفية قد تكون معاقبة للمفرد أى تكون عنصرًا فى جملة أخرى ، والحكم عليها بأنها منفية إنما هو فى داخل إطارها هى نفسها ، بصرف النظر عن أن الجملة الفعلية قد تكون عنصرًا مما يمكن أن تشغله الجملة فى جملة أخرى أكبر منها .

وقد تدخل [إن] النافية على الجملة الفعلية ، ولكن يغلب عليها فى القرآن أن ينتقض نفيها بـ [إلا] ، مما يحولها إلى معنى آخر هو التأكيد الحاصر مثل قوله تعالى : ﴿إنْ أتبع إلا ما يوحى إلى﴾ [4] وقوله تعالى : ﴿إنْ يوحى إلىَّ إلا أنما أنا نذير مبين﴾ [5] وقوله تعالى : ﴿إن يتبعون إلا الظن﴾ [6] وقوله : ﴿إن يقولون إلا كذبًا﴾ [7] وقوله : ﴿إن تريد إلا أن تكون جبارًا فى الأرض﴾ [8] وقد يؤدى هذا إلى القول بأن [إنْ] فى هذا السياق أشبه بـ [إن] التى تعرف بأنها مخففة من الثقيلة ، وكلتاهما تؤدى غرضًا واحدًا هو التوكيد غير أن المخففة من الثقيلة لا تأتى بعدها [إلا] وإنما تأتى بعدها اللام مثل قوله تعالى : ﴿وإن نَّظنك لمن الكاذبين﴾ [9] وقوله : ﴿وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم﴾ [10] غير أن قاعدة الاستبدال هنا تقوم بدور واضح فى أن كلاً منهما مختلفة عن الأخرى ، حيث يمكن أن يستبدل بـ [إن] النافية [ما] النافية ، ولا يمكن هذا مع [إن] المخففة من الثقيلة فضلاً عن أن المخففة من الثقيلة لا توصل غالبًا إلا بفعل ناسخ [كان وأخواتها وظن وأخواتها] . وهنا نرى أن النظام اللغوى يكفل التفريق الواضح بين الأدوات التى قد تبدو متشابهة .

---

(١) من الآية : ٢٢ من سورة المجادلة .
(٢) من الآية : ٤٥ من سورة الأنبياء .
(٣) من الآية : ٣٤ من سورة فصلت .
(٤) من الآية : ١٥ من سورة يونس .
(٥) من الآية : ٧٠ من سورة ص .
(٦) من الآية : ٢٣ ، ٢٨ من سورة النجم .
(٧) من الآية : ٥ من سورة الكهف .
(٨) من الآية : ١٩ من سورة القصص .
(٩) من الآية : ١٨٦ من سورة الشعراء .
(١٠) من الآية : ٥١ من سورة القلم .

وأما الجملة الفعلية ذات الفعل الماضى فإنها تنفى بـ [ما] فى أغلب ورودها منفيةً مثل قوله تعالى : ﴿وما وجدنا لأكثرهم من عهد﴾ (١) وقوله : ﴿فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين﴾ (٢) وقوله : ﴿ما ماتوا وما قُتلوا﴾ (٣) وقوله : ﴿فما بكت عليهم السماء والأرض وما كانوا منظرين﴾ (٤) وقوله : ﴿ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلةٍ ولا حامٍ ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب﴾ (٥) وقوله تعالى : ﴿ما ترك على ظهرها من دابة﴾ (٦) وقوله : ﴿ما اتخذ الله من ولدٍ وما كان معه من إله﴾ (٧) .

وإذا أريد نفى الجملة الاسمية فى الزمن الماضى دخلت عليها الأداة الفعلية [كان] ونفيت بالأداة [ما] وقد وردت فى القرآن الكريم مائة وخمس مرات وقد نفيت فيها الجملة الاسمية المنسوخة بـ [كان] فى صورة الماضى مثل : ﴿ما كان إبراهيم يهوديًا ولا نصرانيًا ولكن كان حنيفًا مسلمًا وما كان من المشركين﴾ (٨) ومثل : ﴿ما كان لنبى أن يغل﴾ (٩) وهنا اجتمع عارضان : عارض النسخ فى الجملة الاسمية بالأداة الفعلية [كان] وعارض النفى ، وبقى لكل منهما معناه ، ولم يتحولا معًا إلى معنى آخر .

وقد تنفى الجملة الفعلية ذات الفعل الماضى بالأداة [لا] وهنا يجب أن تتكرر [لا] ، وتكرارها هنا وسيلة لغوية لبقائها على معنى النفى أو دلالة على أنها للنفى ، لأنها إذا دخلت على الماضى ولم تكن مكررةً كان لها معنى آخر هو الدعاء . وقد سبق الكلام عن قوله تعالى : ﴿فلا صدق ولا صلى﴾ (١٠) وقوله تعالى : ﴿فلا اقتحم العقبة﴾ (١١) بما يغنى عن إعادته هنا .

بقيت الإشارة إلى أن عوارض النفى هى أشهر العوارض فى التأثير الإعرابى ، بعد عوارض النسخ فى الجملة الاسمية (ولعوارض النسخ فى الجملة الاسمية

---

(١) من الآية : ١٠٢ من سورة الأعراف .
(٢) من الآية : ٣٦ من سورة الذاريات .
(٣) من الآية : ١٥٦ من سورة آل عمران .
(٤) الآية : ٢٩ من سورة الدخان .
(٥) من الآية : ١٠٣ من سورة المائدة .
(٦) من الآية : ٦١ من سورة النحل .
(٧) من الآية : ٩١ من سورة المؤمنون .
(٨) من الآية : ٦٧ من سورة آل عمران .
(٩) من الآية : ١٦١ من سورة آل عمران .
(١٠) الآية : ٣١ من سورة القيامة .
(١١) الآية : ١١ من سورة البلد .

دلالات مختلفة من الزمن والمقاربة والرجاء والتوكيد والتمنى إلخ) . ولذلك تناولها النحاة موزعة تحت العلامة الإعرابية ، فاقتضى ذلك الحديث عن الأثر الإعرابى للأداة النافية دون الحديث عن تأثير النفى نفسه ، لأننا رأينا أن النفى قد ينتقض بـ [إلا] فلا يبقى هناك نفى فى الجملة على الإطلاق وإن بقى التأثير الإعرابى فى بعض الحالات مع بعض الأدوات . وأما الأدوات التى ليس لها تأثير إعرابى فلم تندرج تحت باب من الأبواب النحوية ويأتى تناولها عرضًا فى أبواب لا علاقة لها بالنفى ، والنفى من «المهمات» ، وهو «أصل» مع الإثبات كما يرى عبد القاهر الجرجانى من حيث إنه إخبار يحتمل الصدق والكذب .

وإذا كنت قد قصرت الحديث هنا على النفى التصريحى ، لا الضمنى ، فلأن ذلك يتم بوسيلة خصصتها اللغة لأداء هذا الغرض ، وإن كانت هناك أدوات ليست للنفى فى أصل استعمالها ، غير أنها تنتقل إلى إفادة النفى فى سياقات خاصة عن طريق ضمائم معينة ، والبحث فيها ضرورى ، ويقتضى كرة أخرى إن شاء الله .

★ ★ ★

الفصل الرابع

بناءُ الجُملةِ فى الشِّعرِ القَدِيم



توطئة الفصل :

لا يستطيع باحث فى جانب من جوانب الشعر أن يتفادى الحديث عن بعض جوانبه الفنية ، فنسيج الشعر متلاحم متشابك ، وإذا سللت خيطًا منه لتفحصه وتختبره وجدت الخيوط الأخرى تنجذب فى يدك . ولا يستطيع باحث كذلك مهما أوتى من العلم أن يستوفى الحديث عن كل جوانب الشعر النحوية والصرفية والمعجمية ، فضلاً عن الجوانب الفنية والتصويرية المركبة . وقد يكون فى اختيار نقطة واحدة من نقاط كثيرة دليل على ما وراءها ، وإن لم توف حقها من البحث والدرس.

والذى أعنيه بالشعر القديم ، هو الشعر العربى فى العصر الجاهلى حتى صدر الإسلام. وهو الشعر الذى ارتضاه نحاة العربية شاهدًا على العربية ، وحجة على تراكيبها . وبناء الجملة فى هذا الشعر يحتاج إلى كشف ، وبحث ، ودرس مكثف . ولست أزعم أنى أستطيع القيام بهذا الجهد وحدى ، ولكنى هنا أحاول فحسب أن أطرق هذا الجانب ، وأرفع صوتى بالدعوة له ، فلعل أصواتًا أخرى تستجيب فيكون ذلك أندى للصوت كما يقول الشاهد النحوى :

فقلت ادعى وأدعوَ إنّ أندَى　　　لصوت أن ينادى داعيان

وإذا تضافرت جهود النحويين فى كشف بناء الجملة فى الشعر القديم ، فقد يكون ذلك مغريًا لنقاد الشعر أن يلتفتوا إلى بناء الجملة فى تفسير الشعر القديم وتحليله وكشف خباياه ، فالاعتماد على بناء الجملة فى دراسة النص وتفسيره لا محيد عنه ولا بديل له لمن يريد أن يقدم دراسة نصية مقنعة . ولعله قد آن الأوان لتعاون دارسى العربية ونصوصها فيعملوا متعاونين بدلاً من أن يعملوا متدابرين ، يُعنى كل منهم بجانب من الجوانب غير ملقٍ بالاً إلى الصلة الوثيقة لجانبه بالجوانب الأخرى .

وأرجو ألا يكون من المتوقع أن الحديث فى هذا الفصل سيتوجه إلى ذلك الجانب الذى سماه النحاة ضرورة شعرية اعتمادًا على أن نظام بناء الجملة واحد فى النثر والشعر على السواء ، وأن ما يوجد فى الشعر خاصًّا به من بعض الصيغ والتراكيب يعد خروجًا مرخصًا به للشاعر دون غيره . فقد سبق لى أن عالجت هذا المسألة فى رسالتى الجامعية الأولى وقد نشرتها فى سنة ١٩٧٩ م . وما زلت مؤمنًا بكثير مما انتهيت إليه فى هذه الرسالة . غير أن الذى أود أن أهتم به هنا هو ملاحظة أن بناء الجملة فى الشعر أكثر استغلالاً للإمكانات النحوية التى يتيحها النظام اللغوى وتتعاون معها الإمكانات الشعرية فتهيئ بذلك البيت إلى أن يستقيم وزنه وقافيته وبناء جملته فى آن واحد . ولما كان الشعر بطبيعته نزَّاعًا إلى التصوير فقد استغل كذلك الإمكانات التى تتيح أن تطيل الجملة عن طريق تعدد بعض الوظائف النحوية ، أو عن طريق التبعية بالنعت أو العطف أو البدل أو التوكيد أو بها معًا أو ببعضها دون الآخر ، وعن طريق التعاقب بين المفرد والجملة فى شغل بعض الوظائف الخاصة فى الجملة . ومما يستلفت الانتباه فى هذا المجال أن الوظائف النحوية التى يتيح لها النظام النحوى أن تتعدد ، وهى الخبر والنعت والحال هى من ضمن الوظائف التى يتيح فيها النظام النحوى للغة أن يقع فيها التعاقب بين المفرد والجملة .

وقارئ الشعر العربى القديم يلحظ أن الجملة تطول فيه طولاً عظيمًا قد يستغرق أبياتًا كثيرة قد تفوق العشرين بيتًا فى القصيدة . وقد يلحظ أيضًا أن الجملة الطويلة فى القصيدة هى ذروتها الفنية من حيث التصوير والتركيب الفنى. وللتدليل على هذه الملاحظة عرضت عددًا من النماذج للجملة الطويلة فى الشعر القديم [1] على أن هذا الطول قد يوجد فى القصائد الحديثة أيضًا ، فطبيعة الشعر واحدة . غير أن الحاجة إلى

(١) أود أن أشير إلى أن كثيرًا من أصحاب صناعة الشعر ، يستحسنون الشعر الذى تقصر فيه الجملة حتى يكون الشطر الواحد جملة مستقلة ويعدون هذا أبلغ الشعر ، ويجعلونه درجات أعلاها الأبيات الغر ، وهى ما نجم من صدر البيت بتمام معناه دون عجزه وتليها الأبيات المحجلة ، وهى ما نتج قافية البيت عن عروضه وأبان عجزه بغية قائله وهكذا . انظر : قواعد الشعر ، لثعلب : صفحة ٦٣ ، وما بعدها .

الاهتمام ببناء الجملة فى الشعر القديم أهم وأدعى للعناية ، لأن ظروف النص الأخرى غائبة أو غير موثوق بها ، فلم يبق إلا النص وحده وعلينا مجابهته من الباب الشرعى وهو «بناء الجملة» . ولذلك احتوى هذا الفصل على ثلاثة مباحث ، الأول عن ضرورة الاهتمام ببناء الجملة فى الشعر وهو تمهيد أراه ضروريًّا للحديث عن هذا الجانب . والثانى عن تآلف النسج الشعرى وبناء الجملة النحوى ، وقد حاولت فيه من خلال رصد حركة القافية أن أكشف التداخل الوثيق بين النسج الشعرى وتعامله مع المقاطع الصوتية المنظمة وحركة القافية المنغمة ، وبين الوظائف النحوية المختلفة التى تشغلها كلمة القافية فى القصيدة الواحدة . وقد حددت حركة القافية نقطة للانطلاق فحسب، لأن القافية هى معقد البيت . «والقوافى كلها موقوف عليها ، وإن لم يتم الكلام عليها دون ما يليها من الأبيات» [1] . والشاعر يحرص على انسجام قوافيه ، ولذلك يصوغها صياغة نحوية متفقة مع الحركة التى يختارها لروى قصيدته . والشعر – كما يقول الرضى – هو «موضع الترنم والغناء ولا سيما فى أواخر الأبيات» [2] والعناية فى الشعر إنما هى بالقوافى كما يقول ابن جنى «وكذلك كلما تطرف الحرف فى القافية ازدادوا عناية به ومحافظة على حكمه» [3] ومن هنا تجد أن البيت كله فى كثير من الأحيان متجه إلى حركة القافية فيقدم ويؤخر ، ويحذف ، وينعت ، ويعطف إلى آخر ذلك خدمة لمعناه ولفظه فى وقت واحد . ولهذا كله لم أر بأسًا فى الاعتماد على حركة القافية منطلقًا للحديث عن تآلف النسج الشعرى مع بناء الجملة النحوى ، على أن هذا لا يعنى أن هذا هو المنطلق الصحيح دون سواه ، ولكن لابد من الاختيار على كل حال . وليست القافية المطلقة فحسب هى التى توجه صياغة البيت ، بل إن القافية المقيدة كذلك تقوم بالدور نفسه ، وإن كان هذا كله لا يلغى دور حرف الروى نفسه وصيغة الكلمة التى تشتمل عليه وضرورة موافقتها لما يوازيها فى تنظيم المقاطع

---

(١) شرح الشافية : ٢/٣١٩. (٢) السابق : ٢/٣١٦.

(٣) الخصائص ، لابن جنى : ١/٨٤.

الصوتية للبناء العروضى ، بل يتعاون معه ويتداخل . وأما المبحث الثالث فقد اكتفيت فيه بعرض نماذج لطول الجملة فى شعرنا القديم ، وهذا المبحث تطبيق لما قدمته فى الفصل الأول من وسائل إطالة الجملة ، وهو فى الوقت نفسه دعوة لربط القواعد النحوية بالتطبيق الذى به تتكون الملكة اللغوية الصحيحة .

١ - ضرورة الاهتمام ببناء الجملة
فى الشعر القديم

إن الشاعر لا يتعامل مع المفردات من حيث كونها مفردات ، ولكنه يتعامل مع تراكيب تقوم فيها المفردات بوظائف تكتسب بها معانى جديدة لم تكن متوافرة لها من قبل ، فالكلمة فى التركيب غيرها مجردة مفردة . لأن «الألفاظ المفردة التى هى أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها فى أنفسها ، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض ، فيعرف فيما بينها من فوائد» [(١)] . وضم الكلمات بعضها إلى بعض فى الشعر تختلف غايته عنه فى النثر . وهنا تكمن عبقرية الشعراء الأفذاذ فى استيلاد الكلمات معانى لم تكن لها قبل أن توضع فى تراكيب مفيدة ، إن بناء الجملة هو الذى يظهر عبقرية الشاعر ، ويكشف تفرده وامتيازه . وكم من الكلمات المفردة تستخدم عند عدد من الشعراء ، ولكنها فى بعض الشعر تكون متلألئة مشعة لأنها صادفت بناءً دقيقًا وموضعًا سليمًا ، وتكون هى نفسها فى بعضه الآخر قاتمة منطفئة ، لأنها لم تصادف بناءها ، ولا موقعها الملائم . فليست القيمة فى المفردات من حيث هى ، ولكنها فى بناء الجملة ونظم التركيب . ولو كان المعول فى جودة الشعر على المفردات وحدها لكان الأحرى بأصحاب المعاجم أن يكونوا أشعر الناس ، وأقدرهم على امتلاك ناصية الشعر . ولكن ملاك الأمر كله وقوامه ، على انعقاد التراكيب وبناء الجمل ، واستغلال الأساليب ، والوسائل التى يتيحها النظام اللغوى لتفجير الطاقة الهائلة التى تشتمل عليها هذه الوسائل والأساليب .

---

(١) دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجانى : ٤١٥ - (طبعة محمد رشيد رضا) .

ومع اعتقادى بأن أية نقطة ما تصلح أن تكون منطلقًا للبحث الجاد المفيد أرى أن الشعر فن لغوى قبل كل شىء وبعده ، وأن فهمه لن يكون على الصورة الصحيحة المفيدة إلا إذا كان هذا الفهم قائمًا فى أول أمره على فهم بنائه . وبناء الشعر لا يقوم إلا على بناء جمله المسلوكة فى وزنه وقوافيه أو موسيقاه كما يحب بعض المحدثين أن يسموا الوزن والقافية . وليس ما يقوم به الشاعر فى سبيل بناء قصيدته عبثًا ، ولكنه يجرى أثناء بناء قصيدته موازنة دقيقة بين عدد من التراكيب ، ويكون فى ذهنه عدد من البدائل اللغوية ، وأنماط متعددة من التراكيب ، وفى النهاية يختار عليها جميعًا ما يرتضيه ويقدمه فى قصيدته . فهو يعنى ما يقول ، ويقصده على الهيئة التى جاء بها فى مواءمة فذة بين النظام اللغوى العام ، والإبداع الشعرى الخاص . وقد كان بوسعه أن يأتى بالجملة قصيرة ، فاختار أن يأتى بها طويلة ، وأن يأتى بالكلمة فاعلاً فاختار أن يجىء بها مفعولاً به . وقد كان فى مقدوره أن يأتى بالحال مفردة فأتى بها جملة . وقد كان فى مكنته أن ينعت هذا الاسم أو ذاك بنعت واحد ففضَّل أن يعدد نعته ، وأن يزاوج بين النعت المفرد والنعت بالجملة الاسمية أو الفعلية . وقد كان أمامه أن ينفى هذا الفعل بهذه الأداة أو تلك فاختار عليها ما قدمه . وهكذا ما شئت من قيم استبدالية مختلفة على مستوى الكلمة المفردة وعلى مستوى الجملة . ومن المعروف أن هذا الجهد كله ، جهد خفى لا يعانيه إلا الشاعر وحده . غير أن الذى يظهر لنا فى النهاية هو البناء اللغوى للقصيدة على الوجه الذى قرر الشاعر أن تظهر عليه ، سواء رضى عنه الناس أو سخطوا عليه . ولو سئل الشاعر نفسه أن توضع له كلمة مكان أخرى لما رضى بما جاء به بديلاً ، وقد لا يستطيع تعليل ذلك ، وليس ذلك مطلوبًا منه على كل حال . ولذلك كان بعض الشعراء القدماء يفضلون أن يكتب شعرهم خوفًا من تغيير الرواة، لما بذلوا فيه من جهد وسهروا فى طلبه «قال ذو الرمة لعيسى بن عمر : اكتب شعرى، فالكتاب أحب إلى من الحفظ ، لأن الأعرابى ينسى الكلمة وقد سهر فى طلبها ليلته فيضع فى موضعها كلمة فى وزنها ثم ينشدها الناس : والكتاب لا ينسى ولا يبدل» [1].

(١) الحيوان ، للجاحظ : ٤١/١ - (تحقيق عبد السلام هارون) . وانظر العمدة لابن رشيق : ١٩٤/٢ .

ومن هنا كان اعتزاز الشعراء الكبار بما يقولون ، ولو كان فى بعض ما قالوه مخالفة لمألوف العرف اللغوى ، ولذلك قال الفرزدق عبارته المشهورة : «علىَّ أن أقول وعليكم أن تحتجوا» [1] . وهو الذى قال لابن أبى إسحاق عندما سأله عن قوله :

وعض زمان يا بن مروان لم يدع ... من المال إلا مسحتًا أو مجلفُ

قائلاً : «على أى شىء رفعت مجلفًا» – قال الفرزدق : «على ما يسوءك» [2] . وكان بشار بن برد يستخدم فى شعره ألفاظًا لا يعرفها أحد ، ويثور عندما يسأل عنها ، ويهجو من يأخذها عليه [3] . ولقد حاول الناقد الإنجليزى ريتشاردز الإجابة عن السؤال الذى طرحه وهو «لم يستخدم الشاعر هذه الألفاظ بالذات دون غيرها؟» وأجاب بأن الشاعر «يستخدم هذه الألفاظ لأن النزعات التى يثيرها الوضع الذى يوجد فيه الشاعر تتآلف على إيجاد هذه الصورة دون غيرها فى وعيه كوسيلة لتنظيم التجربة التى يعبر عنها بأسرها ، وللسيطرة عليها . فالتجربة ذاتها أى أمواج الدوافع التى تندفع خلال العقل هى التى تأتى بهذه الألفاظ وتعتمدها [4]» ويبين ريتشاردز – مع هذا – أن السبب فى اختيار ألفاظ بالذات دون غيرها لا يزال إلى حد ما سرًّا من الأسرار ، إذ إن الدوافع الدقيقة تتجمع بطريقة معقدة عجيبة فى عقل الشاعر وتنتج هذه الألفاظ معًا . والشاعر نفسه «لا يدرك الأسباب التى تجعله يختار لفظة بالذات دون سواها ، إذ تتخذ الألفاظ مكانها فى القصيدة دون سيطرته الواعية . والأساس الوحيد فى وعيه لتأكده من أنه أتى بالألفاظ المناسبة هو مجرد إحساسه بصلاحية هذه الألفاظ وحتمية ورودها على هذا النحو. وليس يجدى عادة أن نسأله: لم استخدم إيقاعًا دون غيره أو نعتًا دون سواه، فهو قد يدلى بأسبابه، غير أن هذه الأسباب فى أغلب الأحيان لن تكون إلا مجرد تبريرات عقلية لا علاقة لها بما نحن فيه» [5] وذلك لأن للغة الشعر طبيعة خاصة تعتمد

(١) الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ١/٨٩.

(٢) الموشح ، للمرزبانى : ١٦١ – (تحقيق على محمد البجاوى – دار نهضة مصر ١٩٦٥م) .

(٣) انظر الأغانى لأبى الفرج الأصفهانى : ٣/١٦٣ ، ١٦٥ (دار الكتب المصرية) والموشح : ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

(٤) العلم والشعر : لريتشاردز ٣١ ، ٣٢ – (ترجمة د. مصطفى بدوى).

(٥) السابق نفسه ٣٦ ، ٤٧.

اعتمادًا كبيرًا على الألوان والظلال المختلفة التى تثيرها الكلمات [1] . وتعتمد - كذلك - على الموسيقية التى كان على النحاة - كما يقول العقاد - أن يتعلموا منها «كيف ينبغى أن يفهموا الشعر فى هذه اللغة الشاعرة ، لأن المزية الشعرية فى قواعد إعرابها أسبق من المصطلحات التى يتقيد بها النحاة والصرفيون» [2] وإذا كانت ضرورة فهم الشعر من خلال بنائه اللغوى - لا من خلال الدوافع التى كشف ريتشاردز عدم جدواها - ضرورية فى كل أنواع الشعر على اختلاف مراحله ، فإنها أكثر ضرورية لفهم الشعر الجاهلى على وجه الخصوص .

. وهناك محاولات مختلفة تهدف إلى فهم هذا الشعر والكشف عنه ، يشتط بعضها ويسرف فى الغلو ويتجاوز القصد ، إذ يزعم بعض الباحثين أن الشعر الجاهلى انعكاس فنى لأساطير ومعتقدات دينية قديمة تربط الحيوانات الواردة برموز دينية أو أسطورية خاصة ، ويحاولون أن يفسروا الشعر الجاهلى من خلال هذا المنظور الأسطورى . ويقصر بعضها الآخر فلا يفى بالغاية إذ يقف عند حد شرح المفردات ونثر الأبيات وجمع بعض الأخبار عن الشاعر وظروف القصيدة . وليس لى اعتراض على هذه الجهود أو تلك من حيث هى محاولة للكشف عن أسرار القصيدة القديمة ، ولكن النتيجة التى ينتهى إليها هؤلاء وأولئك لا تفسر بناءً ولا تشرح تركيبًا . فعلى حين يكتفى شارحو المفردات وناثرو الأبيات بما يقدمون من أعمال تكون فى أغلب الأحوال معدة للطلاب ، يكتفى أصحاب التفسير الأسطورى بربط الثور والناقة والمهاة وغير ذلك مما يرد فى الشعر الجاهلى بأساطير قديمة يحاولون استكمال عناصرها من الشعر الجاهلى كله ، وهم بذلك ينظرون إلى الشعر الجاهلى كله على أنه وحدة واحدة، كما تدفعهم هذه النظرة إلى التسوية بين الشعراء جميعًا ، والذى يعنيهم هو استكمال عناصر الأسطورة المعينة فى الشعر ، وإذا لم تكتمل عناصر الأسطورة فذلك يعنى أن بعض القصيدة قد ضاع فى أحسن الأحوال ، وإلا فإنهم لا يتهيبون من اتهام الشاعر

---

(١) انظر علم اللغة مقدمة للقارئ العربى للدكتور محمود السعران :٢٩٦ .
(٢) اللغة الشاعرة : ٢١ - [الأنجلو المصرية ، ١٩٦٠]

بأنه غير مكتمل العدة الفنية لأنه لم يستكمل عناصر الأسطورة التى رأوا فرضها على الشعر القديم [1] .

والذى أراه أجدى لدراسة الشعر القديم أن تنطلق الدراسة أول الأمر من بنائه اللغوى. وبناؤه اللغوى يعنى بناء جملة وطريقة تركيبها . وسوف نرى أن الجملة تطول فى هذا الشعر حتى تستغرق عدة أبيات فتكون بذلك صورة متماسكة الأطراف . وسوف أعرض فيما بعد نماذج لذلك [2] .

إن دور اللغة فى الشعر مختلف ، وينبغى أن يكون مختلفًا ، عن دور اللغة فى غير الشعر ، ولعل هذا ما دفع النحاة إلى التسامح مع الشعر وعدم التسامح مع غيره . إن الرسالة التى يضمنها الشاعر قصيدته ليست موجهة إلى أبناء عصره فحسب ، بل إنها موجهة إلى أبناء لغته كلهم على مدى العصور ، ومن هنا تكون شرعية الحديث عن امرئ القيس وطرفة وعبيد بن الأبرص وأوس بن حجر والأعشى وغيرهم وغيرهم ، وأحقية كل جيل بالبحث فى شعرهم وقراءته وفهمه . ولابد - لهذا - أن تكون اللغة المستخدمة فى الشعر لغة خاصة . وخصوصيتها هنا نابعة من تعاملها مع جوانب نقبلها فى الشعر دون سواه ، ونسيغها فى الشعر ولا نسيغها فى غيره . أو قل إن الشعر يصور لنا خيال الشاعر ورؤيته الشعرية للأشياء ، ولذلك يستخدم اللغة الملائمة للتصوير . إن كثيرًا من الناس على مدى الزمن رأى البرق ، وقد أثار البرق فى نفسه شعورًا من نوع ما أو إحساسًا من نوع ما ، ولكن هذا الإحساس ظل حبيس صاحبه ولم ينتقل إلى غيره ، ومضى معه إن كان صاحبه قد قضى ، أو لم يشعر به أحد آخر ، إن كان صاحبه على قيد الحياة . ولكن البرق الذى رآه أوس بن حجر مثلاً من أكثر من خمسة عشر قرنًا من الزمان ما يزال يحيا بيننا ، ولا نستطيع أن نستبدل ببرق أوس بن حجر رؤية

(١) انظر نموذجًا لهذا الاتجاه فى كتاب : «الصورة فى الشعر العربى حتى آخر القرن الثانى الهجرى» للدكتور على البطل - (دار الأندلس) وكتاب : «الصورة الفنية فى الشعر الجاهلى فى ضوء النقد الحديث» ، للدكتور نصرت عبد الرحمن - (عمان ١٩٧٦).

(٢) فى المبحث الثالث من هذا الفصل .

البرق فى الواقع ، لأن برق أوس برق شعرى . إنه يخلطه بالأرق والسهر ونوم الصاحب عنه وعدم أرقه معه . إنه يشعرنا من أول الأمر بالتفرد والوحشة الإنسانية الأبدية، ويرقب فى هذا البرق النور والخير والخصب . لقد نام عنه صاحبه ، وبات هو الليل يحلم بهذا الماء الذى ينزع جلد الحصى ويفحص الأرض ويقلبها لتمرع القيعان ويزهر الروض فترعى الإبل وتتوالد وتزجى مرابيعها فى المطمئن من الأرض . إذن لم يعد البرق عند أوس بن حجر هذا البرق الذى يعهده الناس ويعرفونه ، وإنما صار البرق حلمًا خيرًا وعاتيًا يقتلع ما على الأرض ليعيد إخصابها ، إنه الرغبة فى التطهير والخلق من جديد [1] :

إنى أرقت ولم تأرق معى صاحى ... لمستكف بُعَيد النوم لَوّاحِ [2]

قد نمت عنى وبات البرقُ يُسْهِرُنى ... كما استضاء يهودىٌّ بمصباح

يا من لبرق أبيت الليل أرقبه ... فى عارض كمضىء الصبح لماح [3]

دان مسفٌّ فوْيَق الأرض ، هيدبُه ... يكاد يدفعه من قام بالراح [4]

كأن ريّقَهُ لما عَلاَ شَطِبًا ... أقرابُ أبْلقَ يَنْفى الخيْلَ رَمّاح [5]

هبّت جنوبٌ بأعلاه ومال به ... أعجازُ مزْنٍ يسحُّ الماء دَلاّح [6]

---

(١) ديوان أوس بن حجر : ص ١٥ . وبعض هذه الأبيات ينسب لعبيد بن الأبرص ، انظر ديوانه : ص٥٢ وما بعدها . وانظر مختارات ابن الشجرى : ٣٧٥ . وقد اخترت هذا النص للتدليل على أن الفن الشعرى نفسه أبقى من قائليه ، فقد حفظت ذاكرة الإنسانية هذا الشعر ، ولكنها ترددت فى قائله !

(٢) المستكف : المطر الهاطل . لواح : لماح .

(٣) العارض : السحاب الذى يتعرض على وجه السماء أو الذى يسبقه برق شديد الوميض.

(٤) مسف : شديد الدنو من الأرض . هيدبه : ماتدلى منه .

(٥) ريّق كل شىء : أوله . شطب : اسم جبل . أقراب : جمع قرب وهى الخاصرة . أبلق : يريد فرسًا أبيض وهو ما فيه بياض فى أرجله إلى الفخذين . ينفى الخيل : يطردها . شبه تكشف بياض البرق بتكشف الأبلق عن أرفاغه .

(٦) الجنوب : ريح تأتى بمطر غزير . الأعجاز : جمع عجز وهو مؤخر الشىء . المزن : السحاب ذو الماء . دلاح : مثقل بالماء .

فالتجّ أعلاه ثم ارتجّ أسفلهُ ... وضاق ذرعًا بحمل الماء مُنْصَاح [(١)]
كأنما بين أعلاه وأسفله ... رَيْطٌ منشَّرة أو ضوءُ مصباح [(٢)]
ينزع جلدَ الحصَى أجَشٌّ مبتركٌ ... كأنه فاحِصٌ أو لاعبٌ داحِى [(٣)]
فمن بنجوته كمنْ بمحفله ... والمستكنّ كمن يمشى بِقرْوَاح [(٤)]
كأن فيه عشارًا جلّةً شُرُفًا ... شعثًا لهاميمَ قد همّت بأرشاح [(٥)]
هُدْلاً مشافرُها بُحًّا حناجرها ... تزجى مرابيعَها فى صحْصح ضاحى [(٦)]
فأصبَحَ الروضُ والقيعانُ مُمرِعة ... من بينِ مرتفِقٍ منها ومُنْطَاحِ [(٧)]

وما يقال عن برق أوس ، يقال عن غيره من القيم الشعرية التى حفل بها الشعر العربى ، والتى تحتاج إلى إعادة قراءة وفهم وإثارة . ولعل الخطوة الأولى لهذا الفهم البصير ما ينبغى أن يقدمه دارسو العربية من تحديد بناء الجملة فى هذا الشعر العظيم.

وأرجو ألا أكون متجاوزًا إذا قلت : إن الشعر القديم أحوج من غيره لدراسة بنائه

---

(١) التجّ : صوت وهو من اللجة . منصاح : منشق بالماء ، ويقال : انصاح البرق إذا انصدع وكذلك الثوب ، ومنصاح صفة لبرق ، وقد تباعد ما بين الموصوف وصفته ولكن ما يسبقه كان من نعت البرق . ويمكن أن يكون من نعت مزن ، وهو الأقرب .

(٢) ريط : جمع ريطة وهو الملاءة ، إذا كانت قطعة واحدة ، ولم تكن لفقين . منشرة : منشورة .

(٣) أجش : غليظ الصوت . مبترك : سريع العدو . الفاحص : هو الذى يقلب وجه التراب ، كما تفعل القطاة حين تشق أفحوصتها . الداحى : الذى يلعب بالمدحاة ، وهى خشبة يدحى بها الصبى فتمر على وجه الأرض لا تأتى على شىء إلا اجتحفته .

(٤) النجوة : ما ارتفع من الأرض . المحفل : مستقر الماء . المستكن : الذى فى بيته . القرواح : أرض مستوية ظاهرة .

(٥) العشار : التى أتى عليها عشرة أشهر من حملها . الجلة : المسان من الإبل . الشرف : الكبار منها . اللهاميم : الغزار . ويقال : أرشحت الناقة ، إذا اشتد فصيلها وقوى ، وهو فصيل راشح . وإنما ذكرها بذلك لأنها تحن .

(٦) هدل : مسترخية . تزجى : تسيم وترعى . مرابيعها : أولادها . صحصح ضاح : مكان مستو ظاهر من الأرض .

(٧) القيعان : جمع قاع وهو الأرض السهلة المطمئنة بين جبلين . ممرعة . مخصبة . مرتفق : ماء راكد قد حبسه شىء يرتفق به . والمنطاح : الماء السائل الذى لم يكن له ما يحبسه فسال .

القائم على بناء جمله ، وذلك لما تتسم به الجملة فى هذا الشعر من نمو وتداخل وإحكام تجعل ظاهر بناء الجملة فيه أدعى لإعادة النظر والتأمل .

ويحق للمرء أن يتساءل : هل يمكن فهم الصورة الشعرية دون فهم تركيبها أولاً، أو دون الالتفات إلى هذا التركيب وطريقة بناء الجمل فى القصيدة وتدرج هذا البناء؟ إن الخطوة الأولى - ولا شك - يجب أن تعنى بهذا الجانب المهم فى بناء القصيدة كلها. وللتدليل على هذا ، أسوق مثالاً من شعر زهير بن أبى سلمى [1] :

إن الخليط أجدّ البين فانفرقا ... وعلق القلب من أسماء ما عَلقا [2]

وأخلفتك ابنة البكرى ما وعدت ... فأصبح الحبل منها واهنًا خلقًا [3]

وفارقتك برهن لا فكاك له ... يوم الوداع فأمسى رهنها غَلِقا [4]

قامت تبدى بذى ضال لتحزننى ... ولا محالة أن يشتاق من عشقًا [5]

بجيد مغزلة أدماء خاذلة ... من الظباء تراعى شادنًا خَرِقا [6]

ما زلت أرمقهم حتى إذا هبطت ... أيدى الركاب بهم من راكس فَلَقا [7]

دانيةً من شرَوْرَى أو قَفا أدمٍ ... تَسْعَى الحداةُ على آثارِهم حزَقا [8]

كأنَّ ريقتها بعد الكرى اغتبقت ... من طيّب الراح لما يَعْدُ أن عتُقا [9]

(١) مختارات ابن الشجرى :١٨٠ وشرح ديوان زهير لثعلب ٣٣ وما بعدها مع اختلاف يسير فى بعض الأبيات .

(٢) الخليط : المخالط لهم فى الدار . أجد : أخذ فى الأمر . انفرق : انقطع .

(٣) الوهن : الواهى الضعيف . الخلق : القديم البالى .

(٤) لافكاك له : لا يقدر أن يفكه . وكان أهل الجاهلية إذا ارتهن الرجل منهم رهنًا إلى أجل فأتى الأجل ولم يفك الرهن صاحبه ، استوجبه المرتهن عوضًا من حقه ، ولم يكن لصاحبه أن يفكه أبدًا ، وهو الرهن الغلق .

(٥) تبدى : تظهر . ذو ضال : موضع به ضال ، وهو شجر السدر البرى . لا محالة : لابد .

(٦) مغزلة : لها غزال . أدماء : خالصة البياض . الخاذلة : التى خذلت الظباء وأقامت على ولدها . الشادن : الذى اشتد وقوى . الخرق : اللاصق بالأرض من الدهش والفزع .

(٧) راكس : موضع معين . الفلق : المطمئن من الأرض .

(٨) شرورى : اسم جبل معروف . قفا أدم : موضع . الحداة : جمع حاد وهو الذى يسوق الإبل ويزجرها وينشدها . الحزق : الجماعات المتفرقة .

(٩) اغتبقت : شربت الغبوق ، وهى الخمر التى تشرب فى العشى . لما يعد أن عتقا : لم تفسد .

شج السقاة على ناجودها شبَما ... من ماء لينةَ لا طَرْقا ولا رَنَقا [١]

كأن عينيّ فى غربى مقتّلَة ... من النواضح تسقى جنة سُحُقا [٢]

وخلفها سائق يحدو إذا خشيت ... منه العذاب تمد الصلب والعنقا [٣]

وقابل يتغنى كلّما قدرت ... على العراقى يداه قائمًا دفقا [٤]

يحيل فى جدول ٍتحبو ضفادعه ... حبو الجوارى ترى فى مائه نُطُقا [٥]

يخرجن من شربات ماؤها طحل ... على الجذوع يخفن الغم والغرقا [٦]

هل يستطيع قارئ هذه القصيدة أن يغفل تدرج الجمل على النحو الذى ورد به فى القصيدة ، وتتابعها الصاعد من القصر- وهو هنا نسبى - إلى الطول ، وبالتالى من التقرير إلى التصوير ؟

يبدأ زهير بجملة اسمية تقريرية مؤكدة : «إن الخليط أجد البين» محدثًا تقابلاً بين ركنى إسنادها «الخليط» و«البين» وهذا انتقال من الضد إلى الضد ، من المخالطة إلى المباينة . وقد [أجد] الخليط البين ، وأخذ فيه بطريق الجد الذى لا رجوع عنه ولا هوادة فيه. وقد جاء الخبر جملة فعلية فعلها ماض حاسم قد حدث ، وانتهى الأمر ، فلا أمل فى العودة عنه . ويعطف عليه ما يترتب عليه من القطيعة : [فانفرقا] . ويتعرف هذا الخليط بأداة التعريف (ال) ، وكأن بين الشاعر والمتلقى عهدًا بهذا الخليط . وكذلك فى [القلب] فى الجملة التالية : «وعلق القلب من أسماء ما علقا» وعلينا نحن أن ندرك

---

(١) الناجود : إناء الخمر . الشبم : البارد من الماء . والطرق : الماء العكر المطروق من الحيوانات . الرنق : الماء الكدر . لينة : موضع أو بئر عذبة الماء .

(٢) الغرب : الدلو الضخم . المقتلة : المذللة . والنواضح : الإبل التى يستقى عليها الماء مفردها ناضح . الجنة البستان . السحق : جمع سحوق ، وهى النخلة الطويلة .

(٣) يروى : إذا خشيت منه اللحاق بدل العذاب .

(٤) القابل : الذى يقبل الدلو ليْفرغه . العراقى : الخشبتان اللتان هما كالصليب على الدلو .

(٥) يحيل : يصب . النطق : جمع نطاق ، وهى فقاعات الماء .

(٦) الشربات : واحدتها شربة ، وهى حياض تحفر فى أصول النخل من شق واحد فتملأ ماء ، طحل : كثير ثابت .

أن أسماء كانت واحدة من هذا الخليط ، وهى التى تعنى الشاعر فى الحقيقة ، لأن الخليط لن يأتى له ذكر بعد ذلك . ولقد بدأت الجملة تطول بعض الشىء عن طريق المركب الاسمى وهو الموصول الذى يحتاج إلى جملة صلة : [ما علقا] وكذلك فى الجملة التالية «وأخلفتك ابنة البكرى ما وعدت» . وما تزال الجمل هنا فعلية ذات فعل ماض، ولكن ضمير المخاطب فى [أخلفتك] يكشف عن ارتداد للنفس مقهور ، وترك الاسم الصريح [أسماء] إلى ابنة البكرى ، له كذلك دلالته .

وتتوالى فى مطلع القصيدة الأفعال التى تجاوبها أفعال أخرى تتبعها عن طريق العطف بالفاء التى تفيد الترتيب والتعقيب . «أجد البين فانفرق» ، «أخلفتك . فأصبح»، «وفارقتك .. فأمسى» . ثم يبدأ البيت الرابع بفعل ماض أيضًا ، ولكنه غير مسبوق بالواو العاطفة التى سبقت الأفعال السابقة ، وذلك لأن الفعل الجديد ليس من وادى القطيعة ، فقد رحلت ابنة البكرى وأخلفت موعودها ، ولكنها فى أثناء الوداع تأخرت قليلاً وألقت بنظرة حنون أورثته الحزن والحسرة ، والشاعر يستعيد هنا هذه الصور المحببة إلى نفسه . وهنا تبدأ الجمل فى التصوير الذى تطول معه الجملة «قامت تبدى بذى ضال لتحزننى .. بجيد مغزلة أدماء خاذلة من الظباء تراعى شادنًا خرقًا» . فالجملة الأساسية فعلية ذات فعل ماض . [قامت] ، ولكنها احتوت فى داخلها على ثلاثة أفعال مضارعة : «تبدى لتحزننى ، تراعى» ، وقع الفعل الأول موقع الحال ، والحال تقييد للفعل ، فليس القيام مطلقًا ، ولكنه قيام متبدية . وصيغة الفعل [تبدى] تكشف ما فى هذا التبدى من تكلف وتعمد مقصود إليه . ووقع الفعل المضارع الثانى تعليلاً للفعل الأساسى فى الجملة [قامت] . وهذا أيضًا تقييد من جانب آخر للفعل . فالقيام من أجل إيقاع الحزن بقلبه . والفعل الثالث [تراعى] وقع موقع النعت الرابع لنعوت ثلاثة ، اثنان منها مفردان [أدماء] و[خاذلة] والثالث جار ومجرور [من الظباء] . وهذه النعوت كلها تتوجه إلى [مغزلة] وهى المضاف إليه للمضاف [بجيد] الذى قامت تتبدى به ابنة البكرى . فالبيتان الرابع والخامس إذن جملة واحدة فعلية ماضوية وقد استطالت

الجملة بمقيدات الفعل المصورة . وقد اعترضت هذه الجملة الطويلة جملة أخرى [طول اعتراض] تؤكد تأثير الحزن على قلبه ، ذلك الحزن الذى قامت تتبدى بجيدها من أجله «ولا محالة أن يشتاق من عشقا» .

ماذا فعلت عندما تأخرت عن الركب قليلاً ، ورمقته بهذه النظرة الساجية التى أورثته الأحزان ، وظل واقفًا يرمقهم ويتابع مسير رحيلها مع قومها يسلط عينيه الباكيتين على هودجها ؟ إنه لم يصرح فى الأبيات بما فعلته تصريحًا كاملاً ، ولكنه يكشف عن ذلك كشفًا لطيفًا عندما يصف ريقتها فى بيتين يعترضان وصفه لحالته ، إنه وقف يبكى ويرمقهم :

ما زلت أرمقهم حتى إذا هبطت	أيدى الركاب بهم من راكس فلقا
دانية من شرورى أوقفا أدم	تسعى الحداة على آثارهم حزقا

وهذه جملة طويلة أيضًا استغرقت بيتين من القصيدة ، تليها جملة أخرى يصف فيها ريقتها ، إنها الخمر التى أسكرته فظل على ما هو عليه مسحرًا لا يكاد يبرح مكانه:

كأن ريقتها بعد الكرى اغتبقت	من طيّب الراح لما يعد أن عتقا
شج السقاة على ناجودها شبما	من ماء لينة لا طرقًا ولا رنقا

وهذه أيضًا جملة واحدة طويلة . ومن الملاحظ أنه كلما طالت الجملة نزعت إلى التصوير ، وذلك لأن طول الجملة لا يتم إلا بذكر عدة عناصر تندرج نحويًا فى جملة واحدة . ومعنى هذا أن هذه العناصر توظف نحويًا للنعت أو لغيره ، وبذلك يظل العنصر الأصلى كما هو، غير أنه يقيد بهذه المقيدات التى تضيف إليه ملامح جديدة كلما ذُكر قيد جديد . والجملة السالفة جملة مكونة من [كأن] وهى أداة للتشبيه . وهذه الأداة البسيطة تدعو الذهن بقوة لوضع صورتين ، إحداهما فى مواجهة الأخرى ، ومحاولة التوحيد والفصل بينهما فى نفس الوقت، فالصورتان لا تتحدان ولا تنفصلان. وهنا صورة «ريقتها بعد الكرى» . وليس تقييد الريقة بأنها بعد الكرى عبثًا من العبث،

فالمقصود هنا هذا الوقت بالذات ، فهذا تخصيص بالظرف مطلوب . ويقول الشراح: «وإنما خص طيب ريقها بهذا الوقت لأن النكهة تتغير فيه» . ونجد فى الصورة المواجهة «الاغتباق» ، وهو من الغبوق وهو شرب الليل ، والطيب ، والراح ، والعتق مع عدم الفساد ، والشج ، والسقاة ، والناجود ، والشبم من الماء ، وبئر لينة ، والطرق وهو الماء الذى طرقته الإبل وكدرته ، والرنق . وهذه العناصر جميعًا تنسج فى صورة واحدة سلسلة متساوقة لتقف فى مواجهة ريقتها بعد الكرى ، وتربط «كأن» فى يسر بينهما وتصير جملة واحدة طالت عن طريق تقييد العناصر الأساسية .

بعد ذلك تأتى جملة تستغرق خمسة أبيات دفعة واحدة ، وتبدأ هذه الجملة أيضًا بالأداة التشبيهية «كأن» ، فتضع صورتين غير متوازيتين فى الطول ، إحداهما فى مواجهة الأخرى . والصورة الأولى وهى ما يسمى فى التحليل النحوى اسم كأن ، وهى «عينى» فقط ، أما الصورة المواجهة فقد طالت وتشعبت عناصرها ، ولكن مهما تشعبت عناصرها وتعددت ، فهى واقعة جميعًا فى إطار «خبر كأن» . وبطبيعة الحال كفل النظام اللغوى أن يسلك هذا الطول الممتد فى إطار واحد مركب هو «خبر كأن» :

كأن عينىّ فى غربى مقتّلة	من النواضح تسقى جنة سُحُقا
وخلفها سائق يحدو إذا خشيت	منه العذاب تمد الصلب والعنقا
وقابل يتغنى كلّما قدرت	على العراقى يداه قائمًا دفقا
يحيل فى جدول تحبو ضفادعه	حبو الجوارى ترى فى مائه نُطُقا
يخرجن من شربات ماؤها طحل	على الجذوع يخفن الغم والغرقا

ولو أخذنا برواية ثعلب فى شرحه لديوان زهير ، فسوف نضيف بيتين آخرين بعد البيت الأول هما :

كأن عينىّ فى غربى مقتّلة	من النواضح تسقى جنة سُحُقا
تمطو الرشاء وتجرى فى ثنايتها	من المحالة ثقبًا رائدًا قلقًا [1]

(١) تمطو : تمد . الرشاء : الحبل . الثناية : الحبل الذى قد أوثق طرفه بقتبها ، والطرف الآخر فى الغرب. المحالة : البكرة . رائد : يجىء ويذهب . القلق : الذى لا يثبت ولا يستقر .

إلى آخر الأبيات التى سبقت . فخبر «كأن» وهو الصورة المواجهة لاسمها هو : «فى غربى مقتلة» . فالجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر كأن ، وهذا المحذوف كون عام، قد يقدر اسمًا أو فعلاً. وعلى أية حال فهو محذوف وجوبًا . ولكن المضاف إليه «مقتلة» هو الذى انطلقت الصور التالية كلها فى وصفه أو نعته . ولما كان النظام اللغوى يسمح للنعت أن يكون مفردًا أو جملة أو شبه جملة من جانب . ويسمح له بالتعدد من جانب آخر فقد تعددت نعوت هذه المقتلة حتى كونت معادلاً أو بديلاً للشاعر نفسه فى رقة ولطف عظيم فى التأتى . لقد اجتمع فى عناصر هذه الصورة غير الأدوات ستة وخمسون جزءًا هى الغرب والمقتلة والنواضح والسقى والجنة والسحق والمطو والرشاء والجرى والثناية والمحالة والثقب والرائد والقلق والأداة والأعوان والغدو والقتب والغرب والظرفية المستقبلية المشروطة [إذا] والإفراغ والانسحاق والخلفية والسائق والحداء والخشية والعذاب والمد والصلب والعنق والقابل والتغنى والتكرار [كلما] والقدرة والعراقى واليدين والقيام والدفن والإحالة والجدول والحبو والضفادع والجوارى والرؤية والماء والنطق والخروج والشربات والماء والطحل والجذوع والخوف والغم والغرق .

وهذه العناصر كلها انتظمتها : جار ومجرور «من النواضح» ، وخمس جمل وقعت كلها نعوتًا للمضاف إليه «مقتلة» . وقد تدرجت هذه النعوت فبدأ أولها بالنعت بالجار والمجرور «من النواضح» وتلاه النعت بالجملة الفعلية «تسقى جنة سحقا» وهى جملة لم يستطل أحد عناصرها إلا بنعت المفعول به «جنة سحقا» . وتلا ذلك جملة فعلية أخرى هى «تمطو الرشاء» عطفت عليها جملة فعلية أخرى «وتجرى فى ثنايتها من المحالة ثقبا رائدًا قلقا» ، وبعدها جملة اسمية «لها أداة وأعوان» . وهنا طالت الجملة عن

(١) القتب : من عدة السانية . الغرب : الدلو الكبير . انسحق : أفرغ ما فيه فذهب بعيدًا .

طريق العطف على المبتدأ المؤخر «وأعوان» . وقد وصف هذا المعطوف بجملة أخرى داخلة فى بناء الجملة الاسمية «غدون لها» ، ثم أبدل من المبتدأ «أداة» «قتب» وعطف على البدل كلمة أخرى نعتت بجملة شرطية «وغرب إذا ما أفرغ انسحقا» وأما الجملة الخامسة من الجمل التى وصفت بها المقتلة ، فقد طالت حتى استغرقت الأبيات الأربعة الباقية ، وهى فى أساسها جملة اسمية عطفت على السابقة «وخلفها سائق» ، وقد تأخر المبتدأ النكرة تمهيدًا لنعته بجملتين فعليتين إحداهما قصيرة «يحدو» والأخرى شرطية «إذا خشيت منه اللحاق تمد الصلب والعنقا» . وعطف على المبتدأ المؤخر اسم آخر «وقابل» وصف هو الآخر بثلاث جمل ، الأولى فعلية قصيرة «يتغنى» والثانية شرطية «كلما قدرت على العراقى يداه قائمًا دفقا» والثالثة فعلية وقد طالت عناصرها هى الأخرى : «يحيل فى جدول» وقد نعت هذا الجدول بجملة طويلة «تحبو ضفادعه حبو الجوارى» وقد قيد الفعل وفاعله بثلاث جمل فعلية حالية : «ترى فى مائه نطقا» و«يخرجن من شربات ماؤها طحل على الجذوع» ، و«يخفن الغم والغرقا» .

ولعلك لاحظت كيف استطالت عناصر «خبر كأن» كل هذه الاستطالة التى هى محكمة متماسكة فى الوقت نفسه . وقد يحلل نقاد الشعر عناصر هذه الصورة ويعيدون تركيبها ، ويكشفون أبعادها ومراميها ، ويبينون أوجه الجمال فيها ، ولكنهم مع هذا كله يقصرون تقصيرًا بالغًا إذا أهملوا بناء هذه الجملة وطريقة تركيبها وتأليفها على هذا النحو المتداخل ، الذى يعين تتبعه على جلاء مهمة القارئ البصير .

٢- تآلف النسج الشعرى وبناء الجملة

يتآلف النظام النحوى فى العربية مع النسج الشعرى فيها تآلفًا عظيمًا ، ويظهر بناء الجملة مرونة فائقة فى قابليته للتشكيل الشعرى على اختلاف بحوره وتعدد قوافيه . والنسج الشعرى من جانبه يطوع بناء الجملة للأوزان والقوافى . والوزن الشعرى فى حقيقة أمره يقوم على توالٍ منظم للمقاطع الصوتية ، بحيث يكون لكل وزن خاص ، مما اصطلح على تسميته بالبحر ، نظام مخصوص فى تتابع هذه المقاطع الصوتية [١] . وقد سلك العروضيون نظام هذه المقاطع فيما يسمونه «التفعيلات» . وليست التفعيلة فى جوهرها إلا تنظيمًا معينًا للمقاطع الصوتية المختلفة فى الطول والقصر فى كتلة صوتية تتكرر بنظام فى البيت ، فتفعيلة «مستفعلن» مثلاً عبارة عن أربعة مقاطع «مس» و«تف» و«ع» و«لن» . وعلى ذلك يكون بيت بحر الرجز التام تكرارًا لهذه المجموعة ست مرات . وينطبق هذا نفسه على الأبحر التى تتكون وحدتها المتكررة من تفعيلتين معًا مثل بحر الطويل الذى تتكون وحدة بيته التى تتكرر فيه أربع مرات من «فعولن مفاعيلن» معًا . والمقاطع الصوتية لهذه الوحدة سبعة مقاطع . ولو كانت هناك صيغة كلمة عربية يمكن أن تتألف من سبعة مقاطع على هذا النحو لوضع العروضيون لهذا البحر تفعيلة واحدة مؤلفة من هذا العدد من المقاطع وبهذا التنظيم

---

(١) من المعروف طبعًا أن العروضيين يقسمون التفعيلة إلى أسباب وأوتاد وفواصل . والسبب إلى خفيف وهو ما تكوَّن من متحرك فساكن مثل «لم» وثقيل وهو ما تكوَّن من متحركين مثل «أر» (فعل مضارع مجزوم) والأوتاد إلى وتد مجموع ، وهو ما تكون من متحركين فساكن مثل (على) ، ووتد مفروق وهو ما تكون من متحرك فساكن فمتحرك مثل (ظهْر) . والفاصلة ، إما صغرى ، وهى ما تكون من ثلاثة متحركات فساكن مثل (جبلٌ) [مع مرعاة التنوين] وإما كبرى وهى ما تكون من أربعة متحركات فساكن مثل (سمكةٌ) . [مع مراعاة التنوين] ويجمعونها فى هذا العبارة (لم أر على ظهر جبلٍ سمكةً) .

نفسه . ولما لم يكن هناك مثل هذه الصيغة ، وضع العروضيون هاتين التفعيلتين معًا بوصفهما وحدة متكررة فى البيت من بحر الطويل أربع مرات .

ونظام الشعر نفسه مرن مرونة تمكن الشاعر من بناء جمله ، حيث يقدم هذا النظام تسامحًا فى مقاطع معينة من هذه الوحدات «التفعيلات» ، تعرف فى مصطلحات العروضيين باسم الزحاف [1] . وهو فى حقيقة أمره محصور فى ضربين من التغيير :

أحدهما : هو الاختصار فى طول بعض المقاطع المؤلفة للوحدة «التفعيلة» . فمثلاً «مستفعلن» يصل بها الزحاف إلى أن تصير «متعلن» ، وهى صورة على أقصى ما يمكن أن يحدث فيها من زحاف . فكل من «مستفعلن» و«متعلن» أربعة مقاطع ، غير أن المقطعين الأول والثانى فى «مستفعلن» طويلان : حيث يتألف كل منهما من متحرك فساكن : «مس» ، «تف» وأما المقطعان الأول والثانى فى الصورة المزاحفة فهما قصيران بالقياس إلى الصورة الأولى حيث يتألف كل منهما من متحرك فحسب «م» و«ت» وبين هاتين الصورتين صورتان أخريان تدوران فى إطار الطول والقصر فى بعض المقاطع إحداهما صورة يقصر فيها المقطع الأول فقط ويبقى الثانى على طوله بحيث تصير التفعيلة «متفعلن» والأخرى يقصر فيها المقطع الثانى ويبقى الأول على طوله بحيث تصير التفعلية «مستعلن» ويحولها العروضيون إلى «مفتعلن» . والملاحظ أنه فى الصور الأربع تظل التفعيلة محافظة على عدد المقاطع فيها ، فهى أربعة مقاطع فى كل صورة ، والاختلاف إنما يكون فى تقصير بعض المقاطع فحسب ، على ما يبدو فى الشكل الآتى :

١ – مستفعلن : مس /تف /ع /لن – صورة تامة

٢ – متفعلن : م /تف /ع /لن – صورة مزاحفة قصر فيها المقطع الأول فقط

---

(١) التغيير الذى يسمى زحافًا يسمح به فى حشو البيت وهو عدا التفعيلة التى فى آخر الشطر الأول من البيت وتسمى العروض ، والتفعيلة التى فى آخر الشطر الثانى وتسمى الضرب . وإذا عرض الزحاف لا يلزم .

٣ - مستعلن أو مفتعلن : مس/ت/ع/لن - صورة مزاحفة قصر فيها المقطع الثانى فقط .

٤ - متعلن :م/ت/ع/لن - صورة مزاحفة قصر فيها المقطعان الأول والثانى معًا .

ويتناول هذا النوع من التغيير التفعيلات الرباعية المقاطع «مستفعلن» ، «فاعلاتن» ، «مفاعيلن» ، «مفعولات» والثلاثية المقاطع : «فعولن» و«فاعلن» ولا يتناول التفعيلات الخماسية المقاطع «متفاعلن» و«مفاعلتن» ولعلنا نلاحظ أن التغيير لا يتناول إلا الساكن من المقطع ، وهو ما يؤدى حذفه بالضرورة إلى تقصير القطع ، على أن هذا لا يتناول كل مقطع من المقاطع المكونة للتفعيلة ، فهناك مقاطع لا يدخلها هذا التغيير فالمقطع الثانى فى «فعولن» والمقطع الرابع فى غيرها لا يقصران تقصير زحاف مطلقًا .

الثانى : إدماج مقطعين قصيرين فى مقطع واحد طويل : أو - إن شئت - استبدال مقطع طويل بمقطعين قصيرين ، ولا يتم ذلك إلا فى تفعيلتين هما «متَفاعلن» و«مفاعلَتن» ، والأولى وحدة بيت الكامل ، والثانية وحدة بيت الوافر .

ولا يكون تغيير الزحاف فى تفعيلة «متَفاعلن» ، إلا بإدماج المقطعين الأول والثانى «م» ، و«ت» فى مقطع واحد طويل بالقياس إلى كل منهما ، ويقتضى ذلك إسكان الثانى فيصير المقطع هو «متْ» [1] . ولا يكون فى تفعيلة «مفاعلَتن» إلا بإدماج المقطعين الثالث والرابع «ع» و«ل» فى مقطع واحد طويل، ويقتضى ذلك إسكان الثانى «علْ» [2] . وبذلك تصير التفعيلة أربعة مقاطع بدلا من خمسة مقاطع .

وهذه التغييرات أو الزحافات ، فضلاً عما يقوله أصحاب صناعة الشعر من أنها تكسر رتابة الوزن أو غير ذلك ، تمكن بناء الجملة من أن يرد على وفق النسج الشعرى

(١) وهنا تلتبس هذه التفعيلة «متْفاعلن» بإسكان التاء مع «مستفعلن» . ولكن النظام الشعرى لا يسمح لتفعيلة بحر الكامل المزاحفة «متفاعلن» بالتغيير الذى يحدث فى تفعيلة الرجز «مستفعلن» .

(٢) وهنا تلتبس تفعيلة بحر الوافر المزاحفة «مفاعلْتن» - بسكون اللام - مع تفعيلة بحر الهزج «مفاعيلن». ولكن هناك تغييرًا خاصًا فى مفاعيلن ، لا يسمح لتفعيلة بحر الوافر المزاحفة التى تشبهها بمثله .

من حيث صيغ المفردات بالدرجة الأولى ، وتمكن الشاعر من استبدال كلمات بأخرى إذا أراد ذلك . ففى قول بشر بن أبى خازم [1] .

وفى الأظعان آنسة لعوبٌ ... تيمَّم أهْلُها بلدًا فساروا

من اللاتى غُذينَ بِغَيْر بؤْسٍ ... منازلُها القُصَيْبَةُ فالأوَار

غذاها قارصٌ يجرى عَلَيْها ... ومحَضٌ حِينَ تَنْبِعثُ العشار

نبيلة موْضِع الحِجْلَين خَوْدٌ ... وفى الكِشْحَينْ والبطن اضِطْمار

ثَقَالٌ كلَّما رَامَت قيامًا ... وفيها حِينَ تَنْبعث انْبهارُ [2]

إذا استثنينا تفعيلتى العَروض والضرب من كل بيت ، بقى فى كل بيت أربع تفعيلات مجموعها فى الأبيات الخمسة عشرون تفعيلة ، ورد منها مزاحفًا إحدى عشرة تفعيلة . هذا الزحاف الخاص بتفعيلة بحر الوافر - وهو إسكان الحرف الخامس من «مفاعلْتن» أو إدماج المقطعين الثالث والرابع القصيرين فى مقطع واحد طويل - هو الذى أتاح فى هذه التراكيب إيراد كلمات «الأظعان» ، و«اللاتى» ، وضمير الغائبة فى «غذاها» ، والفعل «يجرى» ، وتنوين كلمة «محض» على وفق التجرد من أداة التعريف والإضافة ، وكلمة «الحجلين» و«الكشحين» ، وتنوين «ثقال» ، والفعل «رامت» وضمير الغائبة فى «فيها» . وبوسع الشاعر - بطبيعة الحال - أن يأتى بكلمات أخرى غير هذه تتيح له أن تكون التفعيلة غير مزاحفة .

---

(١) الديوان : ٦٤ /٦٥ - (تحقيق الدكتور عزة حسن - دمشق ، ١٩٧٢) .

(٢) الأظعان : النساء فى هوادجهن ، واحدتها ظعينة . تيمم أهلها : قصدوا واتجهوا . القصيبة والأوار : موضعان . القارص : اللبن الذى أخذ فيه الطعم . يجرى عليها : دائم غير منقطع . المحض : اللبن الخالص الذى تذهب رغوته . العشار من الإبل واحدتها عشراء ، وهى التى تم لها عشرة أشهر من حملها إلى أن تنتج ، وبعد ما تنتج بشهرين . نبيلة موضع الحجلين : عظيمة موضع الخلاخيل ، أى أنها ممتلئة الساقين . الخود : المرأة الشابة الحسنة . الكشحان : الخاصرتان . والاضطمار : الضمور والنحول . الثقال : العظيمة العجيزة ، اللفاء الفخذين . تنبعث : تسير . الانبهار : انقطاع النفس .

ولو أن البحر الشعرى مختلف عن بحر الوافر ، لاختلف ورود هذه الكلمات بطبيعة الحال ، واختلف بالضرورة شغلها لوظائف فى الجملة نظرًا لاختلاف التركيب أو بناء الجملة .

ويمكن القول بأن مرونة الشعر تتمثل فى عدة أمور :

١ - تنوع البحور فى الشعر ، فهى ستة عشر بحرًا ، منها التام والمجزوء والمشطور والمنهوك . ويضاف إليها التنوع الذى يتيحه التغيير فى تفعيلتى العروض والضرب ، وهو ما يسمى «العلة» [1] .

٢ - الإمكانات المتاحة فى التفعيلة الواحدة ، أى التغييرات المعروفة بالزحاف ، فضلاً عن المساواة فى القيمة العروضية بين الحرف الصحيح المسكن وحرف المد ، أو الحركة الطويلة ، وهذا يعطى إمكانًا عظيمًا لاستغلال كلمات مختلفة ، حيث يتساوى فى الوزن «ما» و«فى» والمقطع الثانى من «يدعو» مع «لم» أو «قد» أو «هل» .

٣ - اختلاف القوافى من قصيدة لأخرى ، من حيث حرف الروى وحركته ، والاكتفاء فى تشكيلها بقيمة حركة الروى الصوتية دون اشتراط دلالة نحوية متكررة فى كل الأبيات لهذه الحركة ، وترك هذا الجانب لبناء الجملة .

ومرونة النسج الشعرى لا يمكنها أن تحقق غايتها ، إلا إذا أمدها النظام اللغوى بعدد من الإمكانات المختلفة فى بنية المفردات ، وفى بناء الجمل التى تتلاحم مع «الوزن» و«القافية» فى الشعر . على أن هناك جانبًا بارزًا فى هذا الصدد أريد أن أتأنى عنده ، فهو يدل على ما وراء ذلك من الإمكانات النحوية التى يقدمها النظام اللغوى

---

(١) هناك علة بالنقصان وعلة بالزيادة ، وهى إذا عرضت لزمت فى جميع أبيات القصيدة . ولكى يتضح هذا التنوع يمكن قراءة هذين البيتين ، وهما معًا من بحر الكامل ، وإنما اختلفا من حيث التغيير فى العروض والضرب . الأول قول عنترة .

ولقد ذكرتك والرماح نواهل ... منى وبيض الهند تقطر من دمى

والثانى للمخبل السعدى ، وهو قوله :

ذكر الرباب وذكرها سقم ... فصبا وليس لمن صبا حلم

فى تفاعله مع النسج الشعرى . هذا الجانب هو التقديم والتأخير [١] ، واحتياج حركة القافية الموحدة فى القصيدة القديمة إلى نوع من الوظائف النحوية الخاصة التى تشغلها فى جملتها الكلمة الواردة فى القافية ، وتأثير هذه الحركة على بناء الجملة فى البيت كله أحيانًا ، بحيث نجد الجملة تتجه إلى أن تكون الكلمة مرفوعة إذا كانت القوافى كذلك ، أو منصوبة أو مجرورة إذا كانت القوافى فى القصيدة كذلك مع تنويع دواعى الرفع والنصب والجر .

وكما يعمل التقديم والتأخير الذى يتيحه النظام اللغوى على إقامة وزن البيت ، يعمل كذلك على تهيئة استواء بناء الجملة فى اتجاه القافية ، فتأتى مستقرة غير جافية ، وفى الوقت نفسه يحقق ترابط العناصر فى الجملة على النحو الذى سبق فى الفصل الثانى . وسوف أقصر الحديث عن هذا الجانب من خلال رصد حركة القافية وما تشغله كلمتها من وظائف . وسوف يجرنا هذا إلى عدد من الملاحظات . حول بناء الجملة فى الشعر القديم ، مع ملاحظة أنه نسيج متشابك متلاحم الخيوط .

والقافية المطلقة تكون محركة الروى بحركة من ثلاث : الفتحة أو الكسرة أو الضمة ودلالة كل حركة من هذه الحركات الثلاث تختلف باختلاف الإعراب والبناء ، ففى المعرب تكون دلالة الفتحة النصب ، ودلالة الضمة الرفع ، ودلالة الكسرة الجر . وفى المبنى تكون دلالة الفتحة الفتح ، ودلالة الضمة الضم ودلالة الكسرة الكسر . ولا تعنى القافية بدلالة حركتها الإعرابية أو البنائية ، فالمهم هو القيمة الصوتية بصرف النظر عن الدلالة الخاصة ، ولكن الذى يعنى بدلالة حركة القافية هو بناء جملة البيت [٢] .

---

(١) ليس التقديم والتأخير خاصًّا بالشعر ، فهو إمكان نحوى فى اللغة بمستويات التعبير المختلفة فيها . وفى القرآن الكريم نماذج كثيرة للتقديم والتأخير ، وبخاصة عند نهاية الآيات القصيرة والطويلة على السواء ، حيث يهيئ التقديم والتأخير رعاية توافق كثير من الفواصل القرآنية ، فضلا عما يمكن أن يفهم من هذا التقديم والتأخير غير ضبط الإيقاع الصوتى للفاصلة القرآنية من معانٍ أخر .

(٢) فى قول امرئ القيس مثلاً :

وليل كموج البحر أرخى سدوله ... علىّ بأنواعِ الهموم ليبتلى

فقلت له لما تمطى بصلبه ... وأردف أعجازًا وناء بكلكل =

والمعروف أن هناك أكثر من وظيفة نحوية واحدة تشترك فى حالة واحدة ، كاشتراك المفاعيل الخمسة والحال والتمييز وتابع المنصوب والمستثنى والمنادى المنصوب فى حالة إعرابية واحدة هى النصب . غير أن النصب كما يكون بالفتحة ، يكون أيضا بالياء والكسرة . ومرة أخرى ، المهم هو القيمة الصوتية لحركة القافية بصرف النظر عن الدلالة الخاصة لهذه الحركة من حيث الإعراب أو البناء ، وبذلك تزدوج دلالة حركة القافية ، فالقصيدة تطلبها قيمة صوتية معينة تسهم فى اتحاد إيقاع أواخر الأبيات وتوافقها ، والنظام النحوى يطلبها علامة إعرابية دالة على وظيفة الكلمة التى ترد فى القافية . أو علامة بناء الكلمة إذا كانت كلمة القافية من المبنيات التى ألزمتها اللغة حركة معينة . ونسج البيت الشعرى عليه أن يراعى ازدواج هذه الدلالة لحركة القافية ويؤلف بينهما فى إحكام وتلاحم ، وإظهار البيت - مع ذلك - فى بناء محكم لا اضطراب فيه .

وهنا يتآزر النظام النحوى مع النسج الشعرى ، فيقدم للقافية ذات الروى المضموم (والضم هنا قيمة صوتية فحسب) كلمات مرفوعة بالضمة ، لأنها تشغل وظائف نحوية حالتها الرفع بالضمة ، أو مضمومة لأنها مبنية على الضم ، وتقدم للقافية المفتوحة الروى كلمات منصوبة بالفتحة أو مبنية على الفتح ، وتقدم للقافية المكسورة الروى كلمات مجرورة بالكسرة أو مبنية على الكسر . وسوف أختار لكل حالة قصيدة أطبق عليها ما يقدمه النظام النحوى للنسج الشعرى ، ويظهر فيه تآلف الجانبين معًا .

الحالة الأولى : القافية المضمومة ، وسوف يكون التطبيق على قصيدة أبى بصير ميمون بن قيس المعروف بالأعشى [1] وهى قصيدة طويلة تبلغ ستة وستين بيتًا مطلعها:

ودع هريـرة إن الـركب مـرتـحل وهـل تـطـيـق وداعًـا أيـهـا الـرجـل

= لا تهتم القافية إلا بكسر اللام فى «ليبتلى» و «بكلكل» والنظام النحوى والصرفى هو الذى يفسر حركة اللام فى «كلكل» على أنها مجرورة بحرف الجر . وكسرة اللام فى الفعل يبتلى على أنه ليس مبنيًّا للمجهول وهكذا .

(١) الديوان : صفحة ١٤٤ . [المؤسسة العربية للطباعة والنشر - بيروت] .

والمتوقع أن تكون الكلمة التى تتضمن القافية فى وظيفة نحوية مما يأتى :

١ - أن تكون فاعلاً . ومعنى هذا أنه إذا كان هناك ما يتعلق بالفعل أو يقيده ، فلابد أن يتقدم على الفاعل ، مثل قوله :

سائل بنى أسد عنا فقد علموا أن سوف يأتيك من أنبائنا شكل [1]

والنظام النحوى هنا يلزم أن يكون المفعول به مقدمًا لكونه ضميرًا متصلاً ، ويبيح تقديم الجار والمجرور «من أنبائنا» . وإذا لم يكن تقديم المفعول به واجبًا ، كان جائزًا مثل قوله :

كناطح صخرة يومًا ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

فقد فصل بين الفعل «أوهى» وفاعله «الوعل» بالمفعول به الملتبس بضمير الفاعل «قرنه» . وقد يتأخر الفاعل ، ويكون فعله فى صدر البيت مثل قوله :

يكاد يصرعها لولا تشددها إذا تقوم إلى جاراتها الكسل

ففصل بين الفعل «يصرعها» وفاعله «الكسل» بالمفعول وهو ضمير الغائبة فى يصرعها والجملتين الشرطيتين «لولا تشددها» و«إذا تقوم إلى جاراتها» . وقد يأتى الفاعل بعد فعله دون فاصل مثل قوله :

يومًا بأطيب منها نشر رائحة ولا بأحسن منها إذ دنا الأصل

وقوله :

ألست منتهيًا عن نحت أثلتنا ولست ضائرها ما أطت الإبل

وقد وردت الكلمة المتضمنة للقافية فى هذه القصيدة فاعلاً ثمانى مرات .

٢ - أن تكون نائب فاعل ، سواء أكان متصلاً بفعله أو مفصولاً منه بتقديم ما يتعلق

(١) الشكل : الأخبار المختلفة .

بالفعل أو غيره . وقد وردت فى هذه القصيدة كلمة واحدة فى القافية تعرب نائب فاعل ، هى قوله :

علقتها عرضًا وعلقت رجلاً غيرى وعلق أخرى غيرها الرجل

وهذا البيت يستشهد به النحاة على أن الفاعل يحذف ويبنى فعله للمجهول من أجل تصحيح النظم . يقول صاحب شرح التصريح : «فبنى علق فى المواطن الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم به ، وهو الله تعالى ، لتصحيح النظم إذ لو قال : علقنى الله إياها ، وعلقها الله رجلاً غيرى ، وعلق الله أخرى ذلك الرجل لاختل النظم» [1] وليس هذا خاصًّا ببناء الفعل للمجهول دون غيره ، حيث يمكن القول بأن أى تقديم وتأخير أو أى نظم نحوى فى البيت الشعرى لا يمكن معه غيره ويكون تصحيح النظم ثمرة مجنية من ورائه ، وليس تصحيح النظم هو الثمرة الوحيدة التى يمكن جنيها من وراء ذلك . ومعنى هذا أن التركيب فى الشعر على الصورة أو الهيئة التى يرد بها لابد أن يكون وراءه معنى آخر بالإضافة إلى تصحيح النظم ، أى الوزن والقافية معًا .

ولم ترد كلمة القافية نائب فاعل فى هذه القصيدة إلا مرة واحدة فحسب .

٣ - أن تكون مبتدأ . وإذا وردت الكلمة التى تتضمن القافية فى البيت مبتدأ ، اقتضى هذا ضرورة أن يكون الخبر مقدمًا أو محذوفًا . وإذا كان المبتدأ مؤخرًا ، فقد يكون تأخيره لازمًا ، لأنه نكرة وخبره جار ومجرور أو ظرف مختصان ، وذلك مثل قوله :

وبلدة مثل ظهر الترس موحشة للجن بالليل فى حافاتها زجل [2]

فقد تأخر المبتدأ «زجل» وتقدم عليه خبره «للجن» .

والمبتدأ هنا نكرة لا مسوغ لها إلا أن يتقدم الخبر ، وهو هنا جار ومجرور مختص. وبعد هذا البيت قوله :

لا يتنمى لها بالقيظ يركبها إلا الذين لهم فيما أتوا مهل

(١) شرح التصريح : ١/٢٨٦ .

(٢) مثل ظهر الترس : مقفرة لا شىء فيها . حافاتها . جوانبها . زجل : صوت .

جاوزتها بطليح جسرة سرح ... في مرفقيها إذا استعرضتها فتل[1]

فكلمة «مهل» مبتدأ مؤخر خبره «لهم» وكلمة «فتل» مبتدأ مؤخر كذلك خبره «في مرفقيها» . ففي هذه الأبيات تأخر المبتدأ ليخدم غرضين معًا : أولهما ، تصحيح بناء الجملة حيث لا تكون النكرة مبتدأً هنا إلا إذا تأخرت ، والآخر إقامة الوزن وتصحيح القافية حيث اشتملت الكلمة على حرف الروى «اللام» ، والحركة التى تتطلبها القافية والنحو معًا .

وقد يتأخر المبتدأ ويكون تأخيره غير لازم نحويًا ، كقوله :

والساحبات ذيول الخز آونة ... والرافلات على أعجازها العجل[2]

فهنا تأخر المبتدأ «العجل» وتقدم الخبر «على أعجازها» . والنظام النحوى لا يلزم أن يتأخر المبتدأ هنا ، ولا يمنعه كذلك ، فقدم بذلك إمكان التقديم والتأخير . وقد وردت الكلمة التى تتضمن القافية مبتدأً فى هذه القصيدة أربع مرات .

٤ - أن تكون خبرًا للمبتدأ . وفى هذه الحالة لا يتوقع تقديم ولا تأخير ، لأن رتبة الخبر التأخير ، وإذا ورد فى قافية قصيدة رويها محرك بالضمة ، فإنه يكون فى موضعه . غير أنه قد يتأخر الخبر وجوبًا ، بمعنى أنه لا يجوز له أن يتقدم فى هذه الحالة . وفى هذه القصيدة أربعة أبيات فقط ، وردت فيها كلمة القافية ووظيفتها النحوية هى الخبر للمبتدأ ، هى قوله :

إذا تقوم يضُوع المسك أصْوِرة ... والزنبق الورد من أردانها شمل[3]

وقوله :

وعُلّقتنى أُخَيرى ما تلائمنى ... فاجتمع الحب حبًّا كله تبل[4]

---

(١) يتنمى : يتطلع . المهل : العدة . الطليح : الناقة المعيبة من كثرة السير . الجسرة : الضخمة القوية . السرح : السهلة السير . الفتل : الاندماج وتباعد المرفقين عن الزور .

(٢) العجل : واحدتها عجلة وهى القربة الصغيرة ، يشبه أردافها الممتلئة بالقرب يترجرج فيها الماء .

(٣) يضوع : ينتشر . أصورة : واحده صوار ، وهو الرائحة الطيبة . شمل : شامل .

(٤) التبل من تبله ، أى ذهب بعقله .

وقوله :

يـا مـن رأى عـارضًـا قـد بت أرقبـه كـأنـمـا الـبـرق فى حـافـاتـه الـشـعـل

وقوله :

نـازعـتـهـم قُضُـب الـريـحـان مـتـكئًـا وقـهـوة مـرة راووقـهـا خضـل [1]

٥ – أن تكون خبرًا لإنّ أو إحدى أخواتها . وفى هذه الحالة يأتى الخبر فى موضعه أو رتبته من النظام النحوى ، وإذا كان هناك ما يتعلق به تقدم عليه ، وذلك كقوله :

هِـرْ كَـولـة فُـنُـق دُرُم مـرافـقـهـا كـأن أخـمـصـهـا بـالـشـوك منـتـعـل [2]

فقد تقدم الجار والمجرور «بالشوك» وهو متعلق بخبر كأن «منتعل» لتستوى القافية . وقوله :

كـلا زعـمـتـم بـأنـا لا نـقـاتـلـكـم إنـا لأمـثـالـكـم ، يـا قـومـنـا ، قـتـل

فخبر «إن» فى موضعه من القافية وبناء الجملة ، وقد تقدم عليه ما يتعلق به «لأمثالكم» ، وفصل بينهما بالنداء «ياقومنا» . ولم ترد كلمة القافية خبرًا لإن أو إحدى أخواتها بهذه القصيدة إلا فى هذين البيتين .

٦ – أن تكون اسم كان أو إحدى أخواتها . وهنا لابد أن يكون مؤخرًا ، ولم ترد كلمة القافية فى هذه القصيدة اسمًا لكان أو إحدى أخواتها ، على أنها – بطبيعة الحال – ممكنة الورود . وقد وردت فى قصائد أخرى مثل قول الشنفرى [3] .

ومـا ذاك إلا بـسـطـة عـن تـفـضـل عـلـيـهـم وكـان الأفـضـل الـمـتـفـضـل

وقول كعب بن سعد الغنوى [4] :

يـبـيـت الـنـدى يـا أم عـمـرو ضـجـيـعـه إذا لـم يـكـن فـى الـمـنـقـيـات حـلـوب

(١) القهوة : الخمر . الراووق : إناء الخمر . الخضل : الندى .
(٢) الهركولة : العظيمة الوركين . الفنق : المنعمة . درم مرافقها : أى أن لحم ذراعيها يوارى عظمها .
(٣) مختارات شعراء العرب ، لابن الشجرى : ٧٧ . (٤) المصدر السابق : ١١٥ .

غير أن تأخير اسم كان فى هذا البيت لازم لأنه لو تقدم التبس الخبر بالنعت ، لكونه هنا نكرة غير مخصصة . وقول أعشى باهلة [1] .

يأبى على الناس لا يلوى على أحد   حتى التقينا وكانت دوننا مضرُ

٧ - أن تكون منادى مبنيًّا على الضم . وقد جاء فى القصيدة بيت واحد قافيته اسم منادى مبنى على الضم لأنه نكرة مقصودة ، وهو قوله :

قالت هريرة لما جئت زائرها   ويلى عليك وويلى منك يارجلُ

٨ - أن تكون تابعة لحالة مما سبق ، أى نعتًا ، أو توكيدًا ، أو عطفًا أو بدلاً ، .

وقد جاء فى هذه القصيدة تسعة وعشرون بيتًا قافية كل منها تابع لمرفوع ، وقد استأثر النعت من التوابع بثمانية عشر بيتًا على الوجه الآتى :

(أ) نعت المنادى : بيت واحد

(ب) نعت المبتدأ : بيت واحد

(جـ) نعت لخبر إن : بيت واحد

(د) نعت لنائب الفاعل : بيت واحد

(هـ) نعت لمعطوف على مبتدأ : بيت واحد

(و) نعت لمعطوف على الفاعل : ثلاثة أبيات

(ز) نعت الفاعل : عشرة أبيات

وجاء العطف تاليًا للنعت ، حيث ورد أحد عشر بيتًا ، قافية كل منها معطوف على مرفوع على الوجه الآتى :

(أ) معطوف على خبر المبتدأ : بيتان

---

(١) المصدر السابق : ٣٣ .

(ب) معطوف على المبتدأ :ثلاثة أبيات .

(جـ) معطوف على بدل من المبتدأ : بيت واحد

(د) معطوف على الفاعل : خمسة أبيات .

ولم ترد القافية توكيدًا فى هذه القصيدة ، لا لفظيًا ولا معنويًا . ونسيج هذه القصيدة يأبى أن ترد فيه القافية توكيدًا معنويًا لمانعين : أولهما ، أن ألفاظ التوكيد المعنوى لا تتساوق مع روى هذه القصيدة . وثانيهما ، أن ألفاظ التوكيد المعنوى لابد من اشتمالها على ضمير المؤكد ، وهذا - أيضًا - يتنافى مع روى هذه القصيدة . ولم ترد كذلك بدلاً ، وإن كان هناك بيت واحد وردت فيه القافية اسمًا معطوفا على بدل من المبتدأ هو قوله :

فكلنا مغرم يهذى بصاحبه ... ناء ودان ومحبول ومحتبل

وفى كل الحالات السابقة ، تكون الكلمة التى تتضمن القافية اسمًا .

٩ - أن تكون فعلاً مضارعًا . ولكى تكون حركة آخره الضمة ، يقتضى أحد أمرين إما أن يكون من غير الأفعال الخمسة وفاعله ضميرًا مستترًا وفى هذه الحالة لابد أن يكون غير مسبوق بناصب أو جازم ، وإما أن يكون مسندًا إلى واو الجماعة فقط وفى هذه لابد أن يكون مسبوقًا بناصب أو جازم ، وهذه الحالة الثانية لم ترد فى القصيدة مطلقًا . وقد ورد أربعة عشر بيتا آخركل منها فعل مضارع مرفوع بصرف النظر عن موقع الجملة التى يشغلها الفعل المضارع وفاعله المستتر من الإعراب ، فقد تكون الجملة مفعولاً ثانيًا ، مثل قوله :

ليست كمن يكره الجيران طلعتها ... ولا تراها لسر الجار تختتل

وقد تكون خبرًا لناسخ مثل قوله :

ملء الوشاح وصفر الدرع بهكنة ... إذا تأتى يكاد الخصر ينخزل [1]

(١) ملء الوشاح : يريد ممتلئة الصدر . صفر الدرع : يريد دقيقة الخصر . بهكنة : ضخمة .

إلى غير ذلك من الوظائف التى تقوم فيها الجملة بوظيفة المفرد .

وإذا كانت هناك متعلقات للفعل أو متممات له تقدمت عليه ، وقد يكون تقدم بعضها واجبًا لأسباب نحوية ، مثل «حبل من تصل ؟» فقد أضيف المفعول به إلى اسم استفهام فلزم تصدره على فعله فى قوله :

صـدت هـريـرة عـنـا مـا تـكـلـمـنـا جـهـلاً بـأم خـلـيـد . حـبـل من تصـل ؟

١٠ - أن تكون فعلاً ماضيًا مسندًا إلى واو الجماعة ، دون غيرها من الضمائر ، حتى يكون آخر الفعل مضمومًا وفقًا للقافية . وقد جاء فى القصيدة ثلاثة أبيات ، قافية كل منها كذلك ، وهى قوله :

لا يـسـتـفـيـقـون مـنـهـا وهى راهـنـة إلا بـهـات ، وإن عـلـوا وإن نـهـلـوا

وقوله :

لأعـرفـنك إن جـد الـنـفـيـر بـنـا وشبت الحرب بالطواف واحتملوا

وقوله :

إنـا نـقـاتـلـهـم ثـمت نـقـتـلـهـم عند اللقاء ، وهم جاروا وهم جهلوا

هذه هى الوظائف النحوية التى يمكن أن تشغلها الكلمات التى تتضمن القافية فى قصيدة مطلقة ، حركة رويها الضمة . وهى إمكانات تعد غنية جدًا إذا عرفنا أنه يمكن أن تأتى الكلمات فى القافية شاغلة لوظيفة واحدة فقط من هذه الوظائف مادامت الكلمات نفسها متغايرة إلا فى اتفاقها فى حرف الروى ، فقد تأتى كلها - أو لا مانع من أن تأتى - فاعلاً ، أو خبرًا أو مبتدأ . وهنا يكون الاعتماد على أمرين :

أولهما : الثراء اللغوى الذى يوفر كلمات يمكن أن توضع فى قافية لقصيدة طويلة ، وهذه مسألة تتعلق بالمعجم .

ثانيهما : إيراد بناء الجمل ، بحيث تتضمن هذه الوظيفة المعينة ، فإن كانت فاعلاً فلابد أن تكون الجمل فعلية يتوافر فى فاعلها شروط القافية . وهكذا .

وقد رأينا أن هذه القصيدة لم تستوعب – على طولها – كل الإمكانات التى يتيحها النظام النحوى ، فقد ورد نائب الفاعل فى قافية بيت واحد ، وورد المنادى المبنى على الضم فى قافية بيت واحد كذلك ، ولم يرد اسم كان المؤخر مطلقًا ، ولا المضارع المسند إلى واو الجماعة المنصوب أو المجزوم كذلك ، ولا الأسماء المبنية على الضم كالذى فى قول الحطيئة مثلاً [(1)] :

وإن غاب عن لأى بغيض كفتهم نواشئ لم تطرر شواربهم بعد

ومن الملاحظ أن كلمة القافية كثر ورودها فاعلاً حيث وردت فى ثمانية أبيات ، ونعتًا للفاعل حيث وردت فى عشرة أبيات ، ونعتًا للمعطوف على الفاعل فى ثلاثة أبيات ، واسمًا معطوفًا على الفاعل فى خمسة أبيات ، بالإضافة إلى نائب الفاعل فى بيت ، ونعت نائب الفاعل فى بيت آخر . وإذا أضفنا إلى ذلك أربعة عشر بيتًا جاءت فيها القافية فعلاً مضارعًا ، وثلاثة أبيات جاءت فيها ماضيًا مسندًا إلى واو الجماعة ، يكون مجموع كل ذلك اثنين وأربعين بيتًا من مجموع أبيات القصيدة التى تبلغ ستة وستين بيتًا ، ومعنى هذا أن هذه القصيدة آثرت الجملة الفعلية فى بناء جملها ، مع ملاحظة أن هذه الجمل الفعلية قد تكون ذات محل إعرابى فى جمل أخرى اسمية أو فعلية .

وقد تختلف هذه النسبة من قصيدة لأخرى . ففى قصيدة لقعنب بن أم صاحب [(2)] مطلعها :

بانت سليمى فأمست دونها عدن وغلقت عندها من قلبك الرهن

وعدتها اثنان وعشرون بيتًا ، تجد أن فيها أحد عشر بيتًا تنتهى بكلمة وظيفتها فاعل أو نائب فاعل أو تابعة لفاعل ، أو فعل ماض مسند إلى واو الجماعة . وفى قصيدة للحطيئة مطلعها [(3)] :

(1) ديوانه : ٤١ .

(2) مختارات شعراء العرب ، لابن الشجرى : ٢٣ .

(3) ديوانه : ٣٩ .

ألا طرقتنا بعدما هجدوا هند   وقد سرن خمسًا واتلأب بنا نجد

وعددها ثمانية عشر بيتًا ، تجد أن كل أبياتها ما عدا بيتين تختم بفاعل أو تابع لفاعل أو ماض مسند إلى واو الجماعة . وفى قصيدة للأعشى [1] مطلعها :

أصرمت حبلك من لميس   اليوم أم طال اجتنابه

عدد أبياتها أربعة وأربعون بيتًا ، جاءت كلمات القافية فى كل أبياتها ، ما عدا ستة أبيات فحسب ، فاعلاً أو نائب فاعل أو مضارعًا مرفوعًا ، غير أن اثنى عشر بيتًا منها تأتى فيها كلمة القافية فاعلاً أو نائب فاعل فيما سميناه من قبل المركب الاسمى ، أى أنه فاعل لاسم فاعل أو صفة مشبهة أو نائب فاعل لاسم مفعول : «مرع جنابه – مزورًا جنابه – طيبة ملابه – مزلفة هضابه – دنس ثيابه – خببًا ركابه – خربًا كعابه – مسحول ترابه – مخضرًا جنابه – دائم أبدًا شبابه – قردًا ربابه» . والمركب الاسمى الأول نعت سببى لمتعلق بالفعل ، والثانى حال فى جملة فعلية ، والأخير حال فى جملة فعلية كذلك . ومعنى هذا أن هناك تسعة وعشرين بيتًا تستولى على قافيتها الجملة الفعلية.

وغلبة الفعل والفاعل ونائب الفاعل وتابع الفاعل أو نائبه ، تطرد فى القصائد القديمة ذات الروى المرفوع ، ولعل هذا يشير إلى غلبة الجملة الفعلية عند الاقتراب من القافية .

وليس من اللازم أن تستوفى كل الإمكانات النحوية فى القافية المرفوعة ، أو يمكن أن تستوفى . ففى بعض القصائد – كما رأينا – تمتنع بعض الإمكانات التى يتيحها النظام النحوى مطلقًا ، فينحصر الخيار فيما عداها . وفى قصيدة الأعشى الأخيرة ، يمتنع مثلاً أن يأتى الفعل الماضى مطلقًا والمنادى المبنى على الضم ، وهذا يتوقف على الوزن واختيار صيغة كلمة القافية فى البيت الأول من القصيدة .

---

(١) ديوانه : ١٩ .

والحالة الثانية : القافية المفتوحة ، وحركة الفتحة أكثر اشتراكًا فى عدد الوظائف من الضمة . وهذا يقتضى أن القافية المفتوحة أكثر حرية فى التنوع من القافية المضمومة أو المكسورة . فالقصيدة ذات الروى المفتوح ، يتوقع فيها أن تكون الكلمة التى تتضمن القافية فى وظيفة نحوية أو حالة مما يأتى :

(١) المفعول به ، إذا كان الاسم غير مقصور . فالاسم المقصور لا يشترط أن يكون مفعولاً به إذا صلح أن يوضع فى القافية فمثلاً كلمة «الهدى» فى قافية قصيدة فيها «محمدًا» لا يلزم أن تكون منصوبة . بل قد تكون فى حالة رفع أو جر ، فجميعها مقدرة، والمهم هنا هو حركة الدال المفتوحة ، وكذلك كل اسم منصوب آخر بسبب غير كونه مفعولاً به . (٢) المفعول المطلق . (٣) المفعول لأجله . (٤) المفعول معه. (٥) الظرف . (٦) الحال . (٧) المستثنى . (٨) التمييز . (٩) تابع المنصوب . (١٠) المنادى المنصوب . (١١) الأسماء المبنية على الفتح . (١٢) الأسماء المقصورة مطلقًا . (١٣) المضارع المنصوب المستتر الفاعل . (١٤) المضارع المسند إلى ألف الاثنين المنصوب أو المجزوم . (١٥) الماضى المستتر الفاعل وهنا تتصل به ألف الإطلاق . (١٦) الماضى المسند إلى ألف الاثنين . (١٧) الأمر المسند إلى ألف الاثنين . (١٨) الأمر المؤكد بالنون الخفيفة إذ تتحول إلى ألف فى الوقف (١٩) الأسماء المختومة بتاء التأنيث لأنها تتحول إلى هاء فى الوقف ويكون المعول على حركة ما قبلها وهو الفتحة . (٢٠) الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم المفتوحة أو التى تتصل بها هاء السكت . (٢١) الأفعال التى تتصل بها ياء المتكلم المفتوحة كذلك . (٢٢) خبر كان أو إحدى أخواتها . (٢٣) اسم إن أو إحدى أخواتها بشرط أن يتأخر . وهنا لابد أن يكون خبرها ظرفًا أو جارًا ومجرورًا . (٢٤) المجرور بحرف الجر أو بالإضافة أو التابع لأحدهما بشرط أن يكون ممنوعًا من الصرف . (٢٥) الفعل المضارع المعتل الآخر المبنى للمجهول إذا لم يكن مجزومًا . (٢٦) جمع المذكر السالم المنتهى بنون مفتوحة . (٢٧) المضارع المنتهى بنون الرفع المفتوحة . وهناك غيرها .

والذى يحكم ورود هذه الوظائف والحالات أو بعضها هو بناء الجملة . وفقًا لما يريد الشاعر التعبير عنه ، وكذلك اختيار صيغة الكلمة فى قافية البيت الأول استجابة للبحر الشعرى الذى يختاره الشاعر لقصيدته . وقد اخترت لاختبار هذه الإمكانات فى الشعر قصيدة لأوس بن حجر . مطلعها[1] :

صحا قلبه عن سكره فتأملا وكان بذكرى أم عمرو موكلا

وقصيدة لزهير مطلعها [2] :

إن الخليط أجد البين فانفرقا وعلق القلب من أسماء ما علقا

وقصيدة لبشامة بن عمرو [3] مطلعها :

هجرت أمامة هجرًا طويلا وحملك النأى عبئًا ثقيلا

قصيدة أوس بن حجر ، وعدد أبياتها اثنان وخمسون بيتًا ، احتل الفعل الماضى قافية اثنين وعشرين بيتًا ، والفعل المضارع المنصوب المستتر الفاعل ثلاثة أبيات ، وخبر كان خمسة أبيات والمفعول به ستة أبيات ، والتابع للمفعول به أحد عشر بيتًا من تسع وقعت نعتًا للمفعول به ، واثنتان وقعت كل منهما معطوفًا على المفعول به . وهناك ثلاثة أبيات وقعت قافيتها حالاً ، وبيت واحد جاءت كلمة القافية فيه مفعولاً مطلقًا ، وبيت واحد وقعت كلمة قافيته تمييزًا .

وقد ساعدت الإمكانات النحوية المختلفة القافية فى عدة مواضع من هذه القصيدة ، منها العدول عن صيغة الاسم إلى الفعل ، والجملة بنوعيها قد تعاقب المفرد فى مواضع معينة . ففى قوله :

وأبيض هنديا كأن غراره تلألؤ برق فى حبى تكللا [4]

(١) ديوانه : صفحة ٨٢. وسوف ترد أبيات كثيرة منها فى المبحث الثالث ، ولذلك لا أذكرها كاملة هنا .

(٢) شرح ديوان زهير ، لثعلب : صفحة ٣٣ . وقد مر فى المبحث الأول من هذا الفصل قطعة صالحة منها ولذلك ، أكتفى بذكرها هناك .

(٣) مختارات شعراء العرب ، لابن الشجرى : ٥٥ .

(٤) غرار السيف : حده . حبى : سحاب مرتفع . تكلل : تراكم واجتمع بعضه فوق بعض .

لو جاء بنعت «حبى» اسمًا «مكلل» لما أمكن أن تكون هذه الكلمة منصوبة وفقًا للقافية ، فعدل عن صيغة الاسم إلى صيغة الفعل «تكلل» ، وهو من الممكن وروده هنا لأن الجملة حينئذ فى محل جر نعت لكلمة (حبى) ، فجاء آخر الفعل مفتوحًا متلائمًا مع القافية .

وقد يكون العدول عن الفعل إلى الاسم محققًا لتوافق القوافى ، كما فى قوله:

وليس أخوك الدائم العهد بالذى ... يذمك إن ولى ويرضيك مقبلا

ففى غير الشعر ، كان يتوقع أن تكون الجملة هكذا «يذمك إن ولى ويرضيك إن أقبل» ، ولكن وزن البيت لا يسمح بهذا التركيب على هذا النحو ، فعدل عن «إن أقبل» إلى صيغة الاسم الذى وقع حالاً «مقبلاً» ، أو أنه عدل عن «موليا» إلى «إن ولى» . وعلى أية حال جاءت كل منهما «إن ولى» و«مقبلا» مطمئنة فى مكانها من البيت وزنا وقافية .

وكذلك ساعدت الإمكانات النحوية على تحقيق النسج الشعرى فى عدد من الأبيات عن طريق التبعية بالعطف ، فعطف فعل على آخر بالفاء ، فاستحكم بناء الجملة وبناء البيت فى الوقت نفسه ، وقد بدأت القصيدة فى البيت الأول بهذه الظاهرة «صحا قلبه عن سكره فتأملا» فأشارت بذلك إلى ملمح من ملامحها وهو ترتب الأفعال وتعاقبها ، ولذلك تكررت هذه الظاهرة فى عدد من الأبيات «أحس .. فأجفل» ، «خاف فأسهل» «وأسمحت .. فعجل» و«صلبها .. فأطول» . ودائمًا يأتى الفعل المعطوف فى القافية فيحقق عددًا من الأغراض فى وقت واحد ، كما فى قوله :

وأملس صوليا كنهى قرارة ... أحس بقاع نفح ريح فأجفلا[1]

وقوله :

كأن مدب النمل يتبع الربى ... ومدرج ذر خاف بردًا فأسهلا

---

(١) انظر شرح معانى المفردات لهذه الأبيات فى هوامش النص فى المبحث الثالث من هذا الفصل .

وقوله :

فلاقى امرأ من ميدعان وأسمحت ... قرونته باليأس منها فعجلا

وقوله :

فلما قضى مما يريد قضاءه ... وصلبها حرصًا عليها فأطولا

وقد يعطف الفعل بأداة العطف «ثم» ، فتفيد مع ضبط القافية معنى ملائمًا فى موضعها ، كما فى قوله :

وإن شد فيها النزع أدبر سهمها ... إلى منتهى من عجسها ثم أقبلا

وقد يعطف بالواو فعل يقع فى القافية على فعل قبله ، فيوحى اجتماع الفعل بالإيغال فى معنى متقارب «ألقى .. وتوكل» «تنطع .. وتنبل» ، «أردف .. وأعجل» ، «خب .. وهرول» «تبجح وتأثل» وهنا – كما فى العطف بالفاء وثم – يستوفى الفعل الأول كل ما يرتبط به ويكتفى بفهم ذلك فى الفعل الثانى عن طريق العطف كما فى قوله :

فأشرط فيها نفسه وهو معصم ... وألقى بأسباب له ، وتوكلا

وقوله :

وحشو جفير من فروع غرائب ... تنطع فيها صانع وتنبلا

وقوله :

فذاك عتادى فى الحروب إذا التظت ... وأردف بأس من حروب وأعجلا

وقوله :

وقومى خيار من أُسَيِّد شجعة ... كرام إذا ما الموت خب وهرولا

ترى الناشئ المجهول منا كسيد ... تبجح فى أعراضه وتأثلا

كما يساعد الترتب الشرطى على استقامة القافية كذلك فى مثل قوله فى هذين البيتين :

وقد أكلت أظفاره الصخر كلما   تعايا عليه طول مرقى توصلا

فمازال حتى نالها وهو معصم   على موطن لو زل عنه تفصلا

وكذلك الترتب السببى كما فى قوله :

فجردها صفراء لا الطول عابها   ولا قصر أزرى بها فتعطلا

وقد ساعدت ألف الإطلاق [1] فى كل هذه الأفعال على أن تأتى هذه الأفعال فى هذه القافية التى ترد فيها أسماء منونة منصوبة ، فيوقف عليها بقلب التنوين ألفًا فى الوقف .

ومن المتوقع أن يتقدم على الكلمة التى تشغل القافية كل ما يتعلق بها حتى تستقر هى فى مكانها . وهنا نجد أن النظام النحوى يسمح بذلك ، أو أن الشاعر لا يأتى إلا بما يسمح فيه النظام بذلك بطريقة عفوية ، كما فى قوله :

صحا قلبه عن سكره فتأملا   وكان بذكرى أم عمرو موكلا

فالجار والمجرور «بذكرى أم عمرو» متعلق بخبر كان «موكلا» ، فتقدم عليه لتستقر «موكلا» قافية للبيت من جانب ، وليستقيم وزن البيت من جانب آخر .

وقوله :

ومبضوعة من رأس فرع شظية   بطود تراه بالسحاب مجللا

فالجار والمجرور «بالسحاب» متعلق بالحال [2] «مجللا» . وكذلك قوله :

كتوم طلاع الكف لا دون ملئها   ولا عجسها عن موضع الكف أفضلا

---

(١) لا يلزم أن يكون الوقف فى آخر البيت بالسكون ، فقد يوقف بالسكون فتكون القافية المقيدة ، أو بالحركة فتكون القافية المطلقة . والوقف بطبيعته يقتضى إطالة الحركة إذ لا يمكن الوقف على حركة قصيرة .
وقد سمى إشباع حركة الروى فى القافية المطلقة «الوصل» ، ويسمى إشباع الفتحة فى الفعل ألف الإطلاق .

(٢) بناء على أن «تراه» من الرؤية البصرية . أما إذا كانت من الرؤية العلمية فإن كلمة «مجللا» تكون مفعولاً به ثانيًا للفعل «تراه» .

فالجار والمجرور «عن موضع الكف» متعلق بالفعل «أفضل» .

وقد يكون فى تقديم المتعلقات على ما تتعلق به فصل بين المتلازمين كالنعت والمنعوت أو غيرهما . وأحيانًا يكون الفصل بغير المتعلق كقوله :

أقيم بدار الحزم مادام حزمها وأحر - إذا حالت - بأن أتحولا

وهنا فصل بين فعل التعجب وفاعله بالشرط «إذا حالت» ولو تقدم أو تأخر لاختل وزن البيت ولم تستقم قافيته .

ويقوم النعت وتعدده ، وكذلك تعدد الخبر والحال بدور مهم فى الوصول إلى القافية . ففى قوله :

وإنى امرؤ أعددت للحرب بعدما رأيت لها نابًا من الشر أعصلا
أصم ردينيًّا كأن كعوبه نوى القسب عراصًا مزجا منصلا

فكل من «أعصلا» و «منصلا» نعت ، والأولى نعت ثانٍ ، والثانية نعت خامس . وهذا يتكرر فى كثير من الأبيات .

وأما قصيدة زهير ، فهى أيضًا من القصائد الطوال ، وعدد أبياتها تسعة وأربعون بيتًا ، وقعت القافية فيها فعلاً ماضيًا فاعله مستتر فى ثمانية عشر بيتًا ، وفعلاً ماضيًا مسندًا إلى ألف الاثنين فى بيت واحد ، واسمًا منصوبًا لأنه خبر لفعل ناسخ من أخوات كان فى بيتين ، ومفعولاً به أو تابعًا له فى ثلاثة وعشرين بيتًا ، واسمًا منصوبًا لأنه حال أو تابع له فى أربعة أبيات ، واسمًا منصوبًا لأنه تمييز فى بيت واحد . ففى اثنين وأربعين بيتًا ، اعتمدت القافية على الفعل أو المفعول أو تابع المفعول به . وفى بعض الأبيات عدل التركيب عن الاسم إلى الموصول وصلته حتى يأتى الفعل الماضى فى القافية التى تناسبه وبناسبها كما فى قوله :

قامت تبدّى بذى ضالٍ لتحزننى ولا محالة أن يشتاق من عشقا

فبدلاً من أن يقول «ولا محالة أن يشتاق العاشق» ، اقتضى النسج الشعرى العدول إلى الموصول «من» وصلته الفعل الماضى «عشقا» ، ولأن الوقف فى الشعر لا يلزم أن يكون بالسكون فى آخر البيت ، امتدت حركة القاف فولدت ما يسميه النحاة والعروضيون ألف الإطلاق :

وقد يعدل عن الاسم الصريح إلى المصدر المؤول ، كما فى قوله :

كأن ريقتها بعد الكرى اغتبقت   من طيّب الراح لما يَعْدُ أن عَتُقا

أى لما يعد العتق بفساد ، كما يشرح ثعلب[1] ، فعدل عن الاسم الصريح إلى المصدر المؤول حتى يستقر الفعل فى موضع القافية .

وقد يعدل إلى الجملة – وهى كما سبق تعاقب المفرد فى مواضع معينة – ففى قوله :

فعدّ عما ترى إذ فات مطلبه   أمسى بذاك غراب البين قد نعقا

جاء بالجملة «قد نعقا» فى موضع خبر أمسى . وكان بالوسع أن يقال : «أمسى بذاك غراب البين ناعقًا» . والذى أود أن أؤكده دائمًا أن التركيب فى الشعر يتوافق فيه جانبا النحو والشعر معًا ، وهما معًا يتآلفان مع المعنى الذى يريد الشاعر توصيله إلى قارئيه ، وما يأتى به الشاعر أدل على ما يريد قوله وأكثر ملاءمة للسياق .

وقد أدى ترتب الأفعال الشرطى فى عدد من الأبيات إلى إحكام بناء القافية والجملة ، مثل : «إذا ما أفرغ انسحقا» ، «كلما قدرت على العراقى يداه قائمًا دفقا» ، «إذا ما دأبها عرقا» ، «إذا ما ضاربوا اعتنقا» ، «إذا ما الليث كذب عن أقرانه صدقا» ، «إذا ما ناطق نطقا» . وكذلك التتابع التعقيبى : «رش السحاب عليه الماء فاطرقا» ، «تداعى الترب فانخرقا» ، «أضاء الصبح فانطلقا» .

---

(١) شرح ديوان زهير : ٣٦ .

وقام المفعول به وتابعه بدور كبير فى نسيج هذ القصيدة المفتوحة الروى ، وقد اقتضى فى بعض الأبيات أن يتقدم عليه ما يتعلق بالفعل حتى يأتى فى آخر البيت ، كما فى قوله :

أغــرُّ أبــيضُ فــيــاضٌ يــفــكّــكُ عــن   أيدى العفاة وعَنْ أعناقها الرِّبقا

وقوله :

يحيل فى جدولٍ تحبو ضفادعه   حبو الجوارى ترى فى مائه نُطُقَا[1]

وقوله :

فصبّحته كلابٌ شدُّها خَطفٌ   وقانص لا ترى فى فعله خُرُقَا

زرق العيون طواها حسن صنعَته   مجَوّعاتٌ كما تطوى بها الخِرقَا[2]

فقد تأخر المفعول فى هذه الأبيات وتقدم عليه كل ما يتعلق بالفعل ، أو يتأخر المفعول الأول ويتقدم ما يتعلق بالمفعول الثانى ، لأن المفعول الأول - وأصله المبتدأ - نكرة ، وهذا مطلب نحوى ، كقوله :

قد جعل المبتغون الخير فى هرم   والسائلون إلى أبوابه طرقا

أما إذا جاء المفعول قبل نهاية البيت فإنه ينعت أو يعطف عليه أو يبدل منه . وقد أبدل منه فى بيت واحد فى قوله :

يطلب شأو امرأين قَدّماَ حَسنًا   نَالاَ الملوكَ وَبذّا هذه السُّوَقا[3]

---

(١) النطق : الطرائق واحدها نطاق . وقال أبو عمرو : هو أن يجتمع الغثاء على الماء فيصير كأنه نطاق حوله إذا يبس .

(٢) البيتان فى وصف الثور الوحشى الذى تطارده كلاب الصيد . شدها : جريها . خطف : سريع . قانص : صائد. الخرق : النزق والعجلة وعدم الإتقان . طواها : هزلها وأضمرها فهى مطويات من الجوع كطى الخرق.

(٣) الشأو : الغاية . بذّا : غَلَبا وفاقا . السُّوق ، أوساط الناس ، أو الرعية .

ونعته فى عدة أبيات ، كقوله :

بجيد مغزلة أدماء خاذلة ... من الظباء تراعى شادنًا خُرِقا [1]

وقوله :

كأن عينى فى غَربى مقتلة ... من النواضح تسقى جنَّةً سُحُقا

تمطو الرِّشاءَ وتُجرِى فى ثِنايتها ... مِنَ المحالةِ ثَقْبًا رَائِدًا قَلِقا [2]

وقوله فى وصف ناقته :

كأن كورى وأنسائى وميثرتى ... كسوتهنّ مُشِبًّا ناشِطًا لهَقا [3]

وقوله فى وصف الثور :

فأدركته سماء بينها خَلَلٌ ... تُروِى الثرى وتسيل الصفصفَ القَرِقا

فهذه الجمل التى وردت فى آخر كل بيت اشتملت على مفعول به لم يتم عنده البيت ، ولا يصلح هو نفسه للقافية ، فاستعان النسج الشعرى بمعطى نحوىٍّ هنا هو النعت : «تراعى شادنا خرقا» والشادن هو الغزال الصغير فقيَّده بكونه «خرقًا» وهو الضعيف ، فاستقام الوزن والقافية والمعنى . وكذلك «تسقى جنة سحقًا» يقول ثعلب: «تسقى جنة سحقًا : يريد تسقى نخلا ، والنخل أحوج إلى كثرة الماء من الخضر وما أشبهها . وقوله : سحقًا ، أراد القافية»[4] ولست أتفق مع رأى من يرى أن الشاعر يلجأ إلى كلمة لا يريدها استكمالاً لبيت أو تصحيحًا لقافية ، لأنه بوسعه أن يغير التركيب

(١) المغزلة : الظبية التى معها غزال . أدماء : خالصة البياض . الخاذلة : المتأخرة . الشادن الخرق : الغزال الصغير الضعيف .

(٢) الغَربان : (بفتح الغين) : الدلوان الضخمان . المقتلة : الناقة المذللة . والنواضح جمع ناضح وهو البعير الذى يستقى عليه . السحق : البعيدة . تمطو : تمد . الرشاء : الحبل . الثناية : الحبل الذى أوثق طرفه بقتبها والطرف الآخر فى الغرب . المحالة : البكرة . الرائد : الذى يجىء ويذهب . القلق : الذى لا يثبت .

(٣) شرح ديوان زهير : ٣٨ .

(٤) السابق نفسه .

كله ، ولعل هذا مما التبس أمره على ثعلب ، وهو نفسه الذى فسر كلمة «سحقًا» حيث يقول : «أسحق الثوب إذا أخلق ، وأسحقت النخلة إذا ذهبت جدتها وإذا طالت – ولا أدرى لعل ذلك مع انجراد – فهى سحوق والجميع سحق»[1] وقد علق محقق كتاب شرح ديوان زهير على عبارة ثعلب بقوله «يريد أنه لم يأت بها لمعنى وإنما ذكرها للقافية. ويحتمل أنه يريد جنة ذات سحق أى ذات بعد ، يريد أنها متباعدة الأقطار والنواحى فهى أحوج للماء الكثير لبعدها وسحقها»[2] وهذا تفسير أقرب إلى السياق وأدنى إلى طبيعة مادة الكلمة ، ولعل ثعلبًا كان يفسرها نحويًّا على أنها بدل من جنة لا نعتًا ، لأنها جمع سحوق . ولعل هذا ما دعاه إلى تفسير الجنة بالنخيل مع أنه يقول «وأصل الجنة البستان ، فجعلها ها هنا النخيل» . والأصمعى يجعلها على حذف مضاف والتقدير عنده «نخيل جنة» ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه»[3] .

وقد عطف على المفعول به اسم آخر يكتمل به البيت وتستقيم القافية فى عدة أبيات من هذه القصيدة :

وخلفها سائق يحدو إذا خشيت ... منه اللحاق تمدّ الصّلبَ والعنُقا

فعطف «العنق» على «الصلب» ولعل العنق أهم ، لأن العنق أظهر فى المد وأبين من الصلب ، ولأنها تتفق مع القوافى . ويقول أيضًا فى وصف الضفادع التى تخرج من الحفر خوفًا من الغرق ، فعطف الغرق على الغم :

يخرجن من شربَاتٍ ماؤها طِحلٌ ... على الجذوع يخفن الغمّ والغرقا

ويقول فى وصف الثور الذى تطارده كلاب الصائد :

حتى إذا ظنّ قرن الشمس غالبة ... وخاف من جانبيه النّهزَ والرّهَقا

(١) السابق نفسه .
(٢) الهامش رقم ٢ من السابق نفسه .
(٣) انظر لسان العرب لابن منظور (سحق) ١٩/١٢ (طبعة بولاق) .

كـــر فـــفـــرج أولاهـــا بـــنـــافـــذة نـجـلاء تـتـبـع روقـيـه دمًا دَفَقا [1]

فعطف على المفعول «النهز» فى البيت الأول كلمة القافية «والرهقا» . وفى البيت الثانى «تتبع روقيه دمًا» قيده بنعته بأنه متدفق . ويقول كذلك فى نعت الخيل :

حـتـى يـؤوب بـهـا شـعـثًـا مـعـطـلـةً تشكو الدوابرَ والأنساء والصُّفقا [2]

وإذا كان العطف بالواو لإفادة مطلق الجمع فإن تأخير الكلمة ذات القاف مقصود لذاته فى هذه القصيدة ، وكذلك يكون الأمر فى القصائد الأخرى حيث يتأخر من المعطوفات ما يتوافق مع القافية . أما إذا كان العطف بالفاء كما فى قوله الآتى حيث يعطف مكانًا على آخر :

فـسـارَ مـنـهـا عـلـى شَـيْـمٍ يَـؤُمّ بـهـا جَـنْـبـى عَـمـايَة فالرُّكّاءَ فالعُمَقا [3]

فقد يفهم من العطف بها الترتيب والتعقيب كما يقول النحاة ، وقد لا يفهم منها الترتيب ، وهو رأى الجرمى الذى يرى أنها «لا تفيد الترتيب فى البقاع ولا فى الأمطار بدليل : بين الدخول فحومل ، وقولهم : مطرنا مكان كذا فمكان كذا ، إذا كان وقوع المطر فيهما فى وقت واحد»[4] ولعل النسج الشعرى يؤكد رأى الجرمى ، إذ لا يستطيع الشاعر – وقد أراد أن يعطف هذه الأماكن بالذات – أن يعدل عن تأخير «العمق» لأنها التى تناسب القافية .

وما ليس فعلاً ولا مفعولاً به ولا تابعًا للمفعول به فى هذه القصيدة ، فهو خمسة أبيات منها أربعة أبيات وقعت كلمة القافية فيها حالاً وهى أحوال فى جملة فعلية ،

(١) النهز : الجذب . الرهق : اللحاق والإدراك . أولاها : سابقها . روقيه : قرنيه : دفقا : متدفقا .

(٢) الدوابر : مآخير الحوافر ، الأنساء : عروق فى الفخذ . الصفق واحدها صفاق بكسر الصاد ، وهو الجلد الذى دون الجلد الأعلى مما يلى البطن حيث ينقب البيطاء .

(٣) فى وصف الثور ، يقول ثعلب : «سار هذا الثور من هذه المواضع علىٰ شيم : على منظر قد شامه وقصده . وعماية : جبل من بلاد بنى عامر . والركاء : موضع بالقرب من عماية . والعمق : دون مكة» وهو بضم العين وفتح الميم .

(٤) شرح التصريح على التوضيح : ١٣٩/٢ .

وبيت واحد وقعت كلمة القافية فيه تمييزًا فى جملة فعلية كذلك . وبذلك يغلب ورود الجملة الفعلية فى بناء هذه القصيدة ، وإن كانت الجملة الفعلية قد وقعت مكونًا فى جملة اسمية فى مواضع كثيرة منها .

وأما قصيدة بشامة بن عمرو النهشلى ، فهى مختلفة فى الوزن والقافية عن سابقتيها ، وهى أقل منهما فى عدد الأبيات إذ يبلغ عدد أبياتها أربعة وعشرين بيتًا . وهذا نصها برواية ابن الشجرى :

١ – هجرتَ أمامةَ هجرًا طويلا ... وحمَّلَكَ النأىُ عبئًا ثقيلا
٢ – وبدّلتَ منها على نأيها ... خَيَالاً يُوَافى ونَيْلاً قليلا
٣ – ونظرة ذى علق وامق ... إذا ما الركائب جاوزن ميلا
٤ – وقامت تسائل عن شأننا ... فقلنا لها قد عزمنا الرحيلا
٥ – فبادرها ثم مستعجل ... من الدمع ينضح خَدًّا أسيلا
٦ – وما كان أكثر مانولت ... من الودّ إلا صفاحًا وقيلا
٧ – فقربت للرحل عيرانةً ... موثقة عنتريسًا ذَمُولا[1]
٨ – لها قَرِدٌ تامكٌ نِيّةٌ ... تَزِلُّ الوليّةُ عنه زَلِيلا[2]
٩ – تطرّفُ أطرافَ عامٍ خَصِيب ... ولم يَشْلِ عبْدٌ إلبها فَصِيلا[3]
١٠ – فمرت على كُشُبٍ غُدْوَةً ... وجازَتْ بجنبِ أريكٍ أصيلا[4]
١١ – توطأُ أغلظَ حِزّانِه ... كوطءِ القوىّ العزيزِ الذليلا[5]

---

(١) العيرانة : الناقة شبهها بالعير فى صلابتها . العنتريس : الكثيرة اللحم ، الشديدة . الذمول : السريعة .

(٢) القرد – بكسر الراء – : السنام ، وأصل التقرد التجمع يريد أن سنامها مكتنز . التامك : المرتفع العالى. النى – بالنون المكسورة – : الشحم . الولية : حلس يكون تحت الرحل ليقى الظهر . يريد أنها سمينة مكتنزة ؛ فالولية تسقط عن ظهرها لملامستها .

(٣) تطرف : ترعى أطراف المرعى . لم يشل : لم يدع ، وأصل الإشلاء الدعاء ، يريد أنها عقيم فهو أصلب لها ، والفصيل : ولد الناقة .

(٤) كشب : اسم لجبل قريب من وجرة . وأريك : جبل . وبين هذين الجبلين نأى من الأرض .

(٥) الحزان مفردها حزين ، وهو ما غلظ من الأرض .

١٢- إذا أقبلتْ قلتَ مذعورةٌ　　من الرَّبْد تتبع هَيْقًا ذمولا[١]

١٣- وإن أدبرت قلت مشحونة　　أطاعت لها الريحِ قلعًا جفُولا[٢]

١٤- تَعُزُّ المطيَّ جماعَ الطريقِ　　إذا أدْلج الركبُ ليلاً طويلا[٣]

١٥- كأن يديها إذا أرْقَلَتْ　　وقد جُرْن ثم اهتدين السبيلا[٤]

١٦- يدا عائم خَرَّ فى غَمْرَةٍ　　فأدركه الموتُ إلا قليلا

١٧- وخُبرِّت قومى ولم ألْقَهم　　أجَدُّوا على ذى شويس حُلُولا[٥]

١٨- فإما هلكت ولم آتهم　　فبلغ أماثل سهمٍ رَسُولا[٦]

١٩- بأن التى سامكم قومكم　　همُ جعلوها عليكم دليلا

٢٠- فلا تهلكوا وبكم مُنَّةٌ　　كفى بالحوادث للمرء غولا[٧]

٢١- هوان الحياةوخزى المما　　تِ كل أراه طعامًا وبيلا[٨]

٢٢- فإن لم يكن غير إحداهما　　فسيروا إلى الموت سيرًا جميلا

٢٣- وحشُّوا الحروب إذا أوقدت　　رماحًا طوالاً وخيلاً فحولا[٩]

٢٤- ومن نسج داود ماذية　　ترى للقواضب فيها صليلا[١٠]

ولم يقع فى قافية هذه القصيدة فعل مطلقًا ، وإن كان المفعول به أو تابعه قد احتل عددًا كبيرًا من قوافى أبياتها ، وقد ضمنَ الفعل اللازم معنى الفعل المتعدى

---

(١) الربد : جمع ربداء ، وهى النعامة التى يميل لونها إلى الغبرة . الهيق : الدقيق الطويل ، وهو ذكر النعام. ذمول : مسرع .

(٢) المشحونة : المملوءة والمراد بها هنا السفينة المملوءة . القلع : الشراع . الجفول : المسرع .

(٣) تعز المطى : تسبقها فى السير . جماع الطريق : جميعه .

(٤) أرقلت : عدت وهى تنفض رأسها .

(٥) ذو شويس : مكان . أجدوا عليه حلولاً : جددوا نزولاً بهذا المكان .

(٦) أماثل سهم : أشرافهم وخيارهم . رسول : رسالة .

(٧) المنة - بضم الميم - القوة .

(٨) الوبيل الذى لا يستمرأ ، ويعقبه الوبال والفساد ، والهلاك .

(٩) حشوا : أوقدوا وأرثوا نار الحرب .

(١٠) الماذية : الدروع السهلة اللينة الصافية الحديدة . القواضب : السيوف .

فى البيت الرابع حتى تنسجم القافية فى القصيدة كلها «عزمنا الرحيل» والفعل عزم يتعدى بحرف الجر على ، ولذلك لم يمكن له هنا إلا أن يضمن معنى الفعل «نوى» على أن هذا ليس اضطرارًا ، لأنه كان بوسع الشاعر أن يقول «نوينا الرحيلا» ولا يختل وزن ولا قافية ، فبقى أن هذا من التوسع فى اللغة وإتاحة الإمكانات المختلفة ، ولاسيما أن هذا الفعل قد ورد فى القرآن الكريم معدى بنفسه على التضمين فى قوله تعالى ﴿**ولا تعزموا عقدة النكاح**﴾(1) . وقد سبقت الإشارة إلى أن التضمين فيه قصد إلى معنى الفعلين معًا ، الفعل المذكور بلفظه ، والفعل المضمن باستخدام ما يخصه فى التركيب . وفى قافية البيت الحادى عشر وردت كلمة القافية مفعولاً به للمصدر : «كوطء القوى العزيز الذليلا» والمصدر نفسه ضمن بناء جملة فعلية . وهناك أربعة أبيات أخرى وقعت فيها كلمة القافية مفعولاً به ، وبيتان وقعت فيهما مفعولاً به ثانيًا وستة أبيات وقعت فيها نعتًا للمفعول به منها بيت واحد وقعت فيه نعتًا للمفعول به الثانى . وهناك بيتان وقعت كلمة القافية فيهما نعتًا للمعطوف على المفعول به أى تابعة لتابع . ومجموع هذه الأبيات كلها التى تدور فى فلك المفعول به وتابعه ستة عشر بيتًا من مجموع أبيات القصيدة . وأما باقى أبياتها فقد توزعت وظيفة كلمة القافية النحوية على : ظرف المكان فى البيت الثالث «جاوزن ميلا» وظرف الزمان : «وجازت بجنب أريك أصيلا» ونعت ظرف الزمان : «إذا أولج الركب ليلاً طويلا» ، والمفعول المطلق «تزل الولية عنه زليلا» ، ونعت المفعول المطلق «فسيروا إلى الموت سيرًا جميلا» والمستثنى «فأدركه الموت إلا قليلا» والتمييز «كفى بالحوادث للمرء غولا» . وهذه كلها تدور فى إطار الجملة الفعلية بصرف النظر عما إذا كانت هذه الجملة عنصرًا فى بناء جملة أخرى اسمية أو فعلية ، أو لا . ولم يبق من القصيدة كلها إلا بيت واحد وقعت فيه كلمة القافية معطوفة على خبر كان هو البيت السادس .

---

(1) من الآية : ٢٣٥ من سورة البقرة .

وعند تأمل بناء هذه القصيدة يتضح أنه يقوم على الجملة الفعلية إلا عندما شبهت يدا الناقة فى إرقالها ، أى إسراعها فى السير بيدى الغريق الذى كاد يبتلعه الموج فظل يجاهد طلبًا للنجاة .

كــأن يـــديـــهـــا إذا أرقـــلت	وقـد جـرن ثـم اهـتـديـن السـبـيـلا
يـــدا عـــائـــم خَــرَّ فـــى غَـــمْـــرة	فـــأدركـــه الـــمـــوت إلا قـــلـــيـــلا

وفى هذه الجملة الاسمية نفسها ، وقعت الجملة الفعلية عنصرًا مقيدًا حيث وقعت حالاً «وقد جرن ثم اهتدين السبيلا» من اسم «كأن» ونعتًا للمضاف إليه «يدا عائم» حيث نعت «عائم» بالجملة الفعلية : «خر فى غمرة فأدركه الموت» .

ولعل طبيعة التصوير فى الشعر تنزع إلى الجملة الفعلية أكثر من غيرها ، حتى لو كانت الجملة الفعلية عنصرًا فى جملة أخرى اسمية أو فعلية . ولعل مرد ذلك إلى الحركة التى تفهم من الحدث فى الفعل وتنوع حركة هذا الحدث فى الزمن على اختلافه ، وكلا الحدث والزمن يؤديهما الفعل بصيغته ومادته ومقيداته الأخرى والأدوات الداخلة عليه . وأما الجملة الاسمية فإنها تنزع غالبًا إلى «التقرير» ، وهو ثابت . والشعر بطبيعته نزاع إلى التصوير والتصوير أميل إلى الحركة منه إلى الثبات . ولعل هذا يفسر بدء القصائد القديمة معظمها بالجملة الفعلية . ففى ديوان الأعشى مثلاً إحدى وثمانون قصيدة وقطعة كلها إلا سبع عشرة منها تبدأ بالفعل ، حتى تلك التى لا تبدأ بالجملة الفعلية تأتى فى معظمها الجملة الفعلية فى نعت المبتدأ النكرة أو تخبر عن المبتدأ إلخ ، ومن الملاحظ أن القصائد التى تبدأ بالجملة الاسمية تعطى معنى أقرب إلى الحقائق الثابتة المستقرة كقوله :

لـعـمـرك مـا طـول هـذا الـزمـن	عـلـى الـمـرء إلا عـنـاء مـعـن [1]

---

(١) ديوانه : ٢٠٥ .

وقوله :

لا فشل فى ولا سقاط

ليس أوان يكره الخلاط [1]

وقوله يهجو بنى قميئة بن سعد :

إن بنى قميئة بن سعد

كلهم لملصق وعبد [2]

وقوله يمدح بنى شيبان بن ثعلبة :

فدى لبنى ذهل بن شيبان ناقتى وراكبها ، يوم اللقاء وقلت [3]

وفى ديوان الحطيئة ١٢١ قصيدة وقطعة ، منها تسع وعشرون فقط تبدأ بالجملة الاسمية ، وهى أيضًا تكتنف الجملة الفعلية . وهكذا لو تتبعنا القصائد القديمة لوجدنا أنها تبدأ غالبًا بالفعل ، وتشيع فيها الجملة الفعلية . وقد قادتنا القافية وتتبع وظيفة الكلمة التى تشغلها إلى هذه الملاحظة .

والحالة الثانية : هى القافية المكسورة . والكلمة التى تشغلها يتوقع لها أن تكون فى وظيفة نحوية مما يأتى :

١ - اسم مجرور بالإضافة ، على أن تكون علامة جره الكسرة ، وكذلك كل ما يقع مجرورًا هنا .

٢ - اسم مجرور بحرف جر .

٣ - تابع (نعت أو توكيد أو عطف أو بدل) لمضاف إليه أو للمجرور بحرف الجر .

٤ - الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، بشرط ألا تكون ياء المتكلم مفتوحة . وهنا تكون كسرة المناسبة على ما قبل ياء المتكلم هى حركة الروى المكسور ، وتكون

---

(١) ديوانه : ١٠٤ ، والفشل : الضعف والجبن . السقاط : العثرة والزلة . الخلاط . المعاشرة .

(٢) ديوانه : ٦٦ .

(٣) ديوانه : ٣٣ .

ياء المتكلم فى هذه الحالة أشبه بالوصل [1] .

٥ - الاسم المثنى ، لأن نون المثنى مكسورة ، فتصلح حركة للروى المكسور .

٦ - المضارع المسند إلى ألف الاثنين المرفوع ، فتكون نون الرفع فيه مكسورة صالحة للروى المكسور.

٧ - المضارع المسند إلى ياء المخاطبة ، بشرط أن يكون مجزومًا أو منصوبًا لأن حركة ما قبل ياء المخاطبة كسرة .

٨ - الاسم المنقوص المحلى بالألف واللام مطلقًا ، مالم يكن فى قافية مفتوحة الروى ، والمنون ما لم يكن منصوبًا .

٩ - المضارع الصحيح الآخر المجزوم ، وهو هنا يجوز تحريكه بالكسر .

١٠ - المضارع المعتل الآخر بالياء مثل (يرمى إلخ) .

١١ - فعل الأمر المبنى على السكون ، ويجوز تحريكه بالكسر فى القافية ، والأمر المسند إلى ياء المخاطبة كذلك .

١٢ - الفعل الماضى الناقص المبنى للمجهول .

١٣ - الماضى المتصل بتاء التأنيث الساكنة ، وهى تحرك بالكسر فى القافية ، ولكنها لا تكون حرف روى ، بل يكون حرف الروى هو لام الفعل قبلها مثل قول زهير [2] :

إن الرزية لا رزية مثلها ... ما تبتغى غطفان يوم أضَلَّتِ

وقول الحطيئة [3] :

أشاقتك ليلى فى اللمام وما جزت ... بما أزهفت يوم التقينا وضرَّتِ

---

(١) الوصل هو إشباع حركة الروى فى القافية ، فيتولد عنه ما يشبه حرف المد ، واوًا فى القافية المضمومة الروى ، وياءً فى القافية المكسورة الروى ، وألفًا فى القافية المفتوحة الروى .

(٢) شرح ديوان زهير : ٣٣٤ . (٣) ديوان الحطيئة : ١١٨ .

ويغلب على قوافى القصائد التى من هذا النوع أن تكون أفعالاً ماضية .

وقد اخترت للتطبيق معلقة طرفة بن العبد ، وهى ذات روى مكسور ، وتبلغ أبياتها فى ديوانه ثلاثة أبيات ومائة ، فهى من القصائد الطوال ، ومطلعها [1] :

لخولة أطلالٌ ببرقة ثهمد تلوح كباقى الوشم فى ظاهر اليد

ولم تستغل هذه القصيدة على طولها من الوظائف النحوية المتاحة ، إلا المضاف إليه والمجرور بحرف الجر وتابعهما ، والمضارع المجزوم ، والمضارع الناقص (المعتل بالياء طبعًا) والاسم المنقوص ، والمضاف إلى ياء المتكلم .

وقد استحوذ المضاف إليه وتابعه على معظم القوافى فى القصيدة ، فجاء الاسم المضاف إليه فى قافية ثمانية عشر بيتًا ، ونعته فى تسعة عشر بيتًا ، والمعطوف عليه فى ثلاثة أبيات ، ونعت بدل المضاف إليه فى بيت واحد . ومجموع ذلك واحد وأربعون بيتًا .

ويلى المضاف إليه الاسم المجرور بحرف الجر وتابعه ، فجاء الاسم المجرور بحرف الجر فى قافية أحد عشر بيتًا ونعته فى خمسة عشر بيتًا ، والمعطوف عليه فى بيت واحد . ومجموع ذلك واحد وعشرون بيتًا .

ويلى ذلك المضارع ، فقد جاء مجزومًا فى قافية ستة عشر بيتًا ، ومعتل اللام بالياء فى خمسة أبيات . ومجموع ذلك واحد وعشرون بيتًا .

وتوزعت قوافى الأبيات الباقية على المضاف إليه ، فاحتل قوافى عشرة أبيات ، والاسم المنقوص فجاء فى قافية ثلاثة أبيات ، وفعل الأمر فى قافية بيتين .

وقد أتاح النظام اللغوى أن يزيد حرف الجر فى مواضع معينة ، ولذلك صلح خبر ليس وهو منصوب أن يقع فى قافية هذه القصيدة فى قوله :

---

(١) ديوان طرفة بن العبد ، شرح الأعلم الشنتمرى : ٦ وما بعدها - (تحقيق درية الخطيب ولطفى الصقال - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٧٥م) .

حسام إذا ما قمت منتصرًا به — كفى العود منه البدء ليس بمِعْضَدِ [1]

وكذلك صلح الخبر قافية مجرورة فى قوله :

لعمرك ما أمرى على بغمة — نهارى ولا ليلى على بسرمد

وقد فصل بين الفعل وما يتعلق به من الجار والمجرو ، حتى يجىء الاسم المجرور فى القافية فى قوله :

سقته إياة الشمس إلا لثاته — أسف ، ولم تكدم ، عليه بإثمد [2]

فعطف جملة «ولم تكدم» على جملة «أسف» قبل أن تستكمل متعلقاتها ، وهى حرية ممنوحة للجار والمجرور ، وقد استغلت فى البيت حتى تستقر القافية فى موضعها الملائم من القصيدة وبناء الجملة .

وقد أدى التبادل بين المفرد والجملة فى النعت والخبر أن يقع الفعل المضارع المجزوم فى القافية ، ويحرك بالكسر فى قوله :

ووجه كأن الشمس حلت رداءها — عليه نقى اللون لم يتخدد

فجملة «لم يتخدد» نعت ثان لوجه ، والفعل فيها مضارع مجزوم ، وقد حرك بالكسر للقافية . وكذلك فى قوله :

كأن البرين والدماليج علقت — على عشر ، أو خروع لم يخضد [3]

فجملة «لم يخضد» نعت لخروع . وقد جاءت الجملة الفعلية خبرًا فى قوله :

وخد كقرطاس الشآمى ، ومشفر — كسبت اليمانى ، قده لم يجرد

---

(١) المعضد بكسر الميم الردىء من السيف الذى يمتهن فى قطع الشجر . يقال : عضدت الشىء إذا قطعته . ويقال المعضد الكليل من السيوف .

(٢) أسف : ذر عليه الإثمد . والكدم : العض .

(٣) البرين : الخلاخيل . الدماليج : واحدها دملوج ، وهى المعاضد والحلى التى تلبس فى المعاصم .

فجملة «لم يجرد» خبر عن المبتدأ «قده» . والفعل هنا مجزوم محرك بالكسر للقافية .

والقوافى التى شغلتها الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم ليس من اللازم أن تكون مجرورة ، لأن حركة ما قبل ياء المتكلم تؤدى الغرض القافوى فى هذه القصيدة ، ولذلك يحتل الاسم أية وظيفة شاءها له بناء الجملة ، سواء أكان مرفوعًا كما فى قوله :

فإن كنت لا تسطيع دفع منيتى فذرنى أبادرها بما ملكت يدى

وقوله :

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

أم منصوبًا ، كما فى قوله :

ومازال تشرابى الخمور ولذتى وبيعى وإنفاقى طريفى ومتلدى

وبعد عرض حالات القافية المطلقة ، وما يمكن أن تشغله من الوظائف النحوية ، ومظهر التآلف بين النسج الشعرى والمعطيات النحوية من خلال حركة القافية ، يلاحظ أن القوافى فى القصيدة الواحدة لا تستوعب كل الإمكانات المتاحة من قبل النظام اللغوى . ولذلك تواءمت حركة القافية فى دلالتيها الشعرية والنحوية ولم يقع بينهما تعارض، والدليل على ذلك أن القوافى المقيدة - وهى التى يكون حرف الروى فيها ساكنًا - يلتزم الشاعر فى كثير من أبيات القصيدة - برغم الوقف بالسكون فيها - وظيفة نحوية تشترك فى علامتها الإعرابية بحيث لو حركت هذه القوافى لجاءت فى معظم أبياتها متفقة فى الحركة . ففى ديوان طرفة بن العبد قصيدة قافيتها مقيدة مطلعها [1] .

سائلوا عنا الذى يعرفنا بقوانا يوم تحلاق اللمم

---

(١) ديوانه : ١٠٩ .

وعدد أبياتها اثنان وعشرون بيتًا . ولو أطلقت القافية (والنظام العروضى لهذه القصيدة لا يسمح بإطلاقها) لجاءت القصيدة كلها مجرورة إلا بيتين فقط جاءت القافية فى أحدهما ماضيًا ، فلو أطلق لجاء مفتوحًا ، وفى الآخر معطوفًا على فاعل فلو أطلق لجاء مرفوعًا . وله قصيدة أخرى أطول من هذه ، يبلغ عدد أبياتها أربعة وسبعين بيتًا مطلعها [1] .

أصحوت اليوم أم شاقتك هر ومن الحب جنون مستعر

لو أطلقت قوافى هذه القصيدة ، لجاءت كلها إلا سبعة عشر بيتًا منها مجرورة . بل إن بعض القصائد المقيدة لو أطلقت ، لجاءت كلها بلا استثناء على حركة واحدة مطردة . ومن ذلك قصيدة لطرفة مطلعها [2] :

وركوب تعزف الجن به قبل هذا الجيل من عهد أبد

وقصيدة أخرى ، للحطيئة ، عدد أبياتها تسعة وعشرون بيتًا مطلعها [3] :

أفيما مضى من سالف العيش تذكر أحاديث لا ينسيكها الشيب والعمر

ولو أطلقت قوافى هذه القصيدة ، لجاءت كلها مرفوعة .

وقد يظن أن القافية المقيدة أسهل من القافية المطلقة ، لأنها غير محركة ولأن الوقف فى العربية بالسكون إلا فى المنون المنصوب ، ومن هنا قد يكون من المتوقع أن تكثر القصائد المقيدة فى الشعر العربى ، ولكن الإحصاء يكشف غير ذلك تمامًا . فلزهير بن أبى سلمى مثلاً ثلاثة أبيات فقط قافيتها مقيدة ، ولأوس بن حجر سبعة عشر بيتًا ، ولبشر بن أبى خازم ثلاثة عشر بيتًا ، ولطرفة بن العبد تسعة عشر ومائة بيت ، وبعض الشعراء ليس لهم شعر معروف قافيته مقيدة مطلقًا مثل علقمة وقيس بن الخطيم على سبيل المثال .

---

(١) ديوانه : ٥٠ . (٢) ديوانه : ١٣٤ .

(٣) ديوانه : ٩٩ ، ومختارات ابن الشجرى : ٥٠١ .

إن حركة القافية لا تمثل عبئًا على البناء الشعرى مطلقًا من حيث دلالتها النحوية ، فالتآلف بين دلالة الحركة شعريًا ودلالتها نحويًا أكثر تداخلاً وأخفى إدراكًا بحيث لا يمكن الفصل بينهما . وهذا لا ينفى أن هناك بعض التخالف بين الدلالتين سماه العروضيون «إقواء» وهو تخالف بين حركات القافية المكسورة الروى فيضم بعض أبياتها ، أو القافية المضمومة الروى فيكسر روى بعض أبياتها ، أو هو على حد تعريف العروضيين «اختلاف المجرى بكسر وضم» وأما اختلاف المجرى بفتح وغيره فقد سموه الإصراف [1] وإن كان من المرجح أن الشاعر كان يؤثر جانب الشعر على جانب الإعراب ، يدل على ذلك ما جاء فى مجالس ثعلب «وأنشد للفرزدق» :

يأيها المشتكى عكلا وما جرمت ... إلى القبائل من قتل وإبآس

إنا كذلك إذ كانت همرجة ... نسبى ونقتل حتى يسلم الناس

قال : قلت له : لم قلت «من قتل وإبآس»؟ (أى برفع إبآس) فقال : ويحك ، فكيف أصنع وقد قلت «حتى يسلم الناس» ؟ قال : قلت : فبم رفعته ؟ قال : بما يسوءك وينوءك» [2] ويبدو أن العروضيين هم الذين أوجدوا هذه الظاهرة لأنهم كانوا يقرءون الشعر كما يقتضيه النظام النحوى لا الشعرى . يقول الدمنهورى «مقتضى كلام العروضيين فى هذا المقام أن كلمة الروى تقرأ على حسب ما يقتضيه العامل من أوجه الإعراب مع قطع النظر عن حركة روى القصيدة . ومقتضى كلام النحاة خلاف ذلك ، فقد صرح ابن هشام بأن من جملة المواضع التى يقدر فيها الإعراب ما اشتغل آخره بحركة القافية ، ومقتضاه أن كلمة الروى تحرك بحركة القافية ويقدر فيها الحركة التى هى مقتضى العامل للتعذر لاشتغال المحل بحركة القافية عملاً بالموجبين» [3] ومهما يكن من أمر ، فإن تتبع هذه الظاهرة المسماة بالإقواء قد يؤدى إلى غير ماهو

(١) انظر : متن الكافى ، بهامش حاشية الدمنهورى : ١٠٠ .

(٢) مجالس ثعلب : ٥٠ - [تحقيق عبد السلام هارون] .

(٣) حاشية الدمنهورى : ١٠٠ .

معروف عنها . ومن ذلك ، أن أصحاب صناعة الشعر يقولون عن بشر بن أبى خازم وهو من شعراء الطبقة الثانية [1] إنه كان معروفًا بالإقواء فى شعره [2] ، وقد تتبعت ديوان بشر فلم أجد فيه الإقواء إلا مرةً واحدة فى قصيدته التى مطلعها [3] :

أحـــقٌ مـــا رأيت أم احـــتـــلام ... أم الأهـــوال إذ صـــحـــبـــى نـــيـــام

وفيها يقول :

ألـم تـر أن طـول الـدهـر يسـلـى ... ويـنـسـى مـثـلـمـا نسـيت جـذام

وكـانـوا قـومـنـا فـبـغـوا عـلـيـنـا ... فسـقـنـاهـم إلـى الـبـلـد الشـآم

فهل يعقل أن يقال عن شاعر لم يقو إلا مرة واحدة فى شعره : إنه معروف بالإقواء ؟ وقد يفسر هذا أن كثيرًا من الشعر قد ضاع ، وربما يكون الشعر الذى فيه الإقواء قد ضاع فيما ضاع من شعر بشر ، أو أن الرواة والنحاة قد أصلحوا ما وقع فى شعر بشر من الإقواء ، وإن كان من الممكن القول بأن الإقواء نفسه قد يكون سببه الرواة أنفسهم ، فربما كانوا ينسون الكلمة فيضعون مكانها كلمة أخرى يتغير لها بناء الجملة وعلاقة بعض أجزائها ببعض .

وقد أجريت إحصاء على دواوين زهير بن أبى سلمى وأوس بن حجر والأعشى وطرفة بن العبد وعلقمة وبشر بن أبى خازم وقيس بن الخطيم والحطيئة وهم مختلفون فيما بينهم من حيث الكثرة والقلة ، ومن حيث وجود بعضهم فى الطبقة الأولى أو غيرها . وقد روعى فى هذا الإحصاء عدم التفرقة بين الشعر والرجز ، وإهمال القصائد التى يشترك فى قولها أكثر من شاعر واحد كالقصيدة التى يشترك فيها زهير وابنه كعب وأثبتها ثعلب فى شرحه لديوان زهير [4] ، وإهمال ملحقات الدواوين ، وما يجمعه المحققون من أبيات متفرقة ويثبتونها فى آخر الدواوين . والتسوية فيما عدا ذلك بين القصائد الطويلة والمقطعات والأبيات المفردة . وكانت نتيجة الإحصاء ما يأتى :

(١) انظر : طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام : ٩٧ . (٢) انظر : الشعر والشعراء لابن قتيبة : ١/٢٧٦ .
(٣) ديوانه : ٢٠١ . (٤) انظر شرح ديوان زهير : ٢٥٦ .

الشـــاعر	مجموع أبيات شعره	عدد الأبيات ذات الروى المضموم	عدد الأبيات ذات الروى المفتوح	عدد الأبيات ذات الروى المكسور	عدد الأبيات ذات الروى المقيد	عدد الأبيات ذات القافية المقصورة
١ - طرفة بن العبد	٣٧٠	١٠٨	١٦	١٢٧	١١٩	-
٢ - علقمة	١٥٥	٩٤	-	٥٦	٥	-
٣ - زهير بن أبى سلمى	٩١٠	٤٢٨	١٠٧	٣٦٧	٣	٥
٤ - أوس بن حجر	٥٤٥	٢٢٩	١٠٨	١٩١	١٧	-
٥ - الأعشى	٢٢٥٢	٥٤٣	٨١٠	٥٧١	٣٢٤	٤
٦ - بشر بن أبى خازم	٧٩٧	٣٨٥	٩٦	٢٧٩	١٣	٢٤
٧ - قيس بن الخطيم	٢٧٣	٩٣	٦٩	١١١	-	-
٨ - الحطيئة	٩٣١	٣٢٤	١٠٢	٤٠٢	٨١	٢٢
المجموع	٦٢٣٣	٢٢٠٤	١٣٠٨	٢١٠٤	٥٦٢	٥٥

ومن هذا الإحصاء ، يظهر أن القافية المضمومة الروى أكثر ورودًا فى الشعر القديم من غيرها ، تليها القافية ذات الروى المكسور ، تليها القافية ذات الروى المفتوح ، تليها القافية المقيدة . وفى ضوء هذا ينبغى إعادة النظر فيما قرره النحاة من أن السكون أخف من الفتح ، وأن الفتح أخف من الكسر والضم ، إلا إذا كان الشعراء يحبون اللجوء إلى ماهو صعب رغبة فى إظهار امتلاك الصنعة والقدرة على التصرف فيها ، أو أن الشعر ضاع منه الكثير كما يقول أبو عمرو بن العلاء . ولم يكثر من هؤلاء الشعراء من القافية ذات الروى المفتوح إلا الأعشى وحده وقد اشتهر بأنه صناجة العرب لأنه كان يتغنى بشعره . ولعله أحس أن الفتحة أدنى إلى تحقيق غايته من التغنى والإنشاد، ولذلك فاق عدد الأبيات ذات القافية المفتوحة الروى عنده عدد الأبيات ذات القافية المضمومة الروى ، وفاق كذلك عدد الأبيات ذات القافية المكسورة الروى . كما يظهر أنه دون غيره من شعراء الإحصاء قد أكثر من القوافى المقيدة إذ بلغت أربعة وعشرين وثلاثمائة بيت ، وإن كان مما يلحظ كذلك أن القوافى المقيدة اختارت أصواتًا تظهر فى القافية برغم سكونها وهى على الترتيب : النون ثمانية ومائة بيت ، واللام ثمانية وسبعون بيتًا ، والحاء تسعة وخمسون بيتًا والراء سبعة أبيات ، ويلاحظ أن القوافى المقيدة عند غير الأعشى من الشعراء الذين وقع الإحصاء فى شعرهم تدور قوافى معظم قصائدهم المقيدة على حروف الراء والميم والنون ، وقليلاً ما تأتى الدال أو الباء أو الجيم .

وقد أردت من وراء هذا كله ، أن أظهر عناية الشعراء بالقوافى كما يقول ابن جنى : «ألا ترى أن العناية فى الشعر إنما هى بالقوافى» ويقول أيضًا «وكذلك كلما تطرف الحرف فى القافية ازدادوا عناية به ومحافظة على حكمه» [1] . ولذلك يكون اتجاه البيت إلى حركة القافية أمرًا مألوفًا . وليس معنى هذا أن الشاعر كان يضع كلمة القافية ثم يركب لها بيتًا فهذا شأن المبتدئين من شداة الشعر . ولكن هذا يعنى أن

---

(١) الخصائص ، لابن جنى : ٨٤/١ .

التداخل بين الوزن والقافية وبناء الجملة يكمن فى ذهن الشاعر وطريقة عمله ، بحيث لا يظهر إلا أثره المحكم .

وهناك بعض الأبيات فى بعض القصائد تبدو من وجهة النظر النحوية قلقة فى النظام النحوى ، مما دفع النحاة إلى التماس أوجه فى التأويل والتخريج ، كنصب الفعل المضارع فى قول طرفة :

لنا هضبة لا يدخل الذل وسطها ويأوى إليها المستجير فيعصما [1]

وليس فى البيت ما يدعو إلى نصب الفعل المضارع «فيعصما» غير أنه من قصيدة مفتوحة حرف الروى يقول فيها [2] :

لقد علم الأقوام أنا بنجوة علت شرفًا من أن تضام وتشتما
لنا هضبة لا يدخل الذل وسطها ويأوى إليها المستجير فيعصما
ترى جارنا فينا بخير وعرسه وجاراتنا بسلا على الناس محرما

ومثل هذا فى قول الأعشى :

ثمت لا تجزوننى عند ذاكمُ ولكن سيجزينى الإله فيعقبا

والمضارع لا ينصب بعد الفاء فى الواجب : يقول سيبويه : «وقد يجوز النصب فى الواجب فى اضطرار الشعر ، ونصبه فى الاضطرار من حيث انتصب فى غير الواجب ، وذلك لأنك تجعل (أن) العاملة» [3] وليس هناك ما ينصب الفعل إلا القافية لأن هذا البيت من قصيدة طويلة مطلعها [4] :

كفى بالذى توليه لو تجنبا شفاء لسقم بعدما عاد أشيبا

وقبل البيت الذى جاء فيه المضارع منصوبًا من غير ناصب قوله :

---

(١) سيبويه : ٣/٤٠ .
(٢) ديوان طرفة : ١٩٤ - (شرح الأعلم الشنتمرى) .
(٣) سيبويه : ٣/٣٩ .
(٤) ديوانه : ٧ .

سينبح كلبي جهده من ورائكم وأغني عيالي عنكم أن أؤنبا
وأدفع عن أعراضكم وأعيركم لسانًا كمقراض الخفاجي ملحبا
هنالك لا تجزونني عند ذاكم ولكن سيجزيني الإله فيعقبا

وقد يرد المضارع مجزومًا في القافية ، محركًا بالكسر دون أن يسبقه جازم ، فيدفع ذلك إلى التأويل والتماس الأسباب كقول قيس بن الخطيم [1] :

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب

وهو البيت العشرون ، من قصيدة طويلة تبلغ ثمانية وثلاثين بيتًا ، مطلعها :

أتعرف رسما كاطراد المذاهب لعمرة وحشا غير موقف راكب

وقبل البيت قوله :

إذا ما فررنا كان أسوا فرارنا صدود الخدود وازورار المناكب
صدود الخدود والقنا متشاجر ولا تبرح الأقدام عند التضارب
إذا قصرت أسيافنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب

والقوافي - كما ترى - محرك رويها بالكسر ، وقد دفع هذا سيبويه إلى أن يقول : «وقد جازوا بها - يقصد إذا - في الشعر مضطرين ، شبهوها بـ (إن) ، حيث رأوها لما يستقبل وأنها لابد لها من جواب» [2] وذكر بعض الأبيات الأخرى التي يكون فيها المضارع مجزومًا دون جازم وقال «فهذا اضطرار وهو في الكلام خطأ» .

وهناك كثير من الأبيات التي تجد فيها أن القافية قد وجهت تركيب البيت إليها ، وإن لم ينقد إليها خرجت عنه إلى مقتضى الاطراد الصوتي لحركة القافية . وقد

---

(١) ديوانه : ٨٨ - (تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد - بيروت ، ١٩٦٧ . ط٢) .
(٢) سيبويه : ٦١/٣.

عالجت هذه الظاهرة فى مواضع أخرى وأخشى أن أمل بترديد ما ذكرته هناك [1] ، وهى - مهما كثرت - يمكن حصرها . ويبقى أن القافية فى الشعر العربى القديم مطمئنة فى موضعها من النحو والوزن والاطراد الصوتى لحركة القافية فى القصيدة ، تعمل فى خفاء على هذا التواؤم الفريد بين النسج الشعرى وبناء الجملة النحوى .

(١) انظر لى: الضرورة الشعرية فى النحو العربى فى مواضع متفرقة منه . وحركة القافية بين الاطراد الموسيقى وسلامة الإعراب - (الثقافة - إبريل ، ١٩٧٦) . وقرينة العلامة الإعرابية فى الجملة ، الفصل الخاص بالترخص فى العلامة الإعرابية ، وهو الفصل الرابع - (رسالة دكتوراه - كلية دار العلوم ١٩٧٦م) .

٣- نماذج من طول الجملة فى الشعر القديم

لعل مما يستلفت النظر فى بناء الشعر القديم ، أن الشاعر عندما يلجأ إلى التصوير ، فإن بناء الجملة يعمد فى الوقت نفسه إلى التداخل ، فتطول الجملة الواحدة طولاً يستغرق عدة أبيات فى القصيدة . وغالبًا ما تكون هذه الجملة الطويلة فى القصيدة هى الصورة الشعرية الكبرى فى القصيدة ، وهى البناء الفنى الذى يوازى به الشاعر غرضًا يمكن أن يفهم على أنه غرض مباشر . هذا الغرض المباشر ، لا تطول فيه الجمل بمثل الطول الذى يوجد فى الصورة الشعرية المركبة التى تمثلها تلك الجملة الطويلة فى القصيدة . ولذلك ، قلما تخلو قصيدة فى الشعر الجاهلى من الجمل الطويلة التى تعد الذروة الفنية للقصيدة . على أن ما يمكن أن يفهم على أنه غرض مباشر للشاعر ، [وليس بالضرورة أن يكون كذلك ، وإنما الحكم بالمباشرة هنا لخلو الجمل فيه عادة من التداخل والتعقيد التركيبى] ، قد يكون فى أول القصيدة ، وهذا قليل ، وقد يكون فى آخرها ، وهذا كثير غالب . وفى بعض القصائد القديمة يوجد فى القصيدة الواحدة أكثر من جملة طويلة ، وهذه لا تكون إلا فى القصائد الكبرى .

ولست أنطلق هنا من أحكام نقدية معينة على الشعر القديم ، وإنما كل اعتمادى فى هذه المسألة على ملاحظة التركيب اللغوى والبناء الجملى للقصيدة القديمة ، فى ضوء العلاقات النحوية فحسب . ولقد هدتنى ملاحظتى إلى ذلك التآلف الغالب بين طول الجملة ، من حيث العلاقات النحوية الخاصة ، وكون هذه الجملة الطويلة فى كثير من الأحيان هى الصورة الشعرية الكبرى فى القصيدة .

وقد يبدو ، من حيث معجم القصيدة ، أن ليست هناك علاقة بين الجملة الطويلة على هذا النحو وما يمكن أن يسمى غرض القصيدة - إن كان لابد من البحث عن

أغراض - ولكن القارئ الصبور المتأمل ، عليه أن يبحث عن هذه العلاقة ويوجدها من خلال قراءته المخلصة للقصيدة . وهذه - بطبيعة الحال - هى مهمة نقاد الشعر الذين يؤمنون بأن البناء اللغوى للقصيدة هو غايتها . ومهما يكن من أمر ، فهذه المحاولة فى استلفات الانتباه إلى بناء الجملة فى الشعر القديم خطوة ضرورية ينبغى أن يقوم بها النحويون - كما أعتقد - حتى يكون هناك تعاون بين دارسى العربية على فهم النص الشعرى وطريقة تناوله :

(أ) نموذج من شعر أبى ذؤيب الهذلى :

فى قصيدة أبى ذؤيب الهذلى التى مطلعها [1] :

أمِنَ المنُون ورَيْبِها تتوجَّع ؟ والدهر ليسَ بمُعتِبٍ من يَجْزعُ

تجد أن الأبيات الأربعة عشر الأولى لم تطل فيها الجمل ، ولم تتداخل مثل ذلك التداخل الذى تم فى ثلاث الجمل الطويلة التى مثلت الصور الشعرية الكبرى للقصيدة . إذ عرضت كل صورة منها جملة واحدة . ومما يستلفت النظر أن هذه الجمل الثلاث تبدأ بداية واحدة : «والدهر لا يبقى على حدثانه ...» ، وهذه جملة اسمية يتصدرها «الدهر» مبتدأ : «والدهر ليس بمعتب من يجزع» كما صرح الشاعر فى أول بيت فى القصيدة ، وأخبر عنه بجملة فعلية : «لا يبقى على حدثانه ....» ويأتى فاعل «يبقى» فى كل مرة مختلفًا عن الأخرى ، فى الأولى يكون الفاعل «جون السراة ....» ، وهو الحمار الوحشى الأسود الظهر ، وفى الثانية يكون الفاعل «شبب ..» ، وهو الثور المكتمل الناضج ، وفى الثالثة : «مستشعر حلق الحديد» ، وهو الفارس الذى تسربل بالدرع ، واتخذه شعارًا ، (والشعار هو الثوب الذى يلى البدن) . وإذن تبدأ الجملة الأولى بقوله :

والدهرُ لا يَبْقَى عَلَى حَدَثَانِه جَوْنُ السَّراةِ له جَدائدُ أربَعُ

(١) ديوان الهذليين : ٤/١ ، وما بعدها إلى ٤١ . وهى أيضًا فى المفضليات ، مع اختلاف يسير جدًا فى بعض الأبيات

والثانية :

والـدهـرُ لا يَـبْـقَـى عَـلَـى حَـدَثَـانِـه ... شَـبَـبٌ أَفَـزَّتـه الـكِـلابُ مُـرَوَّعُ

والثالثة :

والـدهـرُ لا يَـبْـقَـى عَـلَـى حَـدَثَـانِـه ... مُـسْـتَـشْـعِرٌ حَـلَـقَ الـحديـدِ مُقَنَّعُ

ولو جاءت كل جملة منها على هذا النحو فحسب لما كانت صورة شعرية كبرى ، ولكن الشاعر تدرج فى وصف كل من الثلاثة وصفًا خالف فيه بين النعت المفرد والنّعت الجملة ، واستخدم الوسائل التى يتيحها النظام اللغوى لإطالة الجملة من العطف والحال وغيرهما حتى جاءت كل من الجمل الثلاث على الهيئة التى وردت بها فى القصيدة . وقد شكلت الجمل على هذا النحو بناء القصيدة الذى يعتمد على جديلة مزدوجة : الدهر وريبه الذى لا يجدى منه توجع ولا يصلح معه عتب من جانب ، ومن الجانب الآخر الإنسان المقهور الذى يدرك سر الحياة فيعمل بلا هوادة ليلاقى الموت نافضًا عن نفسه الخوف منه ، ولذلك تقوم كل جملة من هذه الجمل الثلاث بعرض مظهر من مظاهر القوة الحيوية ممثلة فى الحمار الوحشى ، والثور الناضج القوى ، والفارس الكمى الذى يسعى من خلال حياته إلى ملاقاة هذا الموت دون تردد أو خوف . والبداية واحدة والنهاية أيضًا واحدة ، ولذلك بدأت الجمل الثلاث أيضًا بداية واحدة يتصدرها «الدهر» الذى يتصرف بحدثانه فى الأحياء ، فلا «يبقى» منهم أحد مهما أوتى من القوة والسعادة والاستمتاع بالحياة . وتنتهى أيضاً نهاية واحدة وهى الموت القاهر الذى فجع أبا ذؤيب فى بنيه الأربعة . وهنا ساعد بناء الجمل النحوى على تماسك كل صورة من هذه الصور ، حتى جاءت كل منها وحدة واحدة :

والـدهـرُ لا يَـبْـقَـى عَـلَـى حَـدَثَـانِـه ... جَـوْنُ السَّـراةِ لـه جَـدائـدُ أربَـعُ [1]

---

(١) جون السراة : أسود الظهر . الجدائد : جمع جدود ، وهى الأتان التى خف لبنها .

صَخِبُ الشّوارِبِ ، لا يَزالُ كَأنه   عَبْدٌ لآلِ «أبى ربيعةَ» مُسْبَعُ [1]
أَكَلَ الجمِيمَ وَطاوَعَته سَمْحَجٌ   مِثلُ القَناةِ ، وأَزْعَلَتْه الأَمْرَعُ [2]
بِقَرارِ قِيعانٍ سَقَاها وابلٌ   واهٍ فأثجَمَ بُرهَةً لا يُقْلِعُ [3]

فجون السراة نعت بكل ما جاء بعده «له جدائد أربع» ، وذكر الجدائد هنا فى أول نعت ، له دلالته لأنه سوف يجمعها معه بعد ذلك وينعتها جميعًا :

فَلَبِثْنَ حينًا يَعْتَلِجْنَ بِرَوْضَةٍ   فَيَجِدُّ حينًا فى العِلاج ويَشْمَعُ [4]
حتّى إذا جَزَرَتْ مياهُ رُزُونِه   وبأَىّ حِين مِلاَوَةٍ تتقطّعُ [5]
ذَكَرَ الوُرُودَ بها وشَاقَى أمْرَه   شؤمٌ وأقبل حَيْنُه يتنبّعُ [6]

وقد يقال إن «حتى» قطعت تتابع الجملة هنا ، لأنها ابتدائية ، أى تبدأ بعدها جملة جديدة . ولكن حتى دائمًا تفيد الغاية وتقتضى فعلاً قبلها . وينقل ابن هشام أن ابن مالك يرى أن «حتى» فى مثل هذا التركيب حرف جر . يقول «وزعم ابن مالك أن حتى هذه جارة وأن بعدها أن مضمرة ، ولا أعرف له فى ذلك سلفًا ، وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة . وكذا قال فى حتى الداخلة على «إذا» فى نحو ﴿**حتى إذا فشلتم وتنازعتم**﴾ : [7] إنها الجارة ، وإن (إذا) فى موضع جر بها . وهذه المقالة سبقه إليها

(١) صخب الشوارب : كثير النهاق . آل أبى ربيعة : قوم معروفون بكثرة الأموال والعبيد . مسبع : مهمل متروك للسباع .
(٢) الجميم : النبت أول ما يخرج من الأرض . السمحج : الأتان الطويلة على وجه الأرض ليس بارتفاع فى السماء . أزعلته : نشطته . الأمرع : الخصب ، وهو جمع مرع .
(٣) قرار ، جمع قرارة : وهى مستقر الماء ، والقيعان جمع قاع وهى قطعة من الأرض صلبة طينتها حرة . الوابل المطر . واه: منشق من كثرة انصبابه وكثرة مائه ، متخرق متفجر بالماء . أثجم : أقام وثبت .
(٤) يعتلجن : يعاض بعضهن بعضًا ، ويرامخ بعضهن بعضًا من النشاط . يشمع : يهزل ويلعب .
(٥) جزرت : غارت . رزونه :مفردها رزن ، وهى المواضع الغليظة التى تمسك الماء . ملاوة : الزمن من الدهر .
(٦) شاقى أمره : من الشقاء . حينه : هلاكه . يتنبع بمعنى يتتبع .
(٧) آل عمران : ١٥٢ .

الأخفش وغيره ، والجمهور على خلافها وأنها حرف ابتداء» [1] . وأرى أن رأى ابن مالك والأخفش ومن وافقهما أقرب إلى تفسير النص ، وابن مالك معروف بذوقه للنصوص . وعلى ذلك ما تزال الجملة مستمرة . يقول أبو ذؤيب متابعًا نعت ذلك الحمار الوحشى :

فافتنّهنّ من السّواء وماؤه ... بَثْرٌ ، وعانده طريقٌ مَهْيَعُ [2]

فكأنها «بِالجِزْعِ» بين «يُنَابِعٍ» ... وأولاتِ ذى العرجَاءِ نَهْبٌ مُجْمَعُ [3]

وكأنهنّ رِبَابَة ، وكأنه ... يَسَرٌ يُفيضُ على القِداحِ ويَصْدَعُ [4]

وكأنما هو مِدْوَسٌ متقّلبٌ ... فى الكفّ إلا أنه هو أَضْلَعُ [5]

فَوَرَدْنَ والعيّوقُ مَقْعَدَ رابئ الضْـ ... ـضُرَباء فوق النجم لا يتتلّعُ [6]

فشَرَعْنَ فى حَجَراتِ عَذْبٍ باردٍ ... حَصِبِ البِطاحِ تَغيبُ فيه الأكرُعُ [7]

فَشَرِبْن ثم سَمِعْنَ حِسًّا دونه ... شَرَفُ الحِجَابِ ورَيْبَ قَرْعٍ يُقْرَعُ [8]

ونميمةً من قانصٍ مُتلَبّبٍ ... فى كَفّه جَشْءٍ أَجَشُّ وأَقْطَعُ [9]

---

(١) مغنى اللبيب ، لابن هشام : ١/١١٥ .

(٢) افتنهن : شق بهن . السواء موضع . ويقول الأصمعى : إن السواء وسط الجبل . بثر : كثير . عانده : عارضه . مهيع : بيّن واضح واسع .

(٣) الجزع : منعطف الوادى ، ينابع : موضع . العرجاء : أكمة أو هضبة ، وأولاتها قطع من الأرض حولها . نهب مجمع : أى إبل انتهبت فأجمعت ، أى كفت نواحيها ولفت وجعلت شيئًا واحدًا ، وجمع بعضها إلى بعض .

(٤) الربابة : الجماعة من القداح هنا ، وأصلها الجلدة التى تجعل فيها القداح . يسر : صاحب الميسر الذى يضرب بالقداح . وعلى هنا فى «على القداح» بمعنى الباء ، وحروف الجر يجعل بعضها خلفًا من بعض . يفيض : يدفع . يصدع : يفرق .

(٥) مدوس : حديدة يجلو بها الصيقل . أضلع : أغلظ .

(٦) الرابئ : الذى يقعد خلف ضارب القداح ، فإذا قدح حفظه كيلا يبدل . العيوق : كوكب . الضرباء : الذين يضربون بالقداح . يتتلع : يتقدم .

(٧) شرعن : قدمن رءوسهن ليشربن . حصب : فيه حصباء . البطاح : بطون الأودية . الأكرع : القوائم .

(٨) الحس : الصوت . الشرف : ما ارتفع من الأرض . الحجاب : مرتفع يكون فى الحرة عند منقطعها . قرع : صوت القوس .

(٩) نميمة : همهمة نمت عليه . قانص : صائد . متلبب : متحزم بثوبه . جشء أجش : قضيب غليظ الصوت . الأقطع : النصال العراض .

هنا عطف جملة «سمعن» على الجملة قبلها ، ووصف مفعول هذا الفعل «حسًّا» وعطف عليه «نميمة» ونعتها بأنها من «قانص» ، وانتقل النعت إلى القانص . وهكذا يتدرج بناء الجملة ويتنقل ، ثم يعود فيعطف على الفعل «سمعن» ما يأتى :

فَنَكِرْنَه ، فَنَفَرْن ، وامْتَرَسَتْ به ... عَوْجاءُ هادِيَةٌ وَهَادٍ جُرْشُعُ[1]
فَرمَى ، فأنفذَ مِن نَحوصٍ عائطٍ ... سَهْمًا ، فخرَّ وريشُه مُتصَمِّعُ[2]
فَبَدَا لـه أقْرابُ هـذا رائـغًا ... عَجِلاً فَعيَّثَ فى الكِنانةِ يُرجِعُ[3]
فرمَى فألحق صَاعِديًّا مِطْحَرًا ... بالكَشْحِ فاشتملتْ عليه الأَضْلُعُ[4]
فَأَبدَّهنّ حُتُوفَهُنّ فهاربٌ ... بـذَمائـه أو بارِكٌ متجعجِعُ[5]
يَعْثُرْنَ فى علق النجيع كأنما ... كُسِيَتْ بُرودُ «بنى تزيد» الأذْرُعُ[6]

وهكذا ، انتهى «جون السراة» وجدائده هذه النهاية الدامية . ثم تعود القصيدة فتبدأ جملة أخرى بمثل ما بدأت به الجملة السالفة ، مما يشعر بأنها سوف تنتهى بالنهاية الدامية نفسها . غير أن الجملة التالية صورة أخرى من صور الحياة فى عنفوانها وقوتها ، ممثلة فى «ثور» قوى طاردته كلاب الصائد ، فاحتمى بشجرة من شجر الأرطى ، وانهمر المطر عليه فخرج يجفف نفسه فى الشمس فرأته الكلاب مرة أخرى وطاردته ، ودارت معركة حامية ظل يدافع عن نفسه بقرنيه إلى أن أردته الكلاب صريعًا . واستغرقت هذه الصورة الجملة ثلاثة عشر بيتًا من القصيدة . وتعود القصيدة .

---

(١) امترست به : أى بالفحل ، جعلت تكادمه وتعالجه . هادية : متقدمة ، وكذلك الهادى . الجرشع : المنتفخ الجنبين .

(٢) النحوص : الحائل ، والتى ليس فى بطنها ولد . العائط : التى اعتاطت رحمها سنتين أو ثلاثًا . متصمع : منضم من الدم .

(٣) أقراب : خواصر ، والإشارة فى هذا إلى الفحل رائغًا : هاربًا . عيث : مد يده فى الكنانة .

(٤) الصاعدى : نسبة إلى رجل اسمه صاعد ، من صفات السهام والمطحر من السهام الذى ألزفت قذذه .

(٥) أبدهن : قتلهن بددا ، كل واحدة بسهم ، أى فرق بينهن حتوفهن . بذمائه : ببقية نفسه . متجعجع : الساقط المصروع اللاصق بالأرض .

(٦) علق النجيع : قطع الدم الطرى . بنى تزيد : قوم يشتغلون بالتجارة .

لتبدأ جملة أخرى بالبداية نفسها «والدهر لا يبقى على حدثانه مستشعر حلق الحديد ... إلخ» . وتصف هذا الفارس المدرع إلى أن يلقى فارسًا آخر ، فيتنازلا كل منهما يبغى لنفسه المجد :

وكلاهما متوشح ذا رونق ... عضبًا إذا مسّ الكريهة يقطع
وكلاهما فى كفه يزنيّة ... فيها سنانٌ كالمنارة أصلع[1]
وعليهما ماذيّتان قضاهما ... داودُ أو صنعُ السوابغ تبّع
فتخالسا نفسيهما بنوافذٍ ... كنوافذ العُبُط التى لا تُرقَعُ[2]
وكلاهما قد عاش عيشة ماجدٍ ... وجنى العلاء لو انّ شيئًا ينفعُ

وقد طالت هذه الجملة حتى بلغت خمسة عشر بيتًا ، وانتهت بها القصيدة النهاية التى انتهى إليها أبناء أبى ذؤيب ، وجون السراة والشبب المفزع .

(ب) نموذج من شعر كعب بن زهير :

وهذا نموذج آخر ، من قصيدة كعب بن زهير المعروفة «بانت سعاد» ، وقد استغرقت جملة واحدة فيها عشرين بيتًا من القصيدة كلها التى تبلغ عدتها سبعة وخمسين بيتًا [3] ، وقد طالت هذه الجملة هذا الطول لأنها فى الوصف ، حيث يصف الناقة التى تبلغه «سعاد» . ومن أجل أن تستمر الجملة واحدة ، نفذ إلى ذلك من خلال نعت النكرة الذى يسمح النظام اللغوى أن يتعدد ، وأن تتعاقب فيه الجملة والمفرد . وقد بدأت هذه الجملة فى قوله :

أمست سعاد بأرض لا يبلغها ... إلا العتاق النجيبات المراسيل[4]

(١) يزنية : أسنة منسوبة إلى ذى يزن .

(٢) العبط واحدها عبيط : البعير المنحور .

(٣) الاعتماد فى هذا النص على «شرح قصيدة بانت سعاد لكعب بن زهير» . للإمام أبى زكريا بن على الخطيب التبريزى الذى حققه المستشرق فرتيز كرنكو ، وقدم له الدكتور صلاح الدين المنجد (دار الكتاب الجديد - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ، سنة ١٩٨١ م) .

(٤) عتاق : جمع عتيق ، والعتيق : الكريمة من الإبل والخيل وغيرهما . ويقال : وجه عتيق ، أى كريم حسن كأنه عتق من العيوب أى نجا منها ، والنجيبات : جمع نجيبة وهى المختارة المنتقاة . والمراسيل : جمع مرسال ، وهو مفعال - بكسر الميم - من قولهم ناقة رسيلة إذا كانت سريعة .

فالجار والمجرو «بأرض» متعلق بمحذوف خبر أمسى ، و«أرض» نكرة ، مما مهد لنعتها بالجملة الفعلية التى وقعت بعدها مرتبطة بها «لايبلغها إلا العتاق النجيبات المراسيل» ، وقد عطف على هذه الجملة النعتية جملة أخرى فى البيت التالى فى قوله: «ولن يبلغها إلا عذافرة» فأتى ، بفاعل «يبلغها» نكرة كذلك : «عذافرة» ، وهى الناقة الصلبة ، فساغ له بعد أن ينعتها بالجملة أو المفرد ، وأن يعدد النعوت ، حتى جاءت الجملة على هذا الطول الذى لا يخلو من دلالة . يقول كعب زهير :

وَلَــنْ يــبــلِّــغــهــا إلاّ عُــذَافــرَةٌ	فيـها عَلَى الأين إرقَالٌ وتَبْغِيلُ [1]
مِنْ كُلِّ نَضَّاخَةِ الذِّفْرَى إذا عَرِقتْ	عُرْضَتُها طامِسُ الأَعْلاَم مَجهُول [2]
ترمِى الغُيُوبَ بعينى مُفْرَدٍ لَهِقٍ	إذا تـوقَّـدَتِ الـحِزَّانُ والـمِيـلُ [3]
ضَـخْـمٌ مُـقـلَّـدها ، فـعْـمٌ مُـقَـيَّـدُها	فى خَلْقِها عن بنات الفَحْلِ تَفْضِيل [4]
غَلْباءُ ، وَجْناءُ ، عُلكومٌ ، مذكَّرَةٌ ،	فـى دَفِّـها سَعَـةٌ ، قُـدَّامُـها مِـيـلُ [5]
وَجِـلْـدُهـا مـن أَطُـومٍ لا يُـؤَيِّـسُـهُ	طِلْـحٌ بضـاحِيَةِ المـتْنَيْنِ مَهْزُول [6]

(١) العذافرة : الناقة الصلبة . والأين : الإعياء والتعب . والإرقال والتبغيل : ضربان من السير السريع .

(٢) النضاخة : الكثيرة النضخ ، وهو أغلظ من النضح (بالحاء) . والذفرى : ما تحت الأذن عن يمين الرقبة وشمالها - والعرضة هنا ما يعرض ويمنع ، ومنه قوله تعالى : ﴿ولا تجعلوا الله عُرضةً لأيمانكم﴾ من الآية ٢٢٤ من سورة البقرة .

(٣) الغيوب : جمع غيب ، وكل ما غاب عن العين فهو غيب . المفرد : ثور الوحش الذى قد خذل عن صواحبه . اللهق (بفتح الهاء وكسرها) الأبيض الشديد البياض . الحزان : جمع حزين ، وهو الغليظ من الأرض . الميل : قدر مدى البصر من الأرض . وتوقدت : اشتد حرها وهجيرها .

(٤) المقلد (بصيغة المفعول) : موضع القلادة ، والمراد أنها غليظة الرقبة . الفعم : الممتلئ . المقيد (بصيغة المفعول كذلك) موضع القيد ، يعنى أن أطرافها غليظة ، فهى أقوى على السير . وبنات الفحل : النوق ، وهى تفضلها لأنها تشبه الذكور . وإذا أريد مدح الناقة قيل إنها مذكرة .

(٥) الغلباء : الغليظة الرقبة . الوجناء : العظيمة الوجنتين . قدامها ميل : أى طويلة العنق . دفها : جانبها .

(٦) الأطوم : الزرافة ، يصف جلدها بالملاسة والنعومة . لا يؤيسه : لا يذلله والتأييس : التذليل . الطلح (بكسر الطاء) : القراد . المتنان : جانبا الظهر . ضاحية المتنين . ما يبرز منهما للشمس . والمعنى : أنها لملاسة جلدها لا يثبت عليه قراد .

حَرْفٌ أخُوها أبوها من مُهَجَّنَة ... وعَمُّها خالُها ، قَودَاءُ ، شِمْلِيل [1]

يمشى القُرَادُ عليها ، ثم يُزْلِقُه ... منها لَبَانٌ ، وأقرابٌ زَهَالِيلُ [2]

عَيْرَانَةٌ ، قُذِفَتْ بالنَّحْضِ عن عُرُضٍ ، ... مِرفَقُها عن بَنَاتِ الزُّوْرِ مَفْتُول [3]

كأنّ ما فات عَيْنَيها ومَذْبَحهَا ... مِن خَطْمِها ومن اللَّحْيَيَن بِرطِيل [4]

تُمِرُّ مثل عَسِيبِ النّخل ذا خُصَل ... فى غارز لم تُخَوِّنْهُ الأَحَالِيل [5]

قَنْوَاءُ ، فى حُرَّتيها للبصير بهَا ... عِتقٌ مُبينٌ وفى الخدَّيْن تَسهيلُ [6]

تَخْدِى على يَسَرَاتٍ وهْى لاَحِقَةٌ ... ذوابلٍ وَقْعُهُنَّ الأَرضَ تَحْلِيل [7]

---

(١) الحرف : الناقة الضامرة شبهوها بالحرف من حروف الكتابة لدقتها وضمورها . أو حرف الجبل لصلابتها وقوتها ، أو حرف السيف لمضائها . المهجنة من قولهم اهتجنت الناقة والشاة إذا ضربها الفحل صغيرة ، وأصل الهجنة غلظ الخلق . وأبوها أخوها وعمها خالها : أمدح لها ، ومثال هذا أن فحلاً ضرب أمه فوضعت ذكرًا وأنثى ، ثم ضرب الذكر أمه ، فوضعت أنثى ، فهذه الأنثى هى الحرف التى أبوها أخوها من أمها وعمها الذكر الأول هو خالها لأنه أخو أمها . وقالوا : مثاله أن يحمل بعير على بنته فتجىء بجملين ، فيحمل أحد الجملين على أمه فتجىء بناقة ، فهذه الناقة الأخيرة هى الموصوفة ، حيث يصير أحد الجملين أخاها وأباها لأنه من أمها ، وثانيهما عمها وخالها لأنه أخو أبيها وأخو أمها . القوداء : الطويلة العنق . والشمليل : السريعة الخفيفة .

(٢) اللبان : الصدر . الأقراب : الخواصر . الزهاليل : واحدها زهلول ، وهو الأملس الناعم .

(٣) عيرانة : صلبة تشبه عير الوحش فى صلابتها . النحض : اللحم . وقذفت بالنحض : رميت باللحم . عن عرض : عن اعتراض ، كأنها تعترض فى مرتعها . الزور : الصدر ، وبنات الزور : ما حواليه من الأضلاع ، يعنى أن مرفقها جاف فهو ينبو عن الصدر ، وذلك أجود لها فلا يصيبها ضاغط ، ولا ناكث . المفتول : المحكم الشديد .

(٤) مذبحها : منخرها . الخطم : الموضع الذى يقع عليه الخطام . اللحيان: العظمان اللذان تنبت عليهما اللحية من الإنسان وغيره ، وهما عظما الفك . البرطيل : حجر مستطيل . يصفها بكبر الرأس .

(٥) العسيب من النخل ، والقضيب من غيره . يصف ذنب الناقة بأنه مثل عسيب النخل . وذو خصل ، والخصل : جمع خصلة من الشعر . غارز : ضرع ، لم تخونه : لم تنقصه ، أو لم تتعهده . تخونه إذا تنقصه وتخونه إذا تعهده . الأحاليل : جمع إحليل وهو الموضع الذى يخرج منه اللبن ، يقول : فلم تنقصه الأحاليل ، يعنى أنه قد يبس لبنها فلا يضعف لذلك ، وإذا كانت الناقة حائلاً لا تحلب كان أقوى لها على السير . وأصل الغارز من قولهم غرزت الناقة وغيرها إذا قل لبنها ، وأكثر ما يستعمل فى الإبل .

(٦) ناقة قنواء : فيها احديداب فى الأنف . فى حريتها : فى أذنيها . العتق : الكرم . التسهيل : الطول .

(٧) تخدى : تسير ، يقال : خدى يخدى خديًا وخديانًا ومثله : وخد يخد وخدًا . اليسرات : القوائم . اللاحقة : الضامرة . الذوابل : اليوابس ، يصف قوائمها بقلة اللحم ، وإذا كانت قليلة اللحم لم تكن رهلة ولا مسترخية ، فكان ذلك أسرع لرفع قوائمها وبسطها إياها . تحليل : أى يسير هين ، وأصله من تحلة اليمين ، وهو أن يحلف الإنسان على الشىء يفعله ، فيفعل منه اليسير يحلل به قسمه .

سُمْرِ العُجايات يتركن الحصى زِيَمًا ... لـم يـقِـهِـنّ رءُوسَ الأُكْمِ تَـنْـعِيـلُ [1]

كـأنّ أَوْبَ ذراعـيـهـا إذا عَـرِقَـتْ ... وقـد تَـلَـفَّـعَ بـالقُـورِ العَسَـاقِـيل [2]

يـومًـا يـظـلُّ بـه الحِربـاءُ مُـصْـطَـخِـدًا ... كـأنّ ضـاحِـيَـهُ بـالشـمس مـمـلـولُ [3]

وقـال لـلـقـوم حَـادِيـهـم وقـد جَـعَـلَـتْ ... وَرْقُ الجنادب يَرْكُضْن الحَصَى : قِيلوا [4]

شَـدَّ الـنـهـارِ ذراعَـا عَـيـطَـلٍ نَـصِـفٍ ... قـامت فـجـاوبَـهـا نُـكْـدٌ مـثـاكـيـل [5]

نـوَّاحـةٍ رِخْـوةِ الضّـبْـعَـيْـن لـيس لـهـا ... لـمّـا نَـعَـى بِـكـرَهـا الـنـاعـون مَـعْـقُـول [6]

تَـفْـرى الـلّـبـان بـكـفّـيـهـا وَمِـدْرَعُـهـا ... مُـشَـقَّـقٌ عَـنْ تَـرَاقِـيـهـا رَعَـابِـيـلُ [7]

(١) العجايات : جمع عجاية ويقال عجاوة وعجاوات ، وهى عصب قوائم الإبل والخيل التى تستبطن الوظيف . الزيم : المتفرق . والضمير فى «لم يقهن» عائد على العجايات ، والأكم جمع أكمة وإكام : ما ارتفع من الأرض . وكانوا يشدون تحت خفاف الناقة قطعًا من الجلد لتقيها الحجارة ، وهذا هو التنعيل . وهذه الناقة صلبة لا تحفى فى سيرها فلا تحتاج إلى النعل الذى يقيها رءوس الأكم .

(٢) أوب ذراعيها : رجع يديها فى السير . القور : جمع قارة وهو كل موضع مرتفع من الأرض لا يبلغ أن يكون جبلاً . العساقيل : السراب . وفى العبارة قلب لوضوح المعنى والتقدير : وقد تلفعت القور بالعساقيل. ولا يكون ذلك إلا عند اشتداد الهاجرة .

(٣) يوما : ظرف للفعل تلفع . مصطخدًا : مفتعل من قولهم صخدته الشمس ، إذا ألمت دماغه . ويوم صخدان : شديد الحر . ضاحيه : ما يظهر منه للشمس ، مملول مغموس فى الملة وهى الرماد الحار . أى أن القور تلفعت بالعساقيل فى يوم يظل الحرباء فيه متحرقًا بالشمس ، كأن مابرز منه للشمس مملول كما تمل الخبزة فى النار .

(٤) يقول التبريزى : «هذا معطوف على قوله : «تلفع بالقور العساقيل» الواو للحال فى الموضعين ، وكذلك الواو فى قوله : «وقد جعلت ورق الجنادب» . والتقدير : وقال للقوم حاديهم قيلوا ، وقد جعلت ورق الجنادب أى فى هذه الحالة» : صفحة ٢٨ . الجنادب واحدها جندب ، وهى الجراد . قيلوا : من القيلولة وهى نوم نصف النهار . والمقصود أن الهجير تلهب الجندب إلى أن يركض الحصى من شدة الحر برجليه .

(٥) شد النهار : ارتفاعه . ذراعا عيطل . خبر «كأن أوب ذراعيها» فى البيت السابق ، قبل بيتين والعيطل : الطويلة . والنصف : بين الشابة والكهلة . نكد : جمع نكداء وهى التى لا يعيش لها ولد . مثاكيل : فقدن أولادهن .

(٦) نواحة : كثيرة النوح . رخوة الضبعين : مسترخية العضدين . والضبع : وسط العضد بلحمه ، يكون للإنسان وغيره والجمع أضباع . وبكرها : ولدها الأول . المعقول : العقل . وهذه الصفات : نواحة ، رخوة الضبعين ، ليس لها إلخ نعوت «عيطل» فى البيت السابق . وهو يشبه الناقة فى خفة ذراعيها فى السير وسرعة رجوعهما بذراعى تلك المرأة الطويلة الثكلى التى تندب ابنها البكر .

(٧) تفرى : تقطع . اللبان : الصدر . المدرع : قميص المرأة . التراقى : جمع ترقوة ، وهى عظام الصدر التى تقع عليها القلادة . الرعابيل : القطع ، يقال ثوب رعابيل أى قطع ، يعنى أنها تضرب صدرها مشقوقة الثوب حزنًا على ولدها . وهذا استمرار لنعت «عيطل» فى البيت قبل السابق .

وبعد هذه الجملة الطويلة التى استغرقت هذا العدد من الأبيات ، يعيد الشاعر الضمير فى البيت التالى مباشرة على سعاد التى ذكرها فى البيت الذى ذكرته أولاً ، وهو الذى يقول فيه : «أمست سعاد بأرض لا يبلغها إلا العتاق ..» . ثم يستغرق فى وصف ما يبلغه إليها ، على ما رأينا ، ولا ينسى الشاعر مع طول الجملة على هذا النحو ، أن يعيد الحديث عنها مستخدمًا ضمير الغائبة حيث يقول :

تَسْعَى الوُشَاة بجنبيها ، وقَوْلُهمو — إنك يابن أبى سلمى لمقتولُ

وهنا يستغل الشاعر الإمكانات اللغوية المختلفة فى إطالة هذه الجملة ، فيعدد النعت وينوع فى النعت بالمفرد أو الجملة ، ويطيل الجمل الفرعية فى داخل هذه الجملة الطويلة نفسها كما يظهر فى الجملة التى تبدأ بقوله : «كأن أوب ذراعيها» ، إذ طالت بوسائل متعددة أخرى ، فبلغت ستة أبيات انتهت بنعت المضاف إليه «عيطل» بنعوت ، بعضها مفرد وبعضها جملة ، وبنت صورة فرعية دقيقة العلاقة بما يريد الشاعر تصويره . وقد أشار إليه فى البيت التالى مباشرة : «إنك يابن أبى سلمى لمقتول» [1] . ولذلك حفلت تلك الصورة بالثكل والنواح وضرب الصدر وتشقيق الثياب .

(جـ) نموذج من شعر أوس بن حجر :

وهذا النموذج من قصيدة أوس بن حجر [2] التى مطلعها :

صَحَا قلبُه عن سُكْره فتأملا — وكان بذكرَى أمّ عمرٍو مُوَكّلا

(١) يروى أن كعبًا وأخاه بجيرًا خرجا إلى مكان يعرف بأبرق العزاف ، فقال بجير لكعب : اثبت أنت فى الغنم ، حتى آتى هذا الرجل يعنى النبى - ﷺ - فأسمع خبره وأعرف ما عنده . فأقام كعب ومضى بجير ، فعرض رسول الله - ﷺ - عليه الإسلام فأسلم ، واتصل إسلامه بكعب ، فقال فى ذلك شعرًا بلغ النبى - ﷺ - فأهدر دمه وقال من لقى منكم كعبًا فليقتله . فكتب بجير إلى أخيه : «النجاة ، فإن رسول الله - ﷺ - أهدر دمك وما أحسبك ناجيًا» . وأعلمه أن الرسول - ﷺ - ما جاءه أحد قط يعلن إسلامه إلا قبله ولم يطالبه بما كان منه قبل الإسلام . فأقبل كعب على رسول الله - ﷺ - مسلمًا ، وأنشد بين يديه قصيدة «بانت سعاد» التى منها هذه الأبيات .

(٢) اعتمدت فى هذا النص على «ديوان أوس بن حجر» ، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم - دار صادر بيروت - الطبعة الثانية - سنة ، ١٩٦٧ . والقصيدة من صفحة : ٨٢ إلى ٩٢ ، وبعض أبياته فى شرح شواهد الشافية ، للبغدادى ، مشروحة من صفحة : ٨٧ إلى ٩٤.

وهى قصيدة عدد أبياتها اثنان وخمسون بيتًا ، فيها جملة واحدة شغلت من القصيدة ستة وثلاثين بيتًا ، بدأت من البيت السادس وانتهت بنهاية البيت الثانى والأربعين منها . والجملة اسمية مؤكدة بـ (إن) ، وخبر (إن) جملة فعلية ، وقد اعتمدت فى استطالتها على نعت المفعول به للفعل الواقع خبرًا ، والعطف عليه ونعت المعطوف ، حيث يقول :

وإنى امرؤٌ أعددتُ للحربِ بعدمَا ... رأيتُ لها نابًا من الشر أَعْصلا [1]

أَصَمَّ رُدينيًّا كأن كُعوبَه ... نوى القسْبِ ، عَرّاصًا مُزَجًّا مُنَصَّلا [2]

عليهِ كمصباحِ العزيزِ يَشُبُّهُ ... لِفِصْحٍ ويحشوه الذبال المُفَتَّلا [3]

فكلمة «أصم» وهى المفعول به للفعل «أعددت» فى البيت السابق عليه ، والمقصود به الرمح - نعتت بستة نعوت ، الأول مفرد «ردينيًّا» ، والثانى جملة «كأن كعوبه نوى القسب» ، والثالث والرابع والخامس مفرد «عرّاصًا مزجًّا منصَّلا» ، والسادس جملة اسمية «عليه كمصباح العزيز» ، وقد قيد مصباح العزيز بجملة فعلية حالية : «يشبه لفصح» ، وعطفت عليها جملة أخرى : «ويحشوه الذبال المفتلا» .

ثم يعطف على المفعول به اسمًا آخر يصف به الدرع ويستمر فى نعت هذا المعطوف ثلاثة أبيات ، فيقول :

---

(١) أعصل : أعوج ، يقول هى حرب قدمت وأسنت ، فهو أشد لها .

(٢) الأصم : المصمت الذى لا جوف له . وموصوفه محذوف ، أى رمحًا أصم . الردينى : منسوب إلى ردينة بالتصغير ، وهى امرأة كانت تقوّم الرماح ، وكان زوجها سمهر أيضًا يقوم الرماح ، يقال لرماحه سمهرية . الكعب : الأنبوب . ويسمون العقدة كعبًا وهو المراد هنا . والقسب : تمر يابس نواه مر صلب . العراص : الشديد الاضطراب . المزج : الذى جعل له زج ، بضم الزاى وتشديد الجيم ، وهى الحديدة التى فى أسفل الرمح تغرز فى الأرض . المنصل : الذى جعل له نصل وهو السنان .

(٣) العزيز : الملك ، ومصباحه أشد ضوءًا . يشبه : يوقده . الفصح : يوم عيد النصارى . الذبال : الفتائل ، وكل فتيلة ذبالة ، يقول : على ذلك الرمح الأصم سراج كسراج الملك من توقده لارتفاع ناره .

وأَمْلَسَ صوليًّا كنِهْى قَرارةٍ ... أحسّ بقاعٍ نفحَ ريحٍ فأَجْفَلا [١]

كأن قُرونَ الشمسِ عِنْدَ ارتفاعِهَا ... وقد صادفَتْ طلقًا من النجم أَعْزَلا [٢]

تَرَدَّدَ فيه ضوءُها وشعاعُهَا ... فأَحسِنْ وأَزْيِنْ بامرئٍ أن تَسَرْبلا [٣]

ويعطف عليه اسمًا آخر يصف به السيف ، ويستغرق فى وصفه أربعة أبيات كلها نعوت لهذا المعطوف الجديد الذى يقع تحت طائلة الفعل «أعددت للحرب» :

وأبيضَ هنديًّا كأن غِرَارَهُ ... تلألُؤُ برقٍ فى حبىٍّ تكلَّلا [٤]

إذا سُلَّ من جَفْنٍ تأكَّل أثْرُه ... على مِثل مصحاةِ اللُّجَينَ تَأَكُّلا [٥]

كأنّ مَدَبَّ النَّمل يتّبِعُ الرُّبَى ... ومدْرَجَ ذَرٍّ خافَ بَرْدًا فأَسْهَلا [٦]

على صَفْحَتَيْه مِنْ مُتُونِ جِلائِه ... كفى بالذى أُبْلِى وأَنْعَتُ مُنْصُلا [٧]

ولعل من الملاحظ هنا تدرج طول النعوت ، إذ نعت الرمح أولاً فى بيتين ، ونعت الدرع فى ثلاثة أبيات ، ونعت السيف فى أربعة أبيات . وانتقل بعد ذلك إلى نعت القوس ، فعطفها على المعطوف السابق وبلغ البناء ذروته ، فاستغرق عشرين بيتًا كاملة من هذه الجملة الطويلة . يقول أوس بن حجر :

ومَبْضُوعةً من رأس فرع شَظِيَّةً ... بطودٍ تراه بالسَّحاب مُجلَّلا [٨]

---

(١) الأملس : الدرع الناعم المشدود . صوليًا : نسبة إلى صول . النهى : غدير الماء . شبه بريق الدرع ببريق الماء حين يحركه الريح على وجه الغدير .

(٢) الأعزل : أحد السماكين ، والثانى هو الرامح ، وهو من منازل القمر ، به ينزل . وسمى أعزل لأنه لا شىء بين يديه من الكواكب ، كالأعزل من السلاح .

(٣) الضمير فى «فيه» عائد على «أملس» أو «نهى قرارة» ، وهو أقرب .

(٤) الأبيض الهندى : السيف ، منسوب إلى الهند . الغِرار (بكسر الغين) : حد السيف . الحبِىّ : ما حبا من السحاب ، أى ارتفع . المكلل : المتراكم المتراكب .

(٥) سل من جفن : أخرج من قرابه . تأكل أثره : توهج جوهره . مصحاة اللُّجين : قدح من الفضة .

(٦) مدب النمل : الموضع الذى يدب فيه . مدرج ذر : مثل مدب النمل والذر ما صغر من الهوام ودق . أسهل : اتجه للسهل .

(٧) على صفحتيه : جار ومجرور ، متعلق بمدب النمل . الجلاء : الصقل . أبلى : أشفيك من نعته وأحدثك عنه - كما يقول ابن السكيت .. المنصل : السيف .

(٨) مبضوعة : مقطوعة . شظية : الشقة والفلقة . مجلل : مغطى .

عـلـى ظـهـر صـفـوانٍ كـأن مـتُـونَـه ... عُلِلْن بـدُهْـنٍ يُـزْلِـقُ الـمـتـنـزّلا [1]

يُـطـيـفُ بـهـا راعٍ يـجشّـمُ نَـفْـسَـه ... لِـيُـكـلـئَ فـيـهـا طـرْفَـه مُـتَـأمّـلا [2]

فَلاقَى امرَأً من ميدعَانَ وأسـمَحَتْ ... قَـرونَـتُـهُ بـالـيـأسِ مـنـهـا فَـعَـجّـلا [3]

فـقـالَ لـه هـل تـذْكُـرَنَّ مُـخَـبِّـرًا ... يَدلُّ على غُـنْـم ويُـقْصِرُ مُعْمِلا [4]

على خير ما أبْصَرتْهَا من بِضَاعةٍ ... لـمـلْـتـمسٍ بَـيْعًا بـهـا أو تَـبـكّـلا [5]

فويقَ جُبَيْلٍ شامخِ الرأسِ لم تكن ... لِتَبْلُغَه حـتـى تَـكِـلَّ وتَـعْـمَـلا [6]

فـأبْـصـرَ ألـهـابًـا مـن الـطّـوْد دونـهـا ... ترى بين رأسَيْ كلِّ نِيقَيْن مَهْبِلا [7]

فـأشـرطَ فـيـهـا نـفسَـهَ وهْـو مُـعصِـم ... وألـقـى بـأسـبـابٍ لـه وتـوكّـلا [8]

وقـد أكـلـتْ أظْـفـارَه الـصـخـرُ كـلّـمـا ... تـعـايـا عـلـيـه طـولُ مَـرْقَـى تـوَصّـلا

فـمـازال حـتـى نـالـهـا وهْـوَ مُـعصِـمٌ ... على موطنٍ لو زلّ عَنْهُ تفصّلا [9]

فـأقـبـلَ لا يـرجـو الـتـى صَـعَـدتْ بـه ... ولا نـفـسَـه إلا رجـاءً مُـؤمّـلا [10]

فلمّا نجَا من ذلك الكرب ، لم يزل ... يُـمَـظّـعُـهَـا مـاءَ الـلـحـاءِ لِـتَـذْبُـلا [11]

فـأنـحـى عَـلَـيْـهـا ذاتَ حَـدٍّ دعـا لـهـا ... رفيقًا بأخذٍ بالمداوِسِ صَيْقَلا [12]

---

(١) قال ابن السكيت : «يقول : نبتت على حجر يزلق الرجل المتنزل لملاسته . وعللن : سقين مرة بعد مرة» .

(٢) يطيف بهذه القوس المبضوعة راع أى حافظ ليجعل طرفه كالئًا يحفظ منها منظرًا ، والكالئ الحافظ ، وأكلأ يكلئ بمعنى أطال النظر .

(٣) ميدعان : حى من اليمن من أزد السراة . قرونته : نفسه . ومعنى «وأسمحت قرونته باليأس منها» : تابعته على اليأس منها .

(٤) أى هل تذكرن رجلاً يدل على غنيمة ؟ ويقصر معملاً : أى ويقل العمل والعناء .

(٥) التبكل : التغنم . يقال : تبكل ، أى تغنم إن أراد بيعًا أو غنمًا .

(٦) فويق : تصغير فوق ، وهو ظرف متعلق بأبصرتها فى البيت قبله . تكل : تتعب وتعيا .

(٧) ألهاب : جمع لهب (بكسر اللام وسكون الهاء ، وهو الفرجة بين الجبلين . دونها : هنا بمعنى أمامها . وفاعل أبصر ضمير يعود على رجل من ميدعان . النّيق : المشرف من الجبل . المهبل : المهوى والمهلك .

(٨) أشرط نفسه : جعلها علمًا للموت . معصم : متعلق بالحبل . الأسباب . الحبال .

(٩) معصم : هنا بمعنى مشفق . تفصل : تقطع .

(١٠) فأقبل لا يرجو .. إلخ . يقول عسى أن أفلت وأنجو .

(١١) يمظعها ماء اللحاء : يسقيها ماء قشر عودها ، ليكون أجود لها ، ولو قشر اللحاء عنها لأفسدها .

(١٢) الرفيق : الحاذق . المداوس واحدها مدوس ، وهو الذى يصقل به . والصيقل : الصناع الماهر .

عـلـى فَـخِـذَيـه مـن بُـرَايـةِ عُـودِهـا ... شبيهُ سَفى البُهْمَى إذا ما تَفَتَّلا [1]

فـجـرّدهـا صَـفْـرَاءَ لا الـطـولُ عـابـهـا ... ولا قِـصَـرٌ أزرى بـهـا فَـتَـعَـطَّـلا [2]

كـتُـومٌ طِـلاعُ الـكـفّ لا دون مَـلْـئِـهـا ... ولا عَجْسُها عن موضع الكفّ أَفْضَلا [3]

إذا مـا تـعـاطَـوهـا سَـمِـعْـتَ لِـصَـوْتـهـا ... إذا أنـبـضـوا عـنـهـا نـئـيـمًـا وأزْمَـلا [4]

وإن شـدّ فـيـهـا الـنـزعُ أدْبَـر سَـهْـمُـهـا ... إلى منتَهىً من عَجسها ثم أَقْبلا [5]

فـلـمـا قـضـى مـمـا يـريـد قـضـاءَه ... وصَلَّبهَا حِرْصًا عليها فأطْوَلا [6]

وبقى من هذه الجملة الطويلة - وإن شئت قلت هذه الصورة المركبة - ستة أبيات أخرى عطف فى مفتتحها «وحشو جفير» ، وهى السهام التى أعدها للحرب ، على ما سبق مما أعده لها . وقد نعتها أيضًا بنعوت مختلفة . يقول :

وحشْـوَ جـفـيـرٍ مـن فـروع غـرائـبٍ ... تـنـطَّـع فـيـهـا صـانـعٌ وتـنـبَّـلا [7]

تُـخـيِّـرْنَ أنْـصَـاءً ورُكِّـبْـنَ أَنْـصُـلاً ... كجمْر الغَضَا فى يوم ريح تَزَيَّلا [8]

فلمَّا قضى فى الصُّنع منهنّ فهمَه ... فـلـم يَـبْـق إلا أن تُـسَـنَّ وُتـصْـقَـلا [9]

كَـسـاهـنّ مـن ريشٍ يـمـانٍ ظـواهـرا ... سُخَامًا لؤامًا لَيِّنَ الْمَسِّ أَطْحَلا [10]

---

(١) السفى : الشوك واحدته سفاة . والبهمى نوع من النبات له شوك . تفتل : تساقط .

(٢) أزرى بها : أنقص من قيمتها . فتعطل أى لا تتخذ قوسًا .

(٣) الكتوم من الأضداء أى مرتفعة الصوت هنا ، وهى أيضًا الشديدة . طلاع الكف : ملء الكف . عجسها : مقبضها .

(٤) تعاطوها : تناولوها . أنبضوا عنها : جذبوا وترها . النئيم والأزمل : من أصوات القوس .

(٥) نزع فى القوس : مدها ، أى جذب وترها ، يريد أنها لينة مرنة مع صلابة عودها ، فإذا شد النازع فيها السهم عاد إلى مقبضها ، ثم ابتعد عنها لقوة دفعها .

(٦) صلبها : يبسها وجففها . أطول : أطال ، وجاء به على أصله المتروك ، ومنه «صددت فأطولت الصدود..» .

(٧) الجفير : الكنانة ، وحشوها السهام التى توضع فيها . تنطع وتنبل : تحذق فى صناعته وتأنق .

(٨) أنضاء : جمع نضى ، وهو السهم الذى لم يبر بعد . يقول : تخيرن من قداح ، ثم ركبت لها النصال ، وهذه النصال تتوهج توهج جمر الغضا - وهو شجر شديد الالتهاب وسريعه - فى يوم ريح . تزيل : تطاير .

(٩) قضى فى الصنع فهمه : بلغ جهده فى الجودة والإتقان .

(١٠) السخام من الريش : اللين الحسن . اللؤام : ما يلائم بعضه بعضًا . الأطحل : فى لون بين الغبرة والبياض والسواد .

يَـخُـرْن إذا أُنـفـزْن فى سـاقط النَّـدَى   وإن كان يومًا ذا أهاضيبَ مُخْضِلا[1]
خُـوَارَ الـمـطـافيـل الـمـلَـمَّـعةِ الشَّـوَى   وأَطلائِـهـا صـادفْـنَ عِرْنَانَ مُبْقِلا[2]

وبعد أن انتهى أوس بن حجر من هذه الجملة الطويلة التى بدأها بقوله : «وإنى امرؤ أعددت للحرب ..» قال مشيرًا إلى كل ما أعده :

فذاك عَتادى فى الحروب إذا التظت   وأردف بـأسٌ مـن حـروب وأعـجـلا
وذلك مـن جـمـعـى ، وبـالـلـه نِـلـتُـه   وإن تَـلْـقَـنـى الأعـداءُ لا أُلْـقَ أعْـزَلا

وهذه الجملة الطويلة ، كان يمكن لولا النعوت التى أطالتها أن تكون على هذه الصورة – غير الشعرية بطبيعة الحال – «وإنى امرؤ أعددت للحرب أصم ردينيًّا ، وأملس صوليًّا ، وأبيض هنديًّا ، ومبضوعة من رأس فرع ، وحشو جفير من فروع غرائب» ولكن نعت المفعول به وما عطف عليه أدى ببناء الجملة أن يكون على هذه الصورة المقصودة ، التى تبين ضخامة ما جمع وما أعد حتى لا يكون أعزل عند ملاقاة الأعداء . غير أن هذا كله لا يحول دون الموت الذى يخب ويهرول فى الناس ، فهو يقول بعد هذا كله مباشرة :

وقـومـى خـيـارٌ مـن أُسَـيِّـدَ شِـجْـعَـةٌ   كِرامٌ إذا ما الموت ، خَبَّ وهرولا

فكل هذا البناء الشامخ والإعداد العظيم ينهار أمام الموت ، ولعل الشاعر أطال الجملة المصورة على هذا النحو ليشعرنا بتلك المفارقة الغريبة التى هى سنة الحياة فى الوقت نفسه ، يجمع الإنسان ويعد وقد يجابه الموت فى سبيل هذا الإعداد وينتصر عليه ، ولكن كل هذا العتاد والجمع لا يغنى فتيلاً ، وعلى الحر أن يكون كريمًا عند لقاء الموت ، كما كان كريمًا فى حربه مع الحياة ، يستعد لها ويحتشد من أجلها .

(١) يخرن : يسمع لهن صوت . أنفزن : أى أدرن على الظفر وحركن بالأصابع : وإذا صوتت فى الندى فكيف فى الجفاف .

(٢) المطافيل : ذوات الأطفال . الشوى : الأطراف . أطلاؤها : أولادها . العرنان : الوادى الواسع الكثير الوحوش . المبقل : الذى نبتت فيه البقلة .

وقد يكون قد بالغ فى الجمع ، لأنه رأى أن الناس إلا قليلاً منهم خفيفو العهود لا يدوم لهم ود . فهم إخوة لمن كثر ماله ، يرونه سيدًا ولو كان عبدًا . وأما من قل ماله فهم له أولاد علة ، وإن كان شريفًا عالى النسب خالصه معمًا مخولاً . يقول أوس بعد وصفه السابق :

فإنى رأيتُ النّاسَ إلا أقلَّهم خِفافَ العهودِ يُكثرون التنقُّلا

بنى أمِّ ذى المالِ الكثير ، يرونَه – وإن كان عبدًا – سيِّدَ الأمر جَحْفلا

وهم لِمُقِلِّ المالِ أولادُ عِلَّةٍ وإن كان مَحْضًا فى العمومَة مُخْوِلا

وأيًّا ما كانت غاية القصيدة ، فإنه لابد – من أجل شرحها وتفسيرها – أن يكون بناء جملها أول ما يراعى فى هذا السبيل .

(د) نموذج من شعر طرفة بن العبد :

وهذا مثال آخر من طرفة بن العبد ، وهو شاعر ذو نفس طويل . والمثال من قصيدته المعروفة بالمعلقة ، التى مطلعها .

لخولة أطلالٌ ببرقة ثهمد تلوح كباقى الوشم فى ظاهر اليدِ

وهى قصيدة طويلة جاوزت أبياتها المائة بثلاثة أبيات . وفى البيت الحادى عشر من هذه القصيدة بدأ جملة ظلت تستطيل حتى نهاية البيت الثامن والثلاثين من القصيدة . وإذن صارت هذه الجملة الواحدة الطويلة وحدها ثمانية وعشرين بيتًا ، أى أكثر من ربع أبيات القصيدة . وليس غريبًا أن تكون هذه الجملة الطويلة فى وصف الناقة التى يمضى بها الهم عند احتضاره . يقول طرفة[1] :

وإنى لأُمضى الهمّ عند احتضاره بعَوْجَاءَ مِرْقَالٍ، تروح وتَغْتدِى[2]

(١) القصيدة الأولى من «ديوان طرفة بن العبد ، شرح الأعلم الشنتمرى» . من صفحة : ٥ إلى صفحة : ٤٩ – (تحقيق درية الخطيب ، ولطفى الصقال – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٧٥ م) .

(٢) احتضار الهم : حضوره . العوجاء ، الضامرة التى لحق بطنها بظهرها . المرقال : السريعة ، والإرقال أن يسرع البعير وينفض رأسه . تروح وتغتدى : تصل آخر النهار بأوله فى السير .

أَمُـونٍ ، كـألـواح الإرانِ ، نَـسَـأْتُـهـا … عـلـى لاحبٍ ، كـأنّه ظَـهـرُ بُـرجُـد [1]

تُـبـارى عـتـاقًـا نـاجـيـاتٍ ، وَأَتْـبَـعَـتْ … وظـيـفًـا وظـيـفًـا فـوق مَـوْرٍ مُـعَـبَّـد [2]

تـربَّـعَـت الـقُـفَّـيْـن ، فـى الشّـول تَـرْتَـعِـى … حـدائـقَ مَـوْلِـىِّ الأسِـرَّةِ أَغْـيَـد [3]

تَـريـعُ إلـى صـوت الـمُـهِـيـبِ ، وتَـتَّـقِـى … بِـذى خُـصَـلٍ رَوْعـاتِ أَكْـلَـف مُـلْـبِـد [4]

كـأن جَـنَـاحَـىْ مَـضْـرَحِـىٍّ تـكـنَّـفـا … حَفَافيْهِ شُكّا فى العسيب بمسرَد [5]

فـطـوْرًا بـه خـلـفَ الـزمـيـل وتـارة … عـلـى حشـف كـالشّـنّ ذاوٍ مَـجَـدَّد [6]

لـهـا فـخـذان أُكْـمِـلَ الـنـحض فـيـهـمـا … كـأنّـهـمـا بـابـا مُـنِـيـفٍ مُـمَـرَّد [7]

---

(١) أمون : موثقة الخلق ، يؤمن عثارها . الإران : تابوت كانوا يحملون فيه الموتى ، شبه به الناقة . نسأتها : زجرتها ، وأصله الضرب بالمنسأة أو العصا . اللاحب : الطريق البين الذى أثّر فيه المشى . البرجد : كساء مخطط .

(٢) تبارى : تفعل مثل ما تفعل النياق الأخرى من العتاق . العتاق : الكرام البيض . الناجيات : السريعات . الوظيف فى اليد من الرسغ إلى الركبة ، وفى الرجل من الرسغ إلى العرقوب . وأتبعت وظيفًا وظيفًا : وضعت وظيف رجلها موضع وظيف يدها ، وهو ضرب من السير يعرف بالمناقلة والنقال - مور : طريق . معبد : قد وطئ حتى ذهب نبته وأثر فيه المشى .

(٣) تربعت القفين: رعت الربيع فى القفين . والقف ما ارتفع من الأرض ، ولم يبلغ أن يكون جبلاً ، وهو هنا موضع بعينه ، خصيب حسن النبت . فى الشول : فى الوقت الذى تشول فيه الناقة ، أى يأتى عليها من نتاجها أشهر فتخف بطونها وضروعها كما يشول الميزان أى يخف . مولى : أصابه المطر الولى ، وهو مطر يلى مطرًا قبله . الأسرة : طرائق من نبت . أغيد : متثن من النعمة .

(٤) تربع : ترجع وتعطف . المهيب : الفحل الذى يصيح بها ويدعوها . ذو خصل : ذنبها . روعات : جمع روعة ، وهى الفزع . الأكلف : الذى يشوب حمرته سواد . ملبد . ضرب بذنبه على ظهره من الهياج حتى تلبد .

(٥) الضمير فى «حفافيه» يعود على «ذى خصل» . والمضرحى : النسر الأحمر الذى يضرب إلى البياض . تكنفا : صارا عن يمين الذنب وشماله . وحفافاه : جانباه . شكا : أدخلا فى العسيب ، وهو عظم الذنب . والمسرد : الإشفى الذى يخرز به .

(٦) الضمير فى «به» يعود أيضًا على «ذى خصل» . الزميل : الرديف . يقول : تضرب بذنبها طورًا خلف موضع الرديف ، وتارةً تضرب على حشف ، وهو الفرع . كالشن : أى منقبض لا لين فيه ، وذلك أقوى لها . والشن هو القربة البالية الجافة . الذاوى : الذابل . مجدد : ذهب لينه .

(٧) النحض : اللحم . يقول : لها فخذان كاملتا الخلق ، مكتنزتا اللحم . منيف : قصر مشرف ، وكل ما أشرف فقد أناف . والممرد : مثله ، فهو الشرف أيضًا ، وقيل هو الأملس .

وَطَىّ مَحَالٍ كالحَنِىّ خُلُوفُه　　وأَجْرِنَةٌ لُزَّتْ بِدأىٍ مُنَضَّد [(١)]

كأنّ كِناسَىْ ضَالةٍ يُكْنِفَانها　　وأَطْرَ قِسِىّ تحت صُلبٍ مُؤَيَّد [(٢)]

لها مرفقان أفتلان كأَنَّما　　أمِرَّا بسَلْمَىْ دَالجٍ مُتَشَدِّد [(٣)]

كقنطرة الرومىّ أقسم ربُّها　　لتُكتَنَفَنْ حتى تُشَادَ بِقَرْمَد [(٤)]

صُهَابيَّةُ العُثْنُون مُوجَدَة القَرا　　بعِيدةُ وَخْدِ الرِّجْل مَوَّارَةُ اليد [(٥)]

أُمِرَّتْ يداها فَتْلَ شَزْرٍ وأُجْنحتْ　　لها عضداها فى سقيفٍ مُسَنَّد [(٦)]

جنوحٌ ، دِفَاقٌ ، عَنْدَلٌ ، ثم أُفْرِعَتْ　　لها كَتِفاها فى مُعَالًى مُصَعَّد [(٧)]

---

(١) المحال : فقار الظهر ، واحدتها محالة . وطى محال : أراد : لها محال مطوية ، أى متراصفة دنا بعضها من بعض وذلك أشد لها . الحنى : جمع حنية وهى القوس سميت بذلك لانحنائها . والخلوف جمع خلف ، وهى مآخير الأضلاع ، وإنما وصفها بالانحناء لأن ذلك أوسع لجوفها . والأجرنة جمع جران وهو باطن الحلقوم وإنما لها جران واحد فجمعه بما حوله . لزت : ألصقت وضمت . الدأى فقار العنق ، واحدته دأية .

(٢) الكناس : حفرة يحتفرها الثور فى أصل الشجرة كالسرب لتقيه من الحر والبرد . الضالة : شجرة السدر البرى : أطر قسى : يقول كأن قسيها والمراد ضلوعها مأطورة ، أى معطوفة تحت صلبها . والمؤيد : المشدد ، من الأيد وهو القوة .

(٣) أفتلان : مفتولان إلى ورائها من خلفها . السلم : الدلو ذات العروة الواحدة . الدالج : الذى يدلج بالدلو إلى الحوض . شبه بعد مرفقيها عن جنبيها ببعد دلوين عن جنبى حاملهما القوى الشديد .

(٤) كقنطرة الرومى : شبه الناقة بالقنطرة ، وخص الرومى لأنه أحكم عملاً . ربها : صاحبها . لتكتنفن : لتؤتين من الجانبين . تشاد : ترفع . القرمد الآجرّ .

(٥) الصهابية : ما خالط بياضها حمرة . العثنون . ما تحت لحييها من الوبر . موجدة : موثقة شديدة الخلق . القرا : الظهر . بعيدة وخد الرجل : تأخذ رجلها من الأرض أخذًا واسعًا إذا وخدت ، والوخد : أن تزج بقوائمها وتسرع . موارة اليد : يعنى أن جلد كتفيها رهل يموج ، فيدها تمور أى تضطرب وليست بكرة جاسية .

(٦) أمرت : فتلت فتلاً شديدًا . الشزر : أن يفتل من أسفل الكف إلى فوق ، واليسر ضد ذلك . أجنحت : أميلت كأنها منكبة . السقيف هاهنا زورها ، أصل السقيف صفائح حجارة . يقول : كأن زورها صفائح حجارة . مسند : شديد الخلق قد أسند بعضه إلى بعض .

(٧) الجنوح : التى تجنح فى سيرها ، أى تميل نشاطًا وسرعة . الدفاق : المسرعة ، يقال : اندفق فى سيره إذا أسرع . العندل : الضخمة ، وقيل هى الضخمة الرأس . أفرعت : عوليت وأشرفت . معالى مصعد : مرتفع إلى فوق .

كـأن عُـلـوبَ الـنّـسـع فـى دَأَيـاتِـهـا مَـوَارِدُ مـن خَـلْقَـاء فـى ظَهْرِ قَرْدَد [١]

تـلاقَـى ، وأحـيـانـا تـبـيـنُ ، كـأنّـهـا بـنـائـقُ غـرٌّ فـى قـمـيصٍ مُـقَـدَّد [٢]

وأَتْـلـعُ نـهّـاضٌ إذا صـعّـدت بـهِ كسكّـانِ بُـوصِـىٍّ بدِجْلَةَ مُصْعِد [٣]

وجـمـجـمـةٌ مـثـلُ الـعَـلاةِ كـأنّـمـا وعَى الملتقى منها إلى حرفِ مِبْرَد [٤]

وعـيـنـانِ كـالـمـاويـتـين اسـتـكـنـتـا بكهفى حجاجى صَخْرَةٍ قَلْتِ موردِ [٥]

طَـحُـوران عُـوّارَ الـقَـذَى ، فَـتـراهـمـا كـمـكـحُـولَـتـى مَـذْعُـورَةٍ أُمّ فَرْقَد [٦]

---

(١) علوب : آثار ، واحدها علب . النسع : التصدير والحقب وغيرها من حبال الرحل وكل سير مضفور فهو نسع . دأياتها : ضلوع صدرها ، وهى ثلاثة من كل جانب ، والمراد ظاهرجلدها . موارد : طرق الوراد . خلقاء : صخرة ملساء ، وكل أخلق أملس . القردد : ما استوى من الأرض وصلب . شبه آثار النسوع فى صدرها بآثار الطرق فى الصخرة الملساء ، وجعل الصخرة فى قردد لأن ذلك أصلب لها .

(٢) فاعل تلاقى ضمير مستتر يعود على موارد ، أى يتصل بعضها ببعض وأحيانًا تبين أى تتفرق . بنائق : جمع بنيقة ، وهى جيب القميص وطوقه . غر جمع غراء وهى البيضاء . مقدد : مشقق . يقول : آثار النسع فى جلد هذه الناقة مرة تتصل ، ومرة تتباين ، فهى كهذه الطرق التى تتلاقى مرة وتبين أخرى ، ثم شبه الطرق ببنائق بيض فى قميص خلق ، وإذا كانت كذلك تبين بياضها من سائر القميص .

(٣) أتلع : مشرف طويل . نهاض : مرتفع إذا سارت . يقال : نهض إليه إذا ارتفع ، والمراد بالأتلع النهاض عنقها . صعدت به : أشخصته فى السماء ورفعته . السكان : عود المركب . البوصى : السفينة ، وهى فارسية معربة . مصعد : مرتفع . شبه عنقها فى طوله وإشرافه بسكان مرتفع فى السماء .

(٤) العلاة : السندان التى يضرب عليها الحداد حديده ، شبه جمجمتها بها فى صلابتها . وعى الملتقى : انضم وجبر ، والملتقى حيث تلتقى قبائل الرأس وهى الشئون . شبه ملتقى كل قبيلتين من رأس هذه الناقة بحرف مبرد . يريد أن ملتقى قبائل رأسها شاخصة ناتئة وذلك أشد للرأس ، كان الأصمعى يقول : لم يأت أحد بهذا التشبيه غير طرفة .

(٥) الماوية : المرآة . شبه عينيها بمرآتين لصفائهما ونقائهما من الأقذاء . استكنتا : حلتا فى كن وستر ، أى أنهما غائرتان ، وبذلك توصف الإبل . الكهف : الغار ، وأراد به غار العظم الذى فيه العين . الحجاج : عظم العين المشرف الذى ينبت عليه الحاجب . القلت : نقرة فى الحجر تمسك الماء ، وقلت مورد أى قلت يتخذ موردًا فهى صلبة حجاج العين ، ولذلك جعل القلت موردًا لأن صخرة الماء أصلب .

(٦) طحوران : دفوعان طرودان . عوار القذى : قطعة من الرمد ، والقذى : وسخ العين وما سقط منها ، وأضاف العوار إلى القذى لأن العين إذا رمدت قذيت . أى أن عينيها صحيحتان لم يصبهما عوار لأنهما يدفعانه ويطردانه . كمكحولتى مذعورة أى كعينى بقرة وحشية مذعورة ، وإذا كانت مذعورة كان أحد لبصرها ، وأبين لحسن عينيها . الفرقد : ولد البقرة ، وإذا كانت ذات ولد ، تشوفت ، وأحدت النظر إشفاقًا على ولدها .

وخَدّ كقرطاس الشآمِى ومشفرٌ ... كسِبتِ اليمانى قِدُّه لم يجرَّد (١)

وصادِقَتا سَمْع التوجُّس للسُّرى ... لجرسٍ خفىٍّ أوْ لصَوْتٍ منَدَّد (٢)

مؤلّلَتان تَعْرِفُ العِتْقَ فيهما ... كسامِعَتْى شاةٍ بحومَل مُفْرد (٣)

وأَرْوَعُ نَبّاضٌ أحَذّ مُلَمْلَمٌ ... كمرداة صَخر من صفيح مُصَمّد (٤)

وإن شئتُ سامَى وَاسِطَ الكور رأسُها ... وعَامَتْ بضَبْعَيْها نَجاءَ الخفَيْدد (٥)

وإن شئتُ لم تُرْقِل ، وإن شِئْتُ أَرْقَلَتْ ... مخافة مَلْوىّ من القدّ مُحْصَد (٦)

وأعلمُ مَخْروتٌ منَ الأنْفِ مَارنٌ ... عَتيقٌ مَتَى تَزجُمْ به الأرضَ تزْدَدِ (٧)

---

(١) وخد كقرطاس الشآمى : شبه بياض خدها ببياض القرطاس ، أو بنعومته ، فهو لا شعر فيه وخص الشآمى ، لأنهم أصحاب قراطيس ، فهم أهل كتاب . المشفر للبعير كالشفة للإنسان . السبت : جلود البقر المدبوغة بالقرظ ، يتخذ منها النعال ، فمشافرها طوال مثل النعال وهذا مما تمدح به ، وخص اليمانى لأن نعالهم أحسن النعال . والقد : ما قد أى قطع من الجلد والمراد به هنا النعل نفسها . لم يجرد : لم يلق الشعر من عليه ، فهو ألين وأحسن .

(٢) صادقتا سمع : يعنى أذنيها ، فهما لا يكذبانها إذا سمعت شيئًا . التوجس : الخوف والحذر من شىء يسمع . السرى . السير ليلاً . الجرس : الصوت الخفى . المندد : الصوت المرفوع البين .

(٣) مؤللتان : محددتان ، كتحديد الألة ، وهى الحربة . العتق : الكرم . سامعتى الشاة : أذناها ، والمقصود بالشاة هنا الثور الوحشى ، لأنه نعت بـ «مفرد» ، وهذا مما يوصف به الثور الوحشى ، وجعله مفردًا لأنه أشد توحشًا وحذرًا ، إذ ليس معه وحش يلهيه ويشغله ويؤنسه ، فانفراده أشد لسمعه وارتياعه .

(٤) الأروع : القلب الحديد المرتاع لحدته . النباض : المضطرب من الفزع ، يقال : نبض العرق ينبض إذا ضرب . الأحذ : الأملس ، وقيل هو الخفيف الذكى . الململم : المجتمع - المرداة : صخرة تدق بها الحجارة ، ولا تكون إلا صلبة . الصفيح : صخر عريض . المصمد : المشدد المصمت .

(٥) سامى : ارتفع وبارى فى الارتفاع . الواسط : العود الذى بين مورك الرحل ومؤخرته . الكور : الرحل . عامت : سبحت . ضبعاها : عضداها . النجاء : السرعة : الخفيدد : ذكر النعام ، شبه به الناقة فى سرعتها يقول : هذه الناقة مروضة . فهى طيعة ، وإن شئت جعلت رأسها يوازى واسط رحلها فى العلو من فرط نشاطها .

(٦) ترقل : تسرع ، والإرقال أن تنفض رأسها لشدة سيرها . الملوى : السوط المفتول . القد : ما قد من الجلد . المحصد : الشديد الفتل .

(٧) الأعلم : المشقوق المشفر ، وكل مشفر أعلم . مخروت من الأنف : مشقوق من لدن الأنف ، وكل ثقب خرت . وقيل للدليل خريت ، لأنه يهتدى إلى مثل خرت الإبرة . المارن . اللين البسط . وقوله متى تزجم به الأرض : أى برأسها ، واللفظ للمشفر والمعنى للرأس . تزجم برأسها إلى الأرض : تومئ إلى الأرض وتدنيه منها ، فإذا أو مأت إلى الأرض برأسها ، ومشفرها فى مقدم ما تومئ به الأرض ، ازدادت سيرًا .

ولم ينس طرفة مع طول هذه الجملة ما قاله فى صدرها «وإنى لأمضى الهم عند احتضاره» فقال بعد نهاية هذه الجملة الطويلة «على مثلها أمضى ، إذا قال صاحبى .. إلخ» فربط أول الجملة بما بعدها ليشعر قارئه بأن هذا كله جملة واحدة وصف فيها ناقته .

وقد يفسر نقاد الشعر ناقة طرفة فيجور بعضهم فى التفسير ، أو يقصد ولكنهم يخطئون أفحش الخطأ إذا لم يلتفتوا إلى طول الجملة على هذا النحو بحيث لو أخذنا فى إعرابها من أولها لم ننته من ذكر العلاقات النحوية المتشابكة حتى نأتى على آخرها . وليست إطالة كهذه عبثًا أو خلوًا من المعنى فى بناء القصيدة .

★ ★ ★

مصادر الكتاب ومراجعه

(أ) باللغة العربية :

* إبراهيم مصطفى
  - إحياء النحو
  القاهرة ، ١٩٥٩ م .
* الأزهرى (الشيخ خالد)
  - شرح التصريح على التوضيْح
  دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .
* الأزهرى (أبو منصور)
  - تهذيب اللغة
  القاهرة ، ١٩٦٤ م .
* الأشمونى (نور الدين أبو الحسن على بن محمد)
  - شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك
  دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .
* الأصفهانى (أبو الفرج)
  - الأغانى
  (طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية) .
* الأعشى
  - ديوان الأعشى
  المؤسسة العربية للطباعة والنشر - بيروت .

* الأمير (الشيخ محمد الأمير)
- حاشية الأمير على مغنى اللبيب (مطبوع بهامش مغنى اللبيب لابن هشام) .
دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .
* ابن الأنبارى (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله)
- الإغراب فى جدل الإعراب
- لمع الأدلة فى أصول النحو
(قدم لهما وعنى بتحقيقهما سعيد الأفغانى) مطبعة الجامعة السورية دمشق ، ١٩٥٧ م .
- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين
(تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد) القاهرة .
- البيان فى غريب إعراب القرآن .
(تحقيق الدكتور طه عبد الحميد)
دار الكاتب العربى - القاهرة ، ١٩٦٩ م .
* ابن الأنبارى (أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار)
- إيضاح الوقف والابتداء فى كتاب الله عز وجل .
(تحقيق محيى الدين عبد الرحمن رمضان)
مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٧١ م .
* أنيس (الدكتور إبراهيم أنيس)
- من أسرار اللغة .
ط ٣ مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة ، ١٩٦٦ م .
- موسيقى الشعر .
ط ٣ مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة ، ١٩٦٦ م .

* أيوب (الدكتور عبد الرحمن)
- تعليم اللغة العربية بين القواعد والنماذج
(بحث ضمن كتاب ندوة مشكلات اللغة العربية) الكويت - ١٩٧٩ م .

* برجشتراسر
- التطور النحوى للغة العربية
القاهرة ، ١٩٢٩ م .

* البغدادى (عبد القادر بن عمر)
- شرح شواهد الشافية
(تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد) .
القاهرة .

* تاج (الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج)
- القول فى الباء التى تزاد فى فصيح الكلام ، وقد وقعت زائدة فى القرآن الكريم .
(بحث بمجلة المجمع اللغوى - الجزء الواحد والثلاثون - مارس ، ١٩٧٣) .

* التبريزى (أبو زكريا يحيى بن على المعروف بالخطيب التبريزى)
- شرح قصيدة بانت سعاد ، لكعب بن زهير
(تحقيق : فريتز كرنكو ، تقديم : الدكتور صلاح الدين المنجد)
دار الكتاب الجديد - بيروت ، ١٩٨١ .

* تمام حسان (الدكتور)
- اللغة بين المعيارية والوصفية
الأنجلو المصرية ١٩٥٨ م .
- اللغة العربية معناها ومبناها .
الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ، ١٩٧٣ م .

- مناهج البحث فى اللغة
الأنجلو المصرية ، ١٩٥٥ م .

* الثعالبى (أبو منصور عبد الملك بن محمد)
فقه اللغة وسر العربية
(تحقيق مصطفى السقا ، وإبراهيم الإبيارى ، وعبد الحفيظ شلبى)
القاهرة ، ١٩٥٤ م .

* ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى)
- شرح ديوان زهير
دار الكتب المصرية .
- قواعد الشعر
(تحقيق محمد عبد المنعم خفاجى)
القاهرة ، ١٩٤٨ م .
- مجالس ثعلب
(تحقيق عبد السلام محمد هارون) دار المعارف - القاهرة .

* الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)
- الحيوان
(تحقيق وشرح عبد السلام هارون) القاهرة .

* الجرجانى (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد)
- الجمل
(حققه وقدم له على حيدر)
دمشق ، ١٩٧٢ .

- دلائل الإعجاز (طبعة محمد رشيد رضا)
دار مصر ، ١٣٥٧ هـ .

* ابن جنى (أبو الفتح عثمان)
- الخصائص
(تحقيق محمد على النجار)
دار الكتب المصرية - القاهرة ، ١٩٥٢ م .
- سر صناعة الإعراب
(تحقيق مصطفى السقا ، وآخرين)
القاهرة ، ١٩٥٤ م .
- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها .
(تحقيق الأستاذ على النجدى ناصف ، وآخرين)
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ، ١٣٨٦ هـ .

* ابن حجر (أوس بن حجر)
- ديوان أوس بن حجر
(تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم) بيروت .

* الحطيئة
- ديوان الحطيئة بشرح الأعلم الشنتمرى
(تحقيق درية الخطيب ، ولطفى الصقال)
مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٧٥ م .

* حماسة (الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف)
الضرورة الشعرية فى النحو العربى .
القاهرة ، ١٩٧٩ م .

- قرينة العلامة الإعرابية فى الجملة بين النحاة القدماء والدارسين المحدثين
(رسالة دكتوراه بدار العلوم ، ١٩٧٦ م) .

* أبو حيان (محمد بن يوسف بن على)
- تفسير البحر المحيط
مطبعة السعادة - القاهرة ، ١٣٢٨ هـ .

* ابن أبى خازم (بشر)
- ديوان بشر بن أبى خازم
(تحقيق الدكتور عزة حسن)
دمشق ، ١٩٧٢ م .

* الخضرى (الشيخ محمد الخضرى)
- حاشية الخضرى على ابن عقيل .
القاهرة ، ١٩٢٩ م .

* ابن الخطيم (قيس)
- ديوا ن قيس بن الخطيم
(تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد)
بيروت - ١٩٦٧ م .

* الدمنهورى (السيد محمد)
حاشية الدمنهورى على متن الكافى .
القاهرة .

* ابن رشيق (أبو على الحسن بن رشيق القيروانى) .
- العمدة فى صناعة الشعر ونقده
القاهرة ، ١٩٢٥ م .

* الرضى (محمد بن حسن الرضى)
- شرح شافية ابن الحاجب
(تحقيق محمد نور الحسن وآخرين)
مطبعة حجازى - القاهرة .
- شرح الكافية
الشركة الصحافية العثمانية ، ١٣١٠ هـ .

* ريتشاردز
العلم والشعر
(ترجمة الدكتور مصطفى بدوى) .
القاهرة .

* الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السرى)
- إعراب القرآن (المنسوب للزجاج)[1]
تحقيق إبراهيم الإبيارى
القاهرة ، ١٩٦٣ م .

* الزجاجى (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق) .
- الإيضاح فى علل النحو
تحقيق مازن المبارك
دار العروبة - القاهرة ، ١٩٥٩ م .
- مجالس العلماء

(١) قام الأستاذ أحمد راتب النفاخ بدراسة فى مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، الجزء الرابع من المجلد ٤٨ ، بدراسة حول نسبة هذا الكتاب واسمه ، أثبت فيها أنه لجامع العلوم على بن الحسين الأصبهانى . وكان محقق الكتاب الأستاذ إبراهيم الإبيارى قد تشكك أيضًا فى نسبة هذا الكتاب . وقد آثرت إبقاء اسم الزجاج ، لأن الكتاب نشر هكذا ، حتى يعاد طبعه منسوبًا إلى اسم مؤلفه الحقيقى .

(تحقيق عبد السلام محمد هارون)
الكويت ، ١٩٦٢ م .

* الزمخشرى (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر)
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل .
القاهرة ، ١٣٥٤ هـ .
- المفصل فى علم العربية .
مطبعة التقدم بمصر ١٣٢٣ هـ .

* سامى أنور (الدكتور)
- العوامل الداخلية والخارجية فى تفسير الظواهر اللغوية .
(بحث بمجلة الحصاد ، العدد الأول ، الكويت ١٩٨١ م) .

* ابن السراج (محمد بن السرى)
- الأصول فى النحو
(تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى)
النجف الأشرف ، ١٩٧٣ م .

* السعران (الدكتور محمود)
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربى
دار المعارف بمصر ، ١٩٦٣.

* ابن سلام (محمد بن سلام الجمحى) .
- طبقات فحول الشعراء
(قرأه وشرحه محمود محمد شاكر) ، القاهرة .

* سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)
- كتاب سيبويه

(تحقيق عبد السلام هارون) .
- كتاب سيبويه
(المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٧ هـ) .

* السيرافى (أبو سعيد الحسن بن عبد الله) .
- تقريرات على كتاب سيبويه (مطبوع بهامش الكتاب) .
المطبعة الأميرية ببولاق ، ١٣١٧ هـ .

* السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر) .
- الأشباه والنظائر فى النحو
حيدر أباد ، ١٣١٧ هـ .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع
(تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم) .

* طرفة بن العبد
- ديوان طرفة بشرح الأعلم الشنتمرى
(تحقيق درية الخطيب ، ولطفى الصقال) .
دمشق ، ١٩٧٥ .

* بنت الشاطئ (الدكتورة عائشة عبد الرحمن) .
- الإعجاز البيانى للقرآن . مسائل نافع بن الأزرق .
دار المعارف بالقاهرة .

* ابن الشجرى (أبو السعادات هبة الله بن على) .
- مختارات شعراء العرب
(تحقيق على محمد البجاوى) . القاهرة .

* الشنقيطى (أحمد بن الأمين) .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع
القاهرة ، ١٣٢٨ هـ .

* الصبان (الشيخ محمد بن على) .
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى .
دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .

* عبد الباقى (محمد فؤاد) .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم .

* عباس حسن .
- النحو الوافى .
دار المعارف - القاهرة .

* العقاد (عباس محمود) .
- اللغة الشاعرة .
الأنجلو المصرية ، ١٩٦٠ م .

* ابن عقيل (أبو عبد الله محمد) .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك .
(مطبوع بهامش حاشية الخضرى) .

* العكبرى (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله) .
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن .
(تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة عوض) .
القاهرة ، ١٩٦٩ م .
- مسائل خلافية فى النحو بين البصريين والكوفيين .

* العلوى :
- الطراز .

* العليمى (الشيخ يس) .
- حاشية الشيخ يس العليمى على شرح التصريح .
(مطبوع بأسفل شرح التصريح على التوضيح) .

* ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس) .
- معجم مقاييس اللغة
(تحقيق عبد السلام هارون) .
القاهرة ، ١٣٦٨ هـ .

* الفارسى (أبو على الحسن بن أحمد) .
- المسائل العسكريات
(تحقيق إسماعيل أحمد عمايرة)
منشورات الجامعة الأردنية ١٩٨١ م .

* الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد) .
- معانى القرآن .
(الجزء الأول - تحقيق أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار) .
القاهرة ، ١٩٥٥ م .
(الجزء الثانى تحقيق محمد على النجار) .
الدار المصرية للتأليف والترجمة .
(الجزء الثالث تحقيق الأستاذ على النجدى ناصف ، والدكتورّ عبد الفتاح شلبى) .
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ م .

* فك (يوهان فك) .
- العربية دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب .
(ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار) .
القاهرة ، ١٩٥١ م .

* فندريس .
- اللغة .
(ترجمة الأستاذ عبد الحميد الدواخلى والدكتور محمد القصاص) .
الأنجلو المصرية .

* ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم) .
- الشعر والشعراء .
(تحقيق أحمد شاكر) .
دار إحياء الكتب العربية القاهرة ١٣٦٤ هـ .

* القرطبى (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى) .
- الجامع لأحكام القرآن .
طبعة كتاب الشعب بالقاهرة .

* القزاز (أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمى) .
- الضرائر أو ما يجوز للشاعر فى الضرورة .
(تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام ، والدكتور محمد مصطفى هدارة) .
منشأة المعارف بالإسكندرية .

* القزوينى (الخطيب القزوينى) .
- الإيضاح فى علوم البلاغة .
(تحقيق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجى) .
بيروت ، ١٩٧٥ م .

* المالقى (أحمد بن عبد النور) .
- رصف المبانى فى حروف المعانى
(تحقيق أحمد محمد الخراط)
دمشق ، ١٩٧٥ م .

* ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله)
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد .
(تحقيق محمد كامل بركات) .
دار الكاتب العربى - القاهرة ، ١٩٦٧ م .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ
(تحقيق عدنان عبد الرحمن الدورى)
بغداد - ١٩٧٧ م .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح .
(تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى) . القاهرة .

* المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)
- المقتضب
(تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة)
القاهرة ، ١٣٨٦ هـ .

* ابن مجاهد (أبو بكر أحمد بن موسى)
- السبعة فى القراءات
(تحقيق الدكتور شوقى ضيف)
دار المعارف بالقاهرة ، ١٩٧٢ .

* المخزومى (الدكتور مهدى)
- فى النحو العربى . نقد وتوجيه
بيروت ، ١٩٦٤ م .

* المرادى (الحسن بن قاسم) .
- الجنى الدانى فى حروف المعانى
(تحقيق : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل)
حلب - ١٩٧٣ م .

* المرزبانى (أبو عبيد الله محمد بن عمران)
- الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء
(تحقيق على محمد البجاوى)
القاهرة ، ١٩٦٥ م .

* مكى بن أبى طالب القيسى .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع
منشوارت مجمع اللغة العربية ، بدمشق .

* ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم الأنصارى) .
- لسان العرب .
طبعة مصورة عن طبعة بولاق .

* الميدانى
- مجمع الأمثال
(تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)
القاهرة - (دار الكتب ج١ - ١٩٤٥ م ، ج٢ - ١٩٤٨ م ، ج٣ - ١٩٥٠)

* الهذليون
- ديوان الهذليين - القاهرة .

* الهروى (على بن محمد النحوى)
- الأزهية فى علم الحروف
(تحقيق عبد المعين الملوحى)
دمشق - ١٩٨٢ .

* ابن هشام (أبو محمد بن عبد الله بن يوسف بن أحمد) .
- الإعراب عن قواعد الإعراب
(تحقيق رشيد عبد الرحمن العبدى)
دار الفكر - ١٩٧٠ م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى
(تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد) - القاهرة .
- شرح شذور الذهب
(تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد) - القاهرة .
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب . القاهرة .

* ولفنسون (إسرائيل)
- تاريخ اللغات السامية
القاهرة - ١٩٢٩ م .

* ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن على)
- شرح المفصل
القاهرة .

(ب) باللغة الإنجليزية :

* Chomsky

- Aspect of The Theory of Syntax

(Cambridge , Mass. M I T Press 1965)

- Essays on Form and Interpretation,

(North - Holand 1977)

* Hockett, (Charls F.) .

- A Course in Modern Linguistic.

(New York 1967)

* Potter (Simon) :

- Modern Linguistics .

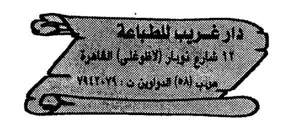
(London 1967)

فهرس موضوعات الكتاب

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة




دار غريب للطباعة
١٢ شارع نوبار (لاظوغلي) القاهرة
ص.ب (٥٨) الدواوين ت : ٧٩٤٢٠٧٩